القوى العالمية والتوازنات الإقليمية



د. خضر عطوان

دار أسامة

القوى العالمية والتوازنات الإقليمية

تأليف

د. خضر عباس عطوان

دار أسامة للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن- عمان
◆ هاتف: 5658252-5658253 فاكس: 5658254

◆ العنوان: العبدلي مقابل البنك العربي

ص ب: 141781 البيادر

الرمز البريدي ١١٨١٤

Email: darosama@wanadoo.jo
Email: darosama@hotmail.com
Email: Info@darosama.com
www.darosama.com

الطبعة الأولى 2010م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٩/٦/ ٣٥٦٨

٣٢٧,١١٢

القوى العالمية والتوازنات الاقليمية /القوى العالمية والتوازنات الاقليمية

عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009

( )ص

ر.ا.: 2009/6/2685

الواصفات:/العلاقات الدولية/ /توازن القوى

◆ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

ISBN 978-9957-22-305-2 (ردمك)

المقدمة

أهمية الدراسة وهدفها

ينتشر جدال على المستويين الرسمي والأكاديمي حول مدى إمكانية إحدى الدول أو مجموعة منها توظيف علاقات القوة الدولية بفاعلية. ويمكن تلخيص هذا الجدل بما يفيد ان المتراكم من الدراسات النظرية يوضح المسارات التي يمكن اعتمادها من قبل اية دولة لبلوغ مرتبة ما في هرم القوة الدولي، تتناسب والإمكانات المتاحة لها، في عالم يزداد تعقيداً وتركيباً على نحو غير مسبوق. ونتائج هذه الدراسات هي خلاصة ما توصل إليه الفكر الإنساني.

وعملياً، إذا ما اتخذنا العرب مثالاً لدول غير قادرة على ان تكون فاعلة في المجال الدولي على الرغم من إمكاناتهم الموضوعية والذاتية، نتساءل: ما السبل التي تؤكد الوجود والحضور في البيئة الدولية، ولاسيما تلك التي ترتقي بالتأثير في تفاعلاتها الى آفاق أرحب وأوسع؟

ان القول بالضعف الحتمي مسألة قابلة للنقاش. فالدراسات النظرية تؤكد حقيقتين: أولهما، لا وجود للقوة المطلقة ولا الضعف المطلق على الصعيد الدولي. وثانيتهما: إمكانية أية دولة؛ ولا سيما التي تتوافر على القدرة؛على اكتساب القوة... ولكوننا عرباً، هذا ما يقودنا للبحث عن أنجع السبل العملية التي تساعد على الخروج من الدائرة الضيقة التي نعيش فيها نحو آفاق ارحب و أدوار سياسية دولية أوسع عما هو عليه الحال الآن. أو بما يفيد جدوى إدراك العرب للسبل التي تؤهل عناصر قوتهم، والتي تجعل منهم طرفاً فاعلاً في التفاعلات السياسية الدولية، وتوازناتها.

تاريخياً، كانت سياسات توازن القوى أحد السبل التي تضمن من خلالها إحدى الدول أو مجموعة منها تأمين مرتبة دولية ما عبر إعادة توزيع إمكانات القوة بين الدول، أو عبر إعادة صياغة علاقات القوى أو الاثنين معاً.

وإزاء إمكانات القوة التي تتوافر عليها القوى العالمية، وحتى بعض القوى الإقليمية، صار استمرار اعتماد تلك القوى لسياسات توازن القوى فيما بينها بوصفه الخيار الوحيد أمرا يشوبه الشك، ويحمل في طياته مخاطر هائلة، الأمر الذي قادها نحو بناء محور موازٍ لتلك السياسات مفاده اعتماد سياسات توازن المصالح.

واليوم نعيش لحظة يزداد التداخل فيها بين ما هو عالمي وما هو إقليمي–بحيث صارت بعض النظم الإقليمية مراكز للتفاعل السياسي العالمي، كما في الإقليم الأوروبي، أو حتى إقليم شرق آسيا. لكن، من غير المحتمل ان تسمح القوى الكبرى بحدوث تغيير مفاجئ على هيكل النظام الدولي كنتيجة لتغيير طبيعة القوة وانتشارها.

لقد كانت السياسات العالمية للقوى الكبرى وتوازناتها تفرض على النظم الإقليمية وقواها عدم تجاوز أطر تلك السياسات في مجمل تفاعلاتها البينية والدولية. وقد تجذرت هذه الحالة مع بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث صارت معظم القوى الإقليمية تتطلع لنيل رضى القطب الواحد والاستحواذ على تزكيته في ممارسة أدوار إقليمية أكثر تأثيراً.

أما اليوم، فيزايد أعداد القوى الإقليمية الفاعلة، وإذا ما أرادت القوى الكبرى الحصول على مجالات قوة مساندة لها، وفي الأقل غير معارضة، عند صياغة سياساتها العالمية وتنفيذ أدوارها الدولية (في نظام يحتمل ان يكون متعدد القطبية) فمن الصعوبة عليها الاستمرار في عملية تجاهل تلك القوى الإقليمية عند رسم سياساتها العالمية.

لقد صار واقع العلاقة بين التوازن العالمي والتوازنات الإقليمية يعطي للأخيرة إمكانية التأثير الدولي، وللقوى الفاعلة فيه هامش للتحرك، وبلورة وصياغة إرادة ذاتية عند التفاعل مع السياسات العالمية وتوازناتها. أو حتى عند مجابهة التأثير غير المسموح به:صراع القوى الكبرى للتأثير في التوازنات الإقليمية وقواها، تحت ذرائع الرغبة في زيادة الفاعلية الدولية.

وتهدف هذه الدراسة الى تأكيد جدوى ان يعيد العرب تأهيل نظامهم الإقليمي بما يمكنهم من التأثير في التوازن الدولي بوصفهم طرفاً فاعلاً فيه. واستثمار ذلك بقصد المشاركة في إعادة بناء النظام الدولي المقبل. أو بحده الأدنى مواجهة حالات الاختراق، والرغبة في الهيمنة على النظام العربي التي تبديها بعض القوى الكبرى-وحتى الإقليمية.

إشكالية الدراسة

يسود اليوم بين اغلب محللي النظام السياسي الدولي شعور عميق بالحيرة. فلم يعد من السهل على بعضهم ان يزعم ان التاريخ قد انتهى بانتصار حاسم ونهائي للديمقراطية الليبرالية الغربية على سائر الإيديولوجيات والقيم الحضارية الأخرى. كما يكاد يكون من المستحيل ان يجادل المرء بأننا نحيا، أو في الأقل نوشك ان نحيا في ظل نظام عالمي جديد يوفر السلام والازدهار للجميع. ويقوم على احترام الشرعية الدولية، وكفالة حقوق الإنسان وفقاً للقيم الثقافية بمحتواها العالمي، أو حتى الغربي السائد. وعوضاً عن تلك الأحلام الوردية نجد أنفسنا إزاء عالم تتفاقم أزمته الاقتصادية، ومآسيه الاجتماعية، والفوضى السياسية. ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الأحيان مستعصياً على الفهم. نقول ان هذا الوضع يثير مشكلة فكرية وعملية ترتبط باللايقين. وهو الأمر الذي ينسحب على حال العلاقات بين مختلف القوى الفاعلة في السياسة الدولية. فالنظام الدولي لم يستقر على الأحادية القطبية. كما ان انتشار القوة بين أعضائه لا يزال لم يحقق التعددية القطبية، الأمر الذي يعطي للولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى فرصة مضاعفة التأثير في الدول الأخرى، والنظم الإقليمية المختلفة، بغية ضمان مرتبة دولية أفضل في النظام الدولي القادم.

وإذا نظرنا الى العلاقة بين القوى الكبرى نفسها نرى ان هذه العلاقات يتصارعها اتجاهان:-

الأول: ومفاده، ضغط الاعتبارات الاستراتيجية. والذي يقود بهذه القوى نحو اعتماد سياسات تصارعيه تضمن من خلالها الارتقاء الى مراتب دولية مهمة. بيد ان

الأمر الذي يحد من الجنوح في التطرف، والمغالاة في الصراع هو اعتمادها لسياسات توازن القوى فيما بينها.

والثاني: ومضمونه، ضغط المصالح. والذي يدفع بالقوى نحو التعاون واعتماد سياسات توازن المصالح سعياً وراء جني المكاسب المتحققة من وراء هذه السياسات.

وإزاء هذا الوضع ينشأ توازن القوى العالمي، والذي لا يعفي النظم الإقليمية المختلفة من تأثيراته، وأهمها تبعية الأخيرة له. لكن هل ستبقى النظم الإقليمية المختلفة، وبضمنها النظام الإقليمي العربي رهينة في علاقاتها البينية والدولية بما سيؤول إليه حال التوازن بين القوى العالمية، وهو الأمر الذي يحول دون قدرتها على صياغة علاقاتها بالشكل الذي تكون هي ذاتها مؤثرة في توازن القوى العالمي؟

منهج الدراسة وفرضيتها

لدراسة الإشكالية السابقة تم اعتماد المنهج النظمي[1]. أما فيما يخص فرضية الدراسة فان الإمكانات السياسية العسكرية والاقتصادية والحضارية للقوى الدولية تؤسس لمستوى معين من العلاقات الفاعلة. ولا يمكن لأية قوة ان تحصل على فاعلية سياسية أعلى واكبر من المستوى المحدد الا عبر تعديل الواقع المادي للعلاقات بين القوى الدولية – وهذا يقتضي إيجاد أنواع من التوافقات بين العناصر الداخلة في هذه العلاقات من مصالح وسياسات قائمة أو عبر إقامة واقع مادي جديد.

ولا يختلف الحال كثيراً في علاقات التوازن الدولي. فالقوة هي محور مهم في العلاقات الدولية جراء غياب مجتمع دولي حقيقي. فالقوى الدولية تتصرف بناء على ما تتوافر عليه من إمكانات مادية – عسكرية؛وليس على وفق المبادئ القانونية أو القيم الأخلاقية. فإزاء إمكانات القوة الهائلة التي تمتلكها تعمد القوى الكبرى الى تصريف علاقاتها البينية، في الغالب، وفقاً لمفهوم توازن القوى. في حين ان مقتضيات هيمنتها العالمية على النظم الإقليمية المختلفة وضرورات اختراقها، ومنها النظام العربي،

---

(1) د. غازي فيصل:منهجيات وطرق البحث في علم السياسة.

يجعلها تمانع في إعادة تأهيل أدوار القوى الفاعلة في هذه النظم لكي لا تكون نداً لها، أو ان تكون تلك النظم مؤثرة في علاقات التوازن العالمي.

ان نمو مفردات قوة القوى الدولية المختلفة مقارنة بقوة الولايات المتحدة يفيد بالتآكل النسبي لتأثير الأخيرة في العالم. ويحمل في طياته كذلك صعوبة قيامها بتأكيد وفرض الأحادية القطبية في السنوات القادمة. وهو الأمر الذي يتيح الفرصة لبروز أشكال جديدة من القطبية، ويجعل فرصة القوى الدولية، وبضمنها القوى الإقليمية اكبر لإعادة تشكيل النظام الدولي.

ويلاحظ، ان انتشار مكونات القوة دولياً يجعل العلاقة بين التوازن العالمي والتوازن في النظام الإقليمي العربي متغيرة، وفي أحيان غير مستقرة، لصعوبة الاستمرار أو الاحتفاظ بالأنساق التقليدية بين أطراف تلك العلاقة. وإذا ما تم إعادة انتشار مكونات القوة لصالح القوى العربية، أو حتى لصالح التعددية القطبية، فان ذلك سيسارع في إمكانية إعادة تأهيل النظام العربي دولياً، وعلى إمكانية أدائه لأدوار أكثر فاعلية في السياسة الدولية، وفي التوازن العالمي. فالتعددية تحمل في طياتها احتمالات عالية للتنافس والصراع. وبالتالي يكون الاستقطاب بين القوى الكبرى شديداً، وإمكانية الدول العربية على اختراق المنظومة العالمية وتوظيفها لصالحها ستكون مهيأة. هذا من جانب.

ومن جانب آخر قد يفضي فرض التوازن العالمي لأنموذج علاقاته وإسقاطاته على التوازنات في المنطقة العربية بالقوى الدولية الكبرى الى تحمل اكلاف غير مرغوبة في المدى المنظور، خصوصاً ان كانت التوازنات الإقليمية-العربية مستقرة. فاتجاه النظام العربي نحو الاستقرار يجعل احتمالات اختراقه من قبل القوى الدولية المختلفة ضعيفة، بل وغير مجدية.

وان فاعلية النظام الإقليمي العربي قد يعيد تشكيل النظام الدولي، والتوازن العالمي. فبروز نظام عربي مستقر فاعل في السياسة الدولية يدفع بسياسات القوى الكبرى للتلاؤم مع الظروف ذات العلاقة لهذا النظام. بمعنى عدم تجاوز القوى الكبرى للنظام العربي عند صنع سياساتها الخارجية.

ويذهب المنهج الواقعي الى ان عدم الاستقرار الذي قد يعانيه أي نظام دولي عام، أو فرعي كنتيجة لعدم توافق قواه المختلفة في الإمكانات، الأدوار والطموحات يحفز هذه القوى لإعادة صياغة التوازنات الدولية بحيث تصل الى مستوى تعادل/تكافؤ القوى النسبي وذلك عبر اعتماد تنمية مفردات قدرتها الذاتية، أو حتى التحالف مع قوى دولية أخرى غير قانعة باستمرار الوضع الدولي.

وفي المرحلة الراهنة، يمكن وصف علاقة العرب بالبيئة الدولية بأنها تعكس جوهر الاختلال الحاصل في علاقات التوازن العالمي لصالح الولايات المتحدة؛التي صارت تتحكم في مجمل التفاعلات العالمية. ويعيش النظام العربي من جهته محاولات فرض الهيمنة عليه، بدرجة عالية من الاختراق بعضه بالتراضي أو القبول الضمني. وتحول النظام العربي الى مجال مفتوح للسياسة الدولية لأنه افتقد الى الإمكانات المؤهلة لممارسة أدواره الدولية. وصار المتغير الخارجي باختلالاته (تحكم الولايات المتحدة في النظام الدولي) ينطوي على تأثير فاعل في صياغة العلاقات العربية- الدولية، والعربية – العربية أيضا، بما لا يستوي وطموحات العرب.

وبقصد إعادة التوازن الى هذه العلاقة، يمكن للنظام العربي ان يؤدي أدوارا دولية فاعلة، وربما المساهمة في إعادة صياغة النظام الدولي إذا ما نجح العرب في تأهيل إمكاناتهم، والارتقاء بها الى مستوى ذلك الدور. وإذا ما قاموا باستثمار خيار التنافس العالمي على المنطقة العربية، أو بتحييد وقع التناقضات الدولية عليهم عبر الالتزامات والتعهدات الداخلية. بمعنى تصحيح علاقاتهم البينية من كونها علاقات توازن للقوى عربي- عربي، الى علاقات تعاون عربي- عربي غير تنافسي، يعمد بالمحصلة الى تحقيق توازن للقوى عربي – إقليمي، عربي – عالمي.

وفي ضوء الفرض السابق نتساءل:

- ما هو توازن القوى الدولي؟ وكيف ترى القوى الكبرى مصالحها، وما هي سياساتها لتحقيق تلك المصالح؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياساتها نحو بعض؟
- وما هو التوازن في النظام الإقليمي العربي؟ وكيف يرى العرب مصالحهم، وما هي إمكاناتهم لتحقيق تلك المصالح؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياسات العرب البينية؟
- وما هي العلاقة بين التوازن الدولي والتوازن في النظام الإقليمي العربي؟ كيف ترى القوى الكبرى مصالحها في ذلك النظام، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياساتها إزاء النظام العربي؟ وكيف ترى الدول العربية مصالحها الدولية، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي في إمكاناتها لتحقيق تلك المصالح؟
- وهل يستطيع العرب إحداث تعديل للخلل الذي ينتاب التوازن الدولي؟كيف؟وما الذي يريده العرب من وراء تعديل التوازن الدولي؟
- وما هي أدوات الحفاظ على التوازن الدولي أو تعديله؟

هيكلية الدراسة

قسمنا الدراسة الى أربعة أجزاء:

- الأول: وتناولنا فيه منظوراً عاماً للتوازنات العالمية والإقليمية والعربية من حيث المفهوم، والعناصر والمكونات الداخلة في تكوين كل منها. ونظام العلاقات السائدة فيها.
- أما الجزء الثاني، فكان عبارة عن مداخل لتفسير العلاقة ما بين توازن القوى العالمية والتوازنات في النظام الإقليمي العربي، وحددنا ذلك بأربعة مداخل رئيسية هي مدخل الرؤى السياسية، والمدخل الأمني – العسكري، المدخل الاقتصادي – التكنولوجي، والمدخل الثقافي – الحضاري.
- في حين يذهب الجزء الثالث الى استقراء أهم خصائص وفرضيات العلاقة بين التوازنين، معتمدين على بعض النماذج في تأشير هذه الخصائص. وهي العلاقة

التاريخية بين العرب –المسلمين والغرب، الشراكة الأورومتوسطية، وضع العراق الدولي للمدة ١٩٩١ –٢٠٠٣، والتسوية في الصراع العربي– الإسرائيلي.

–وأخيراً يبحث الجزء الرابع (برنامج العمل) في السبل التي قد تدفع إلى إعادة صياغة وضع العرب في النظام الدولي الراهن / القادم؛إذا ما أرادوا أن يكونوا طرفاً فاعلاً في السياسة الدولية.

❖ *التوازنات الدولية: إطار نظري*

يعد المدخل النظري لدراسة إحدى الظواهر أو ما شابه ذلك خطوة أولى نحو فهم السياسات العملية على المستوى الواقعي، وتقييمها – سواء لمعالجة سلبياتها أو لدعم العناصر الإيجابية فيها.

وحظيت سياسات توازن القوى بنصيب وافر من الدراسات، واهتمامات الأكاديميين، وحتى السياسيين، هذا لأنها علاوة على زيادة الفهم استمرت تعبر عن سياسات ثمة قوى دولية، تبحث من خلالها إما عن الحفاظ على الوضع القائم أو تعديله؛ كلا حسب مصالحه. وعليه نتساءل، ماذا نعني بالتوازنات الدولية، وما هي عناصرها؟ وهل طرأ على فكرة التوازن وسياساتها ثمة تحول في المضمون والمظهر خلال المرحلة اللاحقة على انتهاء الحرب الباردة، سواء ما كان ذلك على صعيد عناصر القوة (المرتكز الرئيس في سياسات التوازن)، أو ميزان القوى الدولية؟ وكذلك، ما الفرق بين توازن القوى العالمية والتوازن الإقليمي؟

وعليه سنتناول الموضوع على وفق ثلاث فقرات كالآتي:مفاهيم توازن القوى، الولايات المتحدة وسياسات التوازن الدولي، وأخيراً، التوازن في النظام الإقليمي العربي.

المبحث الأول

توازن القوى: المفاهيم

نعيش في عالم دائم الحركة والتغيير. ولا فرق بين عالم الأمس وعالم اليوم، وبينهما وعالم الغد. ومرد ذلك الحركة والتطور. بيد أن الفرق يكمن في طبيعة هذه الحركة وأبعاد ذلك التطور، ومضمونها التقني، فضلاً عن معدل تسارعهما. فالفارق مثلاً بين أسلحة ألامس وأسلحة اليوم هو في مستوى التقنية. وإذا نظرنا إلى القوة نجد أنها كمعنى كانت وستبقى كما هي. ولكن الذي تغير وسيتغير دائماً هي أدوات (وسائل) القوة، وأساليب استخدامها والآثار الناجمة عن ذلك، وهو الأمر الذي يدفع إلى العديد من التساؤلات عن المستقبل[١]، أهمها ما دور القوة في العالم المعاصر؟ وكيفية استخدامها؟

ولكي نصل إلى رؤية محددة لمعنى التوازن الدولي سنقوم بدراسة المكون الأساسي لتوازن القوى، أي دراسة القوة وعلاقاتها، ثم ندرس مفهوم التوازن الدولي.

١. القوة

لا نعني بالقوة هنا القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق فحسب، وإنما القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية[٢]: الموقع الجغرافي، السكان، الموارد الطبيعية، مستوى التقدم التكنولوجي،

---

(١) مجلة الدراسات الدبلوماسية. الرياض. العدد ٢ /١٩٨٥. ص٤٩.
انظر، فصلية شؤون الاوسط. بيروت. ع/١١١. صيف ٢٠٠٣. ص ١٦٤.
(٢) أنظر مثلاً، صدقة يحيى فاضل: قياس مدى قوة الدولة. ص ١٥٢-١٥٣.

طبيعة النظام السياسي ومع ذلك عناصر القوة التي تمتلكها دولة ما عديمة الجدوى إن لم تؤد أدواراً في تشكيل علاقات القوى ومقارنتها مع مثيلاتها لدى الدول الأخرى.

ويرتكز موقع الدولة في سلم القوى الدولي، بداهة، إلى عناصر قوتها الذاتية، وبالقياس إلى عناصر قوة الدول الأخرى المتعايشة معها. وحتى في علاقات التحالف فان قوة الدولة الذاتية هي التي تحدد موقعها في ذلك التحالف، بقدر ما يعمل التحالف على زيادة القوة الكلية التي تملكها في الهرم السياسي الدولي. ولقد أختلف الدارسون حول نوعية العناصر التي تدخل في تشكيل قوة الدولة، حسب تقديرهم لأثرها في السياسة الدولية[1]. كما أن حصر عناصر القوة في قائمة محددة فيه تجاوز على الموضوعية، خصوصاً، إذا لم يستند الى تصنيف دقيق قوامه الواقع الدولي، فمن الثابت تاريخياً أن أهمية عناصر القوة ليست واحدة في المكان أو الزمان؛ بمعنى اختلاف نوعية تأثير كل منها في سياسات الدول. لذا الانطلاق من افتراض مفاده ثبات تأثير القوة الاقتصادية أو الجغرافية لا يستوي مع الروح العلمية. فالفروض العلمية يجب أن تنطلق من ملاحظة الواقع واستقراءه. ففي زمن السلم يعطي وزن اكبر في تشكيل قوة الدولة للعناصر الاقتصادية، وللمهارة الدبلوماسية.

بينما تعتمد قوة الدولة في زمن الحرب بدرجة عالية على قوتها المسلحة، وتكنولوجيا الحرب. وعلى مهارتها الاستراتيجية، بل إن نفس العنصر قد يتفاوت أهميته بالنسبة للدولة الواحدة من عصر إلى آخر، فالأهمية الاستراتيجية التي كانت للحدود الجغرافية في الماضي راحت تتضاءل أمام تكنولوجيا الحرب الراهنة[2].

ومكونات القوة، بحد ذاتها، ليست ذات قيمة ما لم تدخل في حركة هادفة(قدرة)، فعلاقات القوة على المستوى الدولي هي علاقات ما بين ارادات تستهدف من خلال مكونات قوتها تحقيق غايات محددة "المصلحة القومية".

ويلاحظ، أن الدولة في البيئة الدولية تمتلك إمكانات محددة من القوة، يقابلها امتلاك القوى الأخرى لإمكانات قد تقل عنها أو تساويها أو تتفوق عليها. وهذا التباين

---

(١) أنظر، د. محسن عبد الخالق: "القوة والسياسة الخارجية والدولية". مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) د. محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية.

هو الذي يسمح ببروز علاقات القوة بين القوى الدولية المختلفة، حيث لا تستوي الدول موضوعياً في قدراتها ومن ثم نوعية تأثيرها.

ومن هنا، تأتي أهمية تحديد مفهوم القوة كنقطة انطلاق لدراسة العلاقات الدولية، وبضمنها دراسة التوازنات الدولية، فماذا نعني بمفهوم القوة؟

يتعرض مفهوم القوة للكثير من الخلاف حول مضمونه وأبعاده(١):-

فالفرنسيون يميزون بين Force بمعنى القوة، وبين Puissance بمعنى القدرة. ويقتصر استعمال Puissance على الفعل الهادف إلى دفع الآخرين نحو تنفيذ إرادة القائم بالفعل. وفي العلاقات الدولية، فالكلمة تعني مقدرة الدولة على فرض إرادتها على الدول الأخرى. في حين يقتصر استعمال كلمة Force للدلالة على الوسائل موضع العمل في ظروف معينة خدمة لأهداف منشودة.

أما الانكلوسكسون فيميزون بين Strength بمعنى القوة، وبين Powerبمعنى القدرة. وهناك اتجاهان في اللغة الانكليزية في شأن كلمة Power، فثمة اتجاه يرى في القدرة (Power)، معنى القوة (Strength) التي تتميز بها إحدى الدول أثناء ممارستها لسياستها الخارجية، واستخدامها لتأمين الاستجابة لأهدافها من الدول الأخرى. ويبدو أن هذا الاتجاه لا يرى في القوة أكثر من كونه مجموعة العوامل التي تشكل قدرة الدولة (المادية وغير المادية) على الفعل.

أما الاتجاه الثاني فيربط القدرة Power بفكرة التأثير في عقول وأفعال الآخرين. وهنا لا يوجد إفراط في ربط مفهوم القدرة بعناصر القوة كما في الاتجاه الأول. فالقدرة لا تعني مجرد المقدرة على التأثير، إنما تتضمن كذلك عوامل هذه المقدرة. أي أن مفهوم الـــ Power يعني بصفة عامة أثر القوة.

ونعرض هنا لبعض الرؤى التي تناولت مفهوم القوة:-

تكاد تلتقي أغلب رؤى الدارسين للسياسة الدولية الى أن القوة هي مزيج من المكونات المادية القابلة للقياس، وغير المادية. ويشترط جي. ديفيد سنكر J. David

(١) انظر، د. محمد طه بدوي: المرجع السابق. ص ص٤٠-٤٢.

Singer أن القوة تكون موجودة بوجود أفعال ملموسة. وتوجد هذه الأفعال فقط عندما توظف هذه القوة في تفاعلات دولية مؤثرة. بمعنى أنها تفهم بكونها القدرة على التأثير [١].

في حين يرى وولتر أف. هان أن القوة "هي درجة من التأثير تكون فيه الدولة المعنية قادرة على جعل الاجندة الدولية ملائمة لإنجاز أهدافها"[٢].

ويرى كل من باجرج وبارتز Bachrach and Baratz **أن القوة تتطلب عدة اشتراطات منها[٣]:-**

- صراع بين أطراف علاقة التفاعل على ثمة قيم أو مصالح.
- استجابة أحد أطراف الصراع الفعلية لمطالب الطرف الآخر.
- تكون القوة حاضرة عندما يلجأ أحد الأطراف إلى تنفيذ عقوباته. وهذا الاشتراط هو ما يميز القوة عن التأثير. والقوة بنظرهما ترتكز على وجود التهديد. وعلاقات التأثير هي ذاتها علاقات قوة.

أما كارل دويتش فيرى[٤] ان القوة تعني القدرة على السيطرة في صراع ما، والتغلب على العوائق. وعنده تشكل المصادر الكلية لقوة الدولة المكونات القابلة للتحول من كونها قوة كامنة الى قوة فعلية، وهذه كمية ذات قيمة في التعاطي مع علاقات القوة، وفي ممارسة النفوذ فاذا احتاجت دولة B الى مساعدة ما اقتصادية، تكنولوجية... وكانت الدولة A تتحكم في كل/بعض الإمدادات المتاحة لهذه المساعدة، فالدولة A سيكون لديها القوة لممارسة نفوذها على الدولة B.

---

(١) harles A. McClelland: "Power and Influence", in,Frederick H. Hartman(ed):-World in crisis. 4th ed (NY, the Macmillan Company. 1967). P:26.

(٢) Walter F. Hahn:"The Frustration of National Power", in, Frederick H. Hartman: Op. Cit. P:62.

(٣) Charles A. McClelland: OP. Cit. P: 26.

(٤) كارل دويتش: تحليل العلاقات الدولية.

وفي هذه الحالة، تعتمد قوة الدولة A على حاجة الدولة B لبعض القيم الأساسية العناصر الاقتصادية، التكنولوجية...) التي تتوافر عليها دولة A. وعلى مهارة وفعالية الدولة A في تحويل عناصر القوة التي تمتلكها إلى قوة فعلية تؤثر في سلوك الدولة B.

وهنا، تبرز مشكلة تقويم القوة التي هي أقوى من سواها، بمعنى ما العناصر التي ينبغي ان تأخذ تقويماً أعلى من غيرها عند قياس قوة أكثر من دولة. ولنفرض مثلا انه بالإمكان تحويل عناصر قوة ثمة دول إلى وحدات مقاسة في مقياس افتراضي من(١٠ وحدات) قياس مجردة. وإذا ما امتلكت دولةA(٨ وحدات)من القوة العسكرية، (٥ وحدات) من عناصر الزعامة في النظام السياسي، و(٦ وحدات) من التماسك الاجتماعي. وامتلكت دولةB (٦ وحدات) من القوة العسكرية، (٨ وحدات) من القوة الاقتصادية، و(٨ وحدات)من التماسك الاجتماعي، فأي من الدولتين أقوى من الأخرى؟

ان مفهوم القوة بصيغته المجردة شيء مختلف تماماً عن أوضاع علاقات القوة الدولية. فالمفهوم (القوة) يسعى الى بيان حالة نظرية ومقارنتها مع حالات أخرى على وفق عناصر ومكونات تقبل القياس والمقارنة، كالقوة العسكرية، الاقتصادية، السكانية، الموقع الجغرافي...وعناصر أخرى افتراضية مثل الزعامة، نوع الإستراتيجية المستخدمة... وعند مقارنة قوة قوى مثل الولايات المتحدة، فرنسا، مصر نقول ان فرنسا اضعف من الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة، لكن فرنسا أقوى من مصر. وتثار هنا مسالة أخرى (في إطار المفهوم) هي صعوبة وضع تقدير ثابت لقوة إحدى الدول، او إسنادها إلى متغير واحد. مثلا قد تستطيع دولة A التأثير على سلوك دولة B في قضية ما، و لكن عندما يتحول توازن القوى بين الطرفين بعد سنوات قد تتمكن دولة B من التأثير على سلوك الدولة A في ذات القضية – وقد تزداد هذه المسالة تعقيداً عندما تصبح علاقة دولتين متضمنة لأكثر من قضية شائكة في مسارها.

اما في إطار علاقات القوة(١)، فان القوة تفهم بمعنى العلاقة المتبادلة بين طرفين او أكثر، تبنى على الإمكانات المتقابلة لدى تلك الأطراف، ودرجة التأثير

(١) يعد توضيح علاقات القوة بين القوى المختلفة خطوة متقدمة لتقدير أوضاع التوازن الدولي.

المتبادلة فيما بينها. بمعنى، ان القوة هنا يمكن تلمسها من خلال القدرة على التأثير في العلاقة المتبادلة.

وعلينا هنا ان تميز بين[١]:-

- **أولاً**، القوة بمعنى Power، والقوة بمعنىForce. فـ Power تتضمن كافة الإمكانات الموجودة لدى الأطراف الداخلة في علاقات قوة معينة. اما Force فتتضمن مفهوم القسر العسكري، أي التأثير الضمني او الصريح الذي تتيحه القدرات العسكرية لأطراف العلاقة. وهكذا ،يصبح مفهوم Power أوسع من مفهوم Force سواء من حيث المكونات الداخلة أو من حيث حدود الاستخدام ومجالاته ومداه.
- **ثانياً**، التمييز بين Power وبين التأثير Influence. فالتأثير، كما هو الحال مع مفهوم Force هو جزء مهم في السياسة الدولية. بيد أنه لا يتعدى كونه جزءاً من القوة، فالتأثير يعول على الإقناع في الغالب، وبدرجة أقل على التهديد والعقوبات. والقوة يمكن إدراكها بوصفها حالة وسط بين Force وInfluence، ومركباً يندمج فيه كلاهما.

ووصف الباحث البريطاني جورج تشوارزينبرغر القوة بأنها المتغير الأصيل في السياسة الدولية. وقال "في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس عمل ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدلاً من عمل ما يجب ان تعمله من الناحية الأخلاقية، لذلك، لا يجوز عدّ القوة بأنها مجرد نوع من الشهوة المدمرة، بل أنها مزيج من الإقناع والإكراه، إذ أن أولئك الذين يستخدمون القوة يفضلون عادة تحقيق أهدافهم من خلال التهديد باستخدامها بدلاً من اللجوء إليها فعلاً. والتهديد يستهدف الإقناع (أي مقايضة الاكلاف المحتملة أو الممكنة بمزايا الاستجابة الذاتية). في حين يرتبط الإكراه بالاستخدام الفعلي للقوة"[٢].

---

(١) وهناك من يميز أيضا بين القوة كهدف والقوة كوسيلة.

(٢) نقلاً عن جيمس دورتي وروبرت بالستغراف:النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. مرجع سابق. ص١٥.

والقول بأن السياسة الدولية تعزى إلى مفهوم القوة وأن الدولة تسعى بشكل دائم الى زيادة قوتها يعني أن كل الدول هي دول عدوانية وتوسعية. في حين أن زيادة القوة قد لا يعني الرغبة في فرض ضغوط على الآخرين بقدر ما يكون مدفوعاً بدوافع ذات طبيعة اقتصادية، أو نفسية أو اجتماعية أو ثقافية ليس له صلة باستخدام القوة سياسياً خارج حدود الدولة القومية- وثمة بعض الدول تستخدم الجزء الأكبر من قوتها للتنمية الذاتية، وتحسين مستوى الحياة الثقافية والاجتماعية الداخلية. وثمة دول أخرى تركز على القوة من زاوية مختلفة، حيث تسعى لضمان أمنها من خلال عدم التورط، أو العزلة أو الحياد...أو القبول بالدوران في فلك قوة أعظم.

بل إن القوى الكبرى ليست في حالة صراع دائم فيما بينها. فتأريخ العلاقات بين الدول مزيج من الصراع والتعاون، وربما تكون فترات السلام بين هذه القوى مشحونة بجو من التوتر في بعض الأحيان. وهذه القوى ربما تجد في فترات السلام النسبي أن تعاونها قد يكون أكثر جدوى من تناحرها. مع ذلك فإنها لا تتورع عن اللجوء لاستخدام قوتها أو التهديد باستخدامها للدفاع عما تعدّه مصالح حيوية. ومن ثم، تبقى الحقيقة الأساسية في النظام الدولي هي لامركزية كل من القوة أو القيم(كمفاهيم شمولية). وان النظام الدولي في العموم ليس الا مجموعة من الوحدات السياسية القومية المواجهة لبعضها البعض، والمؤثرة في بعضها البعض. وأنه ليس ثمة من قيم مشتركة كافية على صعيد هذا النظام تسهل تحقيق التعاون والتنظيم الكامل بين وحداته، وتحول دون اللجوء للعنف(١).

٢ . *القوة والسلوك السياسي الدولي*

أدى تباين الدول في مكونات القوة التي تتوافر عليها إلى تقسيم النظام السياسي الدولي على أساس هرمي وفقاً لما تملكه كل دولة من تلك المكونات، والقدرة على استخدامها. وتفض هذه الهيكلية إلى صياغة علاقات الدول ضمناً أو صراحة بما

---

(١) عند مورجنثاو القوة هي مصلحة. ومفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي.

يستوي وإياها. وخصوصاً وأن كل دولة لا تستطيع أن تتجاوز في تفاعلاتها الدولية القائمة مستواها في علاقات القوى، والمعترف به من قبل المجتمع الدولي[1].

وتدخل قوة إحدى الدول في إطار علاقة متبادلة مع ظاهرة القطبية الدولية، ومع نوع السلوك الدولي:-

أ. فقوة الدولة الشاملة من مكونات وعناصر ذاتية، وما تهيئة البيئة الخارجية من فرص للحركة هي متغير فاعل ترتكز عليه السياسة الخارجية لإحدى الدول. والمرونة السياسية التي قد تتمتع بها الدولة تقود إليها شمولية عناصر القوة التي تمتلكها، وما تؤسسه من مجالات للحركة، فكلما اتسعت الشمولية لتضم كافة عناصر القوة اتسعت في المقابل مجالات الحركة السياسية الدولية.

ب. ويفرض توزيع عناصر القوة ومكوناتها بين الدول أنماطاً وأنساقاً للعلاقات السياسية الدولية. فعلى ضوء ما تملكه الدول من إمكانات تتحدد قدراتها على الحركة السياسية الدولية، ومن ثم يتحدد شكل القطبية الدولية.

ج. ويبنى نوع السلوك الدولي، في الغالب، على واقع المتغيرين السابقين[2]. فما تملكه دولة ما من عناصر قوة تضعها في مركز معين في هرم القطبية الدولية ومن ثم فإن عليها اعتماد أنماط محددة من السلوك في السياسة الدولية، لاسيما وأن دونها أو أكثر منها قد يحملها اكلاف غير مرغوبة[3]. بمعنى أن يكون السلوك السياسي الخارجي متوافقاً مع ما تملكه الدولة من إمكانات – أما أن تلجأ الدولة الى إكراه غيرها أو إيقاع التأثير فيه أو إقناعه وترغيبه فهذا شيء يرجع الى قوة تأثير دوافع السلوك السياسي الخارجي وآليات صنع القرار فيها[4].

---

(١) د. باسل الخطيب: "القوة والدبلوماسية". مجلة الدبلوماسي. الرياض. ع/١٢/١٩٨٩. ص٤٦.

(٢) الواقع أن السلوك السياسي الدولي لاحدى الدول هو حصيلة متغيرات عديدة منها موقع الدولة في علاقات القوة بين القوى الدولية، مصالحها، أهدافها، آلية صنع القرار السياسي فيها.

(٣) Lisbeth Aggestam:- "Role conceptions and the Politics of Identity in foreign Policy".

(٤) د. محسن عبد الخالق: "القوة والسياسة الخارجية والدولية". مرجع سابق. ص٥٠.

إن ما تمتلكه الدولة من مكونات القوة مقارنة بغيرها يعطيها/ يفقدها القدرة، غالباً، على اختيار الحلول الأنسب والمواقف الأفضل في القضايا السياسية الدولية[١]. لذا يقترن حرص أية دولة على حماية أمنها القومي بنزوعها إلى الاحتماء بمظلة القوة، سواء أكانت مظلتها (قدراتها الذاتية)، أو مظلة الأمن الجماعي أو الإقليمي (الاحلاف) أو الاعتماد على حماية الغير.

إن امتلاك الدولة للقوة يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية الفاعلة، ومن ثم يحرر سياستها الخارجية وتحركاتها الدولية، لدرجة مقبولة[٢].

وقد تلجأ الدول إلى تبني نهج امتلاك (بناء / الاستحواذ) عناصر القوة، رغبة منها في التحكم بالسياسة الدولية أو تقليل آثارها السلبية عليها. وعدت القوة العسكرية أهم عناصر القوة تلك، وأهم مقومات الاستقطاب الدولي[٣].

رغم ذلك هناك تباين في نزوع الدول نحو امتلاك القوة وأسباب هذا التباين تعود الى تباين عناصر القوة التي تتوافر عليها، واختلاف دوافعها السياسية. فالبعض منها قوة عسكرية كبيرة كروسيا الاتحادية. وأخرى قوة اقتصادية – تكنولوجية عظمى كاليابان مثلاً. وعلى الرغم من ان التأثير الدولي(الفاعل) لم يعد يشترط الشمولية في امتلاك عناصر القوة بيد ان معظم الدول صارت تتجه نحو إجراء موازنة مقبولة بين عناصر القوة التي تمتلكها، يسعفها في ذلك تراجع تأثير الاستقطاب الدولي– الأيديولوجي وظهور إمكانية للتأثير الدولي عبر مختلف عناصر القوة التي تمتلكها الدول.

وبقصد تكامل عناصر القوة، سعت الدول التي تمتلك حظاً أوفر في مدلولات القوة العسكرية الى دعم اقتصادها لتحقيق التوازن اللازم بين عنصري القوة الأساسيين العسكرية والاقتصادية لتجاوز احتمالات تراجع موقعها الدولي بحالة استمرار اقتصادها دون قدرة تنافسية فاعلة–روسيا الاتحادية مثلاً. ومنطلقة من فرض ان الاقتصاد وسيلة فاعلة لكسب

(١) تعتمد المرونة والحرية في اختيار السياسات المناسبة لمواجهة الموقف الدولي أو التعاطي معه على امتلاك /عدم امتلاك مكونات القوة.

(٢) يذهب هنري كيسنجر الى أنه لا يوجد قياس مطلق للقوة كونها دائماً نسبية.

(٣) المرجع السابق.

الأصدقاء او معاقبة الأعداء – وخلافه تسعى الدول ذات القدرات الاقتصادية الكبرى التي لا تتوافر على قوة عسكرية مؤثرة نحو امتلاك قوة عسكرية فاعلة سبيلا لحماية مصالحها، ألمانيا مثلاً. وتنطلق في ذلك من رؤية مفادها ان القدرة الاقتصادية لا تكفي لحماية المصالح في عالم فوضوي – تنافسي، يعول فيه على القوة بين الحين والآخر.

والنزوع نحو القوة قد يفضي إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، ومن ثم لأنماط التفاعلات الدولية[(١)]. وفي العموم الذي سيفتح الباب واسعاً أمام هكذا تحولات هي المتغيرات الآتية:

أ. ستدفع تناقضات القوى الكبرى الى تجلي أنساقاً جديدة من العلاقات الدولية قائمة على الموائمة بين توازن المصالح (شراكة، تعاون إقليمي...) وبين توازن القوى في البحث عن عناصر الفاعلية الدولية. ومرجع ذلك أن التأثير الدولي لم يعد محصوراً بامتلاك عناصر القوة العسكرية فقط[(٢)].

ب. تثبت التجربة التاريخية أن حالة السيولة في تفاعلات النظام الدولي هي ظاهرة متكررة متأصلة لا تتيح لفكرة الهيمنة المطلقة من طرف دولي واحد بالبقاء والدوام. ولا لعنصر قوة محدد بالسيادة. فالثبات نسبي، ويجري تبادل الأدوار بين القوى الدولية في سلم الهرمية، وقد يتغلب تأثير القوة العسكرية على غيره من العناصر الاقتصادية والتكنولوجية في إعلاء شأن الدولة في ذلك الهرم، أو قد يتراجع...

والسياسة الدولية متباينة الدوافع، هذا مما يؤدي إلى توليد نتائج مختلفة، وفي أحيان متضاربة. وفي هذه البيئة ترتبط السياسة بالقوة، وبما يفض إلى بروز الطرف القادر على دعم دوافعه بعناصر قوة مناسبة. والمسألة هنا ليست فوضوية في العموم، فالاختلال في علاقات القوة عالجته العلاقات الدولية عبر تنشيط آلية فاعلة، في أحيان. فالنظام الدولي قد أقترن بحركة فاعلة نحو أحداث توازن دولي في علاقات القوى يمتص

---

(١) بمعنى ان النزوع نحو القوة قد يسهم في تعديل ميزان القوى ومن ثم سيفرض ضرورة اعتماد سياسات دولية جديدة تتكافأ معها.

(٢) نظر، لفن توفلر:تحول السلطة. تعريب د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان.

ويحتوي المؤثرات المحدثة للخلل في العلاقات السياسية الدولية، كما سنرى لاحقاً، وبذلك لن تكون هناك إمكانية كبيرة للقوى الدولية نحو إجراء تعديل قسري في علاقات القوة.

وتعد الفاعلية التي تقترن بها عملية التأثير هي وحدة القياس الافتراضية لرؤية الطبيعة المميزة للقوة في صياغة نماذج السلوك السياسي وتحديد عمليات التفاعل الدولي. فالاستجابة التي تبديها الدولة Bمثلاً لتأثير الدولة A عليها، وهي محصلة لفاعلية القوة المدركة بدلالة القدرة على التأثير، أي أنها تعبر عن حجم التأثير الذي تمارسه الدولة A، وتدركه الدولة B. علاوة على كونه قد يكون صورة من صور حاجة الدولة B للدولة A. والمظهران السلوكيان للدولة B (تجاوبها مع تأثير الدولة A) هو الوجه الآخر لاحتمالات نجاح الدولة A في تحقيق أهدافها نحو الدولة B.

وفي العموم فإن النمط السلوكي الناجم عن تأثير الدولة Aفي الدولة B قد يتخذ واحداً من الأشكال الثلاثة الآتية[1]:–

أ. الشكل المقنع:ويظهر هذا النمط إذا ما حاولت الدولة A التأثير في الدولة B عن طريق إقناعها باتخاذ موقف ما أو اتباع سياسة معينة ستعود عليها بثمة فوائد. وهنا، كلما كانت الدولتان A وB متقاربتان في الأهداف والمصالح كانت الفرص المتاحة أمام بعضها في تأثيرها المقنع للبعض الآخر كبيرة.

ونجاح هذا النمط من التأثير السلوكي يعتمد على معطيات عدة من بينها:–

– قدرة الدولة A ومهارتها في عرض المكاسب والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدولة B عند استجابتها.

– قناعة الدولة **B** وإدراكها بحجم المنافع التي يمكن الإفادة منها أو جنيها من خلال الاستجابة للعروض التي تقدمها الدولة A والتي تمثل ربحاً لا يستغنى عنه من جراء تجاوبها.

ب. الشكل الرادع: وفيه يكون القصد الكامن من وراء ممارسة التأثير هو فرض أوضاع استراتيجية لا تمكن الطرف الآخر من القيام بما يفرضه القيام بعمل ما، وذلك عن طريق إقناعه بأن مصالحه تقتضي القيام بما يفرضه الطرف الرادع عليه

---

(١) د. عبد القادر محمد فهمي:النظام السياسي الدولي.

بالشكل الذي يشعر فيه المردوع بأن الأضرار/الخسائر التي سيتعرض لها أو التي يتوجب عليه دفعها ستكون أكثر من المزايا أو المكاسب التي يتوقع أن يحصل عليها عند مباشرته بذلك العمل.

ج. شكل القهر/ الإرغام: ويتجسد المنحى السلوكي لهذا الأنموذج من نماذج التأثير في التعامل بين الدول عندما تقوم دولة B بتنفيذ عملية ما أو الإقدام على سياسة ما وهي مجبرة عليها بفعل التهديد الموجه ضدها من قبل الدولة A. فالإرغام يمكن تحقيقه بواسطة التهديد بأن يكون ثمن رفض الدولة B تنفيذ الفعل المنشود من قبل الدولة A أكثر بكثير من ثمن تنفيذها... وهذا الثمن يجب أن يكون أعلى بكثير من الثمن الذي ستكون على استعداد لدفعه في حالة القيام بهذه العملية، أو اتباع تلك السياسة[١].

وهذه الأنماط السلوكية تسود في السياسة الدولية، ومن ثم لا تخرج سياسات الدول عنها، وبضمنها سياساتها في توازنات القوى القائمة أو المتصورة(سياسات القوى العالمية اتجاه بعضها البعض الآخر أو اتجاه النظم الإقليمية مثلاً). فتوازنات القوى هي من المفاهيم القديمة الاستخدام في العلاقات الدولية، وتعني أساسا وصف لعلاقات القوة بين القوى المختلفة[٢].

ويلاحظ أنه في دراسات القوة، أن السلاح النووي قد غير الأفكار الدائرة حول الحرب، الصراع، التوازنات الدولية وعن القدرة على التدخل ومواقع القوى في هرم النظام الدولي. فمجرد وضع فروض استخدام هذا السلاح يضع العالم على حافة الخطر. كما يصعب تحديد مساحة الحرب أو الصراع الناجم عن احتمالات استخدامه. لذلك، يجب عدم التقليل من أهمية السلاح النووي وتحديداً إذا ما أغرى دولة مالكة له نحو استخدامه لحل مشاكلها الدولية، وفرض إرادتها؛ رغم أن هذا التصعيد هو أمر خطير للغاية ومغامرة قد تقود إلى الانتحار العالمي الجزئي أو الشامل في ظل ميزان

---

(١) وعلى هذا فان تفادي الخسائر التي يمكن أن تلحق بالدولة B من جراء أقدامها على نمط سلوكي معين يعد القاسم المشترك للسياسات التأثيرية الرادعة والمرغمة.

(٢) حتى الحرب العالمية الثانية كان ميزان القوى يعني توازن القوى العسكرية لأنها كانت بمفهوم ذلك العصر، اداة تنفيذ الغايات السياسية للدول.

الردع، وميزان الرعب بين أكثر من قوة دولية. والقدرة على إحداث تدمير في الطرف الآخر بالضربة الأولى أو الثانية.

وبفعل التطور التكنولوجي، فتح المجال أمام بروز ظاهرة جديدة هي أنه كلما تصاعدت قدرة تدمير القوة العسكرية كلما صعب استخدامها بشكل مباشر، لتصاعد الاكلاف، وتزايد الضغوط المجتمعية في الابتعاد عنها. علاوة على بروز منافع العلاقات غير التصارعية، نتيجة لهذا فقد توارى عن مسرح السياسات الدولية الحروب الشاملة، وحلت محلها الحروب الإقليمية المحدودة[1].

وهنا نتساءل، ماذا نقصد بالتوازن؟ وبتوازن القوى؟ وما هو توازن القوى العالمية؟ وما هو التوازن في النظام الإقليمي العربي، أنموذج الدراسة؟

٣. توازنات القوى العالمية والقطبية الدولية

تتربع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي[2]. وهي قادرة على كبح جماح اية سياسات تتعارض مع مصالحها، او تحد من مرونة حركتها. واللاتكافؤ في توزيع مكونات القوة، و الأكثر منه عدم وجود عناصر (او الإرادة)للاتفاق وإحداث توافق بين القوى الكبرى لمواجهتها يعظم من مقدرة الولايات المتحدة على سيادة العالم. وعليه، هل ستعمد القوى الكبرى الى دفع مشهد تراجع مرتبة الولايات المتحدة في سلم القطبية الدولية الى الأمام. وكيف يتهيأ لها ذلك؟وماذا يتوقع المرء من الولايات المتحدة ان تتصرف إزاء مظاهر الانحدار او التدهور في مكانتها الدولية؟

سبق ان بينا ان العلاقات السياسية الدولية هي، في الغالب، علاقات قوة بين القوى المختلفة. واهم هذه العلاقات هي الحرب وسياسات القوة في تصريف علاقات تلك القوى.

(1) يلاحظ على استراتيجية الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ انها تعد لمشاهد حروب عالمية .

(2) ان سيادة دولة على دول أخرى هي حالة موجودة في السياسة الدولية، وتوصف العلاقة بسلطة محددة حيث تسيطر الدولة على دول أخرى بسبب وجود فجوات بينهما من حيث القوة العسكرية، والاقتصادية.

وتعد الحرب وسياسات القوة استمرارا للسياسة لكنها بوسائل أكثر قسرية مقارنة بالوسائل السياسية الأخرى كالدبلوماسية، والاقتصادية والثقافية. وعادة تكون درجة اعتدال سياسات القوة والحرب وفقا لمعيار الكلفة/ المنفعة المتحققة. فعندما تكون الكلفة باهظة في حالة استخدام او التهديد باستخدام السلاح النووي فإنها تدفع بالسياسة نحو الاعتدال. ويكون العكس، في الغالب، صحيحا، ولاسيما على صعيد استخدام السلاح التقليدي. فهذا الصعيد قد يدفع إلى المغالاة والتطرف في الاستخدام لاسيما اذا كانت الأوضاع السياسية مغرية لذلك.

لقد أدت الأسلحة فوق التقليدية الى التقليل من (استخدام) المتغير الإستراتيجي- العسكري في الصراعات الدولية. فالقدرة على نفي وجود الطرف الآخر التي تثيرها احتمالات الحرب غير التقليدية تولد الخشية من اللجوء إلى هذا المتغير. وتنظيم العلاقات بين القوى الكبرى، وتقودها نحو تبني نهج غير عدائي إزاء بعض[1]. كما أن عجز القوة القسرية عن تحقيق الأهداف المنشودة بكلفة أقل من العائد المرغوب تدفع بتلك القوى إلى أن تحيد عن فكرة الانتحار من أجل الغير في أية نزاع دولي - إقليمي.

ومعطيات الإستراتيجية العسكرية الدولية قد تعقدت اليوم بأتساع نادي الدول النووية. لكن تبقى الفرصة واسعة لأحداث تحولات إقليمية (صياغة توازنات إقليمية تلبي مصالح قوى قد لا تتوافق حركتها مع حركة الولايات المتحدة)، وبتصريف استراتيجيات دولية بناءة لإعادة تشكيل النظام الدولي بواسطة الشراكة أو حتى التحالف فيما بين القوى الكبرى:- روسيا والصين مثلاً. وعليه نتساءل كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى ارادات القوى الكبرى خاضعة لها؟

ابتداء يثير هذا التساؤل إشكالية محددة مفادها أن دراسات السياسة الدولية الراهنة لا تتجه الى معالجة مسألة ماهية مشكلة السياسات الدولية فقط، وإنما صارت تتعامل كذلك، وبتركيز، مع قضية ما العمل، من أجل بناء نظام دولي. وفيما يتعلق بالقطبية، فهذه الإشكالية (ما العمل) تطرح افتراضاً محدداً مفاده أن التوازن القابل

---

(١) د. محمد السيد سليم:- تحليل السياسة الخارجية. ص١٨١.

للتحقق هو نظام من التفاعلات، وأنساق بين كفتين(إمكانات، قوى النظام، وعلاقات القوى:شكل النظام وقيمه)، تشكل النظام الدولي وفقاً لما تتيحه، أو تفرضه، علاقات القوة القائمة أو المتصورة بين أطرافه، أي بين قوى النظام. **بمعنى آخر، أن التوازن يفترض وجود كفتين:**

أ. توزيع مكونات القوة وعناصرها بين القوى المختلفة الداخلة في التوازن، العسكرية منها والاقتصادية والثقافية،

ب. علاقات القوى، وتشمل شكل النظام الذي يولده وضع التوازن (أحادي القطب أو ثنائي أو متعدد الأقطاب)، نوع القيم السائدة فيه (الحفاظ على التوازن، تعديله، تغييره..)، وهرميته...

والتحول داخل إحدى الكفتين من نمط إلى آخر (تغيير إمكانات القوة، تغيير المطالب...) سيفرض ضرورة إجراء تعديل على الكفة الأخرى إلى أن يصل النظام الدولي الذي يحتضن هذه التفاعلات إلى توازن مقبول نسبياً بين كفتيه. والاهم داخل الكفة الواحدة.

وإزاء أية تحول في علاقات القوة الدولية لصالح واحدة أو أكثر من القوى الكبرى (سواء بامتلاك عناصر قوة إضافية، أو إعادة صياغة علاقات تحالف مع بعضها البعض) سيتطلب من الولايات المتحدة، للحفاظ على موقعها العالمي، اعتماد سياسات جديدة تضبط أنساق التوازن الممكنة أو المتصورة(١).

وخلافه، عدم قدرة الولايات المتحدة على مجاراة ارتفاع تكاليف الحفاظ على التوازن الدولي القائم ستدفع إلى قيام حالة توازن أخرى تعكس علاقات القوة الجديدة سواء كان إعادة توزيع مكونات القوة وعناصرها، أو حتى تبلور علاقة جديدة بين القوى الدولية الأخرى يتدنى فيها موقع الولايات المتحدة العالمي عما هو عليه في بداية هذا القرن. وهذا ما يقودنا إلى طرح تساؤلات أخرى:-ماهو شكل التوازنات الدولية؟ وكيف يؤثر توزيع وانتشار مكونات القوة وعناصرها بين القوى المختلفة في النظام

---

(١) سيتم معالجة هذه المسألة في الفقرة ١-٢ بشكل تفصيلي. للاطلاع.

الدولي على تلك التوازنات؟ وما هي فرص نجاح إنشاء توازنات دولية (بلورة علاقات قوى) تتوخى إعادة صياغة النظام الدولي على نحو جديد؟

تتسم العلاقات الدولية الراهنة بثلاث خصائص أساسية تعطيها صفتها المميزة:

أ. ما يزال الواقع الدولي مجزأً. إذ تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة ومتابعة أهدافها الذاتية. وينتج عن هذا الوضع تحول السياسة الدولية إلى سياسة قوامها التنافس الدائم.

ب. والدول غير متساوية وغير متكافئة في مكونات قوتها. وينجم عن ذلك أن نتائج السياسات الدولية غير معروفة، دائماً.

ج. غياب سلطة فوق قومية يجعل الدول غير مقيدة في اللجوء إلى القوة لتحقيق أهدافها. لهذا يتم تعاطي السياسات الخارجية مع حالات الصراع بوسائل القسر أحيانا، وطالما أن الدول غير متكافئة في مكونات القوة فإن عدم تكافؤها يجعل القوة الكبرى هي الأقدر على إحداث تأثير أكبر في النظام الدولي. والمشاركة في (وربما تقرير) شكل هذا النظام. وهذا هو الذي يجعل دارسي السياسة الدولية أكثر اهتماما بعلاقات القوى الكبرى جراء ما تمتلكه من مكونات قوة دولية. وقدرة على التأثير الدولي.

وأكثر المسائل ذات الصلة بالقوى الكبرى هي توازن القوى العالمية والقطبية الدولية. وتشير الأخيرة إلى المضمون الذي قد يستقر عليه شكل النظام الدولي وعلاقات أطرافه بموجب توزيع مكونات القوة فيما بينها، وما تؤسسه من مراكز للقوة الدولية الرئيسية فيه.

والنظام الدولي قد يكون أحادي القطب أو ثنائياً أو متعدد الأقطاب- ولكل منها أطرافه وتفاعلاته وقيمه. وفي كل نظام دولي عدد كبير من الدول، تظهر جميعاً على مستوى علاقات القوى الدولية، ولكنها تتباين تبعاً لتباين إمكانات القوة والقدرة في التأثير. وفي أهمية الأدوار التي تؤديها على هذا المستوى. وفي ضوء علاقات القوة بين القوى الدولية يتحدد شكل النظام القطبي.

ويذهب البعض[١] الى أن النظام الدولي بمعنى System لا يكافئ صورة وجود مجموعة من قوى فردية في غياب أقطاب بارزة، ولا يكافئ صورة وجود قوة عظمى واحدة انما يرتبط بحالة التوازن التي تقوم عليها مجموعة القوى الفردية في مجال دولي معين. وفي وقت معين، وبذلك يساوي النظام الدولي التوازن الدولي. وحالة التوازن توصف مجازاً بتوازن القوى The Balance of Power، التي تعني فكرة توزيع القوة في المجال الدولي في مواجهة تمركزها في يد قوة عظمى واحدة. وعموماً[٢]، نحن نتفق مع د. مقلد عندما عرف النظام السياسي الدولي بأنه كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته، وتتفاعل وتتبلور في النهاية في صورة أو أخرى. وبذلك فهو وحدة عضوية حية، ومتحركة وقابلة للتطور والتغير المستمرين؛ إذا ما تغيرت عناصره ومكوناته[٣]؛ وعلاقاته.

والنظام قد يكون محكماً في تكوينه. كما قد يكون مفككاً، وهذا ما يعتمد على مقدرة القوى الفاعلة على (إظهار) حالة توازن محددة للقوى. فالعلاقة بين قوى النظام الفاعلة قد تكون غير محكمة مما يسبب عدم استقرار التوازنات الدولية. أو قد تكون محكمة، فيكون توازن القوى أكثر استقراراً- وكلتا الحالتين تتناوبان على النظام الدولي. وهكذا، فالتوازن يقترن بوجود الأشياء وتعادل تأثيراتها في البيئة الدولية. وتبقى صفته إما مختلة لصالح قوة واحدة (أحادي القطب)، أو موزعة بين عدة قوى (متعددة القطبية).

والنظام الدولي متعدد الأقطاب هو ما استقرت عنده حالة المنافسة بين عدة قوى المالكة لإمكانات متقاربة. وهي الصفة البنيانية للنظام متعدد الأقطاب، الذي يضم أكثر من طرفين دوليين رئيسين، وهذه القوى غير متساوية بالضرورة في القوة[٤]. ونرى إمكانات أكبر للاعتدال في هذا النظام؛ في ظرف وجود الرادع النووي. كما توجد درجة سيولة عالية في تفاعلاتها المختلفة، وتجانس أيديولوجي. فالمتغير النووي

---

(١) أنظر، د. محمد طه بدوي: مرجع سابق. ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر د. اسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية. ص١٣١-١٣٢.

(٤) دانيال كولار: العلاقات الدولية. ترجمة د. خضر خضر. (بيروت. دار الطليعة. ١٩٨٠). ص٧٤.

يجعل الرغبة بتحقيق كامل الطموحات القومية تصطدم بالقدرة على تحمل أكلاف مواجهات غير مرغوبة، ومن ثم يفرض الحاجة الى اقامة توافقات مرحلية.

أما النظام ثنائي الأقطاب، ففيه تتحدد بنية النظام الدولي بوجود قوتين تمتلكان من مظاهر القوة والنفوذ دون سواهما. ويكون تمثيل موازين القوى بحيث ان معظم الدول تتجمع حول قوتين تسمح لها قواها بالتقدم على الآخرين. ويصير كل منها مركزا للتحالف، وتجبر الدول الأخرى على تحديد مواقعها بالنسبة للقوتين، عن طريق الدخول في احد التحالفين؛ اذا لم يكن بمقدورها الوقوف جانبا ببقائها غير منحازة.

اما النظام الأحادي القطب فقوامه قوة واحدة تكون متجاوزة للدول الأخرى بغاياتها، وتأثيرها في العالم. وقوة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها، وتعهداتها، وكبر شعورها بانها تحمل (رسالة) كونية تنصاع لها ارادات الدول الأخرى. وقادرة على التدخل في جميع قضايا/ مناطق العالم. وفي ضوء هيكل علاقات القوة الدولية في هذا النظام (الأحادي) يصبح من الصعب تماماً على الدول الصغرى، او المتوسطة المشاركة في تقرير تفاعلاته.

وايا من النظم السابقة قد يستمر لمدة معينة، وتحظى بالاستقرار النسبي بسبب سياسات توازن القوى الذي يتيح هامشاً محدوداً لحدوث تغيير جذري في النظم القائمة[١]. ففي النظام الثنائي القطبية تكون الاحلاف الاداة الرئيسية لسياسات توازن القوى. غير أنه في النظام متعدد الأقطاب تصبح كل قوة هي العدو المرتقب والحليف المحتمل في الوقت ذاته لاية قوة أخرى، الامر الذي يجعل من أحلاف هذا النظام أحلافاً هشة لا دوام لها. وتتشكل الى الضد من كل قوة تسعى الى أحداث تغيير غير مرغوب فيه.

ويزيد في ابراز صورة التوازن في النظام ثنائي الأقطاب خلو هذا النظام من قوة ثالثة قادرة على ان تكون حاملة الميزان، ترجح كفة كفتيه القطبيتين على الأخرى، فتملك بذلك تقرير علاقات القوى في النظام كله. وفي النظام متعدد الأقطاب فان

---

(١) Max Beloff:- The Balance of Power. (London. Billing & Sons Limited. 1967) P:V

المتغير النووي يجعل من الاستحالة بمكان أحداث تغييرات جذرية في بنية النظام الدولي بواسطة الحروب وسياسات القوة.

اما في النظام أحادي القطبية، فالصيغ الأكثر شيوعا هي:

أ. اما ان تعمد القوة العظمى الى السيطرة والهيمنة على النظام الدولي كله، من حيث تصريف عملياته السياسية المختلفة العسكرية منها والاقتصادية والثقافية،

ب. او قد تلجأ الى الشراكة والتحزب مع بعض القوى الناهضة. او ضد تلك القوى المتمردة عليها بما يكبح بروزها،

ج. او قد تعمد الى اعتماد سياسات توازن القوى او توازن المصالح لتقلل من حجم اكلاف والتزامات حفظ وضعها الدولي.

وفي الصيغتين (ب، ج) يكثر ظهور حالات التوازنات الإقليمية والفرعية المسيطر عليها بواسطة الدولة القطب. اما في صيغة (أ) فان النظام يكون هرميا ويكون هامش المناورة امام الدول الأخرى محدوداً.

لكن، ماذا نقصد بالتوازن، توازن القوى الدولي، وسياسات توازن القوى؟

يعد التوازن Balance / Equilibrium ظاهرة تلقائية في الطبيعة وفي السياسة، بمعنى تحقق انتظام العلاقة بين المكونات وفقاً للكيفية التي يعاد بها انتشارها. ومن ثم، إذا ما تغيرت كثافة أو وجود المكونات (إضافة، حذف، أو تعديل) سيكون رد الفعل هو تغير علاقاتها. عندئذ، يظهر انتظام ذاتي جديد يحقق التوازن بين المكونات ليضمن استمرار العملية السياسية فيما بينها.

اذن كلمة التوازن تشير إلى وجود ميزان وكفتين، ودون حالة التعادل بين الكفتين يحدث لا استقرار يفرض أعادة صياغة محتويات كل كفة مقارنة بالكفة الأخرى. وإعادة التعادل تحدث بصورة تلقائية في الظواهر الطبيعية. وقد تحتاج إلى سياسات محددة لإعادة ترتيب العناصر الداخلة في التوازنات، إذا ما أريد أبراز توازن ما، أو الحفاظ عليه.

تقليدياً، يتأسس توازن القوى على فكرة مفادها العمل باتجاه منع، أو في الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها؛ الرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول؛ من أجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن(١). ومن ثم لا يتحقق تغييره الا عبر صراعات دولية(٢).

ويذهب د. إسماعيل صبري مقلد(٣) إلى أن الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في السياسة الدولية هي ان الطابع المميز لها هو الصراع. وهذا الصراع تمليه متغيرات الاختلاف في المصالح القومية للدول. علاوة على محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. فإذا أمكن لدولة ما ان تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول واستقلالها. وهذا التحدي هو الذي يدفع هذه الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة من خلال تجمعها في ائتلاف قوي، او في محور قوي مضاد قادر على مواجهة التحدي الذي تواجهه الدول الداخلة فيه. او بما يفيد، فإن إقامة تحالفات ومحاور القوى المضادة لا تمكن إحدى الدول أو تجمع منها من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها ذلك.

وخلاف النظرة التقليدية، يشير التوازن عندنا إلى نظام من التفاعلات بين كفتي ميزان السياسة الدولية (كفة مكونات القوة لكل دولة، وكفة علاقات القوى، وشكل النظام الدولي وقيمه). وفي المكونات الداخلية في كل كفة (مثلا توزيع المكونات الاقتصادية والعسكرية والثقافية بين الدول، والعلاقات القابلة للتشكل...)(٤). أما سياسات التوازن فنقصد بها محاولة أطرافه تأكيد وضع معين، واستمراره. وقد يكون هذا الأمر خلاف توزيع الإمكانات بين أطراف علاقة ما. ويعبر عنه بإعادة توزيع المكونات، او إعادة تنظيم

---

(١) باقر جواد كاظم: التوازن الاستراتيجي في أقليم اسيا. ص١٩.

(٢) اظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية. (الموصل. دار الكتب للنشر. ١٩٧٩). ص٦٦.

(٣) د. إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية. ص١٢٦.

(٤) بمعنى ان قوى النظام الدولي تظهر نظام من العلاقات يعكس الصورة التي عليها واقع حال توزيع مكونات القوة دولياً، والعلاقات القابلة للتشكل بين تلك القوى.

العلاقات بينها، ومنع حدوث تحولات جذرية في النظام المعني عبر إعادة صياغة علاقات الى مستويات يتحقق بها توازنها بصورة دورية دائمة بدوام سياسات التوازن ذاتها.

وتهدف سياسات التوازن إلى الحيلولة دون تحقيق أية تغييرات أو تعديلات غير مرغوبة في علاقات الكفتين، أو داخلهما. وبدرجة أدنى العمل على إيجاد توازنات جديدة تتوافق مع حالات توزيع مكونات القوة الدولية، وتكسر حالة العلاقة غير المتكافئة بين توزيع مكونات القوة الدولية، والالتزامات التي تتحملها القوى الدولية. وقد تعتمد سياسات التوازن على الحرب أو التهديد بها، أو على التحالفات، أو التسريع ببناء قوة ذاتية بما يمكن الدولة/ الدول المعنية من التعايش مع الأوضاع القائمة، أو خوض غمار التنافس لإعادة بناء الوضع الدولي[1].

وسياسات توازن القوى هي من المفاهيم ذات الصلة بعلاقات القوى وتوزيع عناصر القوة دولياً. وتفيد غالباً الإبقاء على حالة من حالات التوازن الدولي، بحيث لا تستطيع أية قوة/ قوى تغيير الوضع القائم. أما توازن القوى كظاهرة فقد يسمح ببروز أوضاع توازنية جديدة، إذا ما استدعت المسببات ذلك(انتشار مكونات القوة، تغير علاقات القوى).

ورغم المكانة البارزة التي حظي بها موضوع توازن القوى في تاريخ العلاقات السياسية الدولية أكاديمياً وعملياً، إلا أنه لا يزال يكتنفه الغموض وعدم وضوح الأبعاد. فالتوازن يعني بمدلوله العام تحقيق التوازن بالتعادل، ومن ثم تقتضي موزانة بين القوى، فكيف نستطيع تصور تقدير صحيح لهذه الموازنة في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى إنماء قوتها بشكل متواتر لا سيما وأن متغيرات القوة (الإمكانات) على المستوى الدولي ليست كلها كمية، وأن للمتغيرات الكيفية دوراً مهماً في تشكيل هذه القوة؟

وعملياً، هل من المتصور أن يكون الحكم بأن اختلالاً قد وقع في ميزان القوة[2] يقتضي التحرك لإعادة شكل توازنه السابق هل من المتصور أن يكون هذا

---

(١) Kenneth N. Waltz:- "International structure, National Force, and the Balance of world Power", in, Frederick H. Hartman (ed):- World in crisis. Op cit. P:- 151.

(٢) يلاحظ، أن هناك تعلية لشأن توازن المصالح على شأن توازن القوى.

الحكم موضوعياً إذا علم أنه يصدر عن قوة هي طرف في هذا التوازن، أليس مما لا يحتمل الشك أن يأتي الحكم هنا مشوباً بالذاتية؟

من هنا فإن دالة مفهوم توازن القوى قد لا تتجاوز الآتي[1]:

أ. إما التعبير عن الصورة التي عليها توزيع مكونات القوة بين القوى الدولية في زمن معين؛ وبغض النظر عما إذا كان التوزيع عادلاً أم لا. ومن ثم بيان الوضع القائم لعلاقات القوى. وهنا، تستطيع فكرة توازن القوى أن يكون لها مدلول موضوعي يتمثل في وصف واقع توزيع القوى في نسق دولي معين. ومثال ذلك توازن القوى في النظام الدولي الراهن،

ب. وإما أن تنتقل فكرة توازن القوى الى مجال السياسات، وهو مجال تمارس فيه الرؤى الذاتية دوراً كبيراً ليس في شأن تحديد الأهداف فحسب، بل وبصدد اختيار الوسائل أيضاً التي من بينها سياسات التوازن.

إن سياسات توازن القوى تستهدف تحقيق توازن للقوى، فمتى تعتبر علاقات القوى متوازنة؟ ومتى تصبح مختلة، الا ينفسح المجال هنا للأحكام الذاتية؟

كما أن الوضع القائم لتوزيع مكونات القوة يُعد من وجهة نظر الدولة التي تتحقق به قوتها توزيعاً عادلاً. وكل إخلال به يعتبر عندها إخلالاً بتوازن القوى، ومن ثم العمل على مقاومته. وخلاف هذا الأمر يُعد هذا الوضع القائم مخلاً بميزان القوة في تقدير الدولة التي ترى فيه إجحافاً بمصلحتها. ومن هنا تبدو فكرة توازن القوى التبرير الأيديولوجي الطيع، وليس النظرة الموضوعية لكل سياسة تسعى إلى الإبقاء على التوزيع القائم للقوى في وقت معين أو إلى التنكر له على مقتضى مصالحها القومية.

وعليه، نقول إن النظام الدولي يخضع لعملية تغير بنائي مستمر بفعل إعادة توزيع وانتشار (أي امتلاك) مكونات القوة وعناصرها دولياً. علاوة على تبدل علاقات القوى بتبدل المصالح القومية. وفي هذه المرحلة يتم الانتقال من حالة تنظيم معينة إلى مرحلة إعادة تنظيم، تمر صيرورتها بمرحلة تدعى بتحلل التنظيم؛ وهي مرحلة بطبيعتها

(١) د. محمد طه بدوي: مرجع سابق. ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

مليئة بالمخاطر وحبلى بالاحتمالات حتى تستطيع قوى النظام إقرار شكل معين آخر للتوازن. ويمكن أن تفشل هذه القوى في إعادة التنظيم والتوازن باتجاه اللاتحالف العام (لا تعاون، لا توافق ...)، أو الاتجاه نحو تشتت عناصر القوة إقليمياً وظهور التناحرات القومية...وفي جميع الحالات فإن التوازنات المطروحة ستكون صعبة الملاحظة.

ولاشك بأن المواقف المختلفة للمتغيرات في النظام الدولي (الأوضاع العسكرية الدولية، والاقتصادية - التكنولوجية والثقافية - الحضارية العالمية) هي التي ستحدد الخيارات في إعادة التنظيم وإقرار شكل التوازنات الدولية. **والاحتمالات الواردة في هذا الصدد يمكن حصرها بالآتي**[1]:-

أ. يمكن لحالة عدم التوازن أن تتراكم وتمتد لفترة طويلة إذا ما اختارت القوى الفاعلة عمداً عدم تغير توازنات النظام في الوقت الذي تستطيع القيام بذلك، وعلى حساب توقع ثغرات أكبر في المستقبل، أو بانتظار التآكل التدريجي لقوة الولايات المتحدة. فالتحدي قبل أوانه يمكن أن يساعد على تعزيز قوة وهيمنة القوة القائدة في النظام، ويحجب عن المطالبات، المناهضة للنظام القائم وهرميته، فاعليتها. وعندها تكون حسابات المتحدي العقلاني وذي الرؤية البعيدة عدم تحدي النظام حتى يتم تعاظم المنافع المستقبلية. وعليه فإن حالة عدم التوازن يتم التعايش معها وتأجيل حسمها إلى مراحل لاحقة. وهناك الكثير من الاستشهادات التاريخية تؤكد بأن انحلال وإعادة ترتيب توازن القوة لا يأخذ مفعوله في الفترة المدروسة، بل يأخذ الشكل التدريجي ليظهر في مراحل لاحقة[2].

ب. تباين مواقف القوى الفاعلة في خياراتها الاستراتيجية لإعادة توازن النظام. فالبعض منها قد يحور موقفه بما يتلاءم مع رغبات القوة الكبرى المهيمنة. في حين أن دولاً أخرى تفضل عدم تحدي النظام، والاكتفاء بالتمتع بالمنافع الناتجة عن وضعيتها المتميزة دولياً في احد عناصر القوة (الاقتصاد مثلاً). وتفضل

(١) د. دارم البصام: "منظور الامن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الجديدة".
(٢) كما هو الحال مع بروز الولايات المتحدة في منتصف القرن الماضي وتأثيرها على علاقات التوازن على حساب أدوار كل من بريطانيا وفرنسا.

ثالثة المبادرة الإقليمية في تحدي النظام مستفيدة من الفراغ الأمني في إقليمها. في حين تنزع رابعة الى تأجيل تحقيق غاياتها حتى تشعر بأن توازن القوة قد تبدلت معادلاته لتعلن عنها. وتؤثر خامسة تبني سياسة خارجية ثابتة مناهضة للنظام ولتوازن القوة الذي تريد تحويله لصالحها. وأخيراً تخسر سادسة اغتنام الفرصة المتاحة في الوقت المناسب.

والقوى الفاعلة في النظام الدولي تتنافس فيما بينها، من قبيل الاستحواذ على مجالات نفوذ اضافية، دعم بناء/ تطوير عناصر القوة الذاتية، أو الدخول في تكتلات اقتصادية لزيادة القوة التفاوضية والصمود أمام التنافس... والأمر هنا هو ليس إنهاء منافس، بل أضعافه من أجل الاستحواذ على عناصر قوة مضافة، ومن ثم الاستحواذ على موقع أفضل في توازن القوة (عسكرياً، اقتصادياً).

بهذا الصدد نتساءل، لماذا تصر بعض القوى المتراجعة على مقاومة التغيير في النظام الدولي، في حين يعمد غيرها الى المواءمة والتكيف بدون اللجوء الى الأفعال الوقائية؟

على أن الأمر يتعلق اساساً بحساب قيمة المنافع والاكلاف الحاضرة بالتناسب مع قيمة العوائد المستقبلية[(١)]. فالقوى المتراجعة تفضل التكيف والمواءمة على مواجهة التغيير في حالة عدم ادراكها أن ثمة عائداً عالياً يمكن أن يتحقق من الإبقاء على التوازن القائم. أما إذا كانت أكلاف المواجهة محدودة وضعيفة فإنها ستعمد الى مقاومة التغيير ضماناً لديمومة مرتبتها الدولية القائمة وتفضل المقاومة للتمتع بمزايا وعوائد مستقبلية[(٢)].

ويدعم هكذا توجه، في سلوكيات القوة/ القوى المهيمنة على النظام الدولي التي تعيش مرحلة التراجع متغير نفسي مهم هو أن حيازة القوة هو أمر مغرٍ، ولا يمكن التخلي عنه بسهولة، رغم أن طبيعة الاستجابة أو رد الفعل إزاء التحولات في علاقات القوة للقوى المختلفة في النظام الدولي (من قبيل رفض التغيير، أو الاستجابة الفاعلة له، أو المواءمة معه) ينبع إلى حد كبير من الفلسفة السياسية للقوى الدولية ذاتها.

---

(١) د. دارم البصام: "منظور الأمن ... ". مرجع سابق. ص٤١.

(٢) في المقابل، تعمل القوى الناهضة على الإسراع في تغيير التوازن القائم إذا كانت العوائد الناجمة عن هذا التغيير عالية، أو إذا كانت أكلاف إتمامه ومواجهة القوة / القوى المهيمنة محدودة.

٤. القوى العالمية ومجالات التوازن

وحول العلاقة بين القوى الكبرى ومجالات القوة، التي يمكن من خلالها إعادة صياغة التوازنات الدولية، يلاحظ الآتي:-

أ. التحولات البنائية التي يشهدها النظام الدولي (التحول التدريجي من الهيمنة الأحادية إلى القطبية المتعددة. وإعطاء وزن أكبر للتفاعلات الإقليمية مقارنة بالتفاعلات العالمية)، وما يمكن أن يقترن بها من إعادة انتشار مكونات القوة وعناصرها دولياً، وإعادة تعريف القوة واستخدامها. هذه كلها يمكن أن تقود الى ظهور توازنات دولية جديدة،

ب. اقتران إعادة صياغة التوازنات الدولية بحالة السيولة في التفاعلات الدولية. فالمرحلة الانتقالية القائمة هي فترة حرجة تشهد التحلل من التوازنات القديمة، وتفرض مواقف جديدة ومختلفة للقوى الفاعلة، مثلاً علاقات الشراكة أو التعاون بين القوى الكبرى، إقامة التكتلات الإقليمية، أو العابرة للاقاليم...

وهذه التحولات تخرج عن سيطرة القوى الفاعلة ذاتها. وليس هناك حصانة لأية دولة لتجنب التأثر بما يجري، بمعنى أن هناك قوى يتوقع لها أن تجد مرتبة أفضل في علاقات القوى الممكنة/ المحتملة. وأخرى قد تتدنى مرتبتها او أن تتحمل أكلاف الحفاظ على موقعها الدولي، كما هو حال الولايات المتحدة وفيما يتعلق بهذه القوة فان إصرارها على استخدام سياسات وقائية[١] للبقاء في موقعها الدولي يقود إلى إثارة عدة أسئلة[2].

- ما هي الوسائل التي تعتمدها الولايات المتحدة لمقاومة التغيير؟
- ما هي أنماط القوة التي ستسود في الحقبة القادمة؟
- ما هي التغيرات المتوقعة في أنماط علاقات القوى الكبرى؟

ونقصد بالقوى الكبرى (العالمية) هي تلك التي تمتلك إمكانات الفاعلية السياسية، وانتشار مصالحها خارج دائرة اقليمها الجغرافي. وتشارك بدرجات مختلفة

١- يجري التركيز في مؤسسات التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار الأمريكي على استخدام هذه السياسات بعد احداث ١١/أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.

2- ستكون الإجابة عن هذه الأسئلة ضمنية خلال الفقرات اللاحقة.

في تقرير شكل وصياغة النظام الدولي[١] وهذه القوى تسعى عادة الى ضمان الحصول على تفوق دائم في مكونات القوة المختلفة، بقصد ضمان أكبر قدر من التأثير في التفاعلات الدولية، وأكبر قدر من التأثير في مجالات توازنها المختلفة (العسكرية، الاقتصادية – التكنولوجية، الثقافية– الحضارية).

وتمتلك بعض تلك القوى مكانة متقدمة في بعض مجالات التوازن السياسي الدولي(مجالات التفاعل). ومن خلالها تمارس أدواراً سياسية دولية فاعلة. مثلاً، المانيا ذات مكانة متقدمة في المجال الاقتصادي، بينما نلاحظ روسيا قوة دولية متقدمة، نسبيا، في المجال العسكري...

وفي العموم، لا نجد قوة تتمتع بانسجام المكانة النسبي في مركزها الدولي، وفي كافة مجالات التوازن سوى الولايات المتحدة. فهي القوة العظمى عسكرياً، ولا تزال قوة عظمى اقتصادية–ثقافية. أما مكانة القوى الأخرى فهي تأتي بعدها وبدرجات منافسة مختلفة. هذا ما يثير لدينا التساؤل عن إمكانية وجود توازن للقوى في هذه المرحلة، أو حتى في العصر النووي؟

ابتداءً، يقوم توازن القوى على ثلاثة مبادئ رئيسة[٢]:-

تعدد القوى المشاركة في سياسات التوازن، ولكل منها أهدافها المختلفة (تنظيم العلاقات مع القوى الأخرى، إرساء استقرار دولي مقبول، المحافظة على وضع دولي معين...)،

أ. علاقات قوى ميسرة؛ بمعنى عدم اتجاه القوى المختلفة نحو امتلاك أو الاستحواذ على القوة المطلقة أو الاتجاه الحاد نحو الاستقطاب،

ب. عدم التركيز الكبير (المطلق) لإمكانات القوة في يد إحدى القوى.

ولا يتأثر التوازن الدولي، أو سياساته بنمط القطبية، أو نوع الأسلحة القابلة للاستخدام بين الدول. والظاهر اليوم، ان التوازنات الدولية– الإقليمية تبرز على نحو أكثر وضوحاً من التوازنات العالمية، بمعنى رؤية كل نظام إقليمي بمثابة وحدة مستقلة

---

(١) أنظر في بعض هذه الاشتراطات، ادوارد لوتواك:"أين هي القوة العظمى؟"مجلة شؤون سياسية. بغداد. ع٤/١٩٩٥. ص٦٤.

(٢) د. عمر الفاروق السيد رجب:– قوة الدولة. دراسة جيواستراتيجية.

بذاتها، في أحيان. أما على مستوى النظام الدولي، فان تفوق الولايات المتحدة في إمكانات القوة قد قابله نظام أحادي (اختلال التوازن العام) من حيث التفاعلات والقيم.

وتعمد(١) القطبية الأحادية على إيجاد نسق من التوزيع (علاقات) لمكونات القوة. فالقطبية الأحادية تعمد الى ايجاد نسق من التوزيع لمكونات القوة غير مؤات للقوى الأخرى. ومما يساعد على ذلك أن هذه القوى لا تمتلك ارادة تغيير هذا الوضع عبر تحالفات مضادة للقوة القطب.

وسياسات الولايات المتحدة للحفاظ على التوازن الدولي في هذه المرحلة (إذا ما تجاوزنا أخلاقياتها، ومدى ملاءمتها للدول الأخرى) هي سياسات عملية، وفي المدى الطويل ستفضي عملية إعادة توزيع مكونات القوة على جعل الاحتفاظ بالسياسات القائمة، والالتزامات التي تؤديها؛ أي سياسات الشراكة؛ مكلفة، الأمر الذي قد ينتهي الى أحد الخيارات الآتية:

- أما بروز نسق توازني جديد تتراجع فيه الولايات المتحدة اختيارياً أو قسرياً.
- أو اعتمادها لسياسات توازن جديدة ترفع من قيمة الموارد المستخدمة لحفظ موقعها، أو الانسحاب من بعض المناطق غير الهامة والمكلفة، أو التدخل في أقاليم دفاعية متقدمة ومهمة، كما حصل في افغانستان وشرق اوروبا وأفريقيا والعراق.

أما فيما يتعلق بالقوى الأخرى، فمتغير الخشية من التصعيد في استخدام القوة يمارس أثره في علاقاتها؛ والتصعيد إحدى ممارسات سياسات التوازن الدولي. ويمكن أن تصل هذه الخشية الى انتفاء الاستخدامات المباشرة لعلاقات القوة بسبب الاكلاف غير المرغوبة، الأمر الذي يجعل التفاعلات الدولية لتلك القوى منكفئة على الاستخدام غير المباشر للقوة من أجل تغيير كفة ميزان القوة الدولي.

---

(١) وعملياً، لا تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار في تأدية دور المهيمن على النظام الدولي. فهذا مكلف جداً.

وعلى الرغم من ذلك، فان تلك القوى تضع في اعتبارها عند صياغة استراتيجياتها القومية احتمالات، وشكل استخدام سلاحها النووي في الحروب التي قد تضطر لخوضها[١].

وفي العصر النووي، من الصعوبة الحديث عن وجود نتائج مغرية لاستخدام القوة بقدر ما يكون الحديث عن اكلاف تدعو جدياً الى التفكير بالكف عن ذلك الاستخدام. ففي حالة السياسات غير التعاونية فان السلاح النووي من جهته يعيد صياغة الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول. ومن هذا المنظور فان هذا السلاح يخدم في صياغة وضع استراتيجي أكثر منه إمكانية استخدامه لأغراض الإبادة الجماعية[٢]. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، إذا ما نظرنا الى التوازنات الدولية سنجد أن كل دولة تعمل على تحقيق مصالحها الوطنية، ومتابعة أهدافها الخاصة. ويؤدي عدم التكافؤ في مكونات القوة المختلفة بين القوى الدولية الى اختلاف تلك القوى في إمكانية تحقيق أهدافها الوطنية، وضمان مصالحها. ووفقاً لذلك يتأسس نسق معين من العلاقات بين تلك القوى في البيئة السياسية الدولية يضمن آليات تحقيق المصالح والأهداف. ويحترم علاقات القوة السائدة.

وفي هذا الإطار سيكون التوازن في النظام الدولي مستقراً عندما لا توجد قوى كبرى تعتقد بجدوى محاولة تغيير النظام – ومثل هكذا اعتقاد لا يتولد إلا إذا توقعت تلك القوى وجود عوائد مجدية من التغيير، أي الحصول على مكاسب أو تجنب خسائر[٣]. وكذلك يكون التوازن مستقراً إذا كانت قوى النظام الأخرى لا تظهر سياسات فاعلة تجاه عدم التوازن في المصالح وفجوة علاقات القوة الآخذة بالاتساع.

---

(١) Forest L. Grieves:- Conflict and Order. An Introduction to International Relations. (Boston. Houghton Mifflin company. 1977). P. 118.

(٢) John A. Vasquez:- The Power of Power Politics. A Critique. (N. J. Rutgers University Press. 1983). P: 99.

(3) من حيث الموقف من النظام الدولي أحادي القطب، يوجد نوعان من القوى الكبرى.

ومن استقراء مجمل التفاعلات السياسية الدولية في العصر النووي نلاحظ ان معظم اهتمامات القوى الكبرى تنصب على:

أ. إظهار الاعتدال في السياسات الخارجية. وتجاوز مبدأ المغامرة بعمل عسكري واسع لتغيير الوضع الدولي القائم،

ب. الابتعاد عن إقامة محاور وتكتلات عسكرية متنافسة[1]. والاتجاه بدلاً عنه نحو أيجاد توافقات في ضبط الصراعات الإقليمية،

ج. إفلات القدرة على التحكم بتوزيع وانتشار عناصر القوة المختلفة بين دول العالم الأخرى.

والقوى الكبرى قد تكون متوافقة في بعض قضايا السياسة الدولية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تناقضات مختلفة فيما بينها. والتناقضات الاقتصادية أحد أبرزها.

كما أن تلك القوى قد تعمد في العموم إلى تبني سياسات استقطاب لأكبر عدد من الدول الصغرى إلى معسكرها، والسيطرة عليها مستغلة نقاط ضعفها السياسية (الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية) فهي قد تقدم الدعم لهذه الدول الصغرى، بيد أن حجم الفائدة المترتبة عن ذلك لهذه الدول محدودة. فالندية، التي هي شرط من شروط العلاقات المتوازنة، ليست حاضرة هنا. وكما أنه ليس من مصلحة القوى الكبرى أن يتكاثر أندادها، بل تقتضي مصلحتها استمرار السيطرة على الطرف الأضعف بصورة مباشرة. او غير مباشرة، وأن تخترقه من نقاط ضعفه، وان تشده إليها بصفة دائمة.

ولا ينفلت عقال التناقضات بين القوى الكبرى نحو الصراع المسلح، وذلك بفعل تأثير متغيرات أربعة، وهي:-

١. (توازن) الرادع النووي بين تلك القوى.
٢. إدراك أكلاف التحلل من سياسات الاعتمادية المتبادلة (نحو إظهار سياسات توازن القوى).
٣. الاتفاق الضمني بين القوى الكبرى على تصريف ضغوط الحاجة إلى الصراع (لتأكيد المصالح) بوساطة المسعى نحو استقطاب دول أخرى لصالحها؛ وإن

(1) المرجع السابق.

صاحب ذلك احتمالات الاحتكاك بين مصالح تلك القوى. فهذا ما ينتهي بها إلى حفظ التوازن الدولي بشكل مقبول، بمعنى إعادة توزيع دائمة لعوائد (مناطق النفوذ) تتوازى مع حجم الالتزامات وإمكانات القوة التي تمتلكها كل قوة كبرى،

٤. تفادي نتائج حرب شاملة يصعب حسابها عبر تفادي الضربة الشاملة المضادة (تطوير التقنيات الدفاعية). أو التقليل من آثارها، أو السعي نحو نزع شامل أو جزئي للسلاح. أو عبر تقنين التناقضات بينها بالاتفاقات والمعاهدات التعاونية بالشكل الذي يؤدي الى استمرار الأوضاع التوازنية الى أجل غير مسمى.

٥. القطبية والنظم الإقليمية

تنزع السياسات الخارجية بصورة عامة نحو تجاوز الاعتبارات الأخلاقية كنتيجة للاستخدام الفاعل للقوة. ففرص بناء أو إعادة توجيه النظام الدولي من خلال اعتماد سياسات تعاونية ستخفق حيث تكون مصالح الطرف الأقوى شرعية وملزمة بحكم محصلة صراع القوى الدولي(١). وأكثر ما تظهر هذه الواقعة في النظام الدولي الأحادي القطب، وعلاقته بالنظم الإقليمية.

أما تعدد الأقطاب الدولية فإنه يزيد من أهمية النظم الإقليمية بالنسبة لهذه الأقطاب، فاحتمالات الصراع الحاد بين تلك الأقطاب معدوم في ضوء وجود السلاح النووي، الأمر الذي يدفع بها نحو خوض غمار التنافس، وبضمنه التنافس حول المناطق الإقليمية.

واليوم يظهر كيان دولي متعدد الأقاليم بوصفه النواة لنظام عالمي جديد قيد التشكيل. وهذا الكيان يتألف من ثلاث دوائر، هي:

الدائرة الأولى، حالة اتفاقات النافتا، والاتحاد الأوروبي والابيك. والأقطاب الرئيسية في هذه الاتفاقات هي الولايات المتحدة، المانيا، اليابان و الصين. وبلغ حجم الناتج القومي لهذه الأقطاب عام٢٠٠٠ (٩٨٣٧. ٤ مليار، ٢١٧٩ مليار، ٤٨٤١. ٦

(١) هانز كوشلر:الديمقراطية والنظام العالمي الجديد. ترجمة سميرة ابراهيم. ص١٣.

مليار، ١٠٨٠مليار) دولار على التوالي[1]. أما حجم التجارة لهذه الأقطاب فبلغ للعام نفسه (٢٠٣٨. ٧ مليار، ١٠٤٧. ٥ مليار، ٨٥٨. ٧ مليار، ٤٥٥. ٤ مليار) دولار على التوالي[2]. وإضافة إلى هذا الثقل العالمي تتوافر كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين على السلاح النووي.

وتتألف الدائرة الثانية من الأقاليم المتاخمة للدائرة الأولى مباشرة. وهي ملحقة بها في الغالب مثل أمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية وأسيا – الباسفيك.

أما الدائرة الثالثة فهي أقل الدوائر تشكلاً، وتشمل أفريقيا جنوب الصحراء، ووسط آسيا.

... ويلاحظ :-

أ. ان الدائرة الثالثة هي محط تنافس سياسي- اقتصادي من قبل أقطاب الدائرة الأولى مستثمرة ضعف كيانها التنظيمي. ومحاولة إضفاء الشرعية على أية علاقة يمكن أن تقام بين الطرفين؛ وهي في الغالب علاقات تبعية وهيمنة الأقطاب الكبرى على هذه التخوم.

ب. وأشد حالات الترابط هي بين الدائرة الأولى والدائرة الثانية. فأمريكيا اللاتينية مرتبطة بالولايات المتحدة. وأوروبا مرتبطة بالاتحاد الأوربي... ويسعى الاتحاد كذلك إلى ربط المنطقة العربية به.

ج. وتعد النظم الإقليمية بمثابة الخطوة المهمة نحو تشكيل نظام عالمي جديد. فهي تساعد على تهيئة عدة مقتربات ومسالك تشارك بمجموعها في صياغة هذا النظام، بحكم ما تملكه من إمكانات وعناصر قوة؛ من قبيل كونها مناطق نفوذ توفر الأرضية السياسية لدعم حركة القوى الكبرى المتطلعة لأداء أدوار دولية فاعلة، وتهيأ لها الموارد الأولية.

---

(1) ناتج هونك كونك لا يضاف الى رصيد الصين في الحسابات الدولية، انما يوضع بشكل منفصل. وبلغ ناتج هونك كونك(١٦٢،٦٤ مليار)دولار، عام ٢٠٠٠. للايضاح .

(2) Monthly Bulletin of Statistics. No. 11, 2001. (NY , UN, 2001). PP: 120-141.

وهنا، نتساءل، كيف تنظر القوى الكبرى نحو القوى الإقليمية؟وكيف تنظر القوى الإقليمية نحو القوى الكبرى؟

تفيد التجارب التاريخية أنه بعد كل تفكك وإعادة تشكيل للنظام الدولي تحدث حالة فوضى واضطراب مرحلي ما تلبث أن تستقر ليتهيأ (المجال)أمام بروز نظام دولي له قيمه، التي هي في الغالب قيم أطرافه الأساسية. ومن الواضح أنه لا يمكن عدّ هذه الفوضى والاضطراب سمة لازمة لمثل هذه المرحلة، كما لا يمكن تجاهلها، انما يتوقف الحال على قدرة القوى الرئيسية في السياسة الدولية على التحكم بالأفعال السياسية المسببة للاضطراب. إضافة الى إيجاد أنساق منظمة لتوزيع المنافع فيما بينها إدراكا منها أن عدم السيطرة على الأحداث سيجعلها خارج السيطرة.

وفي النظام الدولي تختلف أدوار الدول وسياساتها بحكم اختلاف دوافعها للحركة، وما تمتلكه من عناصر قوة. فالدول الصغرى والمتوسطة، غالباً، تعمد (عبر خوض سياسات التوازن) إلى الحفاظ على بقائها مستقلة في النظام الدولي. وأكثر ما تلجأ في سبيل ذلك إلى استبعاد الحرب. في حين تدرج القوى الكبرى اهتمامها على نوع بقائها، والرتبة الدولية التي قد تحظى بها في سلم الهرمية الدولية.

مثلاً، في بيئة سياسية دولية تعددية، محددة زمانياً بـــ T1، ومحددة مكانياً بـــ P1، فإن الدولة A (قوتها تساوي ٥ وحدات سياسية)[١]يمكن ان تكافؤ قوة الدولة الكبرى B (قوتها تساوي٧ وحدات سياسية)بوساطة اللجوء إلى أحد الخيارات الآتية:- التحالف مع القوة الإقليمية D (التي تمتلك ٣ وحدات سياسية من عناصر القوة)، أو أن تستقطب/ تسيطر على قوة إقليمية مثل R (التي تتيح قوة مقدارها ٣ وحدات سياسية)، وتحرم الدولة B منها. أو العمل على تسريع بناء مكونات وعناصر قوتها الذاتية، أي المتراكم من إمكاناتها التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية.

(١) نفترض وجود مقياس افتراضي من ١٠ وحدات قوة سياسية، ويشمل كافة عناصر القوة القابلة للاستخدام لدى الدولة المعنية العسكرية منها والاقتصادية والثقافية ....

ويتحقق لها التفوق بدرجة أدنى عبر اشغال جانب مهم من إمكانات الدولة B بوساطة إشاعة أجواء التناقض بين الأخيرة وبين الدول الأخرى(مثلاً استخدام الدولة D المالكة لـــ ٣ وحدات سياسية) - وأية عمل من قبل الدولةB في زمن لاحق T2 لزيادة قوتها يفرض على الدولة A موازاته بعمل آخر يضاعف من قوتها لإبقاء علاقات التوازن الدولي قائمة، وعدم تمكين الدولةB من الهيمنة على البيئة السياسية الدولية.

وكفة علاقات القوى الجديدة ستعمل على إعادة حساب إمكانات القوة. فالدولة A بحوزتها في أفضل الأحوال ٨ وحدات سياسية كاملة. بينما الدولة B سيكون لديها في أفضل الأحوال ٥ -٧ وحدات سياسية قابلة للاستخدام، من ثم سيخضع هذا التوازن لسياسات القوى من أجل الحفاظ عليه من التغيير الجذري عبر رغبة أحد الأطراف في الحصول على أدوار جديدة، أو امتيازات مضافة بشكل يفرض على الدول الأخرى أنماط علاقات وتحديات جديدة، ومن ثم تحمل اكلاف مضافة قد تكون غير مرغوبة.

وفي العصر النووي والتكنولوجيا عالية التطور فان البيئة الدولية غير مؤاتية لاستخدام القوة(العسكرية بشكل قسري). وهذا ما يفرض اللجوء إلى خيار توازن المصالح (تعطيل الاستخدام المباشر للقوة) عبر المحافظة على تشكيل العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية القائمة. وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والثقافية عبر سياسات الاحتواء، الاندماج، العزل لتوليد مجالات توازنية جديدة.

وفي الوقت الحاضر، تتجه كافة مكونات القوة إلى السير في اتجاهين متعارضين:

- **الاتجاه الأول**، بروز الحاجة إلى الاندماج في مكونات قوة أوسع من تلك الموجودة في الأطر السيادية السياسية الضيقة. بمعنى أن تجد قوة ما قوة سياسية أخرى تتفق وإياها أو تتوافق في العموم، بحسب نوع كل اندماج أو اتحاد. وينتج عن ذلك ظهور قوة سياسية جديدة حصيلة التركيب لعدة مكونات تملك إمكانات مضافة على التأثير في الأحداث السياسية الدولية، أو بدرجة أعلى القدرة على تكوين تلك الأحداث.

وإزاء هذه الصورة نجد أن أغلب الدول ذات الإمكانات المتواضعة سوف لن تجد مسالك ملائمة لإغراض تكوين الأحداث السياسية الدولية أو التأثير فيها. وهي

كذلك لن تكون قادرة على تأكيد ذاتها في البيئة الدولية؛ إذا ما بقيت محصورة ضمن إطار إمكانات القوة الوطنية المتوافرة لديها. بل كذلك لن تكون قادرة على مواجهة الأحداث الدولية تجاهها، او أن تحد من سلبياتها عليها.

والوضع السابق يعمل على تجلي دافع ضرورة مواجهة التحديات التي تفرضها علاقات القوة السياسية الجديدة أولاً للدول غير القادرة على تأهيل إمكاناتها لتصبح متناغمة مع الأدوار السياسية التي تقصد أدائها. أو تلك التي لا تتوافر على إمكانات سياسية كبيرة. وهذا ما لا يتم الا عبر تحقيق اندماجات مع دول أخرى.

والأسباب التي تقف وراء ظهور هكذا اتجاه ترجع الى اندفاع مكونات القوة من إطارها الوطني الضيق إلى الإطار فوق الوطني(بمعنى الدولي)، عند ذلك تكون المقارنة في إطارها العالمي، وليس في إطارها الإقليمي السابق. ولتحتل كل دولة موقعها على صعيد ساحة التأثير العالمي بحسب ما هو متوافر لديها من إمكانات وقدرتها على استخدامها مقارنة بنظرائها من الدول الأخرى.

- **أما الاتجاه الثاني**، فهو انزواء مكونات القوة لدى الدول على الذات لتصبح معبرة عن واقع الدولة، والمنفصلة عما سواها. وهذا ما نجده في المكونات المعنوية والرمزية بصفة خاصة. بمعنى أنه قد تدفع المصالح المادية الى اتحاد أو تعاون بين دولتين أو أكثر من حضارات أو ثقافات مختلفة:- مثلاً الصين وروسيا، أو حتى الهند وروسيا، أو ربما الثلاثة معاً. الا انه ضمن الاتجاه الثاني فان قوة الصين (المكونات الرمزية) تبقى معبرة عن واقع كون الصين تمثل حضارة الكونفوشيوسية في الوضع العالمي السائد والمحتمل أو الممكن. وهي تبحث في ضوئه عن دعم لقدراتها التأثيرية في هذا الوضع أكثر منه التصاقها بحضارات أخرى لتعبر من خلال ذلك الاتساق عن موقعها في الساحة العالمية.

وهذا الاتجاه لابد أن يدفع كافة الدول إلى بناء مكونات قوتها السياسية وإعادة تأهيل الممكن منها ذاتياً، و/أو اللجوء إلى التعاون، أو حتى الاندماج، مع دول ذات

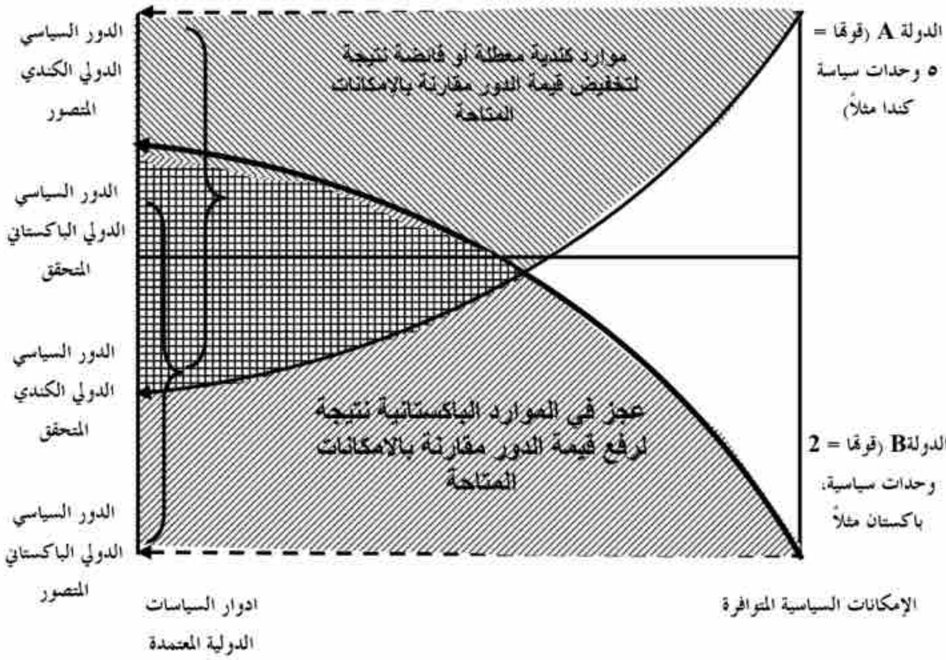
مستوى متقارب معها في الإطار الحضاري-الثقافي:- مثلاً، الدول العربية تمثل محتوى حضارياً واحداً يمكن ان يتحد ليكون معبراً عن إرادة العرب عالمياً. وقد تلتقي الدول العربية مع باقي الدول الإسلامية لتعبر عن محتوى رسالة حضارية لازالت قائمة؛ رغم حدوث تراجع في قوة توهجها، أي الحضارة الإسلامية.

ووفقاً للاتجاهات السائدة سابقة الذكر، تستطيع الاندماجات الإقليمية الجديدة أن تكون قادرة (نسبياً) على ضمان عدم تحقق سياسات عالمية منحازة من جانب الطرف او الأطراف العالمية اتجاه الاندماجات تلك. وتزداد هذه القدرة، على النطاق العالمي، إذا ما توافر اتفاق وتفاهم يجمع الاندماجات الإقليمية (أو القسم الغالب منها)، وبما يؤدي إلى زيادة نصيب الأخيرة من إمكانات القوة السياسية المؤثرة عالمياً. أو إذا ما أنفرط عهد توافق الأطراف العالمية (الولايات المتحدة- القوى الكبرى، القوة الكبرى- القوى الكبرى) في سياساتها تجاه بعض أو نحو الأطراف الدولية الأخرى.

والتوازن في نظر كل دولة كما نستشف مما تقدم هو الوضع الذي تتناغم فيه إمكانات القوة المتاحة لديها مع المنجز من أدوارها السياسية الدولية (المرغوبة). وإذا ما أصاب هذه العلاقة اختلال فأن الطرف المقصود سيعاني أما من عدم فاعلية سياساته أو عدم تأهيل موارده لمستوى دوره الدولي القابل للتصور والحدوث- وهذا ما سيدفع أطرافا أخرى إلى إعادة ترتيب المواقع المؤثرة دولياً، ومن ثم فرض علاقات قوى جديدة معه.

وهذا التصور البسيط لمفهوم التوازن يمكن أن يسحب على التوازن الدولي ذاته، كما سبق ذكره.

والملاحظ أن كل موقع دولي ينطوي على التمتع بامتيازات معينة ويفرض التزامات مقابلة تتناغم في علاقاتها مع التوازن بين الإمكانات المتاحة والسياسات المتبعة للطرف المعني.



الشكل التوضيحي رقم (١)

الشكل التوضيحي من اعداد الباحث

وعليه تكون العلاقة مابين المؤهل من الإمكانات السياسية والدور السياسي الدولي من نمط العلاقات الوثيقة. لكن متى تكون الدولة المعنية راضية/قانعة بالنظام الدولي القائم، ومتى تسعى الى تغييره؟

الواضح، انه لا توجد سياسات خطية بسيطة في إطار الوضع أعلاه، انما هي عبارة عن منحنيات، أي محاولة تقليل الاكلاف والالتزامات الى ادنى حد ممكن ورفع الامتيازات والفوائد الى أقصى حد ممكن، لذلك يلاحظ ان الأدوار السياسية المتحققة لا تتوافق بالضرورة مع الأدوار السياسية المفترضة، أي لا تتوافق مع مستوى الإمكانات السياسية المتوافرة مثال ذلك علاقة الدور الكندي والباكستاني بمواردهما.

يرجع ذلك، في أحيان، الى ما تتيحه علاقات القوة الدولية من إضافة على الإمكانات الذاتية المتاحة او تعطيل استخدام قسم آخر منها (لوجود علاقة غير تعاونية)-علاوة على تباين دوافع الدول في الحاجة الى خوض التفاعلات الدولية.

ويرتبط الدور السياسي بموقع الدولة في الهرم الدولي وتوازناته. فالدولة تسعى الى تغيير التوازن رغبة منها في تنفيذ ادوار دولية ذات قيمة سياسية جديدة، اذا حصل واحد او اكثر من الآتي :

أ. تغيير نصيبها من إمكانات القوة الدولية التي تملكها زيادة او نقصاناً مقارنة بالغير.

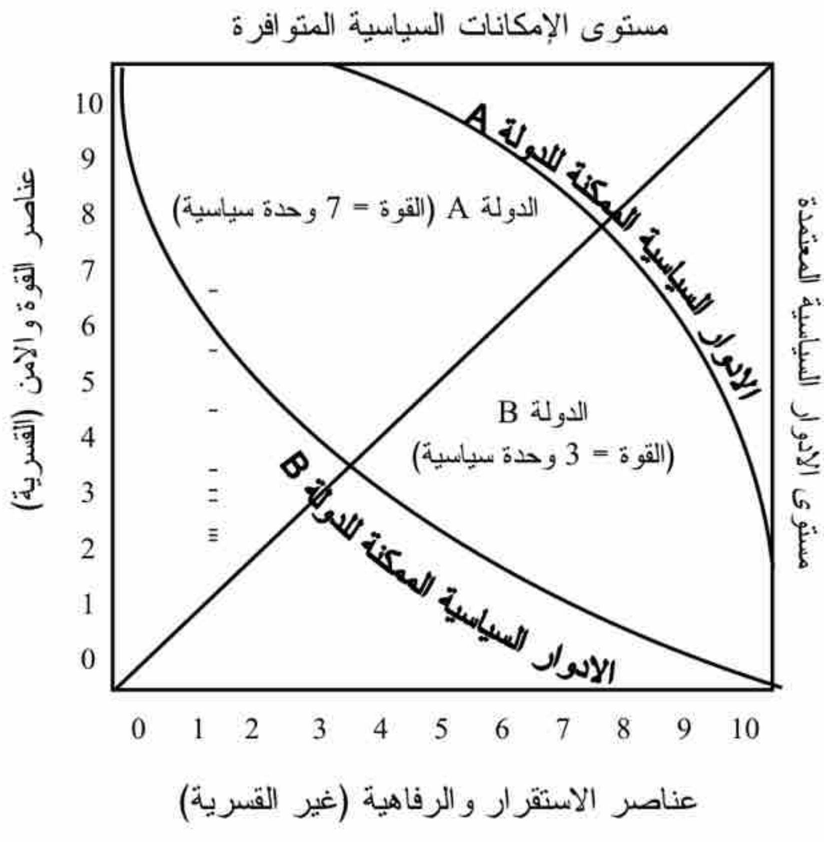
ب. اذا ما زاد تحملها للاكلاف من جراء الوضع القائم بصورة اكبر من قدراتها على تحملها.

ج. اذا توقعت الحصول على مكاسب جديدة، ذات قيمة، من جراء تغيير التوازن القائم.

في العموم، يمكن تصور إطار عام للخيارات الاستراتيجية، والأهداف التي قد تعطي فاعلية اكبر للدولة المعنية في حالة اعتمادها في البيئة الدولية، كما موضح بالشكل رقم (٢).

الشكل التوضيحي رقم (٢)

منحنى التباين للأهداف والخيارات التي يمكن اختيارها في ضوء الموارد النادرة



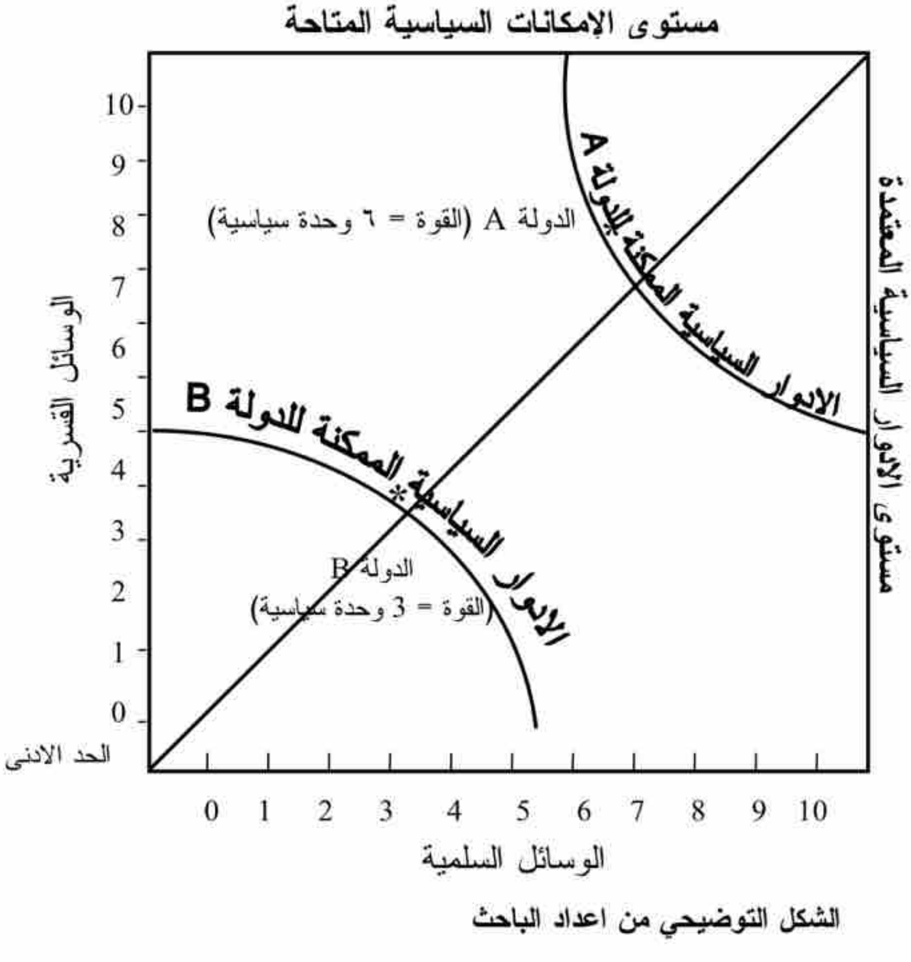
الشكل التوضيحي من اعداد الباحث

بمعنى أن إمكانات الدولة A تتيح لها تنفيذ خيارات وأهداف الرفاهية بدرجات عالية في الوقت الذي تستطيع فيه تلبية متطلبات أمنها وبناء قوتها. أما الدولة B فإن هكذا مرونة غير متوافرة. فبناءها لعناصر القوة (العسكرية خاصة) سيكون على حساب قدرتها على تحقيق التنمية. والعكس صحيح كذلك.

الشكل التوضيحي رقم (٣)

مستوى التباين المحدد للاستراتيجيات التي يمكن اختيارها

في ضوء الوسائل المتاحة



الشكل التوضيحي من اعداد الباحث

ومن الشكلين السابقين يتضح أن لكل دولة حد أدنى من الأهداف والخيارات الاستراتيجية القابلة للتنفيذ. وحداً أقصى منها، ويتم الموائمة بينها في ضوء المصلحة القومية. فالرغبة في انجاز المزيد من أهداف الرفاهية سيكون بالتأكيد على حساب تحقيق متطلبات الامن. والدول تختلف في رصد الإمكانات لذلك، وفي تنفيذها لأدوارها الدولية، ومن ثم فان رصد الإمكانات في عمل سلمي سيكون على حساب قدرتها على تهيئة متطلبات عمل قسري.

ويعد إدراك موقع الدولة في خارطة علاقات القوة الدولية، وإدراك موقعها في المنحنيات السابقة، خطوة ميسرة لفهم تعاملاتها الدولية، سواء ما كان منه على صعيد رصد الإمكانات الأمثل أو على صعيد استجابات الدول الأخرى لها. وهنا يذهب الكاتب السياسي أي. هـــ. كار الى القول أنه "اذا تم الاعتراف بقوتك فبإمكانك عموماً تحقيق أهدافك بدون استعمالها"[١]

٦. النظم الإقليمية والتوازن الدولي.

وفي ضوء فهم الدولة لموقعها في الخريطة السابقة وتعريف القوى الأخرى لهذه المكانة تستطيع الدولة المعنية اعتماد سياسات القوة اللازمة في النظام الدولي التي تضمن أقصى قدر من حماية مصالحها، وتحقيق ادوارها المرسومة. ووفقاً لذلك يمكن تفسير الرؤية المتبادلة بين الإقليمية (نظاماً وقضايا)، والعالمية (قوى وقضايا)[٢].

ورغم التطور الحاصل في طبيعة العلاقات الإقليمية، وبروز ظاهرة التكامل الإقليمي بيد أن وضع تعريف محدد للإقليم يواجه صعوبات جمة[٣]. فاذا ما حاولنا دراسة وضع تركيا مثلاً سنلاحظ أن المسألة تبقى مقدرة بطبيعة الموقف نفسه الذي

(١) لهذا السبب يقل استخدام القوة.

(٢) في ضوء الفهم أعلاه، يمكن للقوة الإقليمية أن تستشف حدود حركتها في النظام الدولي. والأمر نفسه ينطبق على القوى الكبرى في حركتها نحو النظم الإقليمية.

(٣) Theodore A. Couloumbus and James H. Wolf:- Introduction to International Relations. OP. Cit. P:295.

يدور حوله الحديث. فتركيا طرف (فاعل) في أكثر من نظام إقليمي، فهي قوة: شرق أوسطية، متوسطية، بلقانية، آسيوية، إسلامية، نامية، وأطلسية.

رغم ذلك ظهرت محاولات عديدة لدراسة وتعريف النظام الإقليمي. فالبعض[1] يذهب الى تعريفه بوصفه نظاماً فرعياً ضمن إطار البيئة التي يتشكل منها النظام الدولي. ويشير الى مجموعة دول تنتمي الى إقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المحصلة، الولاء... بحيث تقيم اساس تعاملها على الشعور الذاتي بالتمايز والتعاون وربما التكامل في مرحلة لاحقة في مجالات الامن والاقتصاد[2].

فماذا نقصد بالنظام الإقليمي، وماهي علاقة هذا النظام بالنظام الدولي، ومن ثم بالتوازنات الدولية؟

نحن نعتمد ما يذهب اليه الاستاذ ناصيف حتي من تعريف النظام الإقليمي بأنه يشمل أية كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول(أي النظام الدولي)[3]. ومما تقدم، نلاحظ أن النظام الإقليمي هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها. وأحياناً تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقنناً في عمليات سياسية محددة عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية، بعضها أو كلها في آن واحد. وبهذا قد يشمل النظام دولاً متجاورة، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. وقد لا يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية ترتبط بالتضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي (كالروابط القومية، التأريخية، الاقتصادية، والحضارية، ...).

وتتأسس الإقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمانة مصالحها المشتركة. واستثمار مزايا المنطقة السياسية. فإقامة نظام إقليمي يشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة وتأسيس علاقات إقليمية مميزة. علاوة على توافر الإرادة السياسية.

(١) د. هاني الحديثي:سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤. ص٢٤-٢٥.
(٢) تكاد تلتقي التعاريف في تحديد شروط وجود نظام إقليمي معين.
(٣) ناصيف حتي: "الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة"، ص٢٥٧.

والنظام الإقليمي قطعة مميزة في المحيط الدولي. فإمكانات معظم قواه تتدرج في اطار القدرة على خوض تفاعل إقليمي مكثف. وخارج دائرة الاطار الإقليمي سيكون تفاعلها أما غير فاعل سياسياً - عسكرياً، أو غير مجدي اقتصادياً. فاللافاعلية السياسية لتلك الدول واضحة في المجال ما بعد الإقليمي. بعبارة أخرى أن المجال الإقليمي هو إطار التركيز الهادف لسياسات (استثمار الموارد والإمكانات) القوى الإقليمية.

ويحوي النظام الدولي عدة نظم إقليمية تؤثر في بعضها البعض. وتؤثر على النظام الدولي ككل، كما هو الحال في نظم شرق أسيا، جنوب أسيا، غرب أسيا مثلاً.

وتعتمد القوى الكبرى في تقرير جانب من توازناتها العالمية على الأنظمة الإقليمية. فهي تعمد الى جعل تلك النظم تابعة لها. أو محيدة في علاقات القوة التي تبديها[1]. وهكذا تصبح التوازنات الدولية سلسلة غير منتهية من توازنات إقليمية متفرعة عنها، مثل تركيا والمنطقة العربية، تركيا ووسط أسيا، تركيا و أوروبا، تركيا والعالم الإسلامي. علاوة على التوازنات بين القوى الكبرى.

وترجع أسباب علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي الى المتغيرات الآتية :-

أ. أهمية الإقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة. وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الاقليم في النظام الدولي. فإقليم اوروبا، أو شرق أسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي فحسب،

ب. ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي. فالهند وباكستان مثلاً يرتبطان بالقوى الكبرى، وهذا ما يجعل جنوب أسيا إقليماً مهماً في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.

ج. درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية. فكلما زاد هذا التجانس أو التوافق زاد ميل النظام الإقليمي الى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية. وخلافه صحيح أيضاً، حيث يكون النظام الإقليمي مجالاً لتصريف السياسة الدولية للقوى الكبرى.

---

(١) أحمد نبوس:- أزمة النظام الإقليمي العربي. (بنغازي. جامعة قاريونس. ١٩٩٧). ص٢٥.

والأنموذج الأوربي مثال على الحالة الأولى الفاعلة، وخلافه الأنموذج العربي.

وفي أي نظام إقليمي يوجد نظام للتوازن واضح في الغالب. وتوجد سياسات للتوازن. فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توافر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، التجربة التاريخية، الخصوصية القومية، الادوار السياسية... وهذا ما قد يولد نظاماً إقليمياً مركزياً (فيه دولة قائدة) كما في علاقة روسيا وشرق اوروبا سابقاً. أو نظاماً إقليمياً توجد فيه قوتان إقليميتان، كما في نظام جنوب أسيا حيث هناك الهند وباكستان. أو قد يوجد نظام إقليمي متعدد القوى، كما في النظام الإقليمي العربي حيث توجد عدة (قوى) إقليمية: مصر، السعودية، سوريا...

وفي النظام الإقليمي ذي الدولة القائدة يلاحظ أن القيم، الممارسات وعلاقات القوة للدول الأخرى فيه تكون محددة. وأدوارها السياسية تكون متوقعة، فالدول الصغيرة لا تتوقع أن يرتقي دورها الإقليمي؛ إذا ما كانت غير قانعة به؛ الا إذا ارتبطت بالنظام الدولي بعلاقات حماية (تبعية) تضمن وجود مظلة حماية النظام الدولي لها. أي تنفيذ سياسات إقليمية محددة الابعاد والادوار، تضمن تحقق مصالحها القومية تعهدات والتزامات مع قوى كبرى لها مصالح في الإقليم. وتعمد القوى الكبرى على تهيئة الإمكانات السياسية المناسبة للدول الصغرى في سبيل هذا الغرض.

وفي هذا النظام، يمكن للقوة الإقليمية أن تعتمد سياسات التوازن، إذ لم يكن هناك تدخل خارجي مقصود. حيث تتوافر القوة الإقليمية الكبرى على إمكانات فرض أشكال العلاقات، وتنفيذ التزامات إقليمية دون أن يصاحبها إجهاد لمواردها طالما أن الإمكانات الذاتية الصغيرة للدول الإقليمية الأخرى تجعل أشكال منافسة القوة الإقليمية محدودة الكلفة. ومن النماذج على هذا النظام علاقات روسيا الاتحادية بدول جوارها الإقليمي حالياً.

وفي النظام الإقليمي الثنائي القيادة، تكون الإمكانات موزعة نسبياً بين قوتين، الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور، ومن سلوكيات إقليمية متوقعة. ففيه، تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ[1].

---

(١) أنظر د. محمد السعيد أدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي. ص ٢٥١-٢٥٣.

كما تكون فرص التدخل الدولي قائمة. إذ تسعى كل قوة إقليمية كبرى الى ضمان حصولها على دعم خارجي لتأمين تفوقها الإقليمي أو بدرجة أدنى عزل منافستها، والتي قد ترتقي الى مرتبة الطرف الخصم.

أما سياسات التوازن في هذا النظام فإنها أكثر تعقيداً من سابقتها في النظام الإقليمي أحادي القيادة. فقد تندفع القوى الإقليمية الكبرى نحو الدول الصغرى لكسبها ضد منافستها أو خصمها. أو قد تلجأ إحداهما أو كلا القوتين الى البيئة الخارجية لضمان الحصول على دعم مضاف لها.

وفي حالة وجود سلاح نووي لدى القوى الإقليمية تكون فرص هذه القوى في فرض سياسات محددة غير مؤكدة النجاح. فالقوى الكبرى تتدخل حتى لا يتطور الصراع الإقليمي الى مستويات تضر بمصالحها. وبذلك تخضع علاقات القوة للقوى الإقليمية الى تأثير البيئة الدولية، وهذا ما نتلمسه في إقليم جنوب أسيا.

وأخيراً في النظام الإقليمي متعدد الأقطاب، يلاحظ عدم وجود شكل محدد للادوار السياسية القابلة للتوقع. الأمر الذي يجعل هذا النظام غير متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية، طالما أن إمكانات أطرافه(في ظرف تباين وتقاطع دوافع السياسات الإقليمية) تكبح إحداها الأخرى، مما يجعلها غير فاعلة للاستخدام خارج المنظومة الإقليمية.

أما سياسات التوازن الإقليمية في هذا النظام فإنها في الغالب لا تتعدى ثلاث سياسات هي:-

أ. وجود هامش مناورة سياسية واضح لأطراف النظام الإقليمي سواء نحو الارتباط داخلياً مع بعض أو الارتباط بالقوى الكبرى، أو نحو الصراع مع بعض،

ب. الرغبة الدائمة بالتغيير، حتى تصل القوى الإقليمية الى أفضل صياغة لنظامها الإقليمي، بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية. فيكون التنافس والنزاعات الدورية ظاهرة بارزة فيه، علاوة على تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة علاقات القوة.

ج. التوافقات المحددة في ظرف وجود السلاح النووي. ومن صور هذه التوافقات القبول بسياسات الترضية، وعدم الدخول في صراعات حادة نظراً لأكلافها غير المقبولة دولياً. وهذا ما نلاحظه في اوروبا بشكل واضح.

ومن جهتها، تنظر القوى الكبرى لكل نظام إقليمي من زاوية مصالحها الخاصة. ومن زاوية أهمية ذلك الإقليم في السياسة الدولية بشكل عام. فهذه القوى تحاول الإجابة عن السؤال الآتي:- هل ضمان السيطرة على النظام الإقليمي يضمن ويعزز موقعها في سلم الهرمية الدولية. أم أن تدخلها فيه سيكون مكلفاً وغير مجد سياسياً؟ومن ثم تتصرف على وفق الإجابة عليه.

وتدرك الولايات المتحدة أهمية الحفاظ على وجود فاعل لها في الأنظمة الإقليمية. فهي غير قادرة على الاستمرار بفرض هيمنتها على النظام العالمي ككل، الذي تجهد التزاماته الإمكانات الأمريكية وتستنزفها. كما أنها تواجه اليوم تحدي ظهور عدة قوى كبرى. وبفعل اختلال ميزان القوى العالمي لصالح الولايات المتحدة[١] فأن تلك القوى لا تجازف في إظهار معاداة لها. بيد أن هذا لا ينفي أن توسيع تلك القوى لمجالات نفوذها في النظام الدولي يفيد بالمحصلة بتقليص في النفوذ الأمريكي، وأن كان على صعيد النظم الإقليمية؛ في المرحلة الأولى.

في حين، نجد أن الأوضاع الإقليمية صارت تتصف بالمعاني الآتية:-

أ. الاستقلال النسبي لبعض الأنظمة الإقليمية في إطار العلاقات البينية، وتبعيتها استراتيجياً للنظام العالمي الأحادي. لذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة لا تتدخل في الأنظمة الإقليمية إلا عند الضرورة. فالقوى الإقليمية الكبرى قادرة على إحداث تحولات إقليمية إيجابية لصالحها؛ لكنها لاتصل الى درجة التقاطع مع مصالح وسياسات الولايات المتحدة في الإقليم.

ب. المنافسة بين الأنظمة الإقليمية المختلفة: وفيه نلاحظ أن القوى الإقليمية تتعاطى علاقاتها ليس بأسلوب استنزاف الوقت وتناقض المصالح، إنما عبرَ استثمار الوقت والرغبة بضمان تحقيق المصالح، والمنافسة. ولننظر

---

(١) Helmut Sonnenfeldt: "Notes on the Band Between Existential Deterrence.

مثلاً إلى الهند وإيران ... التي باتت تتطلع إلى رفد عناصر قوتها لتكون بمستوى يؤهلها للتعامل مع متطلبات الأدوار التي ترسمها لنفسها.

ج. تقوم الولايات المتحدة بدور حامل الميزان بين أكثر من قوة على النطاق العالمي، وبين قوى النظم الإقليمية المختلفة على نطاق الإقليم الواحد. فهي حامل ميزان بين الأقاليم (الاتحاد الأوربي، شرق أسيا، جنوب أسيا...)، وهي حامل ميزان في تفاعلات القوى الأوربية، وفي تفاعلات الصين واليابان، وفي تفاعلات الهند وباكستان...

وإزاء عدم قدرتها على مجاراة الولايات المتحدة، صارت القوى الكبرى تتطلع نحو توفير مجالات إضافية للحركة(جغرافية أو سياسية)، داعمة لها[١]. أو في الأقل غير مؤيدة للولايات المتحدة. رغم ذلك تدرك تلك القوى أن الأنظمة الإقليمية في الغالب تبقى محدودة الفاعلية دولياً-فالاهتمامات الإقليمية تركن في الغالب عند زاوية ضمان البقاء. وهذا ما يلاحظ من خلال تعاملها مع السياسة الدولية من زاوية اللاتعرض، والقبول بالوضع الدولي القائم. وفي أفضل الأحوال الحصول على مرتبة أدنى أفضل. ومن ثم فركون القوى الكبرى إليها لإعادة تشكيل النظام الدولي يندرج في إطار الاستحواذ على مواردها، وتوفير مجالات جغرافية داعمة لأهداف سياستها الخارجية في أفضل الأحوال.

والصورة السابقة تجعل القوى الكبرى قادرة على التدخل في الأنظمة الإقليمية، وفي تدخلها تستطيع إعادة تشكيل السياسات الإقليمية (نظام التوازن وسياساته). وأشد ما يكون ذلك في النظام الأحادي القطب حيث تكون القوى الكبرى الملاذ الوحيد لحركة الدول الصغرى خارج دائرة التبعية للولايات المتحدة. وأقل إمكانات التدخل الفاعل للقوى الكبرى في النظم الإقليمية نلاحظها في النظام متعدد الأقطاب.

---

(١) مثال ذلك سياسات الاتحاد الأوربي نحو المنطقة العربية.

وفي العصر النووي، تتجه علاقات القوى الكبرى وسياساتها صوب دعم توازن المصالح أكثر منه نحو دعم توازن القوى. ولا تميل تلك القوى الى التورط في صراعات مع بعض من أجل دول صغيرة.

وفي ضوء ما تقدم نتساءل هل يمكن بناء توازن دولي عبر إعادة تشكيل العلاقات والسياسات الإقليمية (نظام التوازن وسياساته)، بوساطة القوى الكبرى؟

❖ *الولايات المتحدة وسياسات التوازن الدولي*

تجد الولايات المتحدة في سياسات القوة ما يمكن ان يحقق مصالحها. فالفارق الواضح في إمكانات القوة بينها وبين الدول الأخرى يعطها فسحة للتعامل مع طموحات وسياسات تلك الدول بمرونة أكبر؛ بحيث لا تستطيع الأخيرة تنفيذ سياسات تتقاطع والمصالح الأمريكية. وإذا ما استدعت الضرورة (تحقيق المصالح الأمريكية) فأنها قد تلجأ إلى خيار استخدام القوة بأسلوب القسر ضدها.

والأكثر من ذلك، ان الولايات المتحدة تتطلع إلى بناء نظام دولي يلبي مصالحها، ويفرض قيمها على الآخرين ويكون تدخلها في شؤونهم مبرراً. والتحول نحو هكذا نظام سيكون متناغماً مع علاقات القوى الراهنة من حيث توزيع الالتزامات والمزايا؛ حيث أسبقية الولايات المتحدة فيهما. لكنه خطوة متقدمة نحو كبح جماح تطور مفردات وعناصر قوة القوى الأخرى إلى مستويات غير مؤثرة بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة.

ومن ثم ستكون كافة القوى الكبرى والإقليمية واقعة تحت ضاغط الاستجابة الدائمة للسياسات والدوافع الأمريكية، طمعاً في كسب رضاها في المرحلة الراهنة لغرض المساومة في مراحل مقبلة؛ طالما أنها لا تستطيع مجابهتها؛ وهي غير راغبة في ذلك.

ونتساءل، هل يستوي موقع الولايات المتحدة العالمي مع ما متاح لها من إمكانات قوة داخلية، ومن فرص خارجية؟ وكيف تلجأ الى تكييف وضع انتشار مكونات القوة دولياً الذي يحمل في ثناياه تراجع مرتبتها في سلم التنافس الدولي؟

❖ القوة في السياسة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة إلى محاولة فرض أنموذجها "وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة في العالم"[1]، وهي تملك الوسائل الداعمة لتحقيق هذه الغاية. كما تملك رؤية وتصور قيمي معين تتوخى تعميمه[2]. فعلى ماذا يتأسس التوجه الأمريكي؟

تكتسب سياسة الولايات المتحدة أهميتها وقوتها في المكونات والعناصر الداعمة لها، سواء ما كان منه موارد ذاتية؛ أي ما تملكه من موارد وإمكانات. او ما كان منه عناصر خارجية، من قبيل التحالفات والارتباطات الأمنية:- حلف شمال الأطلسي، والمعاهدة الأمريكية اليابانية.. ، أو جراء ما تتيحه البيئة الدولية من فرص قابلة للتوظيف:- عدم وجود أراده لمقاومة الولايات المتحدة. فالأخيرة قد أنفقت على شؤون الدفاع (٣١٠ مليار) دولار، عام٢٠٠١ مقارنة بالأنفاق العسكري العالمي البالغ (٨٣٩مليار) دولار[3]. كما ووصل ناتجها القومي الى (٩٨٣٧. ٤مليار) دولار، عام٢٠٠٠، مقارنة بالناتج القومي العالمي البالغ (٣٠٣٥١. ٤مليار)دولار[4]. وكان نصيبها من أجمالي التجارة الدولية(٢٠٢٩،٢١مليار)دولار، عام٢٠٠٣، مقارنة الى (١٤٢٠٤،٩٩مليار) دولار أجمالي حجم التجارة الدولية[5].

وتتضاعف قيمة تلك الإمكانات بفعل تملك الولايات المتحدة الرغبة والإرادة لممارسة دور القوة العظمى. وما تعرضت له في أيلول عام ٢٠٠١، من تدمير لمبنى مقر منظمة التجارة العالمية، وجناح في وزارة الدفاع الأمريكية، لم تحدث تحولاً جذرياً

(١) مثل هذا الاتجاه في السياسات الأمريكية سبق أن أعتمده قادة سابقين أمثال روزفلت القائل " أن قدرنا هو أمركة العالم".
ترجمة أحمد صدقي مراد. (القاهرة. دار الهلال. ١٩٩٢). ص٩.

(٢) أحمد عبد الرزاق شكارة: "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الاوسط في النظام الدولي الجديد".

(٣) SIPRI Yearbook. (Solna. Sipri. 2001) PP: 270 – 289.

(٤) نقلاً عن تقرير التنمية البشرية. (نيويورك. الامم المتحدة. ٢٠٠١) ص ص ١٧٨-١٨١.

(٥) Monthly Bulletin of Statistics No. 10. (NY, UN. 2004). pp:114.

في السياسات الأمريكية العالمية بقدر ما عجلت بظهور موقف أكثر تشدداً في إظهار قيادتها للعالم(١).

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه، ماذا تعني القوة في السياسة الأمريكية؟

لقد باتت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. وهي قادرة على "التدخل في أي جزء من المعمورة"...(٢). وصارت تتعامل مع القوة العسكرية بوصفها أحد اهم خياراتها الاستراتيجية الناجعة. ويزداد قيمته بفعل توجهاتها السياسية الدولية، وما تهدف الى تحقيقه(٣). فهي تسعى الى ضمان تفردها العالمي سواء عبر سياسة رفد عناصر القوة الذاتية بعناصر مضافة أو من خلال حرمان القوى الأخرى من القدرة على منافستها الزعامة على العالم – وأضعافها.

يمكن بيان موقع القوة في الفكر الأمريكي من خلال ما أظهرته الإدارات المختلفة من لغة خطاب سياسي تشير صراحة أن الولايات المتحدة ستعمل على تصريف السياسة الدولية عبر بوابة الرضى ومشاركة القوى الأخرى. لكنها ستكون مستعدة للعمل بصورة منفردة إذا ما اقتضت مصالحها ذلك(٤). ويحظى خطابها السياسي هذا بدعم ثمة ممارسات عملية تجسد نزوعها نحو إبراز تفاعلات دولية، وطمس لمعالم تفاعلات أخرى غير مرغوبة أمريكياً. ويسترشد هكذا خطاب بفرضيات خمس تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة العالمية. وهي(٥):

أ. ***الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة.*** يعد نهج استعراض القوة (النزعة القسرية) من المظاهر الواضحة في عموم السياسة الأمريكية، وتحديداً بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١.

---

(١) أ. يلاحظ ان نحو ٥٧%من ثروة العالم هي بيد الولايات المتحدة مباشرة.

(٢) هنري كيسنجر: الدبلوماسي. من الحرب الباردة حتى يومنا هذا.

(٣) Paul Schott Steven:- U. S. Armed Forces and Homeland Defense.

(٤) A. K. Kislov:- "The Future World Order and Legal Aspect of Application of International Sanctions".

(٥) أنظر خضر عباس عطوان: "الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد أفغانستان". مجلة الحكمة. بغداد. ع/٢٩/٢٠٠٢. ص ص٤٥-٤٦.

وتتربع الولايات المتحدة على قمة النفوذ في السياسة الدولية لثلاثة أسباب:

- الموقع الفريد الذي اتخذته السيطرة الأمريكية على النظام الدولي،
- وجود حلفاء لها في أكثر من نظام اقليمي.
- القوة العسكرية، والهيئات الاستخبارية الأمريكية(1).

وتقف مكونات القوة الأمريكية الذاتية في مستوى غير مسبوق لا تكافئها القوى الأخرى. وهي فضلاً عن ذلك تحظى في العموم بالدعم من حلف شمال الأطلسي، في حين تنشغل هذه القوى في توظيف معظم عناصر قوتها نحو تثبيت بيئتها الإقليمية (أو العمل نحو إعادة صياغة توازناتها). وفي أفضل الأحوال لا تتجرأ أي من تلك القوى على تجاوز وضع الولايات المتحدة المركزي في نظمها الإقليمية:شرق أسيا، النظام العربي، أوروبا.. فتدخل الولايات المتحدة يعيد صياغة تلك النظم على نحو مغاير لما هو قائم فيها من توازنات. وهذا ما يجعل كافة القوى مشدودة إليها(2).

والاهم من ذلك أن هذه القوة، أي الولايات المتحدة، يهمها أن تبقى القوة الأعظم في العالم، طالما أن ذلك يحقق لها إشباع دوافعها في التفرد بالنظام الدولي.

ب. الولايات المتحدة قوة غير قانعة بالنظام الدولي. يتيح وضع القوة العظمى للولايات المتحدة مرونة وحركة سياسية واسعة نسبياً في التعامل مع علاقات القوى الدولية وبما يخدم المصالح الأمريكية. كما يجعل القوى الدولية تتطلع الى ترضية الدوافع الأمريكية، أو التوافق مع السياسات الأمريكية. بيد أن ذلك لا يرضي كامل دوافع الأخيرة في إعادة تشكيل (النظام الدولي)(3). فبعض القوى تبدي ممانعة أو تنزع

---

(1) برادلي أ. تاير:السلام الأمريكي والشرق الاوسط. ترجمة د. عماد فوزي شعيبي. (بيروت. الدار العربية للعلوم. ٢٠٠٤)ص ٢٠ .

(2) يذهب توماس دونالي، نائب مدير مشروع القرن الأمريكي الجديد، الى أن "الأمريكيين باتوا معتادين على إدارة العالم.

(3) كما لم تستطع أن تصل بالنظام الدولي الى مرحلة نهاية التأريخ، رغم ما تهيئ لها من حظوظ وفرص خلال العقد الماضي. أنظر،

Fouad Ajami:- "America and The Arabs. The sentry's solitude. Foreign Affairs. (NY). Vol. 80, No. 60, 2001. PP:15-16.

نحو عدم تقبل أو الانسياق وراء سياساتها. وأحياناً أخرى تعارضها (وتعمل على تقويضها) إذا ما تعارضت مع مصالحها.

والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة لم تصل بالنظام الدولي إلى مستوى إيجاد وسائل وآليات تدعم حركتها العالمية، وتكبح جماح حالات انفلات القوى الأخرى عما ترغب هي به.

ما تقدم يجعل الولايات المتحدة غير قانعة بالنظام الدولي الراهن(١). إنما عليها العمل باتجاه تقويضه، وتوليد نظام جديد يعيد تكييف علاقات القوة بين القوى المختلفة.

ج. الاتجاه نحو القوة غير قابل للتعديل. يعيش النظام الدولي مرحلة إعادة انتشار لمكونات القوة وعناصرها المختلفة أفقياً وعمودياً. فمكانه القوة العسكرية تتراجع، في العموم، مقابل إعطاء وزن مضاف للمكونات الاقتصادية والحضارية الثقافية، في تقرير مكانة القوى المؤثرة في ذلك النظام. وانتشار المكونات الاقتصادية والحضارية- الثقافية بين أكثر من قوة واحدة يجعل النظام الدولي يتجه صوب الانفتاح على علاقات التأثير المتعددة، طالما أن مكانة الولايات المتحدة في هذه المكونات لا تتعدى أن تكون قوة بين القوى. وقد لا تكون هي الأولى فيها بالضرورة(٢).

إن إعادة انتشار مكونات القوة دولياً سيعمل على استنهاض قطبية جديدة تحل محل القطبية الأحادية القائمة. والفكر الأمريكي المهتم باكتساب مكانة مرموقة ومتقدمة في النظام الدولي لن يرضى بالتأكيد برؤية تراجع مكانة الولايات المتحدة في الهرمية الدولية.

لهذا أخذت الأخيرة بالعمل منذ فترة ليست بالقصيرة على مسارين:

- أولهما، جدوى التدخل في تحديد مسار التطورات الدولية، وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض ومن ثم احتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة، أو تنافسها.

(1) لذلك يلاحظ ان الولايات المتحدة قد شرعت بتنفيذ خطة اعادة الانتشار العسكري، من حيث نوع التجهيزات ونوع الاستراتيجيات. وتهدف في العموم الى الإطاحة بالخصوم بدءا من القوى غير النووية وانتهاءا بروسيا والصين .

(٢) المرجع السابق

- وثانيهما، العمل على تقوية عناصر القوة سواء ما كانت ذاتية أو كانت بفعل استثمار تناقضات البيئة الدولية.

... لهذا صرنا نجد اتجاهاً غير مسبوق من قبل الولايات المتحدة نحو زيادة معدلات إنفاقها على القطاعات العسكرية، وعلى البحث والتطوير. وكذلك نحو تثمين القيمة السياسية لتبادلاتها الدولية المختلفة العسكرية، التجارية، الثقافية... فهذا سيفتح آفاقاً أرحب أمام الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم أمام السياسة الأمريكية. فإضافة إلى المنافع الاقتصادية التي ستحصل عليها جراء التوسع في تلك المبادلات، فإنها ستنتهي إلى ربط القوى الأخرى بالمنظومة الأمريكية بشبكة من المصالح لا تستطيع الانفكاك عنها، ومن ثم فإنها لن تستسهل اكلاف مقاومة الولايات المتحدة.

د. جدوى اعتماد سياسات التدخل. توجد ثلاث عقائد في سياسة الولايات المتحدة ظهرت بشكل واضح منذ أحداث أيلول ٢٠٠١، وهي[1]:

١- تبذل الولايات المتحدة كل جهد لفرض مبادئها في السياسة الدولية.

٢- تفعل الولايات المتحدة كل ما هو ضروري لتبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم. وقد قال الرئيس جورج بوش"ان أمريكا تمتلك قوة عسكرية لا تقبل التحدي وسوف تحافظ عليها".

٣- طالما ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار القوة وسياسة الردع للتعامل مع التهديد الذي قد تتعرض له، ينبغي عليها إجهاض أي تهديد ومباغتة العدو بالمعركة وإفشال خططه.

ويتيح التدخل في القضايا أو المناطق الدولية المختلفة للولايات المتحدة التحكم بنسب التطور فيها، سواء تم ذلك عبر إذكاء مشاهد مرغوبة. أو بكبح وتحجيم المشاهد غير المرغوبة بها. ودون اعتماد هكذا سياسات ستكون الحالة الطبيعية خلال المستقبل المتوسط في أقل تقدير هي تدني ما تملكه من عناصر قوة مقارنة بما تملكه القوى الأخرى. وسيصبح من الصعب عليها مجاراة تلك القوى إلا عبر التزامات مكلفة، ربما

(1) برادلي أ. تاير:السلام الأمريكي والشرق الأوسط. مرجع سابق. ص٣٣-٣٤ .

لا تستطيع تحملها جميعاً خصوصاً إذا توافرت القوى الأخرى مجتمعة أو بعضها على إرادة مقاومة الولايات المتحدة، وانتزاع الريادة منها. ويذهب الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي الى القول:"إن الفرضية الضمنية من علاقات الولايات المتحدة الدولية هي أن النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة والعقيدة التي تصاحبه يجب أن يكون عاماً. إن أي شيء أقل من هذا لا يُعد مقبولاً ولا يمكن التسامح مع أي تحدٍ...إن كل عمل والحالة هذه تتخذه الولايات المتحدة لنشر نظامها وعقيدتها هو عمل دفاعي"[1]. ويقدم لنا الأنموذج الأفغاني مثالاً صارخاً على أسلوب التدخل الأمريكي. فالولايات المتحدة لم تستطع التزام جانب السكوت نحو الأحداث التي حصلت في١١/ايلول عام٢٠٠١[2]. وهذا ما قاد بها إلى دخول الحرب. وما ينطبق على أفغانستان ينطبق على دور الولايات المتحدة كذلك في الأزمات المالية لدول شرق وجنوب شرق أسيا، بعد أن صارت تلك القوى الآسيوية منافساً للولايات المتحدة وعلى التدخل في الخليج العربي بعد عام١٩٩٠...

هـــ. حيازة القوة يضمن استمرار الهيمنة. في ضوء نتائج الفرض السابق سيكون أمام الولايات المتحدة فرصة ضمان بقاء هيمنتها الدولية. فهي ستعمل على عدم تحقيق تلك القوى لنمو طبيعي، أو فوق طبيعي (تحالفات دولية) في عناصر قوتها. بل، ستبقى مرتهنة بالمتغير الأمريكي في تصريف السياسات الدولية، والأهم من ذلك أنه سيكون أمامها أكثر من أنموذج مأساوي لأساليب احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها الدولية، ومنها إجهاض محاولات الغير امتلاك إمكانات ذاتية، أو إقامة تحالفات لمقاومة القوة العظمى.

ويزداد تثمين وتقييم مكانة القوة في الفكر الأمريكي بفعل ما يشهده النظام العالمي من تحولات. فهذا النظام يشهد مرحلة بروز وإعادة نهوض قوى مؤثرة في المشاهد المستقبلية لشكل هذا النظام:- أوروبا، الصين، الهند...وهنا، في سبيل البقاء على قمة هذا النظام تعمد الولايات المتحدة إلى تنفيذ سياسات إخضاع القوى الأخرى

---

(١) نعوم تشومسكي: إعاقة الديمقراطية.

(2) لقد تسببت هذه الأحداث في تكبد الولايات المتحدة خسائر مادية قدرت بين (٥٠-٦٠ مليار) دولار.

عبر القسر أو الإقناع للعدول عن جدوى محاولات تغيير النظام الدولي. والعمل على إيجاد توازنات إقليمية وفرعية من خلالها تقنع تلك القوى بعدم جدوى منافستها وأحياناً أخرى تقسرها بهذا العمل.

وتعيش الولايات المتحدة أقصى فترات ازدهار قدرتها على ممارسة واستخدام قوتها[(١)]. فالأحداث السياسية تؤكد بصورة جلية طبيعة الدور الأمريكي المهيمن على الشؤون الدولية: ففي الجانب الاقتصادي لا تزال تتصدر مجموعة الدول الصناعية الثماني. وعسكرياً هي على قمة قيادات حلف الشمال الاطلسي. وثقافياً، يسود الأنموذج القيمي الأمريكي وسلوكياته في الاسواق الاستهلاكية العالمية المختلفة. ويبين اسلوب تصريف عملية التدخل في أفغانستان أسطورة وجود منافسين قادرين على مجاراة الولايات المتحدة. فالقوة الاقتصادية قد تُعدّ شرطاً ضرورياً لمنح قوة ما مكانة بين القوى العظمى، لكنها ليست كافية. وهذا ما يفسر مواقف اوروبا واليابان.. التي تهربت من القيام بأدوار عسكرية مرغوبة ومستقلة في أفغانستان. أو حتى من إعطاء موقف مستقل بشأنها.

❖ السياسة الأمريكية وتوازنات القوى العالمية

يشهد النظام الدولي مرحلة يتعايش فيها نمط القطبية الأحادية العسكرية مع النمط التعددي الاقتصادي، والحضاري-الثقافي. ويرجع ذلك الى أنه بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق قد تراجع ضبط المتغيرات الاقتصادية الدولية، والحضارية- الثقافية بواسطة المتغير العسكري. فالولايات المتحدة توصف اليوم بكونها القوة العظمى الوحيدة، الساعية نحو ضبط إيقاع التفاعلات الدولية، وإعادة صنع قسم آخر منها في بعض الأحيان. لكن ذلك لا يمنع القول أن مرحلة ما بعد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي قد بدأت بالتبلور، فكيف سيكون تعامل الأخيرة مع هذه المرحلة؟ للإجابة، يعد مفيداً وصف علاقات القوى ومن ثم تناول أنماط السلوك المحتملة للولايات المتحدة حيال هذه القوى.

---

(١) اتجهت الولايات المتحدة نحو التخطيط لزيادة أنفاقها العسكري.

أولاً، أشكال التوازنات الدولية الراهنة

في العموم، يمكن استقراء الأشكال الآتية في علاقات القوى الدولية:-

أ. **في المجال العسكري**، يكاد النظام الدولي يفتقر الى تلك القوة القادرة على مجاراة الولايات المتحدة، أو الراغبة في ذلك. أو لها انتشار عسكري مؤثر خارج إقليمها. فروسيا انكفأت داخلياً، وأحد أسباب هذا الانكفاء هو وضعها الاقتصادي. والصين منشغلة بتعزيز أسس قوتها قبل انطلاقتها نحو تنفيذ أدوار دولية فاعلة. وأوروبا غير متفقة سياسياً على تعريف واضح لدورها العسكري؛ حتى داخل أوروبا نفسها. أما القوى الأخرى، مثل الهند... فقوتها لا تتجاوز نطاق التأثير في علاقات نظامها الإقليمي الفرعي.

والأكثر مما تقدم، تعاني القوى الكبرى والإقليمية، في علاقاتها، مشاكل بينية ما يجعل إمكانات توافقها صعبة، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام الولايات المتحدة لاستثمار تلك المشاكل في ضبط التوازنات الإقليمية نحو أشكال مرغوبة. أو إعادة صياغتها على نحو يتوافق أن لم يكن متلائماً مع مصالحها.

ب. **في المجال الاقتصادي**، فيلاحظ أن النظام الدولي قد عرف تقارباً وتكافئاً نسبياً في علاقات القوة، وفي القدرة التنافسية بين كل من الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان. وتقوم كل قوة منها بإعادة تشكيل مجالات نفوذها التابعة: شرق أسيا من قبل اليابان، المنطقة العربية وافريقيا من قبل أوروبا. وأمريكا الشمالية واللاتينية من قبل الولايات المتحدة. والمجالات الثلاثة الكبرى ليست منفصلة عن بعضها، فهي متفاعلة وتتيح إمكانات عالية لإعادة انتشار مكونات القوة، بحكم وجود الشفافية القائمة على المنافسة.

ج. **المجال الحضاري – الثقافي**، نلاحظ مركزية العالم الغربي وشيوع أنماطه الحضارية بين معظم الشعوب، بيد ان هذا لا ينفي وعي الحضارات الكبرى لذاتها، ولتمايزها عن غيرها. وهو الأمر الذي يجعل النظام الدولي يعيش مرحلة تعددية حضارية واضحة، وتمايزاً لا يمكن معه القول بوجود حضارة عالمية مهيمنة. أو أن العالم منقسم بين كتلتين حضاريتين. فالحضارة الغربية، والحضارة العربية-الإسلامية،

الحضارة الكونفوشيوسية، الحضارة الهندوسية والحضارة البوذية... كلها تتجه صوب تقوية روابط وعلاقات أفرادها بها. كما تتجه صوب تأكيد ذاتها في النظام العالمي، وترفض محاولات تهميشها.

وفي ظل هذه البيئة التي تتجه صوب خفض قيمة المتغير الأمريكي في علاقاتها، أدركت الولايات المتحدة جدوى تبني ثمة أنماط من السلوك خدمة لإنجاز الغايات الآتية:-

- أضعاف قوة القوى الدولية الأخرى.
- السعي لنشر الأنموذج القيمي الأمريكي في التعاملات الدولية وأنماط السلوك المختلفة... الرسمية وغير الرسمية منه.

لكن تداعيات إعادة توزيع وانتشار مفردات القوة دولياً يجعل فرص الولايات المتحدة في ضمان تحقيق هذه الغايات يبدو ضعيفاً. ومن ثم لا يصار أمامها الا فرصة الخيار بين إعادة التكيف مع الوضع الدولي، أو اعتماد خيار الصراع مع القوى الأخرى بغية ضبط إيقاع التفاعلات الدولية، وضبط تحولات علاقات القوة بين القوى المختلفة لصالحها. أو في الأقل ليس بالضد من ذلك.

وإذا ما نظرنا الى خيار الصراع مع القوى الكبرى سنجد أنه مكلف في المدى البعيد، حيث يتضمن بقاء الاستغلال متواتراً للإمكانات الأمريكية لصالح إنماء القطاعات العسكرية الى أقصى مدى ممكن. وكذلك ضمان وجود التزامات خارجية عديدة، أي أداء دور حامل الميزان لعلاقات القوى عالمياً، وربما القوة الرئيسة في علاقات القوى في بعض الاقاليم، نقول أن هذه الضمانات قد تجهد الإمكانات الأمريكية في زمان بدأ تتجلى فيه عدم انسجام مكانة مكونات القوة الأمريكية عالمياً. فالولايات المتحدة قوة عسكرية يصعب إيجاد مكافئ لها من بين القوى الأخرى، لكنها واحدة من بين القوى الاقتصادية الكبرى، وواحدة من بين القوى الحضارية- الثقافية الكبرى ايضاً. وهي بالضرورة ليست في المقدمة في بعض قطاعات المكونات الاقتصادية

والثقافية العالمية. ومن ثم فالانغماس في تفاعلات سياسية دولية، بمعنى الاستمرار في ضبط التفاعلات الدولية عبر النزعة العسكرية، سيكون على حساب رفاهية الداخل.

والاحتمال الأكثر رجحاناً هو أن دخول الولايات المتحدة في علاقات صراع مع القوى الأخرى قد يؤدي الى استنهاض العداء الصريح لها من قبل تلك القوى(١). وقد تعمد تلك القوى الى العمل بالقاعدة السياسية "عدو عدوي صديقي"، ضد الولايات المتحدة. بمعنى تقوية علاقات التعاون فيما بينها، وربما الارتقاء بها الى مرتبة التحالف ضد الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل كلف المجابهة والمقاومة التي قد تبديها الأخيرة للاحتفاظ بالمركز العالمي عالية، وربما يصعب تحملها.

إزاء ذلك، لا يبقى أمام الولايات المتحدة(٢) من خيارات فاعلة سوى خيار إعادة التكيف مع البيئة الدولية.

ثانياً: توازنات القوى في السياسة الأمريكية

تتيح التوازنات الدولية (سابقة الذكر) للولايات المتحدة إمكانية التحرك، وتحقيق منافع تضمن بقاءها على قمة الهرم الدولي. فانتشار وانسياب مكونات القوة قد يعدل من مكانة القوى المختلفة في هذا الهرم، بيد أنه يحتاج أولا (بمعنى وضوح التكافؤ بين إمكانات القوة والتزاماتها الدولية) الى تغيير في الأنساق الدولية القائمة، سواء عبر ممارسة تلك القوى عمليات الإقناع، من قبيل التحالفات، الشراكة ... أو القسر بوساطة الحرب، حتى يضمن ظهور قوة تملك إمكانات مؤثرة دولياً. وهذه النقطة تثير الولايات المتحدة، رغم حقيقة كون قدرة القوى الأخرى(أو رغبتها بتحمل التزامات واكلاف مرتبة دولية متقدمة) على تغيير الأنساق القائمة غير متوافرة في هذه المرحلة. فالمقدرة على الإقناع (التحالفات، الشراكة، ...) يفاد بإمكانية عدم تحققها وجود نزعة الشك بين تلك القوى، كما هو الحال بين بريطانيا وفرنسا والمانيا، وبين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وبين روسيا والصين... أما الحرب فإن مسالة تفاديها أصبح أمرا ضروريا، فأكلافها (حتى في حالة الحرب التقليدية

(١) محمد الميلي: "قراءات في ١١ سبتمبر". دورية وجهات نظر. القاهرة. ع٣٨/٢٠٠٢. ص٢٤.
(٢) لا يمثل هذا رأياً خاصاً بالولايات المتحدة.

التي لا تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل) تفوق حجم الغايات المرجوة منها. فكيف الحال عند مواجهة الولايات المتحدة؟ لهذا نرى أن الولايات المتحدة في سبيل ضمان البقاء في مركزها الدولي، أي الريادة العالمية، وبقاء التوازن الدولي مختلاً لصالحها تعمد الى استخدام وسائل الحفاظ على التوازن الراهن، أو تصحيحه وفقاً لما يناسب المصالح الأمريكية. لهذا صرنا نجدها تتحرك عبر أسلوبين(١):-

أ. **إقناع القوى الناهضة بالكف عن محاولة مجاراة الولايات المتحدة، وتجنب أكلاف مواجهتها عبر الحصول على منافع العلاقة المتبادلة**(٢). وهنا، لا يمكن للولايات المتحدة الحصول على استقرار دولي مقبول، ضامن لمصالحها، الا من شرعية دولية مقبولة بشكل عام. وتعني الشرعية هنا توافق القوى الكبرى مع الولايات المتحدة حول طبيعة الإجراءات المستخدمة من قبل الأخيرة، والغايات التي ترجوها في تصريف السياسة الدولية. والشرعية لا تعني التخلص من الصراعات الدولية، ولكن الحد منها في علاقات تلك القوى، حيث يبقى هناك مجالٌ أمام التسويات والتنازلات والمساومات... لأرضاء جانب من مصالح تلك القوى. وفي المقابل، تدرك تلك القوى أن هناك أولويات أمريكية لا يمكن المساومة عليها حتى من أجل تحقيق(مصالحها). لذا يكون قيام الاستقرار المستند الى توازن القوى(تفوق الولايات المتحدة)أمراً قابلاً للتصور. بمعنى أن القوى التي تلجأ الى إبداء مقاومة أو إظهار تحدي للولايات المتحدة بقصد تغير التوازنات القائمة ستتحمل أكلاف مواجهة الولايات المتحدة(3).

وفي الأنموذج المستقر هذا، إذا ما وجدت قوة كبرى، مثلاً الصين، روسيا ...، غير قانعة بوضعها، أي عدم انسجام المزايا التي تحصل عليها مع إمكاناتها السياسية والتزاماتها الدولية، فإنها ستسعى لتجعل من النظام الدولي نظاماً غير مستقر. وهذا ما يدفع بالولايات المتحدة، الى استثمار دائرة وفرتها عبر تبني سياسة الترغيب مع القوى

---

(١) أنظر خضر عباس عطوان:- "الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد أفغانستان". مرجع سابق. ص٤٩.
(٢) كأمثلة نذكر الشراكة الأمريكية-الروسية، الأمريكية- الصينية.
(3) ان العنصر المفتاح في مفهوم هيمنة الولايات المتحدة يكمن في قدرتها على بسط سلطتها دون استخدام القوة.

الأخرى أو السماح لها بهامش حركة مقبولة في مناطقها الإقليمية (تغاضي الولايات المتحدة عن ممارسات السيادة الإقليمية التي تمارسها بعض تلك القوى)؛ الهند في جنوب أسيا مثلاً أو حتى الصين في جنوب شرقي أسيا ... وعلى نحو أكثر جدية الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، تقديم الدعم والمساعدات العسكرية لبعض القوى الإقليمية الحليفة، والعمل على إجراء تسويات حول مواضع مختلف عليها مع القوى الأخرى:- الصين، روسيا، ... (وفي أحيان إشراك تلك القوى في مناقشة بعض القضايا الدولية) بالشكل الذي تضعف معه رغبة (ومقدرة) تلك القوى على تغيير النظام الدولي[1].

ب. ممارسة دور الموازن العالمي الرئيس، وفي كافة التوازنات الإقليمية والفرعية. والعمل على عدم خروج تلك التوازنات عن نطاق سيطرتها، طالما أن القوى الإقليمية لا تملك القدرة على معاداة الولايات المتحدة، أو منافستها. فالأخيرة هي القوة الوحيدة التي تملك مصالح والتزامات، وقادرة على تشكيل أو إعادة صياغة التوازنات الإقليمية المختلفة:- جنوب أسيا، شرق أسيا، المنطقة العربية، أوروبا.. على سبيل المثال.

وممارسة دور الموازن العالمي للتوازنات الإقليمية يتيح للولايات المتحدة التعامل مع كل إقليم على انفراد. ومن ثم ضمان وجود ضبط عام في حركة التفاعلات الدولية يستهدف ترضية الدوافع الأمريكية.

والولايات المتحدة من جهتها لا تعنى بتوازنات القوى الدولية الا بقدر تعلق الأمر بمصالحها. فالتوازن يوفر لها مجالاً دولياً للحركة. فأتساع الفارق في مكونات قوتها عما يملكه غيرها، ووجود إمكانات لتشكيل تحالفات أو مناطق نفوذ، أو إمكانية للتدخل في دولة أخرى، أو حتى تحييد أطراف أخرى.. نقول أن ذلك قد يؤدي الى اتساع نطاق ذلك المجال، ومن ثم فرض أشكال من التوازنات المرغوبة أمريكياً أو قد تعمل على اعادة تشكيل توازنات تتوافق مع مصالحها؛بمعنى انها ستكون قادرة على كبح جماح القوى الأخرى بحكم الفارق في مكونات القوة، وعدم استجماع تلك القوى لارادة (جماعية) تقويض مكانة الولايات المتحدة يجعل الأخيرة تفرض شكل التوازن الذي تتوخاه.

سمير امين:في مواجهة أزمة عصرنا. (القاهرة. سينا للنشر. ١٩٩٧). ص١٦.

وتبقى مسألة الاحتفاظ بالتوازن المقصود موضع نقاش. ونقول أنه كلما طالت المدة، أي مدة اعتماد سياسات توازن معينة، فأن إمكانات الولايات المتحدة ستصاب بالإنهاك لكثرة ما يترتب عليها من التزامات دولية، وللكلف المتصاعدة التي ستصاحبها مقارنة بالعوائد المتناقصة التي ستجنيها:ازدياد ظهور منافسين في النظم الإقليمية المختلفة(الصين في شرقي أسيا، الهند في جنوب أسيا، ...) كل ذلك يتطلب توظيف المزيد من الموارد الأمريكية بغية كبحها[1].

لقد بات من المرجح ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، وتبقى المسألة قيد النقاش هي المدة الزمنية التي يتسنى خلالها ظهور هذا النظام وتمايزه بشكل واضح. وبقصد معالجة إشكاليات بناء استراتيجية مناسبة للتعامل مع الوضع الدولي القادم، والحفاظ على المرتبة القائمة في النظام الدولي، **يلاحظ أن الولايات المتحدة أخذت تعمل عبر أسلوبين، هما:-**

١. زيادة الموارد والإمكانات المخصصة للحفاظ على التزاماتها الدولية. والقدرة الأمريكية في هذا المجال عالية:- الاقتصادية، المالية، التكنولوجية... وقد تعمد الى جعل البيئة الدولية تسهم بتغطية جانب من تكاليف تلك الالتزامات، سواء بشكل مباشر من سيولة مالية ومنافع (مثلاً تغطية بلدان الخليج العربي العربية لنفقات وجود القوات الأمريكية في أو بالقرب من أراضيها). أو من خلال عدم إجهاد الموارد الأمريكية بالتزامات المقاومة والمجابهة (أوروبا واليابان). أو عبر تأدية الأدوار بالإنابة عن الولايات المتحدة (إسرائيل).

٢. الحفاظ على موقع الولايات المتحدة العالمي، أي موازنة التكاليف والموارد عن طريق تقليص الالتزامات القائمة، وما يرافقها من خفض للتكاليف بطريقة لا تعرض موقعها الدولي للخطر.

---

(١) لا يوجد اليوم تحدي عسكري عالمي للولايات المتحدة.

وعمدت الولايات المتحدة الى تنفيذ هذا الأسلوب بثلاث طرق، هي:-

أولاً- احتواء سبب ارتفاع التكاليف. وهذا ما يلاحظ من خلال شن حروب وقائية ضد الأطراف المتحدية لموقع الولايات المتحدة العالمي، مادامت المبادرة العسكرية في يدها، كما حدث مع العراق مثلاً...

ثانياً- التوسع الاضافي الى حد دفاعي أكثر أمناً وأقل تكلفة. وهذا ما تعمد الولايات المتحدة الى تنفيذه في أوروبا عبر توسع حلف شمال الاطلسي الى دول في وسط وشرق أوروبا...

ثالثا- تقليص الالتزامات السياسية الدولية. ويعبر عن أعتمادها لهكذا خيار بالتخلي من جانب واحد عن بعض الالتزامات الدولية السياسية المكلفة الاقتصادية أو العسكرية ... مثلاً إدارة الصراع العربي الإسرائيلي (لصالح التفكير في تسوية هذا الصراع)[١]، أو الدخول في تحالفات مع قوى أخرى للحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. والمثال على ذلك معاهدة الدفاع مع اليابان.

أو الانسياق الى إجراء تنازلات للقوى الصاعدة، والسعي لاسترضاء طموحاتها اجتناباً لإثارة روح المقاومة لديها، حتى وأن كان ذلك على حساب بعض المبادئ القيمية الأمريكية مرحلياً. مثلاً سياسة الولايات المتحدة إزاء الصين، حيث عملت على تقوية الروابط معها (رغم الاختلاف الايديولوجي والقيمي بين القوتين)، سعياً لزيادة ربط الصين بالمجتمع الدولي وتقليل ارتباطها بثقافتها التقليدية، وبالشكل الذي يقلل من العناصر المتطرفة في السياسات الصينية المحتملة.

لقد حققت الولايات المتحدة، في العموم، نجاحات في ضبط وإعادة توجيه التفاعلات الدولية الراهنة. فالعمل العسكري الأمريكي في أفغانستان[٢]، وفي العراق، أظهرا الغايات الأمريكية. فتصفية تنظيم القاعدة وإزالة حكم الطالبان في أفغانستان وحزب البعث في العراق هو تثبيت لأسلوب تعامل جديد في السياسات الأمريكية ضد

(١) سيتم التركيز على هذا الموضوع في الفقرة ٣-٢-٤.

(٢) أنظر، محمد حسنين هيكل:"من نيويورك الى كابول.

كل متحدٍ لإرادتها ودورها (المهيمن) الذي تفردت به بعد انتهاء الحرب الباردة، والمصممة على أداءه لأطول مدة ممكنة[١].

وهكذا، فثقل قوة الولايات المتحدة في السياسة الدولية نراه اليوم واضحاً. فهي تستطيع التحكم بالسياسة الدولية للمناطق أو القوى الإقليمية، وأحياناً توجيه سياسات القوى الكبرى الأخرى، وتقليل احتمالات ظهور أية نتيجة غير مرغوب فيها. فهي القوة العسكرية العالمية الوحيدة التي لا يرقى إلى أسبقيتها(مستوى تأثيرها ودرجته)طرف دولي آخر. **وأسباب ذلك ترجع إلى**[٢]:

١. الإنفاق العسكري العالي، والمقدر بـــ(٣١٠ مليار)دولار عام٢٠٠١، مقارنة بإنفاق القوى الأخرى المنافسة لها(١٧٤مليار)دولار للاتحاد الأوروبي، و (٢٣مليار)دولار للصين،
٢. قدرات تقنية-عسكرية فريدة(١٦٧٥٠) رأس نووي، (٦٥٠) صاروخ عابر للقارات، (٦٠٠٠) طائرة مقاتلة، (٣٠٠) قاذفة، (١٦) حاملة طائرات، و (٥٠٠)غواصة... .
٣. انتشار واسع للقوات الأمريكية في دول العالم، وفي المحيطات إذ ينتشر ما يقرب(١٤٤٧٠٠)جندي في نحو(١٢٦)دولة، ويوجد في العراق نحو ١٣٥،٠٠٠ جندي كذلك.
٤. القوة العسكرية أداة مهمة في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة الخارجية[3].

ومن جانبها، تتجه القوى الكبرى إلى دعم قدرتها على المنافسة دولياً، وبما يضمن موقعا أفضل في مجالات التفاعل الدولية. ومرد ذلك أن نظام توازن القوى غير راكد (غير ثابت)، بل هو ذو طبيعة متغيرة تبعاً لإعادة توزيع مكونات القوة، وعلاقات

---

(١) تملك الولايات المتحدة إمكانات عالية في ضبط إيقاع التفاعلات الدولية القادمة.

(٢) Jack Spencer: "Building and Maintaining the strength of America's Armed Forces". OP. Cit.

(3) ويضاف الى ذلك نقطتان:وجود حلفاء لها من أكثر من نظام إقليمي. وقوة وفاعلية أجهزة الاستخبارات الأمريكية.

القوى. ومن ثم بلوغ مواقع متقدمة في إحدى المجالات العسكرية، الاقتصادية والثقافية قد يحقق تغيراً في مكونات كفة ميزان القوى العالمية. **لهذا نجد أن تلك القوى صارت تعمد الى تبني الخيارات الآتية في سياساتها الدولية:-**

أ. بناء القدرات الذاتية الشاملة. فالصين مثلاً قد أرتفع ناتجها القومي من (٧٤٤. ٩مليار) دولار عام ١٩٩٥، ووصل الى (١٠٨٠مليار) دولار عام ٢٠٠٠[١] وزاد أنفاقها العسكري من (١٣. ٩مليار)دولار ليصل الى (٢٣مليار) دولار، لذات الفترة، وفقاً لإحصاءات معهد SIPRI[٢].

كما أن اتجاهات السياسة النووية الصينية بنيت على فرضين:الأول، أن حاجة هذه القوة الى قوة نووية لم تنتفِ بانتهاء الحرب الباردة لاسباب أهمها عدم الثقة في الضمانات النووية الأمريكية، وفي تداعيات التبعية السياسية لها. والثاني، أن القوة النووية الصينية لا تؤد مجرد دور رمزي، بل إن لها أهمية أمنية حقيقية.

ب. التحالف أو الشراكة مع بعض. حيث اتجهت بعض تلك القوى نحو إقامة شراكة مع نظرائها:الصين- روسيا، الصين- فرنسا.. وحددت تلك القوى هدف للشراكة يتمثل بالرغبة في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب.

ج. السيطرة على التوازنات الإقليمية. فتلك القوى تجد أن فرصها في تغيير التوازن العالمي لصالحها قد يتطلب خوض صراع نووي ضد الولايات المتحدة. وهذا أمر مكلف بشكل لا تستطيع تحمله، بل وحتى لا تستطيع التفكير فيه. وتعتمد في هذا على رؤية يحللها الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر بالقول أنه "عندما تصل القوى الكبرى الى تحقيق التعادل الاستراتيجي في توازن القوى فإن أية تغيير على مستوى الأنظمة الإقليمية لصالح إحداها سيؤثر في توازن القوى الدولية ككل"[٣]. فالسيطرة على المناطق/ القوى الإقليمية المختلفة يحقق لها سيطرة على تخوم التوازن العالمي، ومن ثم التأثير فيه.

---

(١) أنظر تقارير التنمية البشرية لسنتي ٢٠٠٢، ص١٩٣، ١٩٩٨، ص١٨٥.

(٢) SIPRI Yearbook 2001. OP. Cit. P:280.

(٣) نقلاً عن. د. أحمد نبوس:- أزمة النظام الإقليمي العربي. ص١٨.

لقد شكلت الهيمنة العسكرية الغربية صورة العالم طوال مائتي عام مضت. واليوم، أصبحت الصواريخ البالستية التي بإمكانها حمل الرؤوس الحربية- التقليدية، أو أسلحة الدمار الشامل ... وآخر مبتكرات التقانة العسكرية المتطورة في متناول عدد من الدول الآسيوية:إسرائيل، الهند، باكستان، كوريا الشمالية... وهذا ما يعدّ تحولاً في توازنات القوى الدولية[1]. بمعنى أن الغرب لم يعد القوة الوحيدة المتحكمة في هذه التوازنات بل أن هناك (قوى) أخرى قد تشارك في صياغتها.

وما تقدم، صار يدفع الولايات المتحدة الى النظر الى المناطق/ القوى الإقليمية بمحط اهتمام. واسباب ذلك ترجع مثلاً الى:

١. الحفاظ على الموقع العالمي. وهذا ما يتحقق عبر استخدام هذه المناطق كخط دفاعي- هجومي اول (مجالات التفاعل الأولية) ضد القوى المنافسة، مما يرفع من تكاليف مواجهة الولايات المتحدة. وبذلك تصير القوى المنافسة واقعة تحت ضاغط الخيار بين:توسيع الالتزامات السياسية الدولية، إذا ما ارادت تغيير الوضع الدولي الراهن. وهي لا تستطيع مجاراة إمكانات الولايات المتحدة في هذا الصدد. او خوض مواجهات مع قوى/ مناطق إقليمية. وتؤدي المواجهة بالإنابة الى خفض تكاليف المواجهة المباشرة التي قد تتحملها الولايات المتحدة في وجه القوى المنافسة الأخرى.

٢. وتبني سياسات فاعلة تجاه المناطق/ القوى الإقليمية يمكن أن يضمن للولايات المتحدة بقاء تلك المناطق/ القوى تحت سيادتها. وعدم خروجها عن نطاق السيطرة رغم ما يحصل فيها من تطورات غير مسبوقة على صعيد تراكم مكونات القوة وعناصرها. وهذا ما يوفر مجالات جديدة للمناورة السياسية الدولية، وحرمان القوى الأخرى الضغط من خلالها على الولايات المتحدة.

---

(١) يذهب الاستراتيجي الأمريكي بول براكين الى القول: "المليارات من الدولارات المخصصة للدفاع الصاروخي، ومنصات حملها والأقمار الاصطناعية اللازمة لأغراض المراقبة... تدل كلها على نهاية زمن كانت الولايات المتحدة تمثل قطباً دولياً لا يواجه تحدياً جدياً.

٣. ومن خلال السيطرة على القوى والمناطق الإقليمية يمكن أداء دور الموازن العالمي الرئيس في التوازنات الإقليمية والفرعية، على نطاق النظام الدولي ككل. وبذلك لا تستطيع تلك القوى عزل الولايات المتحدة، أو تحييد دورها في تلك الأقاليم؛ في حالة مناهضة المصالح والسياسات الأمريكية في النظم الإقليمية.

٤. إيصال القوى الأخرى الى القناعة بعدم جدوى مواجهة الولايات المتحدة، بل أن الخيار المتاح أمامها هو القبول بمنافع إقامة علاقات متقدمة معها.

والقوى الكبرى والإقليمية، تظهر(قبولاً) لصورة النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. فهي لا تستطيع غالباً مجاراة خيارات الولايات المتحدة (الهيمنة، الشراكة، التوازنات..)، أو مشاركتها في تقرير صورة ذلك النظام. فمن جانبها، تدرك القوى الإقليمية أن النظام الدولي الراهن[١] يتيح لها هامش مناورة مقبولاً إقليمياً. لكنها لا تستطيع إداء أدوار دولية، أو حتى إقليمية تتعارض مع مصالح القوة العالمية المهيمنة، القادرة على تحديد مسار التفاعلات الدولية في الإقليم[٢].

ويلاحظ، أن القوى الكبرى إذا ما أرادت تصحيح علاقات التوازن الدولي فان عليها اقامة علاقات تعاونية وتحالفات دولية- إقليمية[٣]. ومثل هكذا سياسات ستكون قادرة على تهيئة إمكانات لازمة[٤] لاحداث توازن مع الولايات المتحدة وحرمان الأخيرة من إمكانات المساومة، أو المناورة عبر المجالات (المناطق / القوى) الإقليمية. وهذا ما يتطلب الارتقاء على الخلافات ونزعات الشك بين القوى الكبرى والإقليمية. وتملكاً لأرادة مواجهة الولايات المتحدة، أو في الأقل لأرادة التعبير المستقل عن مصالحها في مقابل مصالح الأخيرة- طالما أن أكلاف الحرب في العصر المعلوماتي والنووي غير مقبولة.

(١) نرى أن نظام دولي متعدد الأقطاب من المتصور سيكون أكثر ملائمة لسياسات النظام الإقليمي.
(٢) سواء جرى تدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر أو بوساطة أطراف ثالثة. فالهند مثلاً تدرك أنها مقيدة في معادلاتها الإقليمية بباكستان. والصين تدرك أنها مقيدة باليابان.
(٣) د. أحمد نبوس:مرجع سابق. ص٢٢.
(٤) هذه الإمكانات هي حصيلة إمكانات القوى المنضوية في هذه التشكيلات أو الترتيبات الدولية.

وإذا ما استطاعت القوى الكبرى ضمان حصول تغيير جوهري في العلاقات الدولية، وفي الامتيازات والالتزامات ... فأن الحال سينتهي الى عدم استقرار توازنات القوى القائمة. وستظهر سياسات توازن جديدة، حتى تتساوى قيمة أدوار القوى الدولية مع إمكاناتها السياسية. بمعنى أن القوى غير القانعة ببقاء التوازن بين القوى العالمية قائماً على الحالة السابقة لحصولها على مكونات وعناصر قوة إضافية سيتيح لها ضمناً الحصول على منافع جديدة، إذا لم تحصل عليها تلقائياً فإنها ستعمل على حصول حالة تغيير في التوازنات الدولية تعكس صورة إعادة توزيع مكونات وعناصر القوة الجديدة.

❖ *التوازن في النظام الإقليمي العربي*

يتطلب تحقيق مكانة دولية مرموقة أن تكون الدولة/الدول فاعلة في الإطار الجغرافي – الإقليمي المحيط بها، الذي يمثل المجال الحيوي لحركتها، ولن يتاتى لها ذلك الا من خلال توافرها على قدرة تتيح لها ذلك. فضلاً عن مدركات القيادة السياسية بشأن الدور الذي تضطلع به دولتهم/ دولهم.

واستنادا الى هذه المتغيرات تملك الدولة/الدول القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية المحيطة بها. بمعنى التأثير في الأوضاع الإقليمية، او المشاركة في ترتيب تلك الأوضاع بصورة تدعم قدرتها على تحقيق مصالحها الاساسية. وبضمنه الحد من التهديدات التي تواجه تلك المصالح. لكن اين الدول العربية من هذه الصورة ؟

غني عن القول ان الفوضى هي إحدى السمات الاساسية للنظام الإقليمي العربي. فهذا النظام يعيش مرحلة التفكك، وغياب الثقة، واللاتناسق في سياسات أطرافه. انه نظام تظهر عليه، وفيه، الصراعات المختلفة. وتكون الاستجابات (واحياناً الدعوات) للتدخل الأجنبي فيه عالية. انه نظام يتآكل تدريجياً من الداخل. وتستهلك موارده دون عائد حقيقي يذكر، ويضيع فيه كذلك كلا الامنين القومي والقطري. فكيف يتوقع ان يكون الوضع العربي العام وتوازناته في البيئة السياسية الدولية ؟ وهل يمكن ان يشارك العرب بفاعلية في التفاعلات الدولية او حتى ان يعيدوا صياغة مستقبلهم في مواجهة ما يصاغ لهم من القوى الأخرى ؟

قد يكون تجاوزاً منا القفز على بعض الاعتبارات القومية، بيد ان الرغبة(الدافع وراء هذه الدراسة) هي في تقصي معالجة اسباب القصور العربي. فالعلاقات العربية البينية الرسمية صارت لا تحكمها الاعتبارات القومية بقدر ما تحكمها المصالح. لذلك لا يعد مستغرباً ان تكون ارتباطات بعض الدول العربية بالقوى الإقليمية او العالمية يفوق علاقاتها مع دول عربية أخرى او جميع علاقاتها العربية-رغم انضمامها الى جامعة الدول العربية.

وفي ضوء إشكالية قصور العرب عن ادراك إمكاناتهم الفعلية نتساءل كيف يرى العرب مصالحهم؟وما هي إمكاناتهم لتحقيق تلك المصالح؟وما هو تأثير التوازن الدولي على سياسات العرب في تحقيق تلك المصالح؟

ابتداء، هل هناك نظام إقليمي عربي؟

تبين الدراسات السياسية[(١)] ان هناك بعض الرفض لفكرة وجود نظام إقليمي عربي. فالذي تأثر بفكرة ترى في النظام مرادفاً للانضباط والقدرة على التحكم في سلوك وحداته أفاد بغياب النظام العربي وأقام الحجة على تفجر الصراعات العربية-العربية بين الحين والآخر.

اما الذين تأثروا بفكرة ترى في النظام قضية تفاعلات مكثفة (صراعية او تعاونية)، فان إسرائيل تدخل في النظام من خلال حروبها المتكررة مع العرب. وبالمنطق نفسه تدخل إيران وتركيا فيه من خلال تفاعلاتها مع أطرافه. فالنظام هنا كان وما يزال (شرق أوسطي).

ونرى فيما يتعلق بالرد على الآراء الأولى، ان هذا الأمر، أي غياب الانضباط، يرتبط بنوع التقاليد التي استطاع النظام الإقليمي ان يؤصلها. وان النظام يرتبط اكثر من أي شيء آخر بكونه أجزاء متفاعلة بشكل مميز، تفاعلها متطور ومتغير بشكل مستمر.

(١) المرجع السابق.

ويغيب عن وجهة نظر الآراء الثانية ان النظام الإقليمي يتطلب محتوى قيمياً مميزاً. وهذا غير متوافر في نظام (الشرق الاوسط)، والمحتوى القيمي العربي ينعكس على طبيعة تفاعلاته البينية والدولية.

اذن، هل هناك نظام ام نظامان؟ في الواقع، هناك تداخل وعلاقة ديناميكية بين المنطقة العربية (قضايا/ اطراف) وبين الدول المجاورة. **وتنطلق هذه العلاقة من القواعد الأساسية الآتية:**

أ. يمثل النظام العربي مجالاً لتفاعلات الدول المجاورة،

ب. رغبة القوى الكبرى في تضييع معالم التجانس داخل المنظومة العربية بتوسيع واعتماد نظام إقليمي شرق أوسطي غير متجانس.

لقد سبق أن بينا أن النظام هو كيان عام فيما بين عناصره تفاعلات متباينة. والنظام الإقليمي العربي عندنا هو مفهوم افتراضي يشير الى منظومة تفاعل إقليمي بين عناصره (البلدان العربية)، يربطها عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل التاريخي، والتجانس الثقافي. وكونه افتراضياً يؤكد على وجود مستويات للتحليل لكافة الظواهر التي تحدث في العلاقات السياسية لهذا النظام.

وهكذا، النظام الإقليمي العربي موجود أفتراضاً. فالعلاقات العربية- العربية، قائمة. وعلاقات العرب الإقليمية والعالمية واضحة.

وما تقدم، يدفعنا الى ملاحظة هذا النظام وإعادة استقراء بعض العناصر الاساسية فيه للوصول الى طبيعة التوازنات السائدة بين قواه.

❖ *مجالات التوازن في النظام الإقليمي العربي*

يتوافر النظام العربي على أربعة مجالات سياسية[1] اساسية للتوازن، توجد في أطار ثلاثة مستويات للمقارنة (المستوى العربي-العربي، والمستوى العربي-الإقليمي، والمستوى العربي- العالمي). ومن خلالها يمكن بيان علاقات القوى العربية - العربية، والعربية - الدولية. **والمجالات هي:**

(١) المرجع السابق.

اولاً، مجال التوازن البشري- التقني.

يرتبط سياق (منهج) الدراسة بالصراع الدولي أكثر منه ارتباطه بالتعاون. لذلك فان اهتمامنا يقع على القدرات البشرية- التقنية بوصفها عنصراً مهماً في سياق الصراع الدولي(١).

وتظهر المقارنات الكمية الميسرة –انظر جدول رقم (٢)–التفاوت بين القدرات البشرية–التقنية للدول العربية، وبينها وبين القوى الإقليمية. ولا يمثل العرب سوى٤.٥% من سكان العالم(٢). ونصيب الفرد العربي من الناتج القومي هو(٤٥٢٠ دولار/ ١٩٩٩)، مقارنة بـــ(٦٤٠٠ دولار)متوسط دخل الفرد في العالم. بينما تبلغ في تركيا(٣١٦٧ دولار)، وفي إيران (١٢٧٥ دولار)وفي إسرائيل(١٥٩٧٨ دولار)(٣). وهذا يشير الى ارتفاع إنتاجية الفرد في دول العالم مقارنة بإنتاجية الفرد العربي. والنقطة الأخيرة، أي انتاجية الفرد، تشير الى أن المتغيرات النوعية تعيد تكييف المقارنات الكمية. فالكفاءات البشرية للقوى الإقليمية (إسرائيل مثلاً)، والعالمية ترتبط بعناصر قوة وتفوق تلك الأطراف، أي ازدياد توظيف القدرات البشرية في الناتج الإجمالي للقوة. في حين أنه في العالم العربي هناك انقطاع في الصلة بين الكفاءة البشرية ودرجة مساهمتها في عناصر قوة بلدانها(٤).

لقد حقق العرب إنجازات مهمة في مجال التعليم(٥)، أي تراكم رأس المال البشري المؤهل. إذ أزداد عدد المتعلمين (من ٣١ مليون أنسان / ١٩٨٠ الى ٥٦ مليون / ١٩٩٥)، الا أن هذا لم يلغ وجود ٤٥% من الامية بين البالغين؛ عام ١٩٩٥. كما تبقى المسألة غير المقاسة عملياً هي نوعية التعليم بدلالة التوجهات والمعارف

(١) من الحقائق ذات العلاقة بعلاقة القدرات البشرية – التقنية وعلاقات الدولة الخارجية.

(2) World Population Ageing 1950-2050. (Ny , UN, 2002). PP:114-448.

(٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١. (نيويورك. الامم المتحدة. ٢٠٠١). ص ص ١٥٤–١٥٧.

(٤) نادر فرجاني:" الإمكانات البشرية والتقنية العربية". مجلة المستقبل العربي. بيروت. ع٢٥٢. ٢٠٠٠. ص ص٦٨–٧١.

(٥) المرجع السابق.

والقدرات المكتسبة. إذ تغلب على مخرجات التعليم في الدول العربية تدني التحصيل المعرفي، ضعف القدرات التحليلية والابتكارية.

ويلاحظ في الدول العربية كذلك وجود فجوة بين سوق العمل وعملية التنمية وبين مخرجات العملية التعليمية. بمعنى وهن العائد الاقتصادي والاجتماعي للعملية التعليمية. ففي الوقت الذي يتزايد حملة الشهادات الفنية والهندسية والعلمية(١) لا تزال الأوضاع الاقتصادية – التكنولوجية العربية غير مؤثرة على المستوى الدولي. ويتزايد في الوقت ذاته هجرة العقول الفنية والعلمية العربية إلى العالم المتقدم(٢).

وفيما يتعلق بالبحث والتطوير التقني فإن الإنفاق العربي لا يزال متدنياً عن المستويات الإقليمية والعالمية. فالعرب قد أنفقوا ١% من ناتجهم القومي على البحث والتطوير عام١٩٩٩. وهو لا يمثل سوى٠. ٥%من الإنفاق العالمي.

كما لا تزال نسبة العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية منخفضة (٠، ٩٣٨ شخص لكل ألف من السكان) للفترة١٩٨٧-١٩٩٧، في حين بلغ المتوسط العالمي (٠، ٩٥٩ شخص لكل ألف من السكان)(٣).

ثانياً، المجال العسكري

تؤكد أغلب المراجع والوثائق الرسمية العربية على مفهوم الأمن القومي العربي، بيد أن جل الممارسات العربية الرسمية تذهب إلى العكس. فالأمن يدرك عملياً بدلالة أمن النظم العربية، وما يرتبط بها من استقرار مجتمعي في كل بلد.

ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية، في عام١٩٥٠، تنص في الديباجة على ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك لكيانها، وصيانة الأمن والسلام...وتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها(٤).

(1) أنظر، أنطوان زحلان:العرب وتحديات العلم والتقانة. ص١٨٣-١٨٥.
(2) المرجع السابق. ص١٨٥.
(3) انظر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١. ص ١٩٤-١٩٧.
(٤) المرجع السابق.

عموماً، تقوم كل دولة عربية بوضع الأسس اللازمة لبناء قوتها العسكرية، وتحقيق أمنها بناءاً على إمكاناتها ورؤيتها لكيفية مواجهة التهديدات القائمة والمحتملة. فمصر مثلاً تبني قوتها على أساس الدفاع عن، وتحقيق، وحدة وسلامة واستقلال البلد. أو كل ما يخل بهذه العناصر من قبيل الاضرار بتدفقات وموارد قناة السويس، أو تدفقات مياه النيل[١]...

والواضح، أن الدول العربية تعتمد بشكل عام في تحقيق أمنها على عدة مصادر منها التعويل على بناء عناصر القوة الذاتية، التعاون في أطار تجمعات عربية (فرعية/ عامة)[2]، أو (التعاون) مع قوى اجنبية سواء في اطار اتفاقات معلنة، أو غير معلنة.

وإذا ما أخذنا نماذج عربية محددة (مصر، السعودية، سوريا، الجزائر، المغرب)، ومقارنة قدراتها العسكرية مع القوى الإقليمية سنلاحظ الآتي:-

١. صناعة السلاح العربية، أن الاستراتيجية العربية في بناء عناصر القوة العسكرية الذاتية لا تزال غير واعدة. فأغلب السلاح العربي، والخبرة العسكرية يتم استيرادها من القوى الكبرى[٣].

٢. مصادر التهديد الامني، تختلف الدول العربية عموماً في تقدير مصادر تهديد أمنها القطري، فالخلاف مثلاً بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية يحتل أسبقية لدى الدولتين على(تناقضهما) مع إسرائيل. هذا الأمر جعل إمكانات التعاون/ التنسيق العسكري العربي ضعيفاً.

الأكثر من ذلك شهدت نهاية القرن الماضي توجهاً عربياً يميل الى ربط الامن القطري العربي بالقوى الكبرى. ويتجسد ذلك مثلاً في تواجد القوات الأجنبية في أو بالقرب من الدول العربية، وعقد معاهدات أمنية مع بعض القوى الكبرى، وذلك بقصد زيادة القوة القطرية الذاتية، وتوجيهها ليس بالضد من القوى الدولية المعادية للعرب، بل

(١) طلعت أحمد مسلم: "الإمكانات العسكرية العربية". مجلة المستقبل العربي.

(2) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثلا .

(3) المرجع السابق.

إعادة توجيهها، في الغالب بالضد من دول عربية أخرى، أو في الأقل توجيهها لتحقيق الرغبة بضمان توازن معها.

٣. الرؤية الاستراتيجية، تبتعد الدول العربية اليوم عن تحقيق المبادأة الاستراتيجية الدولية–الإقليمية نتيجة لاختلال موازين القوى الشاملة لغير صالحها، برغم نسب الإنفاق العسكري العربي، وزيادة الواردات من المعدات العسكرية... وينطبق هذا الوضع على علاقة العرب بتركيا وإيران و (إسرائيل). ويتضاعف هذا الابتعاد في ظرف التنسيق (التحالف الاستراتيجي) التركي – الإسرائيلي. **وتكمن بعض أسباب اختلال التوازن الاستراتيجي العربي – الإقليمي، لغير صالح العرب، في الآتي:**

أ. التفاوت في قدرات الدول العربية منفردة وقدرات القوى الإقليمية.

ب. غياب الإرادة السياسية لدى الدول العربية على تنفيذ سياسات كلية وموحدة تجاه مصادر التهديد العسكرية. والاختلاف في تحديد تلك المصادر،

ج. أولوية التحالف مع قوى كبرى لدى البعض على حساب التحالف، أو على حساب علاقات عربية – عربية طبيعية مما أدى إلى تعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك عملياً.

د. إرادة القوى الكبرى في عدم ظهور قوة عربية فاعلة.

٤. الإرادة السياسية لبناء قوة عسكرية. فالدول العربية، عموماً، تعاني من ضعف في المنظومة العسكرية المتطورة: الاستطلاع، الاتصالات، القيادة والسيطرة[١]... وغياب الإرادة السياسية لتصحيح هذه الأوضاع يؤدي إلى بقاء عناصر الضعف قائمة في الجسد العربي.

ثالثاً، المجال الاقتصادي– التكنولوجي

إذا ما نظرنا الى الواقع الاقتصادي[٢] العربي سنلاحظ:–

أ. غنى الدول العربية بالموارد الطبيعية. ولنتذكر ان ٦٠. ٣% من احتياطي النفط

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

العالمي، ٢٠. ٥% من احتياطي الغاز العالمي[١] يتوافران لدى العرب.

ب. تسبب القصور في البنية العلمية والمعرفية في عدم تأهيل الموارد العربية، لهذا صرنا نجد أنه على الرغم مما يملكه العرب من موارد طبيعية كماً ونوعاً بيد أن ناتجهم القومي لم يتجاوز الـــ (٧١٣. ٥ مليار) دولار / ٢٠٠٠؛ في حين أنه قد بلغ لدولة مثل المانيا (٢١١١مليار) دولار[٢].

ج. ويرتبط بالمتغيرين السابقين، ويتفاعل معهما مايفيد ان القدرات العربية لاتزال جزئية – قطاعية وضعيفة. فمعظم الدول العربية لم يطور اقتصادات متكاملة، بل بقيت اقتصاداتهم معتمدة على مورد واحد، صناعة واحدة رئيسة...النفط مثلاً، وهو في الغالب يرتبط بسوق الطلب والاستهلاك العالمي أكثر من أرتباطه بسوق العرض، الى درجة قد يصعب معها أمتلاك الارادة على استخدامه بشكل مستقل. ويلاحظ هنا، أن الدول العربية ذاتها متفاوتة فيما تملكه من موارد أولية، وفي قدرات استثمار تلك الموارد. لذلك نلاحظ الفوارق في الناتج القطري بين دولة وأخرى، إذ بلغ الناتج القطري لمصر، السعودية، سوريا، العراق، الجزائر والمغرب(١٠١. ١٣، ١٧٠. ١، ١٨. ٥، ٨٣. ٥٤، ٥١. ٦٤، ٣٤. ٠٤ مليار) دولار على التوالي عام ٢٠٠٠[٣].

د. وتعاني مشاريع التعاون الاقتصادي العربي من عجز عن تنفيذ ما أقر منها. فالتكامل الاقتصادي العربي لم يتحقق. والحال نفسه ينطبق على السوق العربية الكبرى، ومنطقة التجارة العربية الكبرى... كما أن التجمعات الاقتصادية الفرعية محدودة الأثر، وغير فاعلة في الوقت نفسه.

ويترافق مع ما تقدم، أن العلاقات الاقتصادية العربية البينية لا تزال في أدنى مستوياتها. فحجم التجارة البينية قد بلغ عام٢٠٠٠ (٣٣. ٤٩مليار) دولار. أما حجم التجارة العربية الدولية فقد بلغ (٣٩٥. ٧٨مليار) دولار[٤]. وهذا يعني أن ارتباط

---

(1) - OPEC Bulletin (Vienna). January. 2002. P:6.

(2) نقلاً عن تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢. ص ١٩٢

(3) عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١. (أبو ظبي. صندوق النقد العربي وآخرون. ٢٠٠١). ص٢٦١

(4) المرجع نفسه. ص ص ٣٤٣-٣٤٤.

العرب بالعلاقات الاقتصادية الدولية (تبعية) يفوق ترابطهم البيني. وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم ١:

الجدول رقم (١)

اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية %

	الصادرات%			الواردات %			حجم التبادل التجاري بمليار دولار/٢٠٠٠
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	
الدول العربية	٩ .٩%	٣ .٨	٣ .٧	٦ .٨	٤ .٩	٢ .١٠	٤٩ .٣٣
الولايات المتحدة	٩ .٩	٢ .١٠	٧ .١٠	٨ .١٢	٧ .١٣	٤ .١٤	٨ .٤٧
اليابان	١٨	٤ .١٨	٦ .١٨	٨ .٧	٩ .٨	٢ .٩	٣٦ .٥٩
الاتحاد الاوروبي	٦ .٢٥	١ .٢٧	٩ .٢٧	٥ .٣٨	٨ .٤٠	١ .٤٢	٩٥ .١٣١
جنوب شرق أسيا	٨ .١٠	١٢	٧ .١٢	٦ .٥	٦	٣ .٦	٥ .٤٠
دول العالم الأخرى	١ .٢٤	١ .٢٤	٨ .٢٢	٧ .٢٦	١ .٢١	%٨ .١٧	٦ .٨٢

- نقلاً عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ ص ١٧١.

رابعاً، المجال الثقافي – الحضاري[1]

إذا ما نظرنا إلى المجال الثقافي – الحضاري العربي سنجد أن العرب يتوافرون على العناصر المحددة للهوية القومية، وهي، اللغة، والتاريخ[2]. لكن، تفتقد هذه العناصر إلى الدولة الواحدة. وهذا عامل أضعاف لعنصر الثقافة والشعور بالانتماء، وليس عامل إلغاء.

وتتجه السياسات العربية، اليوم، نحو تأصيل هذا الإضعاف عبر عدم تبني نهج يعبر عن الخصوصية الثقافية– الحضارية العربية في التعامل مع البيئة الدولية. فهي قد صارت تميل نحو تقليد النماذج الغربية في الحكم، تصريف السياسات، اكتساب العادات الاستهلاكية...

(1) المرجع السابق.

(2) يعد الدين متغيراً مؤثراً اكثر منه عنصراً محدداً للهوية القومية.

ويتوافر العرب على إمكانية للانبعاث. فهناك منظومة فكرية سياسية أصيلة (الاسلام) معبرة عن روح الحضارة العربية. وهي ذات خصوصية عن باقي المنظومات العالمية. وذات أرث حضاري–تأريخي عميق. وهي متجددة قابلة للابداع، كما أثبتت تجربة التاريخ سرعان ما ترفد أية حالة نهوض بقاعدته الحضارية– التاريخية الاصيلة. بيد أن هذا لا ينفي أن الغرب استطاع تحقيق عدة اختراقات وولد جيوباً عربية تدين له بالولاء الفكري. وفي مرجعياتها صارت هذه الجيوب تتنكر غالباً لأصولها، سواء من قبل نخب سياسية عربية أو من فئات متعلمة، وامكانية قبولها للسيطرة والاذعان للمطالب الغربية عالية. ويلاحظ الاختراق من خلال زعزعة الوعي بالهوية الثقافية العربية، وتمايزها عن غيرها، الأمر الذي جعل الامن الثقافي العربي[١]غير فاعل.

❖ *النظام العربي:- مستوى الفاعلية*

لقد أوضحت الفقرة السابقة الآتي:–

أ. عدم تطابق إمكانات القوة العربية مع القدرة العربية القائمة. فالعرب يتوافرون على موارد وإمكانات طبيعية وبشرية لم تستطع إمكانات السوق الداخلية، أو السياسات القطرية استثمارها بشكل كامل،

ب. تفاوت قدرات الدول العربية، وتفاوت استجابتها للسياسة الدولية. مرجع ذلك تباين انتشار الموارد بين هذه الدول وتباين القدرة على استغلالها،

ج. ضعف القدرة العربية مقارنة بقدرة القوى الإقليمية. مرجع ذلك ارتفاع أسوار القطرية بين العرب وعدم تكامل قدراتهم،

د. عدم وجود رؤية عربية مشتركة نحو تبني استراتيجية موحدة جادة لصالح حماية المصالح العربية في القضايا المصيرية. كما هو الحال مثلاً في الصراع العربي– الإسرائيلي، الوضع الدولي للعراق، قضايا التنمية،

---

(١) سلسلة قضايا راهنة. دمشق. ع٨/١٩٩٨. ص٦–٧.

هـــ. يزداد تأثير المتغير السابق بفعل وجود الصراعات والتنافس بين دول عربية تفوق، أحياناً، تلك التي بينها وبين القوى الدولية.

لقد أنتاب القصور درجة ومستوى تأهيل الإمكانات العربية. والاهم من ذلك أن العرب لم يستطيعوا استجماع إرادتهم بقصد إعادة التأهيل تلك. الأمر الذي أفضى الى عدم تماثل واقعهم مع إمكاناتهم، ومن ثم عدم تحقيقهم لادوار سياسية فاعلة(١).

وإذا ما علمنا أن الفاعلية تقترن بإرادة توظيف إمكانات مؤهلة سياسياً لتحقيق غايات محددة في البيئة الدولية، سنتلمس جانب من اسباب التحول في عموم السياسات العربية – بمعنى ان السياسات العربية لا تجد غالباً الإمكانات الكافية لتحقيق غاياتها، لذلك تضطر أما الى خفض قيمة اهدافها، أو التحول عنها. والمثال على ذلك هو ما يلاحظ على علاقات العرب بالصراع مع (إسرائيل)، منذ انشاء هذا الكيان.

لقد اقترنت السياسة العربية بتناقضات وصراعات سياسية وفكرية حول مثلاً أسلوب التنمية الأنجع، وأولوية أحد القطاعات الاقتصادية. والتناقضات الناتجة من طبيعة التأثير الدولي في علاقات العرب الخارجية، وعلاقاتهم البينية، ومشاريع التكامل العربي. وإزاء انكشاف نقاط ضعف أطروحات الاشتراكيين والليبراليين العرب، ظهر التيار الاسلامي الى مقدمة المسرح السياسي ليقدم مشروعه البديل. فاحتدم الصراع بين الاطروحات السابقة وأطروحات التيار الإسلامي. وهكذا أنهى العرب القرن العشرين ودخلوا القرن الحادي والعشرين بلا تقدم، ولا تنمية حقيقية. بلا اشتراكية ولا رأسمالية... وحتى بلا شعور جاد بالهوية(٢). بمخرجات جعلت العرب خارج التأريخ.

إن طبيعة المستجدات وخطورتها، والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها وسبل التعامل معها والموقف منها، قبولاً أو رفضاً، يستلزم تجاوز الشكل التقليدي في طرح إعتماد سياسات التعامل الملائمة معها. أي تجاوز نهج الشعارات لصالح العقلانية. فالموقف من العولمة او الشراكة الاورومتوسطية، أو من الدولة القطرية، أو من

(١) المرجع السابق.

(٢) وهذا ما دفع البعض الى التساؤل:– كيف يمكن أن نبقى عرباً في الأقل؟

الاندماج أو من نقائض هذه الامور يجب أن يكون معللاً، ومبنياً على قاعدة السبب والنتيجة. وتشخيص اسباب المرض هو نصف العلاج، فمن غير المبرر عملياً أن ندعي صلاحية الليبرالية لبلد ما زال في المرحلة الأولى من بناء اقتصاده لمجرد أنها موضة العصر، أو لأن الاشتراكية هزمت، ولا أن ندعي الاشتراكية بصورها التي عرفناها من خلال تجارب عربية وأجنبية لمجرد أن النظام الرأسمالي محكوم بهاجس الربح، او نتجاهل في الوقت ذاته النتائج السلبية (بل والكارثية) الناجمة من تنصيب الدولة لذاتها عبر مؤسسات القطاع الحكومي، وباسم الاشتراكية تقوم مقام الفرد المواطن وتحديد طبيعة حياته واهدافه وكيف يأكل ويشرب، واين يقيم، وماذا يتعلم ...؟

اما مقولة ان العولمة هي استخدام مكثف للقوة يرمي الى تكريس الهيمنة، فانها مقولة تفتقر الى المنطق الذي يؤكد ضرورة قراءة سباق التطور الاجتماعي قراءة تاريخية. والوقوف على طبيعة الاسس والمرتكزات الأساسية للعلاقات داخل الدول العربية، ثم علاقاتها البينية والدولية في مرحلة لاحقة. ونتساءل: كيف يمكن القول بضرورة رفض العولمة لأنها تؤدي الى اختراق المنطقة اقتصادياً في الوقت الذي تعد الاقتصادات العربية، ولفترة طويلة سبقت الحديث عن العولمة من أكثر الاقتصادات انكشافاً تجاريا ومالياً. أما على المستوى السياسي والثقافي فالحديث يطول ويتشعب.

وعلى مستوى آخر، نتساءل متى كان منطق القوة ومحاولات فرض الهيمنة وفتح الأسواق بالقوة العسكرية والحروب غريباً عن التأريخ؟ وعليه كيف يمكن تفسير مسلسل الحروب الطويلة وبضمنها إعمال القتل والتدمير، حروب الإبادة الجماعية عبر التاريخ...؟.

لذا تبرز ضرورة معرفة الأسباب التي جعلت إمكانات اختراق العرب سهلة، ومحاولات، فرض الهيمنة عليهم كثيرة وممكنة.

إذا ما نظرنا إلى العلاقات العربية- العربية سنجدها تتباين، وتتأرجح بين طابعي الصراع والتعاون. وغياب التجانس السياسي، وعدم التوافر على الإرادة

السياسية شكلا أحد الأسباب وراء ذلك[١].

كما لا تزال العلاقات العربية البينية بعيدة عن حالة التقويم الموضوعي (غياب الرؤية)، فهي تتأثر إلى حد بعيد بالنظرة الشخصية الضيقة للحكام، وليس إلى الاعتبارات الموضوعية أو القومية.

والعمل العربي المشترك، كأحد مظاهر الأداء السياسي العربي، يغلب عليه القصور الضمني أو الصريح. فلا تزال الدول العربية غير ملزمة بأداء حد أدنى من متطلبات العمل المشترك، حيث تبقى المسألة تقديرية تخضع لاجتهادات حكامها، كما أنه لا توجد عوائق أمام هذه الدول لعقد اتفاقات أمنية مع أطراف غير عربية.

ومن هذا نخرج بنتيجتين:-

النتيجة الأولى، غياب الإجماع على تحديد أولويات العمل العربي المشترك، وحول مضمون كل أولوية في ضوء غياب مؤسسات فاعلة للنظام العربي، وآليات واضحة.

النتيجة الثانية، غياب الثقة بين الدول العربية. فالعرب قد اقتربوا من العمل العربي الاستراتيجي الموحد (قمة القاهرة ١٩٦٤، قمة بغداد ١٩٧٨...)، لكن مراحل الابتعاد عن بعضهم البعض، بل والتراجع عن الأهداف العربية الكلية، كانت أكبر (قمة فاس ١٩٨٢، قمة الدار البيضاء ١٩٨٩ ...).

فيما تقدم، تناولنا أحد أسباب(ضعف)الفاعلية العربية الدولية الا وهو المتعلق بالأسباب الداخلية. الا أن الفاعلية لكي تتحقق يقتضي الحال أن يتوافر لها بيئة دولية ملائمة. فهل وجد العرب علاقات للقوى تؤمن لهم قدراً مقبولاً في الأقل من الاستقلالية؟

❖ *القوى الدولية والتوازن في النظام الإقليمي العربي:-*

مستوى الاستقلالية في سياسات العرب البينية والدولية

من المنطقي أن يواكب النظام الإقليمي الظروف الإقليمية السائدة فيه من تجانس

---

(١) أ. نحن ننظر الى الفاعلية على اساس توافر الإمكانات الذاتية؛ وهذا لا يلغي فائدة وجود بيئة خارجية داعمة.

ب. وعلاوة على الاسباب الداخلية للتباين في العلاقات العربية هناك انسياق الدول العربية وتبعية سياساتها للولايات المتحدة قد ساعد على الوصول الى هذه الحالة. بل وقد أدى الى تأثير مماثل في علاقات العرب الدولية.

سياسي واستقلالية. بيد أنه يتبع غالباً الإطار العام الذي يرسمه النظام العالمي، من جهة، وما تفرضه مقتضيات النظام العالمي السياسية- الأمنية العسكرية منها والاقتصادية من جهة أخرى. فالأنظمة الإقليمية، في الغالب، مسارح عمليات ومناطق صراع القوى الكبرى. لذلك، يلاحظ أنه عندما تصل القوى الكبرى المتنافسة على موقع الريادة العالمي الى وضع التوازن الاستراتيجي مع بعضها البعض في القوة فإن التغييرات على المستويات الإقليمية(١) لصالح إحدى تلك القوى سيؤثر على التوازن الدولي ككل.

وهذا ما يوصلنا الى وجود علاقة وثيقة بين النظامين الإقليمي والعالمي. وتحدث علاقات التأثر بين النظامين تحت واحدة من الظروف الآتية(٢):

أ. إذا ما أعيدت صياغة أولويات النظم الإقليمية في اعتبارات القوى الكبرى. ومثال ذلك موقع النظام الشرق أسيوي، فهذا صار يملك إمكانات قوة دولية مميزة(٣)، أهلته لتغيير علاقاته بالنظام العالمي من وضع الهامشي الى وضع المؤثر في علاقات القوى الدولية. الأمر الذي أهله للاستحواذ على نسب مهمة من التفاعلات الدولية.

ب. بروز أنماط جديدة من/ في علاقات وتحالفات القوى الكبرى، سواء كان ذلك لتحدي قوة كبرى قائمة، أو لأجل استثمار إمكانات التعاون العالمي غير المحدودة.

عند ذلك يكون النمط الاول مدعاة للتنافس على القوى/ المناطق الإقليمية. أما النمط الثاني فأنه يدفع نحو مزيد من التهميش لموقع النظم الإقليمية في النظام العالمي. أو قد يكون هناك أتفاق بين القوى الكبرى على توزيع الادوار السياسية نحو هذه النظم.

وسيكون تركيزنا على الجانب الاول، أي منظور القوى الكبرى للنظم الإقليمية.

أولاً: أدوار القوى الكبرى في النظام العربي

لا توجد حالة توازن عربية مستقرة يمكن القياس عليها، رغم وجود التنافس (وأحياناً الصراع) بين دول عربية. فالقدرات والمواقف السياسية لهذه الدول خضعت لارادة

---

(١) أي استقطاب القوى الكبرى لإحدى القوى الإقليمية، أو أزاحة نفوذ قوة كبرى من أحد الأقاليم، ....

(٢) تجاوزنا ظرف نشوء علاقات إقليمية مميزة قد تعيد تعديل وضع النظام الإقليمي في النظام الدولي العام.

(٣) فناتجه القومي بلغ (٢١٢٢مليار) دولار/ ١٩٩٩.

الأطراف الدولية في معظم الأحيان[١]. وهكذا فالتناظر بين القدرات العربية الذاتية لا يعول عليه كثيراً في القياس، في ظرف وجود تدخل دولي في تصميم السياسات العربية.

ويتمتع الوجود العسكري الأجنبي في (أو بالقرب من) المنطقة العربية، بقدرة فاعلة على التأثير في العلاقات العربية (وتوازناتها).

وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة مثلاً، فعلاوة على وجودها العسكري[٢] فانها تجري مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة مع بعض الدول العربية (مصر، الكويت، عمان ...)، إضافة إلى عقدها اتفاقات أمنية ثنائية مع تلك الدول ... وهذا كله ولد نوع من الالتزام للدول العربية الداخلة فيها، بمعنى الامتناع عن تبني سياسات تتعارض وأهداف هذه الاتفاقات الامنية، ومن ثم فإنها تحدث حالة اختراق للامن القومي العربي.

وأنتهى الوجود العسكري الأمريكي الى تمتع الولايات المتحدة بوضع سياسي مميز في المنطقة العربية لخصه الاستراتيجي الأمريكي زبيغنو برجينسكي بالعبارات الآتية:- "وجد العرب للمرة الاولى منذ أزمة السويس في منتصف الخمسينيات أنه ليس أمامهم سوى الولايات المتحدة يتجهون اليها بصورة ذاتية وموضوعية. وببساطة لم يعد أمامهم خيار في غياب أية تحرك نحو السلام الا القبول بحقيقة التفوق الأمريكي، والتفوق السياسي الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة"[٣].

وتشهد المنطقة[٤] محاولات دول عربية نحو زيادة أدوارها الدولية الى مستويات تفوق قدراتها الذاتية الفعلية (سوريا، ليبيا، الاردن، قطر...) ويترتب على هذه المحاولات تحمل تلك الدول لأكلاف والتزامات دولية. فبغية التعويض عن العجز في

---

(١) كما ان البقاء ضمن أسر القطرية الضيق يجعل القدرات العربية عاجزة عن تحقيق حالة توازن حقيقي مع القوى الدولية.

(٢) المرجع السابق.

(٣) نقلاً عن علي محافظة: "صراع الادوار في المشرق العربي نظرات في المستقبل". مجلة المستقبل العربي.

(٤) يدرك العرب أن السياسة الدولية وتوازناتها صارت تفرض عليهم خيارات محددة؛ وربما اللاخيار في أحيان؛ إذا لم تهيئ لها الدول العربية مكافئاً ملائماً من عناصر القوة، والارادة على تنفيذ سياسات هادفة.

مكونات القوة الذاتية التي تدعم هكذا دور، وتنفيذ طموحاتها صارت تلجأ الى كل، أو واحد من، الخيارات الآتية:-

أ. الاخلال بالعلاقة العربية البينية، بشكل او آخر، حيث تكبل القوى العربية المنافسة لها أو تعيقها عن تنفيذ كامل دورها،

ب. ايجاد التزامات لصالح تأمين مصالح القوى الكبرى مقابل ضمانة الاخيرة لها في تنفيذ أدوارها.

ثانياً: أدوار القوى الاقليمية في النظام الدولي

يتكامل مع الصورة السابقة موقع القوى الإقليمية القادرة على التأثير في النظام العربي من منظور القوى الكبرى. لقد بقيت المنطقة العربية محافظة على اسماء الفاعلين فيها، والمشاركين في تقرير شؤونها السياسية المختلفة. ولا يتوقع حدوث تحولات جذرية على هذه الصورة. فمن البيئة العالمية تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الاولى في تقرير الأوضاع السياسية. وتسعى كل من أوروبا وروسيا للمشاركة، بينما تتطلع الصين بحذر الى تحقيق تعاون لا يمس المصالح الأمريكية ولا يزاحمها.

وإقليمياً، إسرائيل، وإيران وتركيا هي أضلاع أساسية في سياسات التوازن الإقليمي.

بينما نجد عربياً كل من مصر، السعودية، سوريا، الجزائر والمغرب(١)قوى مهمة في التفاعلات العربية والإقليمية؛رغم اختلاف اسهام كل منها في تقرير أو المشاركة في صياغة الخريطة السياسية العربية والإقليمية.

ويمكن رصد جوانب حركة القوى الكبرى ازاء المنطقة العربية. فهذه القوى تجد صعوبة في تقبل تكاليف تغيير التوازن العالمي عبر علاقات قوى كبرى- قوى كبرى متقابلة؛ هذا ما بيناه سابقاً. لذلك، صارت تجد ضرورة في الحركة نحو المناطق أو النظم الإقليمية، واستثمار ما توفره الأخيرة من مزايا بقصد إيقاع تأثير أكبر في ذلك التوازن، أما بقصد إبقاءه، أو بغية أجراء تغييرات مرغوبة فيه. والنظام العربي واحد من بين تلك النظم التي تسهم في تقرير التوازن العالمي لما توفره من معطيات

---

(1) ويمكن إضافة اسم العراق، قبل احتلاله من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، الى هذه المجموعة.

استراتيجية مهمة، كونه نقطة التقاء قارات ثلاث، ويحوي على ٦٠. ٣% من احتياطي النفط العالمي، والاهم من ذلك هو ضعف العرب في استثمار هذه الإمكانات، أو حتى الإمكانات البشرية المؤهلة علمياً وفنياً[١].

لذلك، يلاحظ أن هناك مشاركة دولية واسعة في صياغة العلاقات العربية البينية منها والدولية، بما يخدم تطلعات تلك القوى الدولية.

وما تقدم، حدد خيارات العرب السياسية. فالدول العربية صارت أما أن تنساق في إطار علاقات غير متكافئة (التبعية)، أو أن تعمد الى العزلة. وفي أفضل الأحوال ان يكون العرب طرفاً هامشياً متلقياً لتأثيرات السياسة الدولية. وهم ليسوا بعيدين عن ذلك، في الغالب، منذ مدة ليست بالقصيرة.

والذي أدى الى تكريس المشهد الاخير أن القوى الكبرى صارت تجد نفسها داخلة في علاقات توازن المصالح. وهو ما يدفعها نحو تعليق أهمية عالية للمصالح المتبادلة، وعدم التضحية بها. وهذا ما يحط من قدر النظام العربي في إبراز خلافات القوى الكبرى نحو بعضها البعض. بمعنى ربط القوى الكبرى الجوانب الاستراتيجية- العسكرية العالمية بمصالحها الامنية- الاقتصادية (وعدم ترك الجوانب العسكرية تؤثر بشكل مطلق على المصالح الاقتصادية)، ويكون ذلك على حساب إعطاء تقويم إيجابي لتنافسها على النظام العربي؛ رغم أهميته[٢].

واليوم، ما يطبع السلوك العربي العام أنه لا يزال يثمن دور توازن القوى العالمي أكثر منه إعطاء لتقويم إيجابي لمكانة توازن المصالح في السياسات الدولية. وهذا ما جعل العرب يتحملون أكلافاً غير مرغوبة من قبيل الانسياق وراء القوى الكبرى (طمعاً في نيل عطفها ودعمها)، والاستسلام لخياراتها وشروطها، مما أبقى الصراع في علاقاتهم البينية والإقليمية.

لقد كانت المنطقة العربية، وما تزال، حقيقة حاضرة أمام صانعي القرار في القوى الكبرى والإقليمية، حتى وأن تباينوا في مستوى إدراكهم لتلك الأهمية أو سبل

(١) غسان سلامة:"التحولات في النظام الدولي وأبعادها العربية". بيروت. ع٢٨٨/٢٠٠٣. ص١٠.
(٢) ما قبله.

التعبير عنها[1]. وقد اعتمدوا حيالها استراتيجيات مختلفة المستويات والابعاد أملتها عليهم طبيعة المتغيرات الدولية والداخلية المؤثرة في حركة هذه القوى، أو في تفاعلات النظام الدولي ومخرجاتها تارة أخرى.

والمنطقة، علاوة على ما ذكرناه، صارت مفتوحة بصورة أمنية – عسكرية على أجنحة ثلاثة، بصورة لم تكن متاحة في مدة الحرب الباردة، على الجنوب نحو القرن الافريقي، وعلى الشمال نحو أسيا الوسطى وعلى الغرب نحو غرب أفريقيا. وبغية استثمار هذه المزايا، حرصت الولايات المتحدة على وضع منطقة الخليج في دائرة الضبط الأمريكي، والسيطرة من خلالها على سلوك القوى الكبرى الأخرى التي يعتمد نموها، في قسم أساسي منه، على مصادر الطاقة العربية في الخليج. واحتواء الأجزاء الأخرى من النظام العربي، من أن تشكل تحدياً للولايات المتحدة بواسطة تحالف؛ أو حتى توافق عربي. أو بإعادة صياغة اتجاهات علاقاتها الدولية نحو روسيا والصين.

واستجابة لمقتضيات بقاء النظام العالمي تحت الهيمنة، فرضت الولايات المتحدة احتكارية مطبقة على تفاعلات المنطقة العربية منذ عام ١٩٩١. وأحاطت ذلك بفرض أنواع أخرى من السيطرة أو الوجود الفاعل في القرن الافريقي، أسيا الوسطى، البحر المتوسط....

وتأخذ هذه الاحتكارية صورتين، شكلتا أختراقاً فاضحاً للنظام العربي أكثر من غيره، وجعلتاه أكثر أنكشافاً للمطالب والمصالح الأمريكية[2]:

أ. صورة الضامن للاستقرار الدولي- الإقليمي. بمعنى الضامن الرئيس لأمن السوق النفطية بواسطة ضمان أمن دول المنطقة والامساك بميزان القوى الإقليمي- العربي. وصارت من ثم الطرف الأكثر قدرة على التأثير بين القوى الكبرى في نظام (سوق) النفط العالمي.

---

(١) ما قبله.

(٢) ناصيف يوسف حتي: "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، وانعكاسه على النظام الإقليمي"، ص١٨٣.

ب. صورة الطرف الوحيد القادر على تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، باعتباره واحداً من أهم وأعقد قضايا المنطقة.

ونخلص مما تقدم، أن الولايات المتحدة تتعامل مع هذا النظام عبر إعتماد إستراتيجية بالموائمة بين الهيمنة على النظام ككل (في علاقاته الدولية)، وأتباع سياسات التوازن بين أطرافه. أما القوى الكبرى الأخرى فهي تتعامل مع التوازنات الدولية عبر مبدأ المشاركة. فهي تسعى للتأثير بالعلاقات التوازنية المقررة للوضع العالمي. واحد سبلها في ذلك هو تدخلها في النظم الإقليمية المختلفة، بما فيها النظام العربي، والعمل الى ربطه بها لدعم موقعها في علاقات القوة. وإذا ما تحقق هذا الربط تكون كلف تغيير الوضع الدولي الذي تحتله تلك القوى عالية، بما يجعل القوى المنافسة تكف عن أية محاولة لأحداث هكذا تغيير. وهذا هو حال روسيا، واوروبا والصين. فروسيا مثلاً، تعتمد استراتيجية أحتواء النظام العربي ضمن المجالات التابعة لها عبر تعزيز علاقات التعاون مع الدول العربية والقوى الإقليمية. **وأسباب أعتماد هذه الاستراتيجية هي:-**

أ. لقد ورثت روسيا وضعاً أقتصادياً ضعيفاً بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١. وتبعات التحول الى نمط جديد من العلاقات والمؤسسات الاقتصادية ضاعفت من هذا الضعف، الأمر الذي ترك آثاره على دورها الدولي، إذ صارت تجد كلفاً كبيرة في خوض سياسات صراعية أو تنافسية دولية بمستوى الالتزامات السياسية لمرحلة الحرب الباردة، لا يقدر اقتصادها على تحملها.

ب. التطلع نحو اداء أدوار دولية فاعلة في تفاعلات المنطقة العربية تمهد لخوض تفاعلات مكثفة في النظام العالمي، طالما ان الافتراضات الأساسية لتوزيع القوة غير ثابتة (إمكانية اكتساب قابلية للنفوذ والتأثير والانتشار السياسي في العالم)(١)؛ فالأيديولوجية لم تندثر وأن تراجعت في صراعات القوة دولياً. والقدرات النووية لم تحتكر من قبل قوة واحدة. كما ازدادت الهواجس الامنية.

---

(١) د. كاظم هاشم نعمة: "مستقبل توزيع القوة في النظام العالمي الجديد"، في باسل البستاني (محرر): النظام الدولي الجديد. (بغداد. دار الشوؤن الثقافية العامة. ١٩٩٣). ص١٠٨.

رغم ما تقدم، لم تجعل روسيا من المنطقة العربية مجالاً للصراع الواضح مع الولايات المتحدة، في المرحلة الراهنة. إذ تتوقف علاقاتها مع دول هذه المنطقة دون مستويات إحراج السياسات الأمريكية.

بينما نجد في أوروبا أنموذجاً آخر على التعاملات الدولية مع المنطقة العربية. فأوروبا تنظر إلى المنطقة بوصفها امتداد طبيعي لمجالات نفوذها. وطالما أنها ليست في حالة صراع مع الولايات المتحدة (لاهي قادرة على ذلك ولا هي راغبة فيه)، وهي تدرك الحيز المتاح لحركتها عربياً، إذ صارت تعتمد إستراتيجيات الشراكة مع مجالها الجنوبي، في أطر لا تناقض الشراكة الأمنية الأوربية – الأمريكية، ولا المصالح الأمريكية في المنطقة. بمعنى العمل على توليد علاقات أوربية –عربية وفقاً للمنظور الغربي العام، أي (استقرار) المنطقة العربية، وبقاؤها تابعاً أمنياً للعالم الغربي(١).

أما سياسات الصين العربية فلا تزال اقل أهمية، من بين نظرائها السابقين. يعود ذلك إلى ان حيز اهتمام هذه القوة الاستراتيجي لا يزال هو منطقة شرق وجنوب شرق أسيا. مع ذلك، يبقى حضور الولايات المتحدة فاعلاً في شرق أسيا، وفي المنطقة العربية، ولا تستطيع معه الصين المساومة بحكم ضعف إمكاناتها مقارنة بالقوة العظمى.

والتطلع نحو الريادة العالمية التي تطبع سياسات القوى الكبرى جعلها تتجه نحو أقامة علاقات تحالف / تعاون مع القوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية، حتى تضمن سيطرة أكبر على هذه المنطقة. والأكثر منه العمل على إعادة صياغة السياسات الإقليمية، حتى يكاد لا يظهر اليوم أية صيغة للتوازنات الدولية فيما بين القوى الإقليمية. إذ نجد أن الخلافات بين القوى الأخيرة ليست بذلك العمق الذي يدفع إلى صياغة دائمة لسياسات التوازن فيما بينها، إيران وإسرائيل مثلاً، بل أنها تجد في التوافقات ما يلبي أغراضها، مثلاً تركيا وإيران. أو أن تجد في تطوير علاقاتها حاجات استراتيجية تلبي دوافعها الدولية والداخلية، تركيا وإسرائيل مثلاً. ولا تدفع القوى

---

(١) Udo Steinbach

الكبرى الى توليد أو تعميق التناقضات فيما بين هذه القوى. فهذا لا يخدم مصالحها في إظهار جبهة إقليمية متماسكة تحيط بالدول العربية.

والأكثر منه أنه إذا ما نظرنا الى هذه القوى سنجدها ارتبطت بصيغة أو أخرى بالقوى الكبرى. فإيران ارتبطت مع كل من روسيا والصين. ولتركيا وإسرائيل علاقات مع المنظومة الغربية ... وتكاد القوى الكبرى تتفق على جدوى هذه الارتباطات، ومن ثم فهي لا تتقاطع بشأنها، في الغالب. والأكثر من ذلك، أن بناء القوى الإقليمية لعناصر قوتها حظي بدعم القوى الكبرى. أو في الاقل عدم وجود معارضة جدية له. وهذا الأمر أنطبق على إيران كذلك، فرغم وجود مؤشرات ظاهرية حول عدم تقبل الولايات المتحدة له، الا انه لم يتجسد في أفعال جدية تحد من بناء إيران لقوتها، أو في الاقل وجود معارضة شديدة له. هذا من جانب، ومن جانب آخر، تدرك القوى الإقليمية ما للمنطقة من أهمية في الفكر الاستراتيجي للقوى الكبرى. لهذا فهي لا تعمد الى التعارض مع السياسات العالمية بقدر ما تتطلع الى استثمار هامش المناورة المتاح الذي تتركه القوى الكبرى في الغالب بقصد تحقيق مزيد من الضغط على الأطراف العربية.

والقوى الإقليمية لها تفاعلات ممتدة مع النظام العربي تمليه الظروف التاريخية والواقعية من قبيل القضايا الثنائية، مصالح القوى الكبرى في الإقليم، ... لذلك، صرنا نجد ان التوازنات الإقليمية (القوى الإقليمية – النظام العربي) تحتل مكانة مهمة في تقدير حال توازنات النظام العربي. ويزداد أثر هذا المتغير أنفتاح العرب في علاقاتهم نحو القوى الإقليمية أكثر من انفتاحهم على بعضهم البعض الآخر[1]. لننظر مثلاً الى علاقات سوريا بإيران مقارنة بعلاقاتها العربية، وعلاقات عمان مع ايران مقارنة بعلاقاتها العربية....

وفي علاقاتها مع النظام العربي تمارس القوى الإقليمية تأثيراً متباين المستوى والدرجة فيه. فيما يتعلق بإسرائيل يلاحظ أنها قوة إقليمية يصعب أنكار وجودها موضوعياً؛ وهذا لا يعني إضفاء صفة الشرعية لها أو عليها.

---

(١) الاكثر من ذلك، أن دولاً عربية أصبحت تطرح اشكالية من هو العدو بشكل مثير للاستفزاز في أحيان، إذ قد تكون دولة عربية أخرى هي العدو، وأطرافاً دولية هي الصديقة، الحليفة.

فموقع هذه القوة أرتبط في الخريطة الإقليمية-العربية السياسية بفعل ثلاثة متغيرات هي:-

أ. **ضعف العرب.** في علاقاتها مع العرب، هيمنت على الرؤية الإسرائيلية الشأن الامني – العسكري. وهذا ما أتضح من تعاطيها مع مسألة أعادة الانتشار في الأراضي المحتلة وفي المفاوضات حول الجولان وجنوب لبنان، وفي رفض الانضمام الى معاهدة منع أنتشار الأسلحة النووية ...

وتلك الرؤية نفت الاطروحات التي تشير لرغبة إسرائيل في تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي، بما يجعل السلام الإقليمي متوطداً. فالرغبة الإسرائيلية قامت على تصور يختزل عملية السلام الى عملية توليد مصالح اقتصادية-إقليمية. بل والى ربط إرساء السلام بعملية تأسيس نظام إقليمي جديد، يقوم على مركزيتها(١). والسؤال العميق الذي تواجهه(إسرائيل) هو، هل هي مستعدة للتحول الى دولة مثل بقية الدول بما يفرضه ذلك من واجبات، ويوفره من حقوق، والتخلي عن أدعاءات مستحيلة بملكية الاراضي العربية(٢)؟

على ان قوة الموقف الإسرائيلي السابق انما جاء جراء غياب المقابل، أي غياب المشروع العربي البديل، فالاطروحات والسياسات الإسرائيلية لا تخضع لتقويم عربي موحد، ولم تواجه بمقاومة عربية فاعلة. وما افضى الى هذا الوضع هو غياب الرؤية العربية المشتركة، فقدان التنسيق بين الدول العربية والخشية من ضغوط الولايات المتحدة،

ب. **عناصر القوة الذاتية.** لقد كونت إسرائيل قوة تمكنها من ردع العرب. فهي قوة إقليمية بحكم ما تملكه من وسائل العنف(وايصاله) الى مختلف اطراف المنطقة العربية والنظام الشرق اوسطي. وهي قوة نووية شبه مؤكدة(٣).

---

(١) أنظر شمعون بيريس:- الشرق الاوسط الجديد. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. ص٦٢-٨٠.
(٢) أدوارد سعيد: "أعمال إسرائيل". صحيفة الحياة اللندنية. ٢٠٠٢/٤/٢١. ص٩.
(٣) محمود عزمي: "الإمكانات العسكرية الإسرائيلية". مجلة المستقبل العربي. بيروت. ع/٢٥٣/٢٠٠٠. ص١٠٤.

وهي فضلاً عن ذلك قوة اقتصادية – تكنولوجية متقدمة نسبياً مقارنة بباقي دول الإقليم. والفكر الاستراتيجي فيها، من جهته، أهتم بتنمية عناصر القوة الذاتية. فموشي ديان، وزير الدفاع السابق، مثلاً، أكد عام ١٩٧٦ في تصريح له لصحيفة يديعوت أحرونوت أن "إسرائيل وصلت الى أقصى حدود القدرة على استيعاب كميات أضافية من الاسلحة التقليدية. ويجب أن نحاول الوصول الى خيار نووي حتى يعرف العرب أننا نستطيع أيضاً تدميرهم، إذا نشأ وضع يصبح وجود الدولة فيه عرضة لخطر شديد... نحن مضطرون الى التشديد على نوعية السلاح لاكميته. وعلينا التزود بسلاح مدمر يخدم كعامل ردع إزاء البلدان العربية. وأننا لا نستطيع اللحاق بكميات السلاح الضخمة التي تتزود بها البلدان العربية. وعلينا السير في أتجاه آخر"(١).

بينما يذهب أيهود براك، رئيس الوزراء السابق، الى أن "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني معقد جدا يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاشي. أنه صراع يخترق جميع أبعاد هويتنا وهويتهم، الابعاد السياسية، الجغرافية والحضارية. وأيضاً البعد الديني. وفيه شيء من الصدام الجاري بين العالم الاول والعالم الثالث... (وهو) مشحون جداً بالتوتر ولاحل له في بعده الاكبر... لذلك، إذا كنت أظن أنه ليس هناك نوع من الحل يمكنه أن يحول الصراع الى وضع علاقات جوار حسنة، أي الى وضع تصنع السياجات العالمية فيه جيراناً جيدين لقلت أن هذه مأساة فضيعة، مأساة خطرة مرشحة لتتحول الى شبه حرب أبدية... لكنني أظن أننا لم نتجاوز بعد نقطة اللاعودة في الطريق اليها، ويتعين علينا استغلال تفوقنا الشامل من أجل تفكيك الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني ونزع الكثير من مكوناته الخطرة، وتحديداً بعده الحضاري... نحن حقاً نعيش في بيئة غير بسيطة ... عندنا نظام ونوعية حياة عالية، أما من حولنا فالبيئة هائجة وعاصفة جداً. وهذه البيئة لاتمنح الضعفاء فرصة ثانية. ولاترحم من لا يستطيع الدفاع عن نفسه"(٢)

---

(١) نقلاً عن محمود عزمي: المرجع السابق. ص١٠٥.

(٢) أيهود براك: "لاأريد رسم خريطة دقيقة. الحلول السلمية ومستقبل اسرائيل في الشرق الاوسط". مجلة الدراسات الفلسطينية. ص ٨٤-٨٦.

في حين يرى بنيامين نتنياهو (رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي) الآتي: "... أنني أقترح ان ننظر إلى بيئتنا بصورة أكثر اتزانا وروية. وأن نفهم أن العداء الأساس تجاه إسرائيل لا يزال واسعاً للغاية. لذلك، فإن قدرتنا على التوصل إلى سلام مع جيراننا قائمة في الدرجة الأولى بفضل قوتنا الرادعة، وبسبب تقدير أوساط عريضة في العالم العربي أن إسرائيل تملك قوة كبيرة ... أن استعداد العرب للقبول بدولة إسرائيل والعيش معها بسلام في ظل تسوية سياسية لا يزال مرهوناً بقدرتنا على أن نوضح لهم إننا لسنا حدثاً عابراً ... ونرى ان الأطر التي تجري فيها العمليات السياسية، في المنطقة، وأيضاً التسويات السياسية هي دائماً هشة. فالمنطقة منطقة رمال متحركة، فإذا ما تسلحت إيران مثلاً، أو عندما تتسلح بسلاح نووي فإن جميع معادلات القوة في المنطقة، أو بعضها في الأقل ستتغير. وجميع التسويات السياسية ستتعرض عندئذ لضغط شديد للغاية"(١).

ج. **الدعم الدولي.** ارتبطت إسرائيل بالقوى الكبرى، وحصلت منها على دعم متواصل لسياساتها الإقليمية. لكن، كيف يمكن تفسير علاقات إسرائيل بتلك القوى؟.

ثمة متغيرات حضارية-دينية تجمع كلتا الديانتين المسيحية واليهودية حاولت إسرائيل استغلالها في صراعها مع العرب، وفي تحقيق موقف مشترك مع الغرب قائم على استعداء الإسلام كخطر يهددها، وفي تعزيز موقعها الإقليمي. فبعض المسيحيين يعتنقون نزعة الإيمان بالتقاليد العبرانية، كما ورد ذكرها في العهد القديم، عبر التأكيد أن اليهودية تتكامل مع المسيحية. وأن الأخيرة تستلهم بعض أصولها من الديانة اليهودية. هذا المنطق يدفع إلى توليد (مسبق) لمشاعر تعاطف روحي-ديني مع (إسرائيل)، وهو الأمر الذي سهل على الأخيرة تعظيم الخطر الإسلامي في ذهنية صانع القرار الغربي عبر النفوذ الذي تملكه في مؤسسات الدولة-الغربية.

(١) بنيامين نتنياهو: "شرق أوسط جديد؟ الحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق الاوسط". مجلة الدراسات الفلسطينية. بيروت. ع/٢٩/١٩٩٧. ص ص ٩٣-٩٥.

وإذا ما أخذنا الولايات المتحدة كمثال، نلاحظ أن (إسرائيل) قد حظيت بدعم متواصل من قبل هذه القوة[١]. ومما ساعد على ذلك الآتي:-

١. الحركات الإسلامية تناهض كافة القوى التي تقف في وجه التحرير العربي – الإسلامي. وإسرائيل والولايات المتحدة من بين تلك القوى التي تقف الى الضد من هذا التحرير،

٢. لم يشكل العرب موقفاً متماسكاً إزاء سياسات الولايات المتحدة نحوهم، وهذا ما أعطى الأخيرة هامش حركة غير محدد الأبعاد،

٣. تأثير الوجود اليهودي في الولايات المتحدة. إذ يتواجد نحو ٤٢% من يهود العالم في هذه الدولة. وهم يتوافرون على مراكز إعلامية وسياسية –اجتماعية مؤثرة، إضافة الى وجود المؤسسات اليهودية الناشطة التي تحول الدعم اللازم لإسرائيل، مثل المجلس الصهيوني الأمريكي، الوكالة اليهودية ....

ينقل الكاتب المصري محمد حسنين هيكل عن أحد سياسيي أوروبا القول الآتي: "إسرائيل صديق وحليف للولايات المتحدة، وهي حليف متعب ومشاكس لكنها حليف. وهي حليف قادر، يستطيع أن يعتمد على نفسه في تحقيق مطالبه ومطالب أصدقائه... أما العرب فهم أصدقاء لكنهم ليسوا حلفاء. وهم صديق طيب ومريح، لكنه صديق لا يستطيع أن يعتمد على نفسه في تحقيق مطالبه، ويطلب من غيره أن يحققها له ... ولا (لا يريد ان) يعرف العرب أن الولايات المتحدة لها سياسة هي التي ترسمها. وان لهذه السياسة أولويات لا يحددها الآخرون ... وفي واشنطن، وبصفة عامة، وفي الظروف العادية قدروا موقف أصدقائهم العرب، لكن طلبات هؤلاء الأصدقاء زادت عن حدها. فمعظمهم لهم طلب مستمر طول الوقت من الولايات المتحدة بأن تضغط على إسرائيل ولا تفعل شيئاً آخر، وكأن للسياسة الأمريكية في المنطقة وظيفة يمكن اختزالها في مواصلة الضغط على إسرائيل.. وفي (الحرب في أفغانستان) أضاف الأصدقاء العرب الى طلباتهم من واشنطن نداءات إضافية، نداء بعدم

(١) أنظر مثلاً، لي أوبرين:- المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل.

توسيع نطاق العمليات خارج أفغانستان، ونداء بتقصير مدة الضرب فيها، وأخيراً نداء بوقف الضرب في شهر رمضان"(١)

وهناك فجوة بين معظم النظم العربية وشعوبها. فالآراء والمواقف الرسمية قد تخفي، ولا تظهر المواقف الفعلية في الاجتماعات المغلقة. يرافق ذلك غياب الصدقية في علاقة الحاكم والمحكوم، هذا ما يخصم من أرصدة (الصديق) العربي لدى الولايات المتحدة. ويخصم من بند مهم فيه وهو بند الثقة بالنفس والشرعية في التصرف.

ومن جهة أخرى، التقت إسرائيل مع القوى الإقليمية الأخرى تركيا وإيران؛ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فهذه الأطراف تكن العداء للقومية العربية، وتحاصر الدول العربية وتشتت اهتماماتها، ولا تهيئ فرصة لتوحيد الإمكانات العربية في جبهة واحدة- فهذا شيء مرفوض من قبلها. وهي تؤدي، في الوقت نفسه، أدواراً ضمن الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى في المنطقة العربية. واذا كانت درجة التنسيق الرسمي الإيراني -التركي ضعيفة نحو المنطقة العربية، فأن تركيا ترتبط مع إسرائيل بعلاقات وصلت الى مرتبة التحالف الاستراتيجي لضمان موقع أفضل للطرفين في التفاعلات الإقليمية، وربما موقع مهيمن عليها(٢).

وتذهب بعض الآراء السياسية(٣) الى أن إسرائيل القوة العظمى في الإقليم صارت تواجه بتحديات؛ معظمها تنبع من الداخل، وأهم تلك التحديات هي تصاعد أكلاف المحافظة على الاستقرار، وتأمين سلامة (الكيان) من الداخل.

ومن التساؤلات المطروحة، هل أن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ سيجعلها تقبل كجزء طبيعي وفاعل في المنطقة؟ وفي ذات السياق، يطرح التساؤل الآتي نفسه، هل فرص السلام العربي- الإسرائيلي جيدة أم ما زلنا بعيدين عن السلام الشامل؟

---

(١) محمد حسنين هيكل: "من نيويورك الى كابول وبالعكس" مرجع سابق. ص١٥.
(٢) أنظر مثلاً، د. كاظم هاشم نعمة: "التعاون التركي-الإسرائيلي.
(3) Christopher Dickey and Daniel Klaidman

تشهد العلاقة العربية (الإسلامية)- الإسرائيلية صراع تأكيد أسبقية الوجود التاريخي العربي-اليهودي[1] في فلسطين. فكل طرف يشير في خطابه أنه الأسبق من حيث الإقامة التاريخية. كما يتذرع كل طرف بعدم القدرة على تقبل وجود الآخر استراتيجياً.

ويذهب الكاتب، والمحلل وليم ب. كوانت، الى القول، "أن الموضوع لا يتعلق بدرجة كبيرة بتصور ما إذا كان نصف الكوب فارغاً أم مملوءً، أنه الاقتناع المتنامي بأن تلك ربما تكون الاتفاقية الأخيرة التي تم التفاوض بشأنها بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال السنوات المقبلة (أي اتفاقية غزا-أريحا/١٩٩٣) ... إذ يوجد تشكك في أن السلام يستحق ثمن التخلي عن الأرض، وبدلاً من بناء قوة دفع ذاتي للسلام وبناء الثقة المتبادلة فان الأحداث يمكن ان تنبئ عن فترة قادمة طويلة ويابسة، ومن الممكن ان تكون عنيفة تماماً"[٢] ويمكن إرجاع ذلك (علاوة على الأسباب المتصلة بطرفي الصراع)، وبشكل مختصر، إلى غياب الضاغط الدولي الفاعل لتسوية هذا الصراع. حيث يؤكد الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر ان "الولايات المتحدة تشجع كلا طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي على التقدم بخطوات نحو القبول بأهداف ومصالح مقبولة. لكنها تتجنب في الوقت نفسه ممارسة ضغوط قوية عليهما لإيجاد حسم نهائي لهذا الصراع"[٣].

ولا تكاد إيران تختلف عن إسرائيل في علاقاتها مع الدول العربية. فالعلاقة بين الطرفين الإيراني والعربي غلب عليها طابع الصراع أكثر منه التعاون، نتيجة التقاطع في التصورات والمصالح والسياسات. وما صاحبه من عدم وجود لعلاقات منتظمة وقائمة على الثقة[٤]، أو على مضمون تأريخي إيجابي يساعد على تطوير هذه العلاقة.

---

(1) ما قبله.

(٢) وليم ب. كوانت: الشرق الأوسط على حافة الهاوية. فرص التغيير في القرن الحادي والعشرين.

(٣)Henry A. kissinger: what we can Do . Newsweek. (coulder).

(٤) د. محمود سريع القلم: "مستقبل الشرق الأوسط. تأثير الحد الشمالي".

ولا ينفي ما تقدم ما اقترنت به السياسة الإيرانية منذ أكثر من عقد من السنين بوصفها "لا تسير على خط مستقيم. وهي ليست ثابتة بل متلونة"[١]، وما يتيحه ذلك من عدم تغليب الصراع، ونزوع نحو البراغماتية، ومرونة في التعامل حسب مقتضيات الموقف، فإيران اليوم، قوة إقليمية مهمة تتابع مصالحها الوطنية، الا أن التوجه القائم على كونها دولة ثورية عاكفة على تصدير أنموذجها السياسي – الديني لا يزال له مؤيدوه في إيران[٢]. فالتوجه العقائدي متغير يصعب استبعاده في تحديد السياسة الإيرانية. وأهم العناصر في هذا التوجه هو تأمين مكانة إقليمية متميزة. ما يؤكد ذلك تأريخ السياسات الإقليمية الإيرانية التي لا تعطي فرصة للاتجاه البرغماتي أن يسود التعاملات الخارجية.

وتفيد تجربة التأريخ أن حركة إيران الدولية نحو المنطقة العربية قد تأسست على ثلاث ركائز، هي:-

أ. بناء عناصر القوة الذاتية. فالناتج القومي لهذه القوة قد ارتفع من(٦٢. ٥مليار) دولار/١٩٩٥، الى(١٢١. ١مليار) دولار/٢٠٠٠[٣]. وزاد حجم تجارتها الدولية من(٣٢. ٢٤مليار) دولار/ ١٩٩٥، الى (٤٢. ٦٤مليار) دولار/٢٠٠٠[٤]. وزاد انفاقها العسكري من(٤. ٥٨ مليار)دولار/ ١٩٩٥، الى(٧. ١٤ مليار) دولار/٢٠٠٠[٥].

ب. التعويل على دعم أطراف دولية كبرى (روسيا)، أو في الاقل تحييدها (اوروبا). فروسيا وإيران تتقاربان بقوة منذ انتهاء الحرب الباردة. فمن جانبها، فقدت روسيا جاذبيتها الأيديولوجية العالمية (الشيوعية)، وتسعى الى توليد نفوذ سياسي إقليمي تكون هي فيه القلب أكثر منه رغبة في الانضمام في مواجهة عالمية مباشرة مع

(١) ناثانيال هاويل:- "سياسة إيران في شمال غرب أسيا.
(٢) روزماري هوليس: "إيران. العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل".
(3) أنظر تقريري التنمية البشرية لسنتي ١٩٩٨.
(4) Monthly Bulletin of Statistics. Vol. 8. (NY, U. N, 2002). PP: 136 137.
(5) SIPRI Yearbook 2001. OP. Cit. P: 282.

الولايات المتحدة، وإيران أحدى القوى التي حاولت روسيا جذبها اليها، **وبهذه السياسة أمكنها جني الآتي**[1]:

- ضمنت عدم تدخل إيران في جمهوريات وسط أسيا (ومن ثم إشاعة عدم استقرار في جنوب روسيا)، من أجل تأمين استمرار الحصول على الدعم السياسي والتقانة والسلاح الروسي.
- فتح التعاون مع إيران مجالاً أوسع أمام الروس في إبداء الرأي حول استقرار العلاقات الإقليمية في الخليج. وعدم تجاوز مصالحهم. وهذا دور لم يحصلوا عليه في السابق.
- أن تعزيز قوة إيران أقتصادياً وعسكرياً، ثم سياسياً كان (عامل إزاحة) للمصالح الغربية في العالم العربي. الأمر الذي صب في صالح روسيا عالمياً بشكل غير مباشر، طالما أن النفوذ العالمي يتأسس في جانب منه على تحقيق أكبر سيطرة على المناطق الإقليمية (روسيا)، أو في الأقل عدم الخروج منها (الغرب).

أما أوروبا فلقد أدركت ايران انها مجال فاعل يضمن لها حضورا في البيئة الدولية. واختراقا لسياسات العزل التي تمارسها الولايات المتحدة ضدها. علاوة على كونها سوقا اقتصادية – تكنولوجية، ثقافية اتاح التبادل التجاري معها عوائد مهمة لايران[2].

ج. إضعاف التجانس او التوافق في السياسات العربية نحو ايران. تقوم سياسات ايران الإقليمية على عد المنطقة العربية، والخليج خاصة بوصفها منطقة حيوية للمصالح الإيرانية[3]. وتسعفها إمكاناتها (الموقع، الموارد الأولية والبشرية، عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية وحتى الحضارية...) في أستحصال حظوة إقليمية جديرة بالاهتمام.

ويأخذ الدور الإيراني مداه بفعل عدم الفاعلية العربية. فالعالم العربي يعيش مرحلة التبعية للغرب. والدول العربية شديدة الضعف رغم مواردها المهمة. وهذه الدول، في أغلبها، تبحث عن المساعدة الخارجية، كون هذه الوسيلة قد أصبحت تاريخيا آلية لبقاء النظم الحاكمة فيها. وتسبب الصراع مع إسرائيل في بقاء تلك الدول مهتمة بأمنها العسكري أكثر منه اهتمامها بالتنمية.

---

(1) مصطفى كيبار أوغلوا: "تأثير الحد الشمالي على الشرق الاوسط".
(2) روز ماري هوليس: "ايران... ". مرجع سابق. ص ص ١٧٥ –١٧٧.
(3) حسين اغا واحمد خالدي: "سوريا وايران. تنافس وتعاون".

وتعد المنطقة العربية أكثر المناطق تدويلاً في العالم. وقد ضاعف من أثر هذا التدويل الشبكة المعقدة للصراع العربي- الإسرائيلي، وارتباطات القوى الكبرى بهذا الصراع، الاعتماد الغربي على البترول العربي. أضافة الى مشتريات السلاح العربية من الأسواق العالمية. وبقاء أوضاع المنطقة العربية على حالتها القائمة، أو عدم حصول تجانس في الموقف أو توافقات فيها، وبضمنها التوافق نحو إيران هو مطلب إيراني جنت من ورائه الأخيرة عوائد الدور الإقليمي الفاعل على حساب الدور العربي.

برغم ذلك، تأثرت فاعلية الدور الإقليمي الإيراني بفعل عدة متغيرات هي:-

١- تدهور العلاقة مع الدول العربية بشكل عام. ومرجع ذلك، أسباب واقعية تتعلق بتقاطع الرؤى والمصالح والسياسات. واسباب تاريخية لم تتح التقارب بينهما، بقدر ما أتاح فرص أكبر للقوى الكبرى في ممارسة التأثير الإقليمي. أو في دعم أحد الأطراف على حساب تحجيم الآخر.

٢- إعادة الهيكلة السياسية للإقليم أدت الى مزيد من عزلة إيران. ومرجع ذلك الى احتلال أفغانستان والعراق بواسطة الولايات المتحدة. وجزئياً الى خطاب إسرائيل السياسي القائم على تصوير إيران (كعدو)، وحصول الولايات المتحدة على مكاسب جراء إعادة تصوير إيران كعدو؛ بابتزاز الدول العربية، وضمان تواجدها بشكل دائم في أو بالقرب من المنطقة. فالوجود الأمريكي المهيمن في المنطقة العربية يؤدي الى عدم التسارع في دعم عناصر التعاون العربي-الإيراني. فالتعاون سيفضي الى تعزيز الاستقرار الإقليمي، وبذلك تنتفي الحاجة الى وجود الولايات المتحدة في الإقليم[١]. لذلك تعمد الأخيرة الى إدامة تصوير إيران كعدو، أو في الأقل، طرفاً لا يحقق التعاون معه عوائد مجدية، في مقابل إثارة المواجهة مع الولايات المتحدة... وهذا الأمر دفع إيران الى أيلاء مكونات أمنها العسكري أهمية واضحة، وأدى ذلك الى مخرجات كرست عدم ثقة في العلاقة العربية – الإيرانية.

وهناك أيضاً تركيا، القوة الإقليمية المؤثرة في التوازنات الإقليمية – العربية[2]. ويلاحظ على سلوك تركيا الإقليمي أن النخب التركية عملت على تحرير

(1) د. كاظم هاشم نعمة: " المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي".

(2) انظر ياشار حجي صالح اوغلو:"تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير".

البلاد من تنفيذ التزام أو موقف إستراتيجي يتماشى والتوافق الحضاري أو الديني الذي يجمعها مع الدول العربية[1].

لقد حاولت تركيا تأكيد حضورها الإقليمي كطرف فاعل في المنطقة العربية، في وسط أسيا وفي البلقان. وعمدت إلى معالجة القصور بين إمكاناتها الفعلية وبين حجم التزامات الأدوار الإقليمية من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي[2]، أي تنفيذ بعض مطالب السياسات الغربية- الأطلسية، مقابل دعم القوى الأطلسية لها في تأمين أداء الأدوار الإقليمية، أو في الأقل عدم معارضتها- وأرتبط بهذا طبيعة علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة. فالعلاقات الإيجابية بين الطرفين أطلق يد تركيا في التعامل مع (المشكلة الكردية) مثلاً[3].

إن القضايا التي تربط تركيا مع العالم العربي عديدة منها الأمن الإقليمي (القضية الكردية)، توزيعات المياه، التعاون الإقليمي، التبادل التجاري ... وكلها تنطوي على ما يجعل درجة الاحتكاك قائمة بين الطرفين. وفي علاقاتها مع العرب، لم تؤد تركيا أدوارا سياسية إقليمية مستقلة بقدر ما أدت أدوارا مرسومة لها. فقد سعت الى أضعاف الموقف العربي بشكل عام، وهذا ما جعل البلاد قوة غير صديقة في الأقل للعالم العربي، في حساب علاقات القوى الإقليمية- العربية. وسياسات تركيا إزاء العرب، في احد جوانبها، قائمة على تنفيذ بعض السياسات الغربية- الأطلسية[4] هذا ما دفع بالعرب الى تخصيص جزء من مواردهم لإغراض ضمان مصالحهم في العلاقة معها (تركيا)، وتخصيص هذا الجزء لإغراض دفاعية فيه إجهاد للموارد العربية بالمحصلة[5].

وقد أضحى الأمر أكثر خطورة جراء التقارب الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي. فهذا التقارب فتح ساحات مواجهة ومناورة غير محددة ضد العرب. وهو الحال الذي ولد ردود فعل عربية قوامها في الأقل الحذر والريبة من تركيا.

---

(1) ما قبله.

(2) صبري سياري:- "تركيا والشرق الاوسط في التسعينات".

(3) Mahmut Bali Aykan.-

(4) انظر، اسد ارسلان:"حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي". فصلية شؤون الأوسط. بيروت. ع/١١٦. خريف٢٠٠٤. ص ص١٢٧-١٢٩ .

(5) المرجع السابق.

المبحث الثاني

توازن القوى العالمية والتوازن في النظام الإقليمي العربي

يتأثر توازن القوى العالمية بما يفيد أن لا دور دولي فاعل للقوى الكبرى من دون تقنية متقدمة، ولا يمكن الحصول على التقنيات المطلوبة دون رخاء اقتصادي. بيد أن مثل هذا الدور يتطلب موارد ضخمة وقدرة على تحمل مسؤوليات وأكلاف تنفيذ هكذا دور، وقبولا دوليا له. أن تحقق ما تقدم ما يتيح لكل قوة كبرى أن تتبوأ موقعاً في التسلسل الهرمي الدولي، وبما يفضي الى أن تتجدد مشاركة تلك القوى في تقرير وضع النظام الدولي ككل وبضمنه توازناته.

وتنطوي توازنات النظام الدولي على تأثير في النظام العربي في المجالات السياسية العسكرية والاقتصادية والثقافية. وينبع هذا التأثير بصورة مباشرة من الترابط الحاصل بين النظامين (كأطراف وقضايا). فالقوى العربية لها ارتباطاتها الدولية غالباً (التبعية)، الناجمة عن ضعف في توظيف الإمكانات المتاحة أو قصور في الإرادة، أو في الأقل جراء عدم توافق مصالح وسياسات الدول العربية. كما أن القوى الكبرى لم تعف نفسها عن المشاركة في تقرير تفاعلات النظام العربي للفوائد المتوخاة جراء ذلك على مصالحها. ومن هنا صارت أشكال التوازن الدولي مؤثرة على أشكال التوازنات الإقليمية – العربية، وعلى التوازنات العربية – العربية ذاتها.

ونتساءل، ما العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازن في النظام العربي؟

تاريخيا، كانت درجة ممانعة علاقات القوى العربية – العربية، والعربية – الإقليمية للتدخلات العالمية في تقريرها (دفعها نحو الصراع أو التعاون) قليلة.

فالمشاكل العربية – العربية، والعربية – الإقليمية، علاوة على رهان العرب على القوى الكبرى ... أدى ذلك الى الانسياق وراء تلك القوى والاستجابة لمضامين سياساتها الخارجية. وتعد مرحلة القطبية الثنائية خير مثال على واقع الاختلال العربي وعدم توافر العرب، في العموم، على إرادة تنفيذ عمل مشترك بحدوده الدنيا(١).

واليوم في ظرف اختلال التوازن الدولي(٢)، نجد أن قدرة العرب على المناورة الدولية باتت اشد ضيقاً من السابق، خصوصاً وأن القوى الكبرى لا ترغب في منافسة الولايات المتحدة، أو ممارسة سياسات توازن القوى معها. كما أن عدم تأهيل الموارد العربية، لكي تتناسب مع الأدوار المحتملة أو الممكنة، جعل القدرة في ادنى درجاتها. وتصل في أحيان الى اللاقدرة في ظرف الصراعات والخلافات العربية – العربية.

ولكي نصل الى إجابة واضحة عن التساؤل السابق يقتضي الحال أولاً وضع مجموعة من الأسئلة الممهدة للإجابة عنه :-

- كيف ترى القوى الكبرى مصالحها في النظام العربي، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على سياساتها نحو النظام العربي؟
- وكيف ترى الدول العربية مصالحها الدولية، ولماذا؟ وما هو تأثير التوازن الدولي على إمكاناتها في تحقيق تلك المصالح؟ وما تأثير التوازن الدولي على علاقاتها مع بعضها البعض ومع القوى الإقليمية؟

وهناك عدة مدخلات تدفع بالعلاقة بين التوازنين الى أن تكون في اطر محددة(٣)، فتأثيرها في أطراف العلاقة يفضي بهم الى اعتماد سلوكيات وسياسات معرفة (محددة) نحو بعضهم البعض.

---

(1) المعيار المعتمد في التحليل هو عدم (استمرار) تنفيذ العرب لمقررات ما يتم الاتفاق عليه، فبعض تلك المقررات تقر ولا تنفذ. وأخرى يجري التحلل منها بعد فترة وجيزة من الاتفاق الرسمي عليها.

(2) أنظر، نزار حمدون :"مستقبل النظام الدولي"، في طارق عزيز وآخرون : العرب والوضع الدولي الراهن. (بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ١٩٩٤) ص٨١.

(3) سيكون الجزء الثالث مخصصاً لتحليل العلاقة بين المتغيرين (التوازنين).

❖ مدخل الرؤى السياسية

في أية علاقة يعد الإدراك الذاتي للواقع الموضوعي والرؤية السياسية لما سيؤول اليه هذا الواقع مدخلاً أساسياً في صناعة السياسات الخارجية. ومن ثم في تحديد هيكلها السياسي ولا تبتعد علاقة القوى الكبرى والدول العربية عما تقدم. فالسياسة الدولية عبارة عن فرص وتحديات، ولا يمكن لأية قوة أن تحدد استجابات فاعلة وناجعة للأفعال الدولية. أو أن تصنع أو تشارك في صنع السياسة الدولية الا اذا توافرت على رؤية مسبقة واضحة لتلك التحديات أو الفرص. وتقويم صحيح للخيارات المتاحة لها. وتحديد دقيق للقوى التي ربما ستتفاعل معها، وتقدير الوزن الموضوعي لكل من هذه المتغيرات.

لقد انطوت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية قبل اكثر من عقد من الزمن على تأثير في سياسات التوازن العالمية والإقليمية والعربية. فخروج الاتحاد السوفيتي السابق من تقرير شكل التوازنات الدولية دفع الى انهيار السياسة الدولية ثنائية القطب، وفرضت الولايات المتحدة أسقاطاتها على القوى والدول الأخرى.

وفي هذا النظام، تمكنت القوى الكبرى من أعادة فرض سيطرتها شبه المطلقة على الدول الأخرى، بطريقة أو أخرى، بحيث بات أنموذج السيطرة (تبعية الدول الصغرى للقوى الكبرى) أشبه ما يكون بالنظام المركزي يصعب الخروج عنه في ضوء الوضع الاستثنائي الذي تمر به الدول الصغرى (النامية)، فالأخيرة صارت تذعن لعلاقات التبعية والسيطرة، غالباً، بفعل[1] المظاهر الواضحة لحالة اللاأستقرار السياسي فيها الناجم عن متغيرات عدة (خصائص عملية التطور التاريخي فيها، هشاشة البنى السياسية الاقتصادية والاجتماعية) وهو ما أتاح للقوى الكبرى أعادة توجيه تلك المتغيرات بصيغ تنسجم مع مصالحها الحيوية وتطلعاتها الاستراتيجية[2].

وقد تلجأ القوى الكبرى الى استخدام اعتباراتها الأمنية – الاستراتيجية كذريعة للتسلط الخارجي. ويدخل ضمن هذه الاعتبارات وجود تهديدات لموقعها الدولي (كل ما يقاوم بقاءها متمتعة بموقعها الدولي أو يحفز على مقاومتها). ومن هنا فأن استخدامات القوة تصبح واضحة، ويؤدي الفارق في علاقات القوة دوره في ابراز مركزية القوى الكبرى.

---

(1) علاوة على تدهور مركزها في علاقات القوة الدولية الناجم عن غياب الدعم الدولي.

(2) د. عبد القادر محمد فهمي:–الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية. ص ١٥٤.

وأدى تربع الولايات المتحدة على قمة الهرم السياسي الدولي[١]، إلى بروز نزعة شديدة في تحقيق القيادة العالمية إما عبر التوسع اللا محدود في المناطق الاستراتيجية، و/أو ضبط أخرى بواسطة الحلفاء الإقليميين بيد أن ذلك لا يلغي في الوقت ذاته عدم قدرتها الكاملة على تأمين السيادة الحقيقية على العالم، فدورها العالمي يجابه بثمة تحديات، فرغم أنها القوة الشمولية الوحيدة في هذا العالم، لكن الذي يجعل هذا الأمر صعباً هو أن قوى كبرى باتت تتطلع هي الأخرى نحو قمة الهرم الدولي، وترغب بقيادته[٢]. ومما ساعد على ذلك أن المكونات والعناصر الداخلة في تشكيل القوة الدولية يعاد انتشارها. فاقتصادياً، تكاد تصبح الولايات المتحدة أحدى القوى المؤثرة عالمياً، وليس بالضرورة أن تكون الأولى في بعض القطاعات الاقتصادية أو التكنولوجية. فيلاحظ مثلا نمو مشاركة الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، الصين في أجمالي الناتج القومي العالمي من (٢٦. ٢%، ٢٨. ٩ %، ٢. ٧%) عام ١٩٩٥ الى (٢٩. ٩٨%، ٣٠%، ٣. ٤%) على التوالي عام ٢٠٠٠. في حين كانت نسب مشاركتها في التجارة العالمية عام ١٩٩٥ (١٣. ١٥%، ٣٧. ١%، ٢. ٦٩%)، واصبحت عام ٢٠٠٠ (١٦. ١٥%، ٣٥. ٤٣%، ٣. ٦%)على التوالي[٣].

أما ثقافياً – حضارياً يلاحظ أن سيادة الأنموذج الغربي – الأمريكي لم يستطع إلغاء وجود نماذج أصيلة أخرى تقاوم حملات التهميش والتذويب الممارسة ضد خصوصياتها، الأنموذج العربي – الإسلامي مثلاً. بل ان ثقافات أخرى صارت تبرز بعض مظاهر حضارتها عالمياً: الصين مثلاً، ناهيك عن التطلعات الأوروبية نحو تأكيد تمايزها الثقافي عن الولايات المتحدة.

وأما عسكرياً يلاحظ أن أنفاق القوى الكبرى العسكري هو أنفاق مهم. وعلى المدى البعيد قد يشكل بمجمله (العائد المتحقق منه)، أو بتحالف لبعض منها تحدي أو منافسة الولايات المتحدة. فالأخيرة أنفقت (٣١٠ مليار) دولار عام ٢٠٠١، في حين أنفق

(1) هنري كيسنجر :– هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية ؟ ترجمة عمر الايوبي. ص ٧.
(2) أنظر مثلاً تقرير :– "المثلث الاستراتيجي (الصين، الهند، روسيا)... الأسباب والدوافع " ص٢٢١
(3) أنظر مثلاً تقارير التنمية البشرية لسنتي ١٩٩٨ – ٢٠٠٢. صفحات متفرقة

الاتحاد الأوروبي نحو (١٨٠ مليار) دولار بينما أنفقت روسيا والصين نحو (٤٣. ٩، ٢٣) مليار دولار على التوالي(١).

وفي البيئة الدولية ذاتها صارت عدة قوى إقليمية تسعى الى تطوير قدراتها التأثيرية الى مستوى السيادة على الإقليم، وتتطلع نحو أحداث تأثير في الأقاليم الأخرى. فالهند مثلاً صارت تتوافر على مكونات قوة مهمة من قبيل ناتج قومي (٥٠٠ مليار) دولار، وتجارة دولية (٩٣. ٨٨ مليار) دولار(2)، وأنفاق عسكري (١٢. ٣١ مليار) دولار(٣)، وسكان (١. ٠٠٨ مليار) نسمة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٠ (٤).

أن استمرار نمو عناصر القوة لهذه القوى قد يؤدي في حالة عدم أتساق سياساتها مع سياسات القوى الكبرى الى تشكيل تهديد للسيادة الغربية أو ربما انه يتيح فرصة لبعض القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة لتوليد مجالات إقليمية -دولية ممتدة معيقة لاستمرار الهيمنة الأمريكية، ومساندة لبروز أو أعادة نهوض تلك القوى (الكبرى).

والحركة نحو مراكز متقدمة في القطبية الدولية على أشده، وأن طغى عليها عدم استخدام الوسائل القسرية في إزاحة المنافسين والخصوم - لأكلافها غير المرغوبة. يساعد على ذلك انتفاء الضابط العام الموحد للحركة الغربية ونقصد به وجود عدو مشترك تتوحد عنده ارادات تلك القوى. فانتفاء هذا العدو صار يفتح مجالاً أمام أتساع علاقات التنافس وربما الصراع المحدود فيما بين القوى الكبرى.

في هذا الإطار صارت الولايات المتحدة تجد تحديات من عدة قوى، بعضها يصنف على انه عدو، وبعضها يصنف على انه منافس حقيقي. مع ذلك يقع تركيز الفعل السياسي الأمريكي على الدول التي تتبنى سياسات معادية لها، أو بدرجة أدنى غير متوافقة مع مصالحها. وأغلب هذه الدول واقعة في عالم الجنوب.

أما بالنسبة الى المنافسين الاقتصاديين، فالولايات المتحدة تدرك انهم لن يكونوا، ولفترة قادمة، بديلاً للتهديد السوفيتي السابق. فهم غير راغبين في ذلك، بل أن ديمومة

---

(١) - S IPRI Year book 2001. (Solna , sipri , 2001). PP : 280 – 282.
(Washington). February 15,2002. P: 60.

(٢) -Monthly Bulletin of statistics. Vol 12 (NY , U. N , 2001). P:121

- SIPRI Year book 2001. Op. Cit. P:282. (3)

(٤)- World Population Ageing 1950 – 2050. (NY, U. N,2002). P:27

نمو القوة الاقتصادية لبعضهم يعتمد في أحيان على بقاء الولايات المتحدة قوة اقتصادية عظمى، مثلاً الصين واليابان.. فهي سوق تجاري مهم لكلا القوتين. وفي العموم، فأنه منذ ما يزيد على عقد من الزمن يؤشر السلوك الأمريكي[1]، ميلاً شديداً نحو البحث عن عدو جديد، أو حتى اصطناعه ان لم يكن موجوداً، بهدف التأمين المستمر (والكامل) لانضواء القوى الكبرى تحت القيادة الأمريكية. وتبرير تنفيذ أعمال وقائية ضد القوى المعادية للمصالح الأمريكية[2].

أما القوى الكبرى، فأنها تتعامل دولياً أنطلاقاً من أن هدفها الرئيسي ومصلحتها الحيوية تكمن في البحث ما أمكن عن وسائل لتعظيم المنافع في أي وضع قائم، أو يمكن ان يقوم. بيد أن النزوع نحو بلوغ مرتبة قمة الهرم الدولي ؛ في ظرف انتشار مكونات القوة دولياً ؛ سيفرض عليها بالتأكيد قبول المشاركة فيما بينها. أو حتى المشاركة مع الولايات المتحدة. أو قد تلجأ الى تبني إستراتيجية التنافس / الصراع لبلوغ مرتبة دولية متقدمة. وهذا أضعف الاحتمالات بسبب أدراك تلك القوى لأبعاد الصراعات في العصر النووي، فهذه الصراعات صارت غير مقبولة لأحداث التحول في بنية الهرم الدولي من قبل مع معظم قطاعات الرأي العام فيها.

ومن جانبها، حاولت الولايات المتحدة والقوى الكبرى – الغربية خاصة، تحديد خيارات ناجعة للتفاعل مع الوضع الدولي الناشئ وهنا، حصل انتقال بين اكثر من خيار. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، أخذت عدة رؤى تبحث عن ارضية لها في تفسير العلاقات الدولية الناشئة. وأعادة توجيه مسار التأريخ العالمي، فظهرت فرضية فوكوياما في نهاية التاريخ[3]، والفرضية تفيد بالانتصار النهائي للغرب أنموذجاً وحضارة وقوة تاريخية. وهذا ما يقود (كتصور) الى بناء نظام عالمي ساكن. لذلك بالسرعة نفسها التي ظهرت بها هذه الفرضية أخذت تضمحل في ساحة تفسير الوضع الدولي، طالما أنها تلبي حاجة الولايات المتحدة وباقي الغرب في وجود عدو يحفز على الدوام على نشاط المؤسسات الصناعية العسكرية فيه. أو أن يوحد الغرب تحت القيادة

(1) عماد مؤيد المرسومي : توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية.

(2) علاوة على الأهداف الداخلية المرجوة من وجود مثل هذا العدو : ديمومة نشاط المجمع الصناعي العسكري.

(3) فرانسيس فوكوياما:نهاية التاريخ. ترجمة د. حسين الشيخ.

الأمريكية ؛ كما قد أسهمت في إفشالها سياسات كل من روسيا والصين المؤكدة على وجودهما كأطراف فاعلة في السياسة الدولية.

وظهرت في المقابل أطروحة صراع الحضارات لهنتنغتون[١]، وتفيد أن الحتمية التاريخية، الراهنة والقادمة، ستشهد صراع وصدام عنيف بين الجماعات البشرية المنتمية الى حضارات مختلفة. واهم هذه الصراعات هي الصراع بين الغرب والإسلام تحديداً. وتعتمد هذه الاطروحة على فكرة الاستعداد الغربي الدائم لمواجهة القوى المتحدية للسيطرة الغربية – التي باتت تتشبث على نحو متزايد بأصولها وترفض القيم الغربية.

ولم يقف الغرب، عند هذا الطرح، بل أصبحت الأوضاع الدولية في مرحلة ما بعد الهجوم على الولايات المتحدة في ايلول / ٢٠٠١ أكثر تشجيعاً على تبني رؤى واقعية – وقائية ضد الآخر الذي لا يتفق مع المصالح الغربية– الأمريكية، قوامها العمل على قهره عبر إنهاء عناصر قوته مسبقاً. وإجباره على اعتماد سياسات غير عدائية تجاه تلك المصالح.

والعرض السابق يوضح تعامل القوى الكبرى مع التوازنات الدولية وفقاً لمبدأ المشاركة، في إطارها العالمي. ومبدأ التحكم بالعلاقات الدولية في إطارها الإقليمي. وكأحد المداخل الأساسية لهذا التحكم أو المشاركة يعد التدخل في النظم الإقليمية المختلفة، وربطها بالقوى الكبرى منشأ لوضع دولي تكون كلف تغييره عالية. أو بما يفيد أن ربط النظم الإقليمية بها يعزز من موقف القوى الكبرى عالمياً، وفي الوقت ذاته يجعلها تأخذ موقعاً مركزياً في علاقات النظم الإقليمية الدولية والبينية. وفي كلا الحالتين تزداد كلف إزاحة تلك القوى من موقعها الدولي.

وفيما يتعلق بدور القوى الكبرى في السياسات الإقليمية. فيظهر من خلال أن تلك القوى عمدت الى أن تكون حاملة لميزان القوى الإقليمية ويتجلى ذلك في علاقة القوى الكبرى وسياساتها تجاه المنطقة العربية[٢].

---

(1) صموائيل هنتنغتون:صدام الحضارات.

(2) القوى الكبرى كانت تعمد الى اشاعة أجواء التنافس والصراع بين الدول العربية.

واختلاف القوى الكبرى في تقرير أنسب الوسائل والأساليب للتدخل في النظام العربي شيئ قائم. فهي تعتمد في اختيار هذه الوسائل والأساليب على تأثير متغيرين، هما :

أ – التقارب والاختلاف بين القوى الكبرى. ففي حالة التقارب/التعاون بين القوى الكبرى فالسلوك العالمي لها إزاء النظام العربي سيكون متوافقاً على اختراق هذا النظام، والهيمنة عليه. أما في حالة الاختلاف بين هذه القوى (تنافس / صراع) فيكون النظام العربي موضعاً للتنافس – الصراع بينها،

ب– حال النظام العربي. أي ما تبديه الأطراف العربية الفاعلة من توافق، أو تفاهم أو تعاون، ... إزاء القضايا العربية والدولية. ففي حالة غياب أحد ذلك ستكون على الأرجح فرص تدخل القوى الكبرى في السياسات العربية عالية. وقد تصل درجات التدخل الى الذروة عند توافر نزوع نحو تدويل القضايا أو المشاكل العربية.

والسياسة الدولية الراهنة تشير الى وجود أربعة أشكال من الاستراتيجيات لتعامل القوى الكبرى مع النظام العربي[1]، وهي :

١– الولايات المتحدة والهيمنة على النظام العربي:يقع النظام العربي في صلب المصالح الأمريكية العالمية. ولا تجد الوسائل، دون الهيمنة، في التعامل معه. فتحرير السياسات العربية من تلك الهيمنة سيؤدي الى الإضرار بالسمعة والهيبة الأمريكية. وستفقد الولايات المتحدة نقطة ارتكاز أساسية في ضبط تفاعلات أوربا، أسيا، وأفريقيا، إستراتيجيا. كما ستقل فرصة الضغط على القوى الكبرى اقتصادياً، في ضوء سهولة النفوذ إلى الأسواق النفطية العربية – كما سنبين ذلك بشكل أكثر توسع لاحقاً.

٢– روسيا واحتواء النظام العربي : لا تستطيع روسيا احتكار تفاعلات النظام العربي، أو أن تواجه الولايات المتحدة عليه. لذلك تبقى متطلعة نحو البقاء كخيار بديل للدول العربية نظراً لتواجدها في او بالقرب من النظام العربي ذاته ؛ في إيران مثلاً.

(1) نشير هنا الى اختلاف كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين في سياساتها نحو النظام العربي.

٣-أوروبا والشراكة مع الدول العربية:تاريخياً، وواقعياً لا تتجاهل أوروبا أقاليمها الجنوبية، حيث شارك العرب في تقرير خارطة أوربا أكثر من مرة. واليوم، يسهم النظام العربي في بقائها واقعة تحت المظلة الأمريكية[١].

كما يطرح النظام العربي احتمالات زعزعة استقرار أوروبا، أو تحجيم دورها؛ إذا ما برز العرب كقوة كبرى. أو أصاب النظام العربي حالة عدم الاستقرار الواضح كاندلاع حرب عربية- إسرائيلية، قد تطال نتائجها الحدود الأوروبية سواء عبر الأسلحة المستخدمة أو بفعل الجماعات العربية والإسلامية المتواجدة فيها.

٤- الصين والتعاون مع الدول العربية:تعد الصين الطرف الأضعف في المعادلة العربية – الدولية. فمن جهة ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات يصعب الانفكاك عنها إقليميا أو عالمياً. ومن جهة أخرى، لا تحبذ الدول العربية استبدال النفوذ الأمريكي بأي سلطان آخر. واخيراً لا ينطوي خيار الصين على أغراء لمعظم الدول العربية[٢]، لذلك تعمد الصين الى البدء من المجال غير المكلف، وغير الملزم سياسياً، أي التعاون غير الاستراتيجي مع العرب سبيلاً لإيجاد منفذ وممارسة أدوار دولية في المنطقة العربية؛مستقبلاً. وركزت على مسالتين هما الدعوة لاستقرار المنطقة العربية، ووجود بيئة صديقة لها فيها. وتبقى حقيقة العلاقة بين الطرفين أنها واقعة ضمن وصف "الدور الصيني المؤجل في المنطقة"[٣].

عند دراسة موضوع رؤى وتفاعلات العرب الدولية يتبادر للذهن سؤال مفاده هل أن الواقع العربي يسمح بالحديث عن تفاعلات عربية خارجية تعبر عن حركة موحدة في السياسات، وقبلها في التصورات ؟

يشير الواقع العربي الى وجود كيانات متباينة سياسياً، بل ومتضادة أحياناً، ومع ذلك سنتطرق الى العرب بوصفهم وحدة واحدة، ولا نحبذ الحديث عن أطراف عربية باحثة عن ادوار في السياسة الدولية للصعوبات التي ستواجه التحليل، ومن ثم الابتعاد عن محور الدراسة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى التوازن الدولي العام لابد أن يعكس آثاره من حيث طبيعته ومستواه (الصدام، الوفاق...)على التوازنات الإقليمية، انطلاقا

---

(1) فالولايات المتحدة تتواجد عسكرياً في أو بالقرب من النظام العربي، بما يضمن تطويق أوروبا من الجنوب. علاوة على السيطرة على النفط العربي والتحكم بانسيابه الى الأسواق الدولية، وبضمنها الأوروبية.
(2) وأسباب ذلك نجدها في المستوى المتدني لعناصر القوة الصينية الاقتصادية والتكنولوجية مقارنة بالغرب.
(3) ناصيف حتي:"الإدارة العربية للإمكانات الدولية".

من أن الأخيرة مجالات متنوعة الألوان للقوى الكبرى المؤثرة في التوازن الدولي العام. وكل قوة منها لابد أن تسعى إلى مد نفوذها بشكل أو بآخر إلى داخل تلك التوازنات الإقليمية لتوليد مجالات تابعة لها.

والنظام العربي لا يجد نفسه هنا الا كونه طرفاً مغيباً في النظام الدولي سواء كان لقصور في مدركات أطرافه، أو بإرادة القوى الكبرى في تحقيق هذا المقصد(التغييب)- أو الاثنين معاً. لهذا اخترنا نماذج الدراسة لتعكس جانباً من هذه الصورة. بمعنى آخر، أن هناك ما يجمع العرب، ويوفر إطارا عاما لدراستهم كحالة واحدة الا وهو هزل دورهم في السياسة الدولية.

واقعياً يصعب الحديث عن دور عربي مؤثر في التوازنات الدولية. فالبيئة الدولية لم تعف العرب من تدني قيمة دورهم الاستراتيجي الدولي طالما أن المردود الناجم عن ذلك ينساب في صالح القوى الدولية الفاعلة. فأدوار العرب الدولية لا تزال هامشية بفعل سياسات القوى الكبرى(كالتهميش، الالحاق، الاحتواء)نحوهم، وهناك المتراكم من معاناة المراحل الماضية التي بقيت دون حلول جذرية لتبرز بكل إفرازاتها على الساحة العربية. ويتضاعف هذا التأثير كون العرب اقل استعداداً للتعامل مع مجريات الأحداث الدولية، وحتى الداخلية عما كان عليه حالهم في السابق. فهم لم يؤهلوا إمكاناتهم، على نحو فاعل، للتعامل مع القضايا المصيرية، مثلاً تحدي العولمة؛أي ضرورة تهيئة متطلبات اللحاق بالتفاعلات المتسارعة التي تفرض رصد إمكانات كبيرة بقصد معالجة سلبياتها. هذا فضلاً عن تحدي التنمية، ومشاكل الاقليات والتجزئة...وكل ذلك غير متحقق في المرحلة الراهنة[1].

وفي ظرف ندرة الموارد العربية المؤهلة للتعامل مع التحديات القائمة، صار العرب يواجهون تحدي الخيار[2] الأفضل الواجب اعتماده في هذه المرحلة، أيلجأ العرب الى الإبقاء على(التفاعل)المكثف مع البيئة الخارجية ؟ وهل يستمروا ضمناً بالتكيف السلبي أم أن عليهم وضع استراتيجيات التكيف الإيجابي، بما يعنيه ذلك من رصد هادف لكافة مواردهم؟أم أن الضرورة تقتضي التوافق مع تلك البيئة؟وهنا، هل للعرب فرصة الخيار أو الانتقال بين الخيارات، والانتقاء من بينها ؟ وعلى فرض

(1) هذه الأوضاع تجعل العرب يفكرون ملياً ليس بإعادة تأهيل أدوارهم فحسب، بل حيال القلق بشأن مصيرهم وكيانهم بوصفهم وحدة متمايزة في النظام الدولي، الذي لا يضع مكانة للضعيف فيه.
(2) أن معظم الخيارات العربية السابقة تبدو متناقضة.

توافر مثل هذه الفرصة، فهل الخيار المعتمد سيكون هو الأجدى للتعامل مع الأزمة التي يمر بها الأداء الدولي للعرب ؟

لقد أشرنا الى أن وتائر التحول صوب التعددية القطبية تزداد باطراد؛وأن ببطء. والضرورة تقتضي من أعضاء هذا النظام المشاركة في هذه التفاعلات، أو في الأقل الاستعداد للتعامل مع مخرجاتها. فالنظام الدولي وتوازناته يؤثر في النظام العربي. ويتوقع لتأثيره الاستمرار في نوعية رؤية العرب لمصالحهم، وفي علاقاتهم البينية منها والدولية.

المنطقة العربية في نظر القوى الكبرى[1]

لقد وصلت القوى الكبرى الى درجات عالية من النمو والتقدم. وفي سبيل ضمان تحقيق تطلعها نحو تعزيز مواقعها الدولية في القيادة والريادة العالمية، المتواترة في اعتباراتها، تسعى تلك القوى نحو توليد وبناء مجالات إقليمية تابعة، والاحتفاظ بها سواء كانت التبعية تأخذ الشكل العسكري أم المظهر الاقتصادي، أو حتى الثقافي. فمثل هذه المجالات تفيد كون نفوذ القوة صاحبة الحظوة يمتد الى المساحات التي تدين لها بالتبعية. فأفريقيا معرّفة كمجال نفوذ أوروبي تقليدي، وجنوب شرق أسيا واقعة ضمن دائرة النفوذ الصيني ...

كما تتطلع تلك القوى لتنفيذ أدوار سياسية دولية فاعلة تتناسب مع حجم إمكاناتها ومع نوع علاقات القوى السائدة ويكون معبراً عن صدقيتها السياسية إزاء القوى الأخرى. وتؤدي المجالات التابعة وظيفة متقبلة وميسرة عند تنفيذ تلك الأدوار.

والمنطقة العربية بوصفها مجالاً فاعلاً في النظام الدولي لذا أخذت سياسات القوى الكبرى تعبر عن فحوى اتجاه مفاده أن ضمان موقع افضل في هذه المنطقة يفيد بضمان خطوة باتجاه الاستحواذ على موقع متقدم نسبياً في القطبية الدولية. **فالمنطقة**[٢]:

أ- تؤمن مصدرا متدفقا من الموارد السياسية:٣٢% من الاستهلاك العالمي للنفط طوال العقد الماضي، (٨٠٠ مليار) دولار من الاستثمارات العالمية مصدرها عربي. فضلاً عن كفاءات بشرية غير مقدر عددها وإنجازاتها...علاوة على سوق تجاري قدرت تعاملاته عام ٢٠٠٠ نحو (٣٩٥. ٧٨ مليار) دولار.

---

(1) انظر، د. خضر عباس عطوان:"العرب والتوازنات الدولية، نحو نظام عربي فاعل".
(2) أنظر مثلاً، د. محمد بو عشة:العرب والمستقبل في الصراع الدولي.

ب- وهي تقع عند مفترق أكثر من دائرة إستراتيجية عالمية(الآسيوية، الأوروبية، الأفريقية)ومن ثم السيطرة عليها يؤمن الاستحواذ على موقع افضل مقارنة بالخصوم المحتملين، أو في الاقل عدم تمكينهم من محاصرته استراتيجياً.

ج- وتضيف الى رصيد القوى الكبرى المتعاملة معها سمعة دولية، بمعنى الاستحواذ على إقرار عملي من القوى الأخرى بالأدوار التي تقوم بها في منطقة تعد مهمة في العالم.

علاوة على ذلك تعاني المنطقة العربية من حالة اللااستقرار السياسي[١]، الذي ينذر باحتمالات تفجرها، من قبيل عدم تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، التنمية معطلة، وجود أنظمة شمولية. لذلك السيطرة عليها يوفر لتلك القوى الوقاية من وصول تداعيات الا استقرار الى أقاليمها. لكن هل استطاع العرب الارتقاء بأدائهم الدولي الى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لهم القوى الكبرى ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرة الآتية.

العرب، إمكانات القوة وعناصر الضعف في علاقاتهم بالقوى الكبرى

تنطلق القوى الكبرى والولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة العربية من سياسات طويلة الأجل لغاية اعادة بناء مستقبل خارطة المنطقة ودولها بما يتلاءم مع مصالح تلك القوى، مثلاً تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة كقضايا وأطراف بسياسات ذات اتجاهين،

الاول ومفاده السيطرة على المنطقة. لقد نجحت السياسة الأمريكية وعلى مدى خمسة عقود تقريباً في وضع كافة المتغيرات المؤثرة في حالات استقرار المنطقة أو عدمه في قبضتها وسيطرتها، بحيث أتاح لها ذلك مجالاً واسعاً للحركة في الاوقات المناسبة سواء نحو زيادة التعاملات الإيجابية فيها أو نحو إثارة المنطقة سلباً لصالحها. وهذا يتضح في[٢]، إفشال تجارب الوحدة أو تعطيل عمليات التقارب العربية. ليس ذلك وحسب بل والتشكيك في نجاعتها. ودعم الوضع الاستراتيجي لإسرائيل بتأييدها

---

(1) وليم ب كوانت:الشرق الاوسط على حافة الهاوية:فرص التغيير في القرن الحادي والعشرين.

(2) د. بكر مصباح تنيرة : "التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي" في د. غسان سلامة وآخرون : السياسة الأمريكية والعرب ط ٣ (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩١) ص٧.

لسياساتها التوسعية على حساب المصالح العربية والعمل بشتى الوسائل من أجل دفع العرب الى الاعتراف بإسرائيل،

والاتجاه الثاني، هو بث رسالة الى الدول الأخرى مفادها أن القطبية لا تزال أحادية. وأن القوى الأخرى لا تملك أوراقاً كافة للتعامل مع قضايا أو مناطق العالم الحساسة، ومنها المنطقة العربية، وليس لديها الإرادة على فعل ذلك. وهو الأمر الذي ينطوي على ما يفيد أن السيطرة على المنطقة العربية يمهد السبيل للاستحواذ على موقع متقدم نسبياً في القطبية للقوى الفاعلة في السياسة الدولية نظراً للمكاسب العديدة التي تستحوذ عليها القوة المهيمنة. وماعداها يوفر فرصاً ضئيلة للارتقاء بالمرتبة الدولية[١].

تاريخياً لم يستطع العرب أداء أدوار دولية فاعلة، انما كانوا طرفاً تابعاً يؤدي أدواراً منساقة وراء الاستراتيجيات الدولية[٢].

ومنذ مدة ليست بالقصيرة يوجد تقبل عربي أوسع لدور الولايات المتحدة إزاء قضايا المنطقة كالصراع العربي- الإسرائيلي...بل وقد جرى الحصول على اعتراف دولي ضمناً أو صراحة بقبول هذا الدور. واصبح من الصعوبة تجاوزه، أو عدم تصور وجوده. وفي ذلك مشاكل مستقبلية غير محددة الابعاد للعرب[٣].

ويفيد سلوك الولايات المتحدة أنها ذهبت الى اعادة هيكلة رؤيتها لحال المنطقة سواء في المرحلة الراهنة أو القادمة وبضمنها كيفية تعاملها مع القوى المنافسة لها في المنطقة. وقد صارت تجد أن أفضل وسيلة لذلك تكمن في تعزيز مركزيتها في التفاعلات الدولية للمنطقة...واستطاعت بفعل ذلك جعل العلاقة بين اضلاع المثلث (المنطقة العربية، الولايات المتحدة، القوى الكبرى) تترشح من خلال ما تقبل، وما تعترف هي به طالما أن علاقات القوى في النظام العالمي الراهن لا تغري القوى الأخرى في هذا المثلث على ممارسة أدوار مستقلة عن ادوار الولايات المتحدة أو حتى خارج الارادة الأمريكية[٤]. أما الطرف العربي فقد أنقسم بين موقفين، موقف التواطؤ

---

(1) يلاحظ أن انسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة العربية في منتصف القرن الماضي قد عجل في تلاشي ادوارهما الدولية.

(2) أنظر مثلاً، د. أحمد نبوس : أزمة النظام الإقليمي العربي. (بنغازي. جامعة قار يونس. ١٩٩٧)

(3) المرجع السابق.

(4) Lyndon H. LaRouche.

مع سياسات الولايات المتحدة. وهذا هو حال موقف معظم العرب إزاء إبقاء وضع العراق الدولي على حاله طوال الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٣. وبين حالة المقاومة. وفي العموم يؤشر واقع حال الصراع العربي- الإسرائيلي أن تلك المقاومة تفتقر الى الإرادة والإمكانية لمجاراة سياسات القوى الكبرى في المنطقة.

وفي خضم الصراع والتنافس الدوليين على المنطقة العربية لم يكن مستغرباً عدم قدرة العرب على النهوض بأدائهم ودورهم الدولي الى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لهم القوى الأخرى. أو حتى إزاء تلك الأحداث الدولية التي لهم مصالح حيوية فيها، والتي تفرض عليهم مشاركة أكثر سعة من تلك المتحققة، كما هو الحال مع السياسات البترولية...طالما أن اعادة تأهيل الإمكانات العربية غير متحقق في المرحلة الراهنة. وأن الارادة العربية ما زالت غير مستقرة على خيار استثمار التنافس والصراع الدوليين، أو حتى تحييد آثارها على المنطقة.

الحال السابق يقود للتساؤل عما هي سمات الأداء العربي الدولي التي أفرزت تلك السلبية الواضحة، والتي صارت بدورها قرينة الرؤى والسياسات العربية الدولية ؟

أبتداءاً نقصد بالأداء العربي السلوك السياسي للدول العربية في البيئة الدولية. ورغم تفاوت فاعلية الأداء السياسي بين بلد عربي وآخر، الا أنه في العموم يمكن تأشير عدة سمات مشتركة تطغى بصبغتها على الأداء العربي. وابرزها الآتي :

١ – غياب الرؤية الاستراتيجية(1)

تؤشر التجربة التاريخية أن عموم الإدراك العربي كان قاصراً، ولعل السبب وراء ذلك يعود الى النزعة للماضي في الذهنية العربية. بمعنى استمرار التمسك بإدراك ثابت مسبق لكيفية التعامل مع صفة غلبت على معظم السلوكيات العربية مفادها رؤية الأمور بعقلية ما نريد فهمه وسماعه لا كما يجب أن تفهم وتسمع. وبذلك لم يرتق الإدراك العربي الى مستوى تحديات الأحداث وعمليات التغيير الدولية، أو حتى الى مستوى فرصها. وابرز نتائج هذا القصور هو إذعان العرب للاتجاه الذي يرى ان القطبية أحادية، و لا تتيح هامش للحركة المستقلة – طالما أنهم لا يستطيعون مجاراة أفعال السياسة الدولية أحادية القطب.

---

(1) د. مازن الرمضاني:"مستقبل العرب في القرن الحادي والعشرين".

والأكثر مما تقدم يلاحظ، أن معظم الدول العربية تتبنى موقفاً تائهاً بين المثالية والواقعية في العموم. أما عن الاداء المثالي (بمعنى تغليب الرؤية الأخلاقية على الرؤية الاستراتيجية) فلقد تجسد في كيفية تعامل بعض العرب مع البيئة الدولية، حيث بقي السلوك العربي اسير تصوراته السابقة عنها، وخصوصاً أثر البعد الأيديولوجي فيها. وهذا ما حمّل العرب الكثير من جراء المراهنة على البيئة الدولية في توفير وتحمل تبعات الوضع العربي لقاء ثمن لا يتماثل والعائد المستحصل.

واما عن الاداء النفعي (بمعنى تطبيق قواعد المنفعة الاقتصادية على السياسة) قاد هذا الاتجاه الى اذعان بعض العرب لشعارات الواقعية السياسية الدولية القائلة بالهيمنة الأمريكية (المطلقة)، وعدم جدوى مقاومتها. وهذا ما عمق حالة تبعيتهم للبيئة الدولية.

ولم يستطع الأداء العربي أن يتخطى آثار غياب الرؤية في المرحلة اللاحقة. وهذا ما نجده في جانبين: القلق العربي الثقافي اللاعقلاني على هويتهم، وقصور في العمل العربي المشترك. وسنعمد لتحليلهما في أدناه.

٢- القصور في العمل العربي المشترك

نظرياً تميل معظم الأنظمة السياسية الى ضمان توكيد الشخصية الذاتية في مقابل الآخرين. ويجد هذا المقصد تعبيره في نظام القيم التي تحملها وفي السياسات التي تعبر عنها، بحيث تصير الأخيرة حركة تكفل التعبير عن تلك القيم. ولا تخرج الدول العربية من خلال ما أريد لعملها المشترك عن الافتراض المتقدم. بمعنى أن يكون عملها المشترك واقع حال معبر عن القيم والشخصية العربيتين في المجتمع الدولي. لكن هل استطاعت الدول العربية الوقوف عملياً عند هذه المقدمة ؟

لنأخذ أولاً الموقف من التحولات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، في هذه المرحلة سعت معظم الدول الى البحث عن انجع السبل لضمان القدرة على البقاء في هامش الحركة الدولية والذي يتحدد بـــ(دائرة التأثير والوفرة الأمريكية). وهكذا انساقت دول عديدة وراء الولايات المتحدة، وانعزلت أخرى. وهناك من بقي ضمن حلقة مقاومة محددة وهي مجموعة صغيرة. وهناك من قد قوض.

وفيما يتعلق بالدول العربية فقد أكدت غالبيتها ان الولايات المتحدة هي خيار يصعب تجاوزه ويصعب مقاومته. بل وعده خياراً محدداً في سياساتهم وأحياناً في

قيمهم، وللنظر الى موقف عموم العرب(الرسميين)من الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، والحضور الأمريكي في علاقات الصراع العربي- الإسرائيلي ...

لقد تزامن ظهور فكرة العمل العربي المشترك رسمياً مع ظهور المؤسسات (جامعة الدول العربية). والعمل المشترك كسياسة يهدف الى ابراز الشخصية العربية وتوكيدها في البيئة الدولية. بيد أن المقاصد التي اريد تحقيقها بالعمل المشترك لم تتحقق. **والجوانب الآتية توضح ذلك :**

أ- **طلب الحماية**. يحتل الأمن مرتبة متقدمة في سلم الاهتمامات العربية، وفي تخصيص الموارد. والواضح أن النزعة القطرية في تحقيق الأمن هي التي سادت في السياسات العربية. بل وفي سبيل ضمانه، ظهر طلب للحماية من قوى أجنبية. وفي هذا الصدد يبرز عدم تناسق أمن الأنظمة العربية في كليته مع متطلبات الأمن القومي، وتحديداً الاختلاف في تحديد من هو العدو، الذي تعرفّه الأنظمة العربية وترصد الجهود لمقاومته – رغم وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك /١٩٥٠ – ويمكن إرجاع ذلك الى التباين العقائدي بين الأنظمة،

ب- **تأكيد الذات العربية**. منذ استقلالها أخذت الأنظمة العربية تبحث عن خصائص ذاتية يمكن أن تطبع كياناتها القطرية والتجربة التاريخية تؤشر أن معظمها قد رفض الخصوصية العربية – الإسلامية، وانساق وراء النماذج الغريبة عن البيئة العربية والسعي لتقمصها كنماذج لها:الرأسمالية، الشيوعية، الاشتراكية...وهذا التغريب في الانتساب الى قيم الغير، الثقافات والسياسات قد ولد حالة انفصال عن الكل الثقافي العربي – الاسلامي. واسهم في ظهور ارتباطات خارجية متباينة، واختلاف المصالح القطرية، وأحياناً تناقضها وعدم اتفاقها مع المصالح العربية الكلية،

ج- **الاستثمار للمستقبل**. تتوافر الموارد الوقودية وغير الوقودية، والبشرية والمالية...في دول عربية بصورة واسعة، بيد أن استثمارها وأعادة تأهيلها حتى تصبح ذات قيمة سياسية يشوبه القصور. وفي احيان أخرى تأخذ مطالب الحماية وتأكيد الذات العربية معظم تلك الموارد. ونجد أن التأكيد على التمايزات القطرية وعدم دعم مؤسسات العمل العربي المشترك يتقاطع ومنطق السياسات القومية. كما أن تبديد الثروات العربية دون عائد ذات قيمة، وسيادة النزعة الاستهلاكية، وتقليد ومحاكاة النماذج الثقافية الغربية كلها تؤكد ان المسعى لا يصب حتى في دائرة حماية وتوكيد الكيانات القطرية.

في المقابل، نلاحظ أن ما يخصصه العرب لأغراض البناء المستقبلي قليل وغير واضح المعالم. ويرجع ذلك الى نقص عائدية قطاع البحث والتطوير العربيين، وهما من اهم قطاعات البناء نحو المستقبل. فما رصده العرب من الناتج القومي (عام ١٩٩٩) لهذا الغرض لا يزيد عن ١%، ويمثل هذا ما نسبته ٠. ٢٠% من إجمالي الأنفاق العالمي. وقطاع التعليم العربي ليس بأحسن حالاً من سابقه، أذ انفق العرب ما نسبته ٥. ٦% من ناتجهم القومي؛ وهذا لا يزيد عن ٠. ٥% من أجمالي الأنفاق العالمي على قطاع التعليم[1].

وجراء ذلك صار العرب تصارعهم ثلاث أولويات، التأكيد على الذات العربية، الحماية والاستثمار للمستقبل وهو ما ولد معضلة شديدة للعمل العربي المشترك، فتأجيل الأولوية الأولى يؤدي إلى فوضى وبحث الثقافة والمجتمع العربيين عن هوية يمكن التشبث بها. والاستخفاف بالحماية يوقع العرب في شرك القوى الكبرى الطامعة وبسهولة، والفشل في الاستثمار للمستقبل سيؤدي إلى تدهور قدرة العرب على الحماية، وعلى تأكيد الذات، على مدى العقود القادمة[2].

٣- لاعقلانية السياسات العربية (القلق الثقافي)

من المعروف أن الغالبية العظمى من الدساتير العربية تؤكد على الرابطة القومية والالتزام بالسير في طريق الوحدة. كما تم توقيع العديد من المعاهدات والاتفاقات بذات المعنى. ويقابل ذلك ميل العرب في العموم إلى القبول بشروط الأمر الدولي الواقع، بالرغم مما يحمله هذا الواقع من انتقاص للحق العربي فهم لم يوفروا بدائل (قومية) لما يمكن أن يحدد مستقبلهم، بل اتجهوا للقبول بما هو متوافر ومفروض في أحيان أخرى في الساحة العربية – والتي هي في الغالب بدائل جرى إعدادها في مراكز الفكر الغربي مثل مشروع الشرق أوسطية، المتوسطة[3].

وما يجلب هذا الموضوع لصدارة الاهتمام بحث اغلب العرب عن مزايا العلاقات مع القوى الكبرى على حساب الاهتمام بعلاقاتهم البينية. واذا كانت تلك الدول معنية بالبحث عما هو واقعي قابل للتطبيق فليس من المعقول أن يكون التعاون العربي –

(1) نقلاً عن تقرير التنمية البشرية. (نيويورك. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. ٢٠٠٠). ص١٦٩.

(2) لا يقف القصور عند هذا الحد.

(3) انظر برهان غليون:"الوطن العربي امام تحديات القرن الواحد والعشرين. تحديات كبيرة وهمم صغيرة".

العربي خيالياً في حين التعاون مع إسرائيل وتركيا وحتى مع أوروبا أمرا واقعيا؟[١]. لهذا ليس من المستغرب اختلال بيئة العلاقات العربية الدولية لصالح القوى الكبرى. بمعنى أن "النظام العربي يعيش درجة عالية من الاختراق بعضه بالتراضي أو القبول الضمني، وقد صار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة علاقات البيت العربي مع الخارج وفي الداخل أيضاً"[٢]. واسباب ذلك ان العرب قد فقدوا الرؤية الصائبة في جدوى تعاملاتهم البينية، والتي هي أساس العقلانية اللاحقة.

ونتساءل، هل هناك جذور ثقافية لغياب هذه العقلانية. بمعنى لماذا يندفع العرب نحو البيئة الدولية للبحث عن خيارات للبقاء ولم يتجهوا الى تصحيح حالهم أولاً ؟

في البدء، لا يمكن إعفاء الأنظمة العربية عن وزر الواقع الثقافي العربي[٣]. ففي أغلب سياساتها لتوليد (المجتمع المدني) الذي تحكمه الضوابط القانونية، الارتقاء بالمستوى المعاشي وابراز الجوانب الترفيهية... أضرت هذه الأنظمة بالواقع الثقافي العربي. ففي أحيان عديدة غلبت الأفكار السياسية الأحادية المستعارة وتم تقليدها دون نقد يتناسب والواقع القومي – الديني العربي. وفي أحيان رفعت شعارات وهمية من الناحية العملية باسم الثورة أحياناً أو الانقلابية أو الإصلاح، أو باسم الحفاظ على التراث والتقاليد...دون عائد حقيقي يذكر وانتهت إلى تراكم السلبية في الجسد العربي. وزاد من اثر هذه الأوضاع اتجاه سياسات الإنفاق العربية للمرافق الدعائية، والأمنية – العسكرية ولدعم السلطات الحاكمة، وبعيداً عن ولوج ميادين التنمية[٤].

وتصبح المسالة أكثر حرجاً اذا ما تذكرنا أننا بحاجة الى مراجعة للرواسب التي لا يتقبلها العقل ولا المنطق، وما تزال شرائح واسعة من المجتمع العربي غارقة في خضمها. وهذا ليس نتاج المرحلة الراهنة بقدر ما هو نتاج الاعراف والتقاليد. وهي كذلك ليست بمعزل عن الأساليب التربوية والتعليمية بدءاً برياض الأطفال ووصولاً الى

(1) د. سعدون حمادي: "شئ من الواقعية". صحيفة الثورة البغدادية. ١٩٩٧/٦/٢٣.
(2) ناصيف حتي:"البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي". ص٦٣
(3) تعيش البيئة العربية السياسية – الثقافية مرحلة التغيير. فالوعي قد انتشر لدى شرائح واسعة من المجتمع العربي، وتطور بفعل عمليات التفاعل مع النماذج السياسية للحضارات الأخرى الذي تتيحه وسائل الاتصال.
(4) د. سيار الجميل:العولمة والمستقبل. (عمان. الاهلية للنشر والتوزيع. ٢٠٠٠).

اروقة الجامعات، واستمرار الخلط بين ما هو شرعي وما هو تاريخي، وما هو ديني وما هو دنيوي، وبين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي. وترى الأغلبية من كل ذلك أنها من كنوز تراثنا الزاهر، فهي قد ولدت قيماً طفيلية ضارة لم يكن لها وجود في أرثنا العربي – الإسلامي(١).

فكيف سيرى الجيل الجديد طريقه الى المستقبل ؟

من المعروف أن الطريق للمستقبل صعب، في حالة غياب الرؤية لما يريده العرب، ولسبل تنفيذ ما يريدون. فما زال أبناء الجيل السابق في سلطة صنع القرار واتخاذه، وفي إقرار تسلح الجيوش، التعلق بالأيديولوجيات، هدر الأموال وبعثرة الطاقات، والتلاعب بحياة الإنسان العربي(٢).

ولا نعف الإنسان العربي من هذا التردي. فطبيعة التكوين النفسي لهذا الإنسان هي عامل ساهم في هذا الضعف(٣). فقد ورث العقل العربي أزمة ينقلها من جيل لآخر، وبقيت العقلية العربية تظهر في العموم الخصائص الآتية: الماضوية وعدم الانحياز إلى المستقبل، الأنانية، الفردية، الحسد، حب الرئاسة، عدم الصبر، العاطفة المفرطة، عدم العقلانية، حب المظاهر والمبالغة...كما أن المزايا الإيجابية للعقلية العربية مثل الشجاعة، الكرم، الاعتزاز بالنفس، النزعة إلى الحرية، الدفاع عن الشرف والكرامة... لم تستثمر استثماراً ايجابياً، لا بل أصبحت عبئاً على الإنسان العربي الذي يسعى جاهداً للتخلص منها لظنه بعدم ملاءمتها لهذا العصر.

ويظهر اليوم القلق على الهوية الثقافية العربية، ويزداد هذا القلق لأن القيم العربية – الإسلامية الأصيلة تميل نحو الانزواء ويظهر البديل عبر سيادة نزعة التشدد القومي/الديني لدى شرائح واسعة من المجتمع العربي، والذي يرفض الحوار مع الآخر الا عبر استخدام أسلوب القوة. ويقابله اتجاه لدى قسم آخر نحو(التأورب) أو(التأمرك) في مظاهر الحياة الثقافية، وينكر أصوله القومية والدينية بحجة الانفتاح

---

(1) وهذا لا ينف أن كثير من آليات وسمات القرون السابقة قد ذوت وتبدلت، بل وظهرت أنماط معاصرة في الحياة العربية من خلال تفاعل العرب مع الحضارات العالمية عبر وسائل الاتصالات الحديثة.

(2) ما يؤسف له أن شرائح متعددة من ابناء الجيل الجديد يتربى على تلك الأوضاع الشاذة.

(3) المرجع السابق.

الحضاري. وأخطر ما في الأمر أن اغلب أوساط صنع القرار واتخاذه في الدول العربية ينتمي؛في الميول أو التفكير أو الممارسة؛ إلى الاتجاه الأخير (المغّرب)[١].

وإزاء ذلك صرنا، وتحت مسميات شتى:-السلفية، الأصالة، العصرنة، الحداثة، الحضارة...(بمعنى الثنائية في الفكر والثقافة العربية) نواجه بمزيد من حالات هرب الفرد العربي الى المجهول من نماذج قيمية واخلاقية غير مقاسة مديات تأثيرها على الفرد وعلى المجتمع العربيين في الوقت الراهن وفي المستقبل خلاصاً فيما يعتقده من المعاناة والاحباطات. وأدى ذلك الى توليد شخصية عربية ضعيفة مستعارة من الواقع العربي، لا تملك القدرة على المقاومة، مهزومة، مذعورة من مستقبلها وحاضرها.

إزاء هذا الوضع نرى أن المجتمع العربي بسلبياته السابقة لا يمكن أن يعف النظم العربية وسياساتها تحديداً، من تبعات اوضاعه. بل وصارت بعض هذه النظم ترى نظيراتها من منظور الواقع الثقافي العربي المتردي. وسعياً وراء وصف التمدن والحضارة ليس من المستغرب عزوف معظم العرب عن تنمية علاقاتها المتبادلة، طالما أنها تحوي عناصر النكوس نحو الماضي، وعدم القدرة على التقدم نحو المستقبل دون رصد إمكانات هائلة بقصد معالجتها، والأولويات العربية الراهنة لا تتيح إمكانية الولوج بهكذا خيار. لذلك تطرح هذه الأنظمة خيارات التعامل مع الأطراف الدولية، ولتعبر عن اللامبالاة في اصلاح جذور الازمة في الفكر العربي، وهذا ما يتضح من خلال عدم الاقتراب من الازمة الفعلية، ولتنتهي في المحصلة الى لاعقلانية السياسات العربية.

❖ *المدخل الامني – العسكري*

لقد كانت ومازالت قضايا مثل سباق التسلح، الصراعات الدولية، علاقات القوى الإقليمية والعالمية، عدم الاستقرار الإقليمي...إحدى المدخلات المؤثرة في العلاقات بين التوازن العالمي وبين التوازنات العربية – الإقليمية والعربية – العربية. فالوضع الاستراتيجي العسكري الدولي قد القى بظلاله على هذه التوازنات. وأفضل صدى لذلك هو علاقات الصراع العربي – الإسرائيلي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي. في حين أن الاستقرار الإقليمي أستمر يشغل حيزاً مهماً في تفكير القوى الكبرى بوصفه قضية قد تصيب التوازنات الدولية بالتغيير بشكل أو آخر، عبر اعتماده من قبل القوى المنافسة

---

(1) المرجع السابق.

لزيادة أدوارها الدولية. مثل فشل مشروع النظام الشرق اوسطي الذي احتواه الاتحاد الاوروبي بواسطة تفعيل اطار الشراكة الاورمتوسطية سبيلاً لدعم موقع الاتحاد في السياسة الدولية. ولا يتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على تجاهل هذا التغيير في بنية العلاقات العربية – الدولية، فهي أن لم تعمل على تفكيكه، فإنها قد تعمل على احتوائه.

هنا نتساءل، مالذي جعل مثل تلك القضايا الامنية – العسكرية مجالاً مؤثراً في العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية للنظام العربي؟

من الواضح أن العلاقة بين التوازنين لم تكن بمعزل عن التفاوت في امتلاك عناصر القوة دولياً، وقلة الخيارات العربية عسكرياً.

أن السياسة تعبر في أحد جوانبها عن عناصر القوة (عندما تكون في وضع الاستخدام الهادف). ومن ثم فمن يمتلك تلك العناصر يكون أقدر من غيره على بلورة افعال سياسة مؤثرة دولياً. وقد تمت الإشارة الى أن القوة مفهوم يحتمل الكثير من الآراء المتباينة. رغم ذلك تبقى الحقيقة القائمة أن القوى الكبرى المتحكمة في النظام الدولي تمتلك عناصر تفوق واضحة على باقي دول العالم من قبيل اسلحة متقدمة تكنولوجيا، أنفاق عسكري عال، السيطرة على مناطق التحكم الاستراتيجي الدولية...كل ذلك يتيح لها إمكانية التدخل الميسر في الأقاليم المختلفة، وبضمنها النظام العربي، لأجل تعديل علاقات التوازن العالمي في ضوء علاقات القوى السائدة، وحدة صراعاتها وتطلعاتها.. أو بدرجة أدنى اعادة ضبط التفاعلات الإقليمية لصالحها. بينما يلاحظ على الدول العربية والقوى الإقليمية استحواذها على عناصر قوة اقل تقدماً من سابقاتها. وما يزال رصيدها من الانفاق العسكري الدولي يجعلها غير مؤثرة عالمياً.

وضعف الدول العربية، عسكرياً، قد قلص من حجم المتاح من الخيارات الاستراتيجية أمام هذه الدول. لذلك في ظرف وجود الخلافات العربية البينية والصراعات العربية – الإقليمية، وتدخلات القوى الكبرى في هذه الخلافات والصراعات، تتطلع هذه الدول دائماً نحو البيئة الدولية لأجل ضمان استقرار افضل في العلاقات العربية البينية، والعربية – الإقليمية.

ويضاعف من أثر ذلك، أن المكون العسكري يشكل الجانب الأعظم من هذه الخلافات والصراعات. لذلك تتجه الدول العربية، والقوى الإقليمية نحو تعزيز حظوتها الإقليمية عسكرياً. والواقع العسكري العربي(غير المستقل) يدفع بمعظم الدول العربية

الى شراء دعم دولي بواسطة التسلح من مصادر دولية، شراء معدات منها، اجراء مناورات معها، حضور مباشر لتلك المصادر من خلال الخبراء أو الزيارات.. أو عبر دفع المال أو عبر التزامات بحماية المصالح الدولية في إقليمها...

وحتى في إطار المضمار السابق، لا تجد الدول العربية أمامها خيارات واسعة، فروسيا والصين يعرفان مصالح الولايات المتحدة في الإقليم. وهذا ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي كذلك. لذلك فأن نشاط هذه القوى العسكري في النظام العربي مقصور على قضايا لا تحرجها أمام الولايات المتحدة، من قبيل بيع اسلحة تقليدية متقادمة، عائدها لا يكافئ ما تملكه إسرائيل لوحدها.

يتضح مما تقدم، أن القضايا الأمنية – العسكرية مدخلاً مهما ومؤثراً في علاقات التوازنات الدولية. وأقترن هذا التأثير بفعل وجود ثلاثة متغيرات:

أولاً، إمكانية استخدام القوة دولياً: ما تزال القوة العسكرية تحتل مراتب متقدمة في تثبيت أو تقرير الوضع الدولي، أو في ضمان المصالح. لذلك تعمد القوى المختلفة نحو بناء منظومتها العسكرية(١). وهذه القوى متباينة في ذلك، **وهي في العموم تسعى باستمرار الى دعم عناصر قوتها العسكرية بواسطة(٢):**

أ- تعزيز سياسي دائم للقدرات الذاتية التقليدية والرادعة فوق التقليدية،

ب- البحث عن الامن تحت مظلة التحالف / التعاون العسكري المتعدد الأطراف.

والتباين في عناصر القوة بين القوى المختلفة يسهل إمكانية اللجوء الى خيار القسر والعنف في حل الصراعات، ولا سيما من قبل الأقوى. فاذا ما نظرنا الى البيئة الدولية نجد انه لا توجد قوانين ملزمة تمنع القوى الكبرى أو الإقليمية من توجيه أفعالها العسكرية دولياً سوى إدراكها لمقدار النفع المتحقق من هذا الفعل ؛ رغم صعوبة تسويغ هذا الفعل في احيان عديدة. لذلك تحاول القوى الكبرى أيجاد مخارج تسوغ فيها ممارسة تأثيرها السياسي الدولي بوسائل عسكرية. وأفضل المخارج هي توازنات القوى، بوصفها أحد مخرجات علاقات القوى الدولية.

---

(1) هذا البناء مرتهن بمدى قدرة تلك القوى على توفير عناصر أساسية.

(2) Dr. Todor Mirkoric : "small countries in post – cold War Period" Review of International Affairs. Belgrade July 15, 1997. P:41.

ويتجلى الدافع المعزز للجوء الى القوة والتدخل في رغبة القوى الفاعلة في ضمان الحصول على مرتبة دولية (او الحفاظ على مرتبتها). فالقوى الكبرى تنظر الى ضرورة دعم موقفها ووضعها الاستراتيجيين عبر تكريس تبعية النظم الإقليمية لها. فالسيطرة على النظم الإقليمية يعد أحد مداخل تعزيز تأثير تلك القوى. فهو من جهة يضمن عدم مقاومة القوى الإقليمية لمصالح القوى الكبرى فيها. والمنطقة الإقليمية مصدر خصب للموارد الأولية والبشرية المؤهلة، والأسواق الاستهلاكية واستيراد السلاح.

ومن جهة أخرى تؤمن تلك السيطرة للقوى الكبرى وجود مناطق نفوذ مهمة في علاقات الصراع – التنافس الدوليين. فالولايات المتحدة مثلاً لا تعمد الى الدفاع عن أرضها من خلال الشواطئ القريبة، بل أنها تتخذ من المناطق الحيوية في العالم (أوروبا، شرق اسيا، المحيط الهندي ...) قاعدة متقدمة تحاصر من خلالها القوى المنافسة، لها وترد من خلالها على تلك القوى.

ثانياً، تزايد أهتمام القوى الكبرى بالمنطقة العربية. فالصراعات الدولية تحفز القوى الكبرى بشكل دائم لبناء القوة الذاتية، ومحاولة رفدها بعناصر قوة خارجية مضافة. والنظام العربي من جهته يوفر للقوى الكبرى مصادر قوة استراتيجية مضافة – سبق الحديث عنها. لذلك يبقى موضع تطلع استراتيجي دائم من قبل تلك القوى للسيطرة عليه.

ويضاعف من هذا التطلع حقيقة ان النظام العربي مازال هشاً ويفتقر لقوة عربية قائدة تدير كافة تعاملاته البينية والإقليمية. كما أن انكشافه الدولي عالي.

ثالثاً، قبول العرب بتدويل قضاياهم(1). يلاحظ مثلاً في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي أن أغلب الدول العربية قد تخلت عن التزاماتها القومية، فهي أناطت بمعظم خيارات تسوية هذا الصراع بالولايات المتحدة. كما أن عدم أعادة تأهيل وضع العراق الدولي (١٩٩١– ٢٠٠٣) مثال آخر على قبول العرب للحل الدولي، وعجزهم عن العمل على أعادة التأهيل عربياً. ويفسر ذلك من جانب غياب نظام امني عربي، أو عربي – إقليمي، أو حتى ترتيبات أمن عربية – إقليمية يقابله تعويل وتواكل عربي على البيئة الدولية في تحسين وضع الدول العربية الاستراتيجي – العسكري، ومثال ذلك دول الخليج العربية.

---

(1) ما قبله.

تأريخياً، كانت القضايا الامنية – العسكرية إحدى المتغيرات التي ربطت النظام العربي بالنظام العالمي. فتوازن القوى فعل فعله في ضبط التوازنات العربية، والعربية – الإقليمية بواسطة أعادة صياغة التوازنات الاخيرة أو تعديلها [1]. وأدت الخلافات العربية – العربية والصراعات العربية – الإقليمية أدواراً مهمة في استمرار تعلق اطراف النظام العربي بالنظام العالمي للحصول منه على دعم قواه.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي صارت مساحة حركة الولايات المتحدة، وقدرتها في تصريف التفاعلات الدولية وفقاً لمصالحها كبيرة. هذا التغير قاد الى تغييرات موازية في سلوك الدول الأخرى، وضمنها الدول العربية، وتغيرات في العلاقة بين النظام العالمي والنظام العربي. بمعنى أن أتساع تلك المساحة قد قلص هامش الحركة بالنسبة للنظام العربي. وصرنا نجد السياسات الأمريكية تعيد تنظيم العلاقات العربية – العربية، والعربية – الدولية أيضاً.

ولما كانت القوى الكبرى تدرك أن أية تحول في علاقات القوة في النظام الدولي لصالح النظم الإقليمية سيجعل شكل العلاقة التوازنية بين الانظمة الدولية غير مستقرة، حيث يقل الضابط العالمي لحركة تلك النظم التفاعلية واحتمالات مزاحمة مصالح القوى الكبرى فيها، أو حتى أزاحتها، يصير امراً وارداً، فأنها، أي هذه القوى تعمل جاهدة نحو ربط النظم الإقليمية بالنظام العالمي بكافة الوسائل.

كما أن ساسيات القوى الكبرى تلاقت في ضرورة ضبط تفاعلات النظام العربي سواء بصورة مباشرة أو بواسطة القوى الإقليمية.

ومنذ مدة ليست بالقصيرة تؤشر الاتجاهات العلمية والعملية، كما بينا، ميلاً متزايداً نحو الدفع بالنظام الدولي الى التعددية القطبية، سواء ما تعلق منها بنسب المشاركة للقوى المختلفة في الانفاق العسكري العالمي، أو في الناتج القومي العالمي، أو في التجارة العالمية، أو في الاستثمار للمستقبل:أي الانفاق على حقول البحث والتطوير والنظام التعليمي. يترافق ذلك مع ظهور أرادة لبعض القوى في ايجاد تقارب مع بعضها البعض؛ وأحياناً الى الضد من رغبات الولايات المتحدة ؛ كما في خطاب الشراكة الروسية –

(1) المرجع السابق.

الصينية، والعلاقات بين روسيا والاتحاد الاوروبي. هذا الامر قد يعدل من علاقات القوة بين القوى الدولية طالما أنه يعيد توزيع عناصر القوة بين القوى المختلفة[١].

وفي العموم ظهرت ثلاثة معطيات جديدة، صارت تجعل قضايا هذا المدخل (العسكري) مؤثرة في العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية للنظام العربي، وهي:

١- تدخل القوى الكبرى الوقائي. أذا ما نظرنا الى السياسة الأمريكية نجد أن روح الهيمنة موجودة فيها ويدعم اعتمادها وتنفيذها ما تتمتع به الولايات المتحدة من قدرات عسكرية واقتصادية غير مسبوقة عالمياً[2]، رغم ذلك تجد الولايات المتحدة نفسها لا تستطيع أن تنشر وجودها بذات القدرة في كل منطقة لحماية مصالحها أمام التهديدات المختلفة[٣].

لذلك نراها تعمد الى تقسيم العالم الى اقاليم عدة تختلف في أهميتها الحيوية وتتفاوت حسب الحاجة لهذا الاقليم أو ذلك. ومن ثم تعمد الى انتقاء السياسة الملائمة لكل اقليم.

وتضع الولايات المتحدة اليوم ثلاثة مجالات حيوية في صلب اهتماماتها، ولكل منها مسوغاته:

- المجال الاول، أوروبا – الاطلسي. أذ توجد حاجة أوروبية دائمة الى الولايات المتحدة (بحكم طبيعة العلاقات الاوروبية – الأوروبية) تأخذها الأخيرة بكل حرص في تقويم سياساتها الأوروبية.
- المجال الثاني، اليابان –الشرق الاقصى. والسياسة الأمريكية تراهن على التحالف مع اليابان والتناقض الياباني – الصيني في استمرار وجودها الإقليمي.
- المجال الثالث، الخليج العربي – المنطقة العربية. تعتمد الولايات المتحدة سياسات الهيمنة على المنطقة، واحياناً أخرى عبر توظيف القوى الإقليمية في ضمان تبعية النظام العربي لها.

---

(1) المرجع السابق.

(٢) William Pfaff : "The Question of Hegemony " Foreign Affairs.

(3) يتجه الفكر الاستراتيجي الأمريكي الى التأكيد على وجود مخاطر تحيط بالولايات المتحدة وتهدد مصالحها. وهذه المخاطر ليست على مستوى واحد سواء من حيث شدة التهديد أو من حيث طبيعته أو نوعه.

وهذه المجالات تعد بمثابة نطاق نفوذ لا تقبل المساومة مطلقاً، ولا يمكن التخلي عنها. وينصب اهتمام الولايات المتحدة على التهديدات التي قد تتعرض لها مصالحها الحيوية في الأقاليم السابقة. ولعل من اشد هذه التهديدات خطورة هي نمو القدرات التسليحية لبعض الدول التي تمثل للولايات المتحدة قوى إقليمية طموحة لا تتوافق سياساتها مع مثيلاتها الأمريكية، مثل إيران، والصين وكوريا الشمالية.

إزاء ذلك أخذت الولايات المتحدة اعتماد أسلوب التدخل الوقائي في الأقاليم المختلفة في مواجهة حالات رفع كلف استقرار مكانة الولايات المتحدة في تلك الأقاليم (حضور عسكري دائم ومكلف سياسياً). وتظهر السياسة الدولية صور عدة لهذه التدخلات، التدخل في الخليج العربي عام١٩٩٠، وفي كوسوفا ١٩٩٩... وكانت التبريرات المقدمة لهذه التدخلات هي حفظ الامن والاستقرار، الدواعي الإنسانية... في حين نجد أن نتائج تلك التدخلات بينت أن هذه التبريرات لا تخضع في تفسيرها سوى لإطار واحد هو تحقيق مصلحة الغرب، والولايات المتحدة تحديداً.

٢- تزايد الوعي العربي بتراجع موقعهم الحضاري مقارنة بموقع الحضارات الأخرى[1]. تنظر الدول العربية الى الوضع الدولي بجانبه السياسي – العسكري كونه وضعاً في غير صالحها. فمتطلبات الامنين القطري والقومي غير متحققة، كما تعمل القوى الكبرى على استمرار وجودها في او بالقرب من المنطقة العربية، عبر مبيعات السلاح، الخبراء، صياغة النظم الإقليمية ... مثلاً، الوجود الأمريكي فيها[2].

والأخطر من ذلك، أن أغلب العرب قد اعطى للحضور العسكري الأجنبي صدقية، ومركزية في سياساتهم البينية والخارجية عبر تقبلهم له. وهذا ما أتاح للولايات المتحدة تصميم ترتيبات أمنية – دفاعية تلبي متطلبات حماية مصالحها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم[3].

علاوة على ذلك، يدرك العرب قصور وضعهم في علاقات القوة الإقليمية. فإسرائيل، وتركيا وإيران اضلاع في مثلث تتناسق وتتوافق سياساته استراتيجياً، في حين يتشتت مجهود العرب العسكري بين (٢٢ دولة).

---

(1) المرجع السابق.

(2) سبق بيان اعداد وتفاصيل انتشار هذا الوجود في الجزء الاول من الدراسة (الفقرة ١ – ٣ – ٣ أولاً).

(3) عماد مؤيد المرسومي : توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية. مرجع سابق. ص ٨٢.

٣- إعادة صياغة ادوار القوى الإقليمية. للقوى الكبرى علاقات ذات وزن سياسي مهم مع الدول العربية، بيد أن الثقة بهذه الدول لا يحمل تلك القوى عن البحث الدائم لآليات إخضاع هذه الدول سياسياً. وتؤدي القوى الإقليمية هذا الدور، فتركيا وإسرائيل حليفان للغرب، وتقيمان علاقات مع روسيا والصين. وايران ذات علاقات سياسية مهمة مع روسيا والصين، ولا تحمل تقاطع حيوي في المصالح والسياسات مع اوروبا. ولا يصل تصادمها مع الولايات المتحدة الى حد المجابهة؛في الاقل في المستقبل المنظور.

تاريخيا، مارست القوى الإقليمية الثلاث أدواراً تمثلت بتشتيت عناصر القوة العربية نحو عدة جبهات لا تستطيع الدول العربية مواجهة تحدياتها، كلاً على حدة.

واليوم تؤدي هذه القوى أدواراً في ضبط تجدد الوعي العربي، وتهجينه عند مستوى عجز القدرات العربية على مواجهة البيئة الدولية. والتحالف التركي – الإسرائيلي أنموذج على ذلك. فهو قد أبقى خياراته مفتوحة في التعاون بين الطرفين[١] – والواقع أن تركيا قد تجاوزت ما يجمعها من عناصر مع الدول العربية، أي انها قد تجاوزت التأريخ والدين. وتحالفها مع اسرائيل لا يعبر الا عن دوافع استراتيجية في تعزيز وضعها الإقليمي[٢].

بينما يقوم المشروع الإسرائيلي على اعتماد سياسات تلتقي قواسمها مع القوى الكبرى عند اختراق النظام العربي والهيمنة عليه[٣]، وهيمنة (إسرائيل) الإقليمية أحد السبل في ضمان تحقق هذه الغاية.

وتكاد ايران لا تختلف عنهما، فمشروعها القومي، أي ايران القوة الإقليمية، يكتمل تحققه عند اختراق النظام العربي وأضعافه. وبذلك تكون هذه القوى (ايران، تركيا وإسرائيل) واسطة لتأكيد علاقات القوة في ضبط الإقليم، وعدم بروز تهديدات جدية للمصالح الدولية فيه. كما وتدخل هذه القوى في العلاقات التوازنية العالمية بوصفها مجالات نفوذ تابعة للقوى الكبرى. فهي وأن كانت لها حساباتها القومية بيد أنها لا تتخطى ما مرسوم لها في المنطقة.

(1) يمكن تلمس ذلك في اذعان سوريا لمطالب تركيا عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، حول إنهاء دعم الاولى لحزب العمال الكردستاني المعارض للسلطات التركية.
(2) أنظر، شادي أرغوفنتش:"الأمن التركي والشرق الأوسط" ص ٩٩ – ١٠٠.
(3) د. مازن اسماعيل الرمضاني : "اسرائيل. من القلق الامني الى بداية الهيمنة الإقليمية"، ص ٩١.

❖ المدخل الاقتصادي – التكنولوجي

تعبر السياسة الدولية عن واقع الأوضاع الاقتصادية – التكنولوجية العالمية ؛ كما تعبر عن الواقع العسكري للدول. فالاقتصاد والتكنولوجيا يوفران الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات الخارجية. وهما مجال تتفاعل فيهما، ونحوهما تلك السياسات. ويمكن بيان أوجه التأثير بين المتغيرين عند اعادة تحليل مصادر السياسات الخارجية. وهنا سنجد أن تلك السياسات هي اما عبارة عن فعل سياسي، أي محصلة للإمكانات المتوافرة لدى الدولة[1]. أو أن تكون تلك السياسات عبارة عن رد فعل / استجابة للسياسة الدولية الموجهة [2].

وفي سياساتها أولت القوى الكبرى المتغير الاقتصادي– التكنولوجي اهمية واضحة. ومرجع ذلك الآتي :-

١- القوة تتألف من عدة عناصر ومكونات. والاقتصاد والتكنولوجيا يحتلان مرتبة مهمة بين هذه العناصر. كما انهما لم يعدا يخضعان تماماً للمكون الاستراتيجي – العسكري كما كان الحال اثناء مدة الحرب الباردة. مرجع ذلك أن تراجع حدة فرضيات استخدام القوة العسكرية في حسم علاقات القوى الكبرى البينية قد صعد من وزن العناصر الاقتصادية – التكنولوجية في حسابات القوة وعلاقاتها. فهذه العناصر هي مؤشر مهم على المكانة التي تحتلها القوى في سلم الهرمية الدولية. والمثال التاريخي الواضح هو تراجع الاتحاد السوفيتي السابق في التزاماته الدولية عندما لم يستطع مواصلة تحمل أكلاف الحرب الباردة. وظهر الاتحاد الأوروبي عندما رأى أعضاءه وجود عوائد سياسية – اقتصادية من وراء القيام بهكذا خطوة.

٢- حدود التقدم والتخلف الاقتصادي والتكنولوجي شفافة. فلا توجد مناعة امام اختراق هذا التصنيف، وهذا ما يجعل المنافسة والصراع سمة تطلعات وسياسات القوى الكبرى في هذا المضمار لأجل بلوغ السبق في التقدم. والاختراعات التكنولوجية تمنح الدولة المعنية أسبقية مهمة في التنافس الدولي، وتبقى غيرها في دائرة العمل

---

(1) المرجع السابق.

(2) في الغالب تلجأ الى هذا النوع من السياسات الدول الصغيرة. فضآلة الإمكانات المؤهلة يجعلها في موضع رد الفعل للسياسات الدولية التي تكون في تماس معها. وهكذا فسياساتها انعكاس لحال أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية.

بوسائل متقادمة لا تصلح للتنافس بنفس المدى والفاعلية. كذلك الحال بالنسبة للولوج في علاقات تكامل أو تعاون اقتصادي إقليمي. فأوروبا واليابان مثلاً خرجتا من الحرب العالمية الثانية بدمار شبه مؤكد، واستطاعتا الوصول الى مرتبة القوى الكبرى التي تزاحم الولايات المتحدة، وأحياناً تفوقها. وصارت كلا القوتين تريان في التعاون أو التكامل الإقليمي متغيراً يتيح دعم تلك المرتبة، ويؤمن لهما المنافسة بشروط أفضل.

ولما كان زيادة التقدم الاقتصادي، والتطور التكنولوجي تؤديان الى زيادة تسارع عملية التغيير الدولية [1]، هذا ما جعل القوى الكبرى تتطلع نحو رفد قدرتها على النمو الاقتصادي – التكنولوجي والتنافس، واحياناً الصراع في سبيل ذلك سبيلاً لأقرار أو المشاركة في إقرار السياسة الدولية.

٣- تقوم القوة الاقتصادية – التكنولوجية للقوى الكبرى على توافر وتدفق الموارد الأولية الوقودية وغير الوقودية، والموارد المالية والبشرية المؤهلة من الدول النامية، وتلك القوى لم تجد بدائل اقتصادية تشبع حاجتها، دون هذه الموارد ستشل إمكانات تلك القوى على التقدم والمنافسة. وهذا ما يجعلها تولي أهمية للمناطق التي تحوي موارد استراتيجية يصعب تعويضها، مثلاً البترول العربي، والمعادن غير الوقودية في افريقيا...

ونتساءل ما مصالح القوى الكبرى الاقتصادية – التكنولوجية في العالم العربي، وكيف أثرت التوازنات الدولية في سياسات تلك القوى في تحقيق تلك المصالح؟

اتجهت القوى الكبرى الى ديمومة وضعها الاقتصادي – التكنولوجي الدولي وتعزيزه. وفي سبيل ذلك اعتمدت اربع أدوات، لجأت اليها في سبيل ضمان تلك الديمومة، وهي :

أولاً، زيادة المساهمة في حقول البحث والتطوير، باعتبار ذلك مقدمة اساسية للحصول على السبق التكنولوجي. ففي عام ١٩٩٧ كان انفاق كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان والصين على البحث والتطوير (١٨٦. ٦، ١٤٤. ٩، ١٢١. ٦٨، ٠. ٥٣) مليار دولار على التوالي، وزادته عام ٢٠٠٠ الى (٣٠٠، ١٩١. ١، ١٣٥. ٦، ٥٦. ٦) مليار دولار [2].

---

(1) أنظر مثلاً سرمد عبد الستار:المتغير التكنولوجي وإشكالية التنافس على المستوى الدولي. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية / جامعة صدام. ٢٠٠٠ ص ٦.

(2) الأرقام نقلاً عن تقريري التنمية البشرية لسنة١٩٩٩، وسنة٢٠٠٢.

ثانياً، اقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى. أن العلاقات الاقتصادية بطبيعتها مرنة، تتحرك حيث توجد المنفعة والعوائد المقبولة [١]. ولما كان الوضع الاقتصادي أحد الجوانب المهمة الدالة على مرتبة الدولة المعنية في النظام الدولي، أي محدداً لأدوارها الدولية، فالقوى الكبرى باتت تدرك أن حجمها غير كاف لكي تؤدي دوراً عالمياً رئيسياً. لذلك أخذت تسعى لتجميع نفسها في وحدات أكبر. والتكتلات الاقتصادية مسلك هام يوفر معطيات وظروف سياسية تساعد القوى المعنية على البقاء، وربما الارتقاء في ظرف المنافسة العالمية الشديدة.

ثالثاً،_الاداتان السابقتان ساعدتا القوى الكبرى في تأكيد وضعها السياسي الاقتصادي – التكنولوجي العالمي. وبقيت خصوصية المنطقة العربية في كونها قد وفرت موارد واسواق أتاحت دعم وضع تلك القوى في النظام الدولي. بمعنى استنزاف الموارد العربية الطبيعية والمالية والبشرية (المؤهلة). فتلك الموارد هيأت للقوى الكبرى مصادر أولية لديمومة نشاطها الصناعي، ولنموها الاقتصادي. فالولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي مثلاً استوردتا من الأسواق العربية نحو (٤. ٨٨ مليون، ٣. ٠٢ مليون) برميل / يوم من النفط، عام ٢٠٠٠. كما يوجد في كلاهما أموال عربية مستثمرة تقدر بـــ (٨٠٠ مليار) دولار. والقيمة السياسية (العائد) لتدفق هذه الموارد لا تتساوى وقيمة السلع بعد تصنيعها وانتاجها وتصديرها، والتي ترد الى الدول العربية من القوى الكبرى. وفارق القيمة يكون رأس مال متراكم في تلك القوى نفسها. وهذا ما يضاعف الفجوة بين الاثنين [٢].

واكثر ما تتضح علاقات القوة بين القوى الكبرى، هنا، هي في الموارد الاولية. فهذه القوى تتطلع بشكل دائم للاستحواذ على الموارد الاولية. فالقدرة الوظيفية للاقتصاد، نمط الحياة، مستوى الرفاهية المرتفع الذي وصلته ... تعتمد على تأمين هذه الموارد [٣]. ويتضاعف هذا التطلع بفعل النقص المستمر في امدادات الموارد الاولية من داخل تلك القوى، في ظرف يتزايد فيه الطلب عليهما عالمياً [٤].

---

(1) لستر ثرو:المتناطحون. ترجمة د. محمد فريد ص٢٩.
(2) أنظر، أحمد زكي يماني : "المشهد النفطي العربي والعالمي ٢٠٠٠"، ص٢٠٠ – ٢٠٢.
(3) هارولد نوبيرت:النظام العالمي ومشاكل العالم الثالث. ترجمة محمد الزغبي و د. ممتاز كريدي. ص ١٦.
(4) تقرير منظمة الاوابك: "نظرة أستشرافية على الطاقة العالمية".

وأذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال، سنلاحظ أن السياسة الأمريكية تعكس في جانب منها مصالح الشركات الأمريكية الكبرى والشركات المتعاملة مع الموارد الاولية من بين القوى الضاغطة على تلك السياسات [1]. ونشاط هذه الشركات هو ديمومة للتطور الاقتصادي – التكنولوجي. وهذا التطور قد قاد الى تناقص تدريجي لبعض الموارد الاستراتيجية داخل الولايات المتحدة، وتزايد الاعتماد على الموارد المستوردة.

على أن السيطرة على الموارد الاولية اتاح للولايات المتحدة تحقيق هدفين :

– الاول سياسي – اقتصادي مفاده معالجة النضوب التدريجي في احتياطيات الموارد الاولية، وتلبية تصاعد حجم الطلب عليها بقصد ديمومة التقدم الاقتصادي.

– والثاني استراتيجي ويعني التحكم بأسواق الموارد الأولية على صعيد الانتاج، النقل والتصنيع ... وهذا ما اتاح لها ممارسة ضغط مزدوج على الدول المنتجة (طالما أن استمرار حصولها على عوائد بيع منتوجاتها الأولية مرتهن بالسوق الأمريكية بدرجة كبيرة)، وعلى القوى المنافسة طالما أن حصول الأخيرة على مصادر بقائها هي بيد الولايات المتحدة ومن ثم التأثير في معدلات نموها الاقتصادي – التكنولوجي. وهذا ما يقودنا الى الاداة الأخيرة التي لجأت اليها القوى الكبرى.

رابعاً، استبعاد المنافسين على الثروات الطبيعية، والاستئثار بها. فحرمان القوى المنافسة من تلك الموارد يجعل القوة المستحوذة منفردة على اسباب التمتع بالموقع الدولي. والتحكم بكمية الموارد القابلة للتدفق للأسواق الدولية يتيح إخضاع القوى الأخرى لشروطها. كما في علاقة الولايات المتحدة والقوى الأخرى بالنفط العربي. وحال اليابان مع النفط العربي مثال على ذلك. فاليابان استهلكت(استوردت)النفط بنسبة٤٩. ٣% من أجمالي استهلاك مصادر الطاقة ككل، أي(٥. ٦ مليون)برميل/ يوم عام٢٠٠٠. ولما كانت معظم الاستيرادات تتم من المنطقة العربية وايران، هذا ما جعل قابليتها للخضوع لشروط القوة السياسية المهيمنة على المنطقة أي الولايات المتحدة أمراً يسيراً.

(1) ومن بين تلك الشركات، شركة شيفرون (chevron)، أجمالي أصولها (٧٧. ٦٢١ مليار) دولار، واجمالي مبيعاتها (١١٧. ٠٩٥ مليار) دولار.

وفي ميدان النفط نجد أن الشركات النفطية الكبرى تولي أهمية للمناطق المنتجة له. وتعمد الى التأثير في سياسات بلدانها تجاه هذه المناطق[١]. وتأثيرهذه الشركات يرجع الى:

أ- حجم ميزانياتها الكبير. فمثلاً شركتي Exxon Mobil و Royal Dutch/Shell بلغت أجمالي اصولها المالية (١٤٩ مليار)دولار، (١٢٢. ٤٩٨ مليار)دولار/٢٠٠٠ على التوالي. وبلغت أقيام مبيعاتها الاجمالية (٢٠٦. ٠٨٣ مليار) دولار، (١٤٩. ١٤٦ مليار) دولار على التوالي [٢].

ب- اشتراك سياسيين وعسكريين معروفين في كوادرها. فمثلاً أغلب سياسيي الولايات المتحدة لهم ارتباطات بالشركات النفطية الكبرى، فجيمس بيكر وزير الخارجية للفترة ٨٩ – ١٩٩٢ هو مستشار لشركة أكسون موبيل ...

ج- تصاعد الحاجة العالمية للنفط وغياب البديل الاقتصادي.

لذلك ليس غريباً أن يكون تركيز اهتمام تلك الشركات هو السيطرة على كامل دورة النفط، سواء في مناطق الانتاج، أو في عملية نقله، أو تصنيعه [٣].

أما الدول العربية فأنها تتطلع نحو التنمية، وردم الفجوة الحضارية مع القوى المتقدمة؛ التي اتسعت بفعل تراكم عوائد النمو في الاخيرة. فلا تزال هذه الدول تعاني من الخضوع لهاجس التخلف عن مراحل النمو التي وصلتها القوى المتقدمة.

والوضع الاقتصادي– التكنولوجي للدول العربية دفعها الى اعتماد آليات محددة في حركتها الدولية، وهي:

١- تصدير الموارد الأولية الوقودية، وغير الوقودية. فهناك فائض تجاري في انتاج الدول العربية من هذه الموارد[٤] لم يستطع السوق الداخلي استهلاكه أو استخدامه، الامر الذي دفعها الى تصدير الموارد الأولية بشكل خام الى الاسواق

---

(1) د. محمد أبراهيم فضة : مشكلات العلاقات الدولية.

(2) نقلاً عن تقرير الاستثمار العالمي. الشركات عبر الوطنية. مرجع سابق. ص ٣

(3) تشير أحصاءات عام٢٠٠٠الى أن٨٠%من أجمالي دورة انتاج النفط ونقله وتكريره عالمياً تسيطر عليه٣٠ شركة كبرى –ومن بين أكبر٢٥ شركة عابرة للقوميات هناك ٦ شركات مهتمة بالسيطرة على هذه الدورة. المرجع نفسه. ص٣.

(4) المرجع السابق. منظمة الدول المصدرة للبترول:"نظرة أستشرافية على الطاقة العالمية ". مرجع سابق. ص ص١٠٧ – ١١١.

الدولية بقصد الحصول على عوائد مالية، تحولها الى بناء/ دعم قاعدة اقتصادية – تكنولوجية.

٢- التعاون العربي – العربي، العربي – الإقليمي. وأريد بهذه الوسيلة المساعدة على تقوية المواقف العربية الاقتصادية – التكنولوجية في الساحة الدولية. فظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وميثاق الوحدة الاقتصادية العربية. والحوار، ثم الشراكة الاورومتوسطية.

لكن، تلك الوسائل لم تحل دون عجز المنظومة الاقتصادية- التكنولوجية العربية. الأمر الذي ساعد على اختراق الدول العربية أقتصادياً وتكنولوجياً، وبالتالي أوقعها في تبعية للقوى الكبرى. ومظاهر هذا الاختراق هي :

أ- الفجوة الحضارية الناجمة عن الفارق في التقدم الاقتصادي – التكنولوجي، مقارنة بالقوى الكبرى. لقد قاد عائد النمو والتقدم الاقتصادي – التكنولوجي في القوى الكبرى الى ظهور مظاهر أجتماعية – سلوكية مقابلة مثل التمدن، استعمال الأساليب العلمية ... في حين بقيت الدول العربية تعاني من أثر الترسبات التاريخية كمرحلة الاحتلال الأوروبي، ومن واقع حال الاقتصاد العربي. ولم تستطع تعويض الفجوة في التقدم، أو حتى ملء الفراغ الذي تركته – أجتماعياً وحضارياً. فالتراكم في العائد الاقتصادي – التكنولوجي عالمياً وصل الى مستويات يصعب على الدول العربية اللحاق بالمتقادم منه الا بعد عدة عقود، طالما ان عوائدها المادية لا تسعفها في سد نفقات جوانبه المختلفة. فبعض جوانب التكنولوجيا المتقدمة لا تستطيع الدول العربية أنتاجها، أو حتى شرائها، خاصة في ميدان الاتمتة. وبعض النشاطات الاقتصادية لا تأخذ كامل ابعادها، مثل المعلوماتية. كما ان معظم الموارد البشرية (الكفاءات العربية) القادرة على التعامل مع المستويات الاقتصادية – التكنولوجية العالمية الرفيعة ذهبت الى مغادرة بلدانها.

علاوة على ذلك، تدفع التقنية الحديثة وطرق الانتاج العصرية والتنظيم الجديد للعمل الى حل معظم المشاكل الاقتصادية – الاجتماعية. لكن، دخول هذه الأنماط الى الدول العربية، أقتداءاً بنماذج القوى المتقدمة ربما يقدم نتيجة معاكسة، فعندما شرعت الرأسمالية في القوى المتقدمة بتطوير التكنولوجيا، أصبحت في غنى عن أيادي عاملة

كثيرة. في الوقت نفسه، ظهرت فروع اقتصادية جديدة كانت في وضع يمكنها معه امتصاص قسم كبير من تلك الايادي. ولا نرى ان ذلك ممكناً في الدول العربية جراء ارتفاع معدلات(الامية)التكنولوجية، وعدم القدرة على مواكبة قوانين التنافس الاقتصادي الرأسمالي العالمي. فهذا الخيار (أي أدخال التقنية المتقدمة جداً كأداة للتغيير) لايستطيع تجاوز الاثر الاجتماعي السلبي. كما تسهم العولمة اليوم في أعدام التراكم في راس المال في هذه الدول. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، عمد مشروع التحديث الغربي في المرحلة الاولى الى عقلنة أنماط السلوك والتفكير الاجتماعي أنطلاقاً من التزام مجموعة معايير انتهت الى تفكيك البنى الثقافية والاجتماعية التقليدية السابقة في الحضارة الغربية. واعتماد الدول العربية لأليات مشروع التحديث العلماني الغربي لم يؤد الى نهضة حضارية حقيقية بل ادى الى تكريس حالة التبعية الحضارية للغرب[1].

ب- استنزاف (عائد) الموارد العربية. بمعنى استنزاف الخزين المقدر من الموارد، وتدني عائد التنمية من جراء بيع تلك الموارد بشكل خام [(٢)].

يضاف الى ذلك، ما تفرضه القوى الكبرى من ضرائب على المنتجات النفطية، وصلت في دول الاتحاد الاوروبي الى (٦٦ دولار) للبرميل من تلك المنتجات عام ١٩٩٥. علاوة على فرض ضريبة الكاربون (١٠ دولار) للبرميل الواحد، بحجة حماية البيئة[(٣)].

ج- عدم تحقق التكامل الاقتصادي العربي. أن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بصورها (الوحدة الاقتصادية، منطقة التجارة الكبرى، السوق العربية..) لم يتح لها فرص كاملة للتنفيذ لقصور في الارادة العربية الرسمية [٤]، وتشبثها بالارتباطات الدولية. ولم تحقق هذه الارتباطات المتباينة للدول العربية عائد تنمية مجدي، وهذا دليل على انها كانت سبيلاً لضمان بقاء النظم الحاكمة أكثر منه وجود رؤية صائبة عندما تم استبعاد تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – العربية.

---

(1) لؤي صافي:"نموذج التحديث الغربي. الخصوصية التاريخية وإشكالية التعميم".

(2) المرجع السابق.

(3) د. نادية عبد القادر المختار:"مستقبل الطاقة والامن في الخليج العربي".

(4) أنظر في ذلك مثلاً، د. فائق علي عبد الرسول : المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والطموح.

❖ المدخل الثقافي ـ الحضاري

يعد المدخل الثقافي – الحضاري أحد مجالات التفاعل السياسي الدولي. ففيه، ومن خلاله، تؤكد الدول وجودها في المجتمع الدولي، وتبرز أرثها التاريخي وتظهر اسهامها في الناتج الحضاري الثقافي الانساني.

وتفيد قوة الدولة – بتحديد موقعها نسبة لسواها في سلم الهرمية السياسية الدولية. والمجال الثقافي الحضاري هو أحد عناصر قوة الدولة. فمقدار مناعته أمام الثقافات والحضارات الأخرى يضاعف من نفوذ الدولة (الامة) المعنية، ومن ثم يزيد من تأثيرها وقوتها. وخلاف هذا الأمر صحيح أيضاً.

واليوم، تتزايد وجود قضايا عالمية مشتركة يتبلور إزاءها وعي مشترك ترفد تبلوره سهولة الاتصالات بين الشعوب. إضافة الى التقارب (التوحد) في استخدام التقنيات والسلع والخدمات عالمياً ورغم ما يولده ذلك من تقارب بين الحضارات والثقافات الا ان الوضع العالمي لا يزال متعدد ثقافياً وحضارياً [(١)].

وتختلف مشاركات ومساهمات الحضارات المختلفة في أجمالي المكون الحضاري – الثقافي العالمي، مثلاً الحضارة الكونفوشيوسية والحضارة الغربية. كما تباينت تلك المشاركات بتباين الحقب التاريخية المختلفة، كما في واقع حال مشاركة الحضارة العربية الإسلامية في عهودها الأولى. وهي تبقى واقع حال معبر لعمق الحضارة نفسها زمانياً، ولشمولية واصالة مضمونها الإنساني. وتقبل الغير لها ؛ سواء بالقناعة كما هو الحال مع انتشار الحضارة الإسلامية، أو بالقسر وتغييب الاخر كما هو حال أنتشار الحضارة الغربية.

كما يبقى لآلية التفاعل الحضاري – الثقافي أثرها في استزادة الحضارات من بعض. وفي ظهور مفاهيم إنسانية متقاربة، ويظهر ذلك بشكل جلي في حالة التفاعل السلمي – التعاوني. أو قد يغلب ظهور رغبات لدى بعض الحضارات في أزاحة غيرها عبر فرض نماذجها هي، وتغييب أن لم يكن الغاء خصوصية الاخر. والأنموذج الاول (التفاعل – التعاون) يتطلب الندية، والتكافؤ في عناصر القوة. بينما أنموذج (التفاعل – الصراع) يشيعه عدم التكافوء في عناصر القوة. وهذا ما يسود في الوقت الحاضر.

---

(1) لا تزال أمكانية ظهور هوية عالمية ذات شأن كبير للمجتمع العالمي ليست محتملة، ولا هي ضرورية.
- رونالد روبرتسون: العولمة. النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية.

ولما تقدم، صارت الدول تتبنى إستراتيجيات ثقافية – حضارية تعبر عن خصوصية وضعها الدولي، وما ترغب بتحقيقه سياسياً. فالقوى الكبرى مثلاً تبني إستراتيجياتها على عنصرين:

– **الاول**، الغاء وجود الآخر معنوياً، أي الغاء ثقافة الآخر وطمس معالم حضارته. وتقَوم سياسة إلغاء الآخر التي تمارسها القوى الكبرى – الغربية على معادلة طرفاها تفوق الذات، وتغييب الآخر[1]. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض نجد صموائيل هنتنغتون يركز على ضرورة تحقيق الغرب أقصى درجات التماسك والتعاون ضمن إطار حضارته. وعدم التنافر مع كل من روسيا واليابان [2].

– **وثاني تلك العناصر** هو فرض المحتوى الفكري والمادي لحضارات وثقافات تلك القوى أو نشره بين شعوب الدول الأخرى بغية تهيئة ارضية متقبلة لفرض أنموذجها الحضاري. ومن ثم لأدائها ادوار عالمية اكثر سعة في مراحل لاحقة، بمعنى أن نشر المحتوى الفكري والأنموذج الحضاري ينتقص من الخصوصية الحضارية للحضارات الأخرى، ويمهد لتقبلها تأثيرات الحضارة المتفوقة[3].

ونتساءل، كيف تؤثر قضايا هذا المدخل على العلاقة بين التوازن العالمي وتوازنات النظام العربي ؟

أذا ما نظرنا الى الثقافة الغربية سنجدها تركز في العموم على قضية الصراع. وتعده حالة لا بد منها لأستمرر الحياة. فعدم وجود صراع يؤدي الى ركود الحضارة الغربية. ومن ثم لا يتهيأ الحافز (وجود خصم معرّف المطلوب القضاء عليه) للتقدم ؛ أساس أرتقاء الغرب. ومما يبرر الصراع مع آخر، كذلك هو الخشية من عدم استجماع الرأي حول غاية معرّفة(هدف خارجي معادي)، الامر الذي قد يسرع في ظهور التصدعات والصراعات داخل الحضارة الغربية نفسها. وهذا ما دفع بالعديد من القوى

---

(1) مثلاً يركز الفكر السياسي الأمريكي على كون الولايات المتحدة أنموذج للعالم الحر(قيم وتعاملات)، وتسعى الى نشر مبادئه والنظر الى الدول الأخرى بوصفها ملاذاً للتطرف والغلو الكامن في ثقافاتها...

(2) أنظر صموائيل هنتنغتون : صدام الحضارات ... أعادة صنع النظام العالمي. مرجع سابق.

(3) واليوم الأنموذج الفكري – الحضاري الغربي صار مقبولاً في العموم من اغلب الدول. كما أنه صار يفرض مفاهيمه على قيم وتعاملات أنسانية عديدة مثل حقوق الإنسان، الحرية، الفردية، الديمقراطية.

الغربية المتنفذة الى طرح الاسلام (بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق) كعدو أنموذجي للحضارة الغربية، وبما يحقق غاياتها.

وفي الوقت نفسه، سعت القوى الغربية الى توكيد صواب أنموذجها الحضاري، وفشل ما عداه. وهي بهذا اعتمدت مرجعية التدخل الدائم في تحديد صلاحية الأنموذج الأمثل (الغربي) أستناداً على حق القوة [1] في تجريد النماذج الاخرى من محتواها، وملء المحتوى الغربي في الفراغ الناجم عن تلك العملية.

في المقابل، اذا ما نظرنا الى الدول العربية سنلاحظ وجود اختلال في المجال الثقافي – الحضاري، فهناك عدم اتفاق (عام) على قبول الأنموذج العربي – الإسلامي؛خاصة في الإطار السياسي الرسمي. كما لا يوجد أنموذج حضاري عصري متفق عليه، أو حتى وجود استعداد كافي للتعامل المتعقل مع نماذج الحضارات غير الغربية – فالأمر لا يتعدى تقبل رسمي واسع للأنموذج الغربي دون مراجعة نقدية هادفة له. هذا من جانب، ومن جانب آخر، لعل مراجعة الخطاب العربي بشأن ظاهرة العولمة، وانعكاساتها على الدول العربية تذكر المرء بقصة فيل العميان التي اشار اليها ابو حيان التوحيدي[2]، وفيها يركز على ضرورة الوصف الكلي للظاهرة. ويحذر من مخاطر الوصف الجزئي لها ؛ على الرغم من انه لا ينف الصحة بالمعنى الجزئي. وعليه يؤدي الوصف القاصر لظاهرة العولمة الى تشويه وعدم قدرة على توليد الفهم الصحيح. مثال ذلك، الاقتصار في رؤية العولمة على أحد مظاهرها بحيث يصبح الجزء من الظاهرة وكأنه الظاهرة ككل.

ان العولمة[3]، ليست للرفض أو القبول، إنها نظام سياسي – فكري واقتصادي لا بد من فهمه وتفكيكه والتعامل معه بما يلزم من ادوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة. وعليه، على العرب تحديد مخاطر العولمة على نظامهم الإقليمي. في الوقت نفسه الذي سيشار فيه الى الفرص والإمكانات المتاحة عربياً لمواجهة هذه المخاطر والتحديات.

---

(1) لنأخذ السياسة الخارجية الأمريكية مثلاً.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن : "العولمة واثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي.

(3) المرجع السابق.

واذا كان هناك ما يتعلم من ثقافات الغرب في اطار تفاعل حضاري بناء فثمة ما يرفض لأنه يتعارض مع الخصوصية، حتى وان حملته ثقافات العولمة الى البلاد العربية المهم الاّ يقع في فخ الانبهار فتستساغ التبعية الثقافية، وألاّ يهرب الى الانغلاق فيزداد عوامل التخلف. فالدفاع عن الخصوصية يستلزم استكمال مقومات التجدد الحضاري في عالم متغير بعيداً عن الانبهار أو الانغلاق(١).

والتبعية الثقافية هي مسالة نسبية ومتغيرة. وتعني في جوهرها استلاب الخصوصية. أن هذا الاستلاب المخطط من جانب الأقوى يتأكد في عصر العولمة عبر محاولات الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً التأثير في ثقافات الآخرين، والانتقاص منها، من خلال الاعلام والتقانة اساساً.

وانطلاقاً من حقيقة أن الدول العربية تستهلك في المجال الثقافي أكثر مما تنتج، وأن المؤسسات الثقافية العربية ضعيفة في تقانتها وآلياتها كما لا تعطي الدول العربية وزناً فاعلاً للأنموذج الحضاري العربي – الاسلامي، علاوة على وجود أمية بين البالغين العرب تقدر بنحو ٤٠% (٢) فضلاً عن انتشار رؤية، لدى البعض، بجدوى الهروب الى الماضي... لذلك فمن الطبيعي أن يكون العرب عرضة للأخذ أو التلقي من الغرب؛ وربما الاندماج التبعي فيه.

(1) عدنان السيد حسين : "متطلبات الامن الثقافي العربي. دراسة في الاستراتيجيات والسياسات".

(2) الرقم نقلاً عن تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٠ ص ١٩٧.

وننوه أن الامية ليست أبجدية فحسب انما هي تكنولوجية كذلك. والعرب يعيشون أمية متفاقمة على الصعيدين.

المبحث الثالث

العلاقة بين توازن القوى العالمية والنظام الإقليمي العربي: الخصائص والفرضيات

ما هي العلاقة بين توازن القوى العالمية والتوازنات في النظام العربي؟

بينا في الجزء السابق الى انه من الأمور القائمة في السياسة الدولية هو توجه القوى الدولية نحو اختراق النظام العربي، وتحقيق هيمنة عليه في المجالات السياسية العسكرية منها ، والاقتصادية والثقافية.

ومما يلاحظ، ان هذا الاتجاه قد تحقق نتيجة لضعف العرب، علاوة على دور القوى الاقليمية في تكريس هذا الضعف[1]. وكان من نتائج ذلك ضعف الآداء العربي، واعتماده على الارادات الدولية. فلا يزال العرب اليوم عاجزين عن سوق نماذج تعامل مستقلة وفاعلة في البيئة الدولية.

❖ *العلاقة على مستوى الفرضيات*

لقد كانت علاقات الاختراق والهيمنة التي ميزت علاقة القوى الدولية بالنظام العربي أما تعبيراً عن حقائق علاقات القوة، دولياً. أو جاء كنتيجة لانسياق عربي غير واقعي وراء الاطروحات القائلة بعجز محاولات الاستقلالية في البيئة الدولية. فعلاقات القوة اليوم تؤشر اعادة صياغة سياسية للعناصر المكونة للهرمية الدولية، باتجاه بروز تلك القوى التي تمتلك مركب من عناصر متقدمة عسكرية، واقتصادية وثقافية – دون أن يعني ذلك بأية حال امتلاك السبق في كل منها. والعرب غير متوافرين على ذلك، بل انهم يقفون عملياً عند الرؤى القائلة بفشل محاولات متابعة السباق الدولي لتملك تلك العناصر[2].

(1) المرجع السابق.

(2) والأكثر من ذلك، ان البيئة العالمية لا تتيح تنفيذ هكذا خيار، اذ تقوم على اجهاضه في مراحله المبكرة.

هذا ما يدفعنا الى التساؤل عن الصياغات النظرية للعلاقة بين التوازنين، والتي تعد خطوة مهمة لفهم واقع (خصائص) تلك العلاقة.

❖ *العلاقة عند مستوى فرضيات المجال العسكري*

نقصد هنا بالمجال العسكري ميدان التفاعلات الدولية وثيقة الصلة بقضايا مثل الأمن القومي، التسلح، النزاعات والصراعات... ومستوى تأثير التفاعلات في هذا المجال فاعل على أطراف العلاقة العربية والدولية، وذلك لما تتسم به قضايا هذه التفاعلات من أسبقية في اهتمامات الأطراف المعنية. وفي الوقت عينه، هي قادرة على اعادة صياغة العلاقات الدولية بشكل جدي. **وأهم تلك الفرضيات هي:**

١. التوازن في النظام العربي جزء من التوازن الدولي العام

النظام العربي جزء من النظام الدولي العام، وهناك قيمة عالية نسبياً لعلاقاته (من حيث التأثير) بالتوازنات الدولية[1]. وهذا راجع الى ما يملكه العرب من امكانات. بيد أن هذا لاينفِ واقع ان العرب ليسوا قوة من بين القوى الكبرى القائمة، بل ان مدى تأثيرهم الدولي لايتجاوز في الغالب نطاق نظامهم الاقليمي في أفضل الأحوال. أما مدى تأثير القوى الكبرى فهو يشمل الأقاليم الدولية كافة. كما تهتم سياساتها بالبحث عن اعادة صياغة دائمة للتوازنات الدولية على صعيد المجتمع الدولي ككل بحثاً عن نظام يلبي جانباً اساسياً من مصالحها. ويلاحظ مثلاً تدخلها في العلاقات العربية – العربية، والعربية – الاقليمية، واضعافها لعناصر الفاعلية العربية فيها كون ذلك أحد اشتراطات السيطرة على النظم الاقليمية كما سنرى لاحقاً.

واليوم، الخارطة السياسية لعلاقات القوى الدولية تظهر انتشار مكونات وعناصر القوة. بيد انه في الجانب السياسي – العسكري ما يزال النظام الدولي يعيش (حقيقة) القطبية الاحادية[2]. والقطب (الولايات المتحدة) قادر بيسر على التدخل في شؤون الاقاليم المختلفة، وبضمنها النظام العربي، بمسوغ أو دونه، بما يضمن تحقيق مصالحه.

---

(1) مثلاً، الوحدة بين دول عربية قادرة بما تتيحه من اعادة تنظيم علاقات القوى العربية على التأثير في موقع العرب الدولي.

(2) Joseph s. Nye,Jr; Understanding International Conflicts.

كما يلاحظ انه في ظرف وجود نظام عربي هزيل عسكرياً، صارت القوى الإقليمية تتفوق على الدول العربية. واذا ما أُطلق لها العنان(ايران ازاء دول الخليج العربية، تركيا ازاء سوريا، إسرائيل إزاء دول الطوق العربية)فان تدخلها في تلك الدول أمر متصور بحكم التقاطع في المصالح والسياسات. بل وهي قادرة على اعادة تشكيل الخارطة السياسية الإقليمية.

٢. توازن القوى العالمي عنصر غير محايد في توازنات النظام العربي

يلاحظ على السياسات العربية عدم اكتراثها، عموماً، لاعادة توجيه سياسات القوى الكبرى لصالحها. وهذا ما جعل السياسة الدولية متغيراً مؤثراً على النظام العربي. ونتساءل، هل تدخل القوى الدولية هو تدخل محايد في النظام العربي وعلاقاته؟

المعروف ان جانب مهم من سياسات القوى الكبرى يقوم على ادارة التوازنات الاقليمية، وبضمنها التوازنات العربية – العربية، والعربية – الاقليمية. ومرجع ذلك، من جانب، السعي نحو عدم انفلات النظم الاقليمية عن السيطرة. وهذا ما يحمّل تلك القوى اكلاف مضاعفة، في اعادة ترتيب البيئة الدولية الملائمة.

ومن جانب آخر، جاء اهتمام القوى الكبرى بادارة التوازنات العربية ليعبر عن رغبة تتملك تلك القوى بالزعامة والريادة يتطلب تحقيقها توافر عناصر قوة غير مسبوقة، والاستحواذ على أكبر مجالات نفوذ اقليمية ممكنة. لذلك، يلاحظ ان حركة القوى الكبرى نحو النظام العربي جاء يحمل معه محاولات فرض قيم وتعاملات معضمها غربية المضمون عليه، بما يجعل دوله متقبلة للسياسات الدولية(الغربية)، ومن ثم يجعلها متقبلة للسيطرة (الغربية) – وهذا مايزيد من المجالات التابعة لتلك القوى ومن ثم فهو عنصر قوة لها.

ومن جانب ثالث، محاولات ايجاد توافق بين السياسات العالمية والقوى الاقليمية (الحليفة) حول أدوار القوى الكبرى ومصالحها في النظام العربي، وعدم تعارضهما.

السياسات اعلاه تفرض اسقاطات معينة على الدول العربية، منها ان مستوى تحرر تلك الدول في السياسة الدولية واطئ. والسياسات العربية مفتقرة للفاعلية، غير مستقرة لان سلطة اقرار شكل العلاقات العربية البينية، والعربية الإقليمية، وبضمنها توازناتها،

هي في الغالب ملك للقوى الدولية وليس العربية(1).

أما القوى الإقليمية فانها قد تقبلت الادوار الدولية المرسومة لها. وهذا مايلاحظ في علاقات تركيا العربية، وعلاقات اسرائيل العربية، وعلاقات ايران كذلك. واسباب ذلك يمكن ارجاعها الى الآتي :

أ. الرغبة في بقاء الوضع الحضاري للعرب على حاله، من اشاعة للقصور، تردي الحال الثقافي والتأخر التكنولوجي...

ب. استحصال قبول القوى الكبرى بوصفها، اي القوى الإقليمية، مراكز السياسات الاقليمية. ويستتبع ذلك اعادة صياغة توافقات دائمة بين مصالح الطرفين في النظام العربي.

مما تقدم نخلص ان السياسة الدولية تتدخل في تقرير التوازنات العربية. تأريخياً، كانت أجواء حفظ التوازن الدولي العام مبرراً للتدخل في صياغة علاقات القوى العربية – العربية، والعربية – الإقليمية. أما اليوم، فتدخل تلك السياسة قائم على الانحياز نحو تبرير استخدام السياسات الوقائية في(مقاومة الإرهاب). و(استقرار) مصادر الطاقة... وتتضح هنا مسؤولية العرب في انحياز السياسة الدولية ازاء التوازنات العربية. فضعف الارادة العربية وعدم الثقة المتبادلة جعل الوجود الأجنبي في/بالقرب من المنطقة حقيقة قائمة. بل ويتجاسر هذا الوجود في دعم أو التواطؤ والعمل ضد هذا البلد العربي أو ذلك. يترافق مع ذلك ان عدم وجود نظام أمني عربي فاعل يدفع نحو تسويغ مبررات اعتماد سياسات أمنية قطرية غير منسقة في الغالب؛وأحياناً اخرى تكون متضادة مع بعضها البعض قد تبحث عن الدعم أو الاسناد من قوى أجنبية. وهي سياسات قاصرة في العموم تسهل عملية الاختراق الدولي للمنطقة.

وأخيراً لازالت الذهنية العربية تنساق نحو تصوير السياسة الدولية بوصفها لعبة الكبار. وتقزيم الوجود العربي عربياً ؛ بمعنى تهميش حضور الرأي والحل العربيين في القضايا العربية؛ يجعل إمكانية الخضوع العربي سابقاً على وجود سياسات الاختراق الدولي لهم.

---

(1) مثلاً، سياسات مصر نحو الصراع العربي الاسرائيلي، وازاء اعادة تأهيل وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

٣. استقرار التوازنات الدولية يتطلب اختراق القوى الكبرى للنظام العربي، والهيمنة عليه

ان نمو قدرات القوى الكبرى غير المتكافئ يجعل عدم قناعتها بمرتبتها الدولية شئ وارد بين حين واخر ؛ أي اختلال العلاقة بين الالتزامات السياسية والمزايا السياسية الدولية. ومن ثم قد تنتفي حالة الاستقرار الدولي. ويتطلب اعادة صياغة دائمة للعلاقات الدولية بما يضمن استمرار حالة التوازن[1]. واذا ما رجعنا الى الفرض السابق سنجده ينتهي الى اختراق النظام العربي بواسطة القوى الدولية. هذا الاختراق اتاح لتلك القوى امكانية عدم الوقوع في خضم فوضى العلاقات السياسية الدولية الناجم عن عدم توازن بين امكانات وأدوار القوة الواحدة وبين أدوار القوى ذاتها الى حد التماس وربما التعارض. بمعنى آخر أتاح امكانية تصريف سياسات توازنية تقوم على اعادة توزيع مناطق النفوذ.

ونجد ان القوى الكبرى متوافقة فيما بينها على التقسيم السياسي لمجالات النفوذ ومستوى التدخل والاختراق. أي بما يفيد ان تلك القوى قد تجاوزت مرحلة الصراع التقليدي المباشر للسيطرة على تلك المجالات؛ وان كانت بعض تلك القوى غير قانعة بالنظام الدولي القائم بدرجة أو بأخرى. وبدلاً عنه عرفت كل قوة مجالات نفوذها، ومستوى السماح للقوى الأخرى بالتدخل فيها. **وفي هذا التوافق ضرورتان :**

أ. السماح برفد التطلع الدائم نحو الزعامة والقيادة العالمية بعناصر مضافة عبر امتلاك أو استحواذ على مناطق الوفرة الاستراتيجية للموارد، كما أوضحنا سابقاً. والسماح لهذا التطلع بين القوى الكبرى بالتحقق يجعل تقبلها للنظام الدولي القائم عاليا، ومحاولات تغييره محدودة،

ب. المحافظة على الوضع القائم في علاقات التوازن الدولي العام بين القوى الكبرى والدول الصغرى. فهذا الاختراق لايؤمن للدول العربية فرص ملائمة لتغيير العلاقات الدولية عبر اعادة تأهيل مواردها، وامتلاك مرتبة دولية مهمة في سلم الهرمية الدولية.

---

(1) المرجع السابق.

٤. صفة التوازن في النظام العربي يحدد فاعلية أدوار القوى الدولية فيه. فاختلال التوازن يجعل تلك القوى فاعلة فيه

من المسلمات السياسية اليوم هي وجود اهتمام دولي متزايد بالنظام العربي، والرغبة بتنفيذ أدوار دولية فاعلة فيه، أو حتى أحياناً اخرى تنفيذ بعض تلك الادوار بواسطته. ويتوقف اظهار هذا الاهتمام؛القائم على الرغبة في الاستلاب غالباً ؛نقول انه يتوقف على حال النظام العربي. **واذا ما نظرنا الى حال النظام العربي سنجد الآتي :**

أ. عدم اداء العرب لادوار دولية فاعلة. مرجع ذلك التعثر العربي العام. فالاستقرار السياسي الداخلي غير مؤكد[1]، والتوافق حول القضايا العربية المصيرية غير متحقق. والتنسيق السياسي الخارجي سائب[2]،

ب. لم تحقق عناصر القوة العربية رادعاً فاعلاً في السياسات العربية الإقليمية والعالمية. فهي تفتقر الى التكامل الناجم عن غياب الثقة بينياً. كما لا يتوفر النظام العربي على قوة فاعلة فيه، بل توجد هناك عدة (قوى)مشدودة الاهتمام نحو أطراف النظام، أي نحو مقابلة القوى الإقليمية. كما انها ذات توجهات سياسية مختلفة. وفي علاقاتها، يظهر التنافس وأحياناً الصراع (مصر والسعودية، الجزائر والمغرب،...).

وبغية ضمان موقع أفضل في علاقات التنافس والصراع العربي- العربي، تلجأ معظم القوى العربية للاستعانة بالقوى الكبرى، واحياناً الإقليمية لدعمها في علاقاتها العربية[3].

لقد كانت الحركة العربية الكلية داكنة (ومتذبذبة) منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وحتى نهاية الحرب الباردة. بمعنى انها تراوحت بين تطلع نحو اداء ادوار دولية فاعلة، وتصحيح الأوضاع العربية الداخلية وبين الاذعان للقوى الدولية.

(1) انظر مثلاً، خلدون حسن النقيب: "الخليج.. الى اين ؟".
(2) انظر، جميل مطر: "مستقبل النظام الاقليمي العربي"، في، محمد الاطرش واخرون.
(3) المثال الواضح في ذلك هو اعتماد دول الخليج العربية على الولايات المتحدة لتعزيز شعورها بالامن ازاء العراق طيلة الفترة ما بين ١٩٩٠- ٢٠٠٣.

وفي المرحلة اللاحقة خضعت تلك الحركة للنظام الدولي، أي بما يفيد انها اتجهت الى تقبل السياسة الدولية بدعوى التحلل من نظام قديم وظهور نظام القطبية الاحادية الذي قاد الى تضليل كافة العلاقات الاقليمية، وبضمنها، العربية. وصار حيز حركة الدول العربية محدوداً فيما يتعلق بكل ما يمس مصالح القوة القطب عالمياً.

وينتهي الوصف السابق، أي ضعف العرب الدولي، الى ان كلاً من القوى الكبرى والإقليمية صارت فاعلة في التأثير على خيارات العرب القائمة. حيث توجد سياسات دولية تبغي تطويق النظام العربي، واستلابه. وهذا هو حال علاقات القوى الكبرى- القوى الكبرى الضمني أو الصريح. كما نجد هناك علاقات غربية-تركية متقدمة، واخرى غربية -إسرائيلية، وروسية صينية -ايرانية، وهي بشكل، أو اخر لديها غايات تسعى الى تحقيقها في النظام العربي. في حين ان العرب كيانات متباينة الاهتمام. وفاعلية السياسة الدولية إزاء النظام العربي ما كانت لتزداد لولا وضع العرب العام[1]. بمعنى ان حال العرب ادى الى زيادة تأثرهم سلباً بالوضع الدولي غير المؤاتي لتجاوز حالة الاذعان للقطب الآخر (أو التأثر بعلاقات القوى الإقليمية – القوى الكبرى).

❖ *العلاقة عند مستوى فرضيات المجال الاقتصادي – التكنولوجي*

لقد صار الاهتمام بالقضايا الاقتصادية – التكنولوجية أحد مقومات تفسير السياسة الدولية جنباً الى جنب مع القضايا العسكرية[2]. فالاقتصاد والتكنولوجيا عنصران يدخلان في بناء القوة الدولية. وهما من مجالات التأثير الفاعلة في حركة القوى الدولية، اذا ما استخدمتا سياسياً (ترغيب، ترهيب).

وحال العرب العسكري جعلهم في موضع الطرف التابع للتوازنات الدولية. ويكاد وضعهم الاقتصادي – التكنولوجي لا يختلف عن سابقه، وهذا ما نرصده عند مستوى فرضيتين، هما :

١- انكشاف العرب الاقتصادي جعل القوى الكبرى تأخذ مركزاً متميزاً في علاقاتهم الاقتصادية الدولية والبينية

(1) المرجع السابق.
(2) ما قبله

تظهر القوى الدولية حركة اقتصادية قوية نحو النظام العربي ومرجع ذلك هو الآتي:

أ. ان ما وصلته تلك القوى من مراتب نمو متقدمة يعتمد على مستوى رفيع من التكنولوجيا، وفي الوقت عينه يعتمد على تدفق غير محدود لموارد العالم النامي، الأولية والبشرية المؤهلة علمياً وفنياً.

ب. يعاني الغرب بصورة خاصة من استنزاف في خزين الموارد الاستراتيجية، مثلاً الطاقة وبعض الموارد غير الوقودية بسبب استثمارات كثيفة سابقة لها. ويضاعف من أثر هذه المعاناة الجماعية ان قوى كبرى جديدة تحتاج في دعم نموها الى الموارد ذاتها[1]، وصغر سوق الموارد القادرة على تلبية الطلب العالمي جعلها تصير في موضع تنافس حقيقي.

ج. يقدم النظام العربي نفسه بوصفه خزيناً مهماً للموارد الأولية والبشرية المؤهلة. والموارد المالية القابلة للاستثمار الدولي، علاوة على كونه سوقاً تجارياً مهماً.

في المقابل، يظهر الواقع الاقتصادي العربي الحقائق الآتية :

أ. الاختلالات البنيوية في الجسد العربي. فمشاريع التنمية لم تحقق عوائد ذات قيمة للاقتصاديات العربية، ولم يؤسس العرب مركزاً مميزاً في أسواق التنافس الدولية. فنصيبهم من الناتج القومي العالمي لم يزد عن36 .2 % عام ٢٠٠٠، ومن التجارة الدولية عن14 .3 %، في حين انه كان عام١٩٩٥، ١. ٨%، ٢. ٧٣%على التوالي[2].

ب. لا يوجد التزام عربي جدي بالسياسات أو المشاريع التكاملية العربية. فما يطرح لايجد له صدى ليطبق، فمشاريع الوحدة الاقتصادية، السوق العربية، منطقة التجارة الحرة... لم تنقل الى حيز التنفيذ الفعلي.

المتغيران السابقان أظهرا ضعف اتجاه العرب لدعم استقلالهم الاقتصادي، والذي تجلت نتائجه بتوجه الدول العربية نحو اعطاء علاقاتهم الاقتصادية الدولية الاسبقية

(1) إضافة الى ان امكانات الاحلال او الاستبدال الصناعي غير متحقق لبعض هذه الموارد على نحو اقتصادي.

(2) Monthly Bulletin of statistics. No,8. (NY,UN,2001)

على علاقاتهم الاقتصادية البينية. فالتجارة العربية البينية بلغت نحو ٨% من اجمالي تجارة العرب الدولية[1].

لقد أدى ذلك الى بلورة دور دولي مركزي في الوضع الاقتصادي العربي. فنسبة تعويل العرب على البيئة الدولية في تقويم ذلك الوضع لايزال عالياً[2].

تأريخياً، يلاحظ، ان العرب قد خرجوا من مرحلة الاحتلال الأوروبي وشرعوا في عمليات اعادة البناء الاقتصادي – التكنولوجي، وهذا لم ينف انهم لم يصبحوا قادرين على المنافسة الدولية ؛كما انهم لم يلبوا كامل مطالب الداخل[3].

يضاف الى ذلك ان العرب لم يكونوا قادرين على استثمار ما متاح لهم من موارد، أو حتى استخراجه، مما دفع الشركات الكبرى نحو احتكار سوق الموارد العربية.

لقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة الى،

- تدني مركز العرب التفاوض في العلاقات الاقتصادية – التكنولوجية الدولية،
- الاعتماد على الأسواق الدولية، والارتهان لشروطها، بمعنى ان الانكشاف العربي قد أدى الى اعتمادية غير متكافئة للعلاقات الاقتصادية الدولية،
- أصبحت الموارد العربية عديمة الفائدة سياسياً طالما استطاع الغرب تحويل أسواقها الى أسواق المستهلكين في الانتاج والأسعار. وما يتدفق من عائد جراء بيع تلك المواد لا يدعم بناء قدرات عربية ذاتية شاملة، فقيمتها متناقصة باستمرار.

٢- تتطلع القوى الكبرى والاقليمية نحو الاستحواذ على الموارد العربية أكثر من التطلع نحو التعاون مع الدول العربية

يرتبط هذا الفرض بالاجابة عن التساؤل الآتي ما الذي تملكه المنطقة العربية؟

في الواقع، تملك المنطقة موارد عديدة، ومهمة تجعلها قطعة مثمنة في الاعتبارات الدولية[4]، فهناك:

---

(1) واستثمار المال العربي في الدول العربية الى اجمالي المال العربي المستثمر في الاسواق الدولية لم يتجاوز نسبة ٢. ٥% عام ٢٠٠٠

(2) ما قبله.

(3) التركيز على البناء الفوقي (الصناعات الثقيلة)، والعسكري كان على حساب تحقيق بناء اقتصادي- تكنولوجي منظم. بل وعلى حساب تنمية الانسان العربي.

(4) د. حامد ربيع:"القدرات العربية في صراع العمالقة".

أ. المعادن الوقودية النفط والغاز. واحتياطي العرب منها يصل الى٦٧%، ٢٠. ٥٤% من اجمالي الاحتياطي العالمي[1]. وقلة البدائل الاقتصادية لهما، وعدم وجود مصادر مؤكدة – غزيرة عالمياً يجعل المنطقة العربية في مقدمة من يلبي الزيادات المستقبلية في استهلاك تلك الموارد[2]،

ب. الموارد البشرية. لقد أهل العرب اعداداً من قدراتهم البشرية علمياً وفنياً، ففي عام١٩٩٦ تخرج من الدراسات الجامعية الأولية نحو(٥١٤. ٠١ ألف)في حقول دراسات العلم والتكنولوجيا، يضاف اليهم(٥٧٤٥)حاصلاً على شهادة الماجستير في دراسات العلم والتكنولوجيا، و(٢٢٥٦)حاصلاً على شهادة الدكتوراه في العلم والتكنولوجيا[3]. وهنا، لا نتحدث عن علاقات الكم والنوع، أو عن النتاج الثقافي–العلمي العربي المهمّل، أو عن هجرة الكفاءات العلمية والفنية، فالقدرات موجودة، وتبقى المسألة موضع الجدل هي التوافر/عدم التوافر على الارادة السياسية لاستثمارها،

ج. يتوافر العرب على سوق تجارية قدرت قيمتها نحو (٣٩٥. ٨) مليار دولار عام ٢٠٠٠[4].

د. الموارد المالية. حيث اتاح تصدير الثروات النفطية للبعض موارد مالية كبيرة[5]،

هـ. الموقع الجغرافي – السياسي، رغم ما قامت به ثورة الاتصالات والمواصلات من تحجيم لاهمية الموقع في الفكر السياسي الدولي، بيد ان المنطقة العربية تبقى موضع للصراعات الدولية حيث يحتل العرب موقعاً استراتيجياً، جنوب أوروبا، ونقطة وصل بين آسيا وأفريقيا.

واذا ما نظرنا الى علاقة العرب بمواردهم سنجدها تفتقر الى الصلة الوثيقة[6]. فلا توجد سياسات تنظر الى العائد المتحصل من التعامل مع تلك الموارد، بقصد رفعه ؛ أو بدرجة أدنى اعادة تأهيلها بقصد الاكتفاء. فحجم التحديات التي تجابه العرب جعلت

---

(1) OPEC Bulletin. (Vienna). January,2002. P;6.

(2) من المتغيرات التي ترفع من قيمة النفط العربي هي رخص اسعار استخراجه، وعدم وجود طلب داخلي عالي عليه

(3) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكو١٩٩٩–٢٠٠٠. ص١٢٢.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١. مرجع سابق. ص ١٧١.

(5) انظر، الملف الاحصائي لمجلة المستقبل العربي. ص ١٩٧.

(6) المرجع السابق.

معظمهم ينساق وراء ركب الواقعية بمعنى عدم القدرة على تحمل أكلاف اعادة تأهيل ما متاح من امكانات، كما في العلاقة بالنفط.

في المقابل، يعيش الغرب أزمة البحث المتواصل عن الموارد. وتنظر القوى الغربية الكبرى الى البيئة الدولية كونها بيئة تدفع نحو الصراع بشكل واضح. فالقوى المختلفة تسعى نحو الارتقاء بسلم الهرمية الدولية. وفي ظرف يتيح هكذا حراك، وسائل (نقصد الموارد لا التقنيات) تحقيق هذه الغايات محدودة. هذا ما يولد صراعاً دولياً تتزايد شدته على تلك الوسائل، أي الموارد.

ولعل أهم الصراعات الدولية هي صراع القوى الكبرى الآخذ خزينها من الموارد الاستراتيجية بالنفاذ. وتصل التنبؤات الى أقصاها في تصوير احتمالات الصراع، فما متاح دولياً منها محدود. ومن يملك أسبقية في واحد أو أكثر من الآتي(الاستحواذ على المصادر الاستراتيجية للموارد، كيفية انتاجها، نقلها، تسويقها) يتحكم باستهلاك الغير منه أو يوقعه تحت شروطه. والعرب ليسوا بعيدين عن الصراعات الدولية. فساحتهم تتوسط المسارح العالمية الرئيسية (أوروبا وآسيا). وامتلاكهم لموارد ذات قيمة استراتيجية عالمية جعل القوى الكبرى تعمل على (احتلال)مواقع لها في اقليمهم، سواء جرى ذلك عبر تفاهمات ثنائية قوة كبرى – دولة عربية، أو جماعية مثلاً الاتحاد الأوروبي مع أغلب الدول العربية.

وما يعطي للموارد العربية أهمية في اعتبارات القوى الكبرى هو وجود ارادة نحو السيطرة على تلك الموارد، مستثمرة اللاتكافؤ العربي – الدولي في عناصر القوة وعلاقاتها.

وهذا ما يفسر أسباب التواجد السياسي – العسكري الأجنبي في أو بالقرب من المنطقة[1].

واذا ما نظرنا الى علاقات القوى الكبرى بالنظام العربي سنجد ان محتوى هذه العلاقة يبتعد عن فحوى التعاون المتكافئ ويقترب من التعاون غير المتكافئ القائم في جانب منه على استنزاف الموارد العربية. فالندية والعدالة في توزيع المكاسب منتفية، فهل العرب قادرين على تعديل اسعار مواردهم مقارنة بسلع القوى الكبرى المنتجة من تلك الموارد؟

ويتوقف (طبيعة) توجه كل قوة كبرى في العلاقة مع الدول العربية على موقعها في سلم الهرمية الدولية، فالولايات المتحدة تتجه نحو بسط سيطرة مباشرة، واستحواذ

(1) المرجع السابق.

فعلي على الموارد العربية، في حين ترتدي القوى الأخرى رداء (التعاون) في تبرير علاقات الاستحواذ مع هذه الدول، طالما هي ليست قادرة على مواجهة القوة العظمى[1].

وتتضح أهم مظاهر استنزاف الموارد العربية والاستحواذ عليها بواسطة القوى الكبرى من خلال الآتي :

أ. تدني قيمة العائد المتحصل جراء بيع الموارد مقارنة بالمستنزف منها. فالموارد الأولية ثروات ناضبة غير متدفقة. وما حصل عليه العرب لم يؤد الى عمليات تنمية حقيقية، كما ان هناك فارقاً بين أسعار الموارد الأولية، وأسعار منتجاتها بعد التصنيع[2]. علاوةً على ان التضخم في السوق الدولية يدفع الى تلاشي قيمة باقي العائد،

ب. تحول سوق الموارد الى سوق مستهلكين وليس سوق منتجين. فالمستهلك يملي شروطه في الاسواق الدولية، في حين تطلع المنتج للحصول على العوائد جعله يرغب في استمرار تدفق موارده الى الأسواق الدولية، وان كان على حساب العرض والطلب في أحيان.

❖ *العلاقة عند مستوى فرضيات المجال الثقافي – الحضاري*

تمثل العلاقة العربية –الدولية في ميدان التفاعلات الثقافية –الحضارية أشمل ميدان للتبادلات، غير المحسوم نتائجها. وأعمقها أثر، كونها تتلامس مع الأبعاد المجتمعية في حياة الفرد. وفي ذلك تأثير بعيد المدى عليه، وعلى الكيان العربي. وفي هذا المجال من بين القضايا المطروحة هي قضية التفاعل الإيجابي المبني على احترام الخصوصيات الثقافية، وقضية صراع الحضارات...

والواضح ان العرب قد تأثروا سلباً بالوضع الحضاري الذي ساد العالم المتقدم، فلا تزال العناصر الحضارية العربية مضمرة، أو مغيبة في حين يعيش العالم المتقدم – الغرب مرحلة سطوة فرض قيمه وسلوكياته على الغير "العرب"، فلماذا؟

يذهب الكاتب شاكر مصطفى[3]. الى ان وفاق العرب مع الحضارة الراهنة تطلب وقتاً طويلاً، ودون الحصول على نتائج مجدية. فارتطام العرب بالحضارة الحديثة

---

(1) ما يفسر تحليلنا ان التعاون بين طرفين يتطلب تحقيق عدة شروط هي:التكافؤ في الحاجات والدوافع، الندية في عناصر القوة، الارادة السياسية.

(2) انظر احمد زكي يماني: "المشهد النفطي العربي والعالمي ٢٠٠٠ ". مرجع سابق. ص٢٠٤.

(3) نقلاً عن، د. محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر. ط ٤.

مضى عليه مدة زمنية كافية ليكونوا في مستوى العصر وتقنياته. فمعظم الدول العربية قد انطلقت قبل الصين، أوراسيا، أو حتى اليابان، مع ذلك، هذه الأمم قد وصلت الى مستوى عال من التفاعل مع معطيات الحضارة الراهنة، بينما لم يصل أي اقليم عربي الى شئ بعد. مأساوية السؤال تنبع من احتمالات الأجوبة عليه، فهل وصلت الأمة مرحلة الشيخوخة حضارياً؟ أم أضاعت الطريق؟ أم ثمة من أمراض معقدة في تكوينها العام شل المفاصل لتسير السير الذي يقتضيه ايقاع العصر؟

لا يعف العرب من نتاج هذا الوضع، لكن يضاف اليه مسارعة الغرب الدائمة تجاه اجهاض أية انطلاقة للنهضة العربية.

واليوم، تتيح علاقات القوى للفرض الآتي بالتحقق: **الخطاب السياسي–القيمي الدولي(الغربي)القائم على دعوة التطابق مع المفاهيم والقيم والسلوكيات الغربية صار يفرض على الدول العربية اعتماد سياسات متوافقة واياه.**

من الحقائق القائمة في السياسة الدولية هو فارق القوة في علاقات الغرب مع الآخر. وعلى الجانب الآخر نلاحظ تضاؤل اسهام العرب القيمي في اجمالي الحضارة العالمية القائمة. ومن صور هذا التضاؤل ان العرب لم يطوروا مرجعيات تعكس اصول عربية – إسلامية كقاعدة في ممارسة السياسات والتعاملات والحكم، بل بدلاً عنه نحو تبني مرجعيات سياسية – فكرية ذات أصول أجنبية متباينة[1]وهذا ما يؤدي الى ولادة مشلولة لنظم الحكم، وعدم قدرة مرجعياتها على تبرير سلوكياتها عربياً. أو الحصول على شرعية ملزمة.

كما بقي الانسان العربي غير مؤهل لمواجهة تحديات العصر الحديث الحضارية– الثقافية. فمستوى مصداقية ما يحصل عليه أو يسمح له بالحصول عليه من قيم وسلوكيات حضارية وثقافية عربية منخفضة الأمر الذي جعله يتعلق بالبيئة العالمية بشكل أوثق. وهذا ما يتعلق بحاجاته المادية، والأكثر منه غير المادية – القيمية.

ضاعف من أثر النقطة السابقة، انه لاتوجد علاقة وثيقة بين الحكام والمحكومين. بل هي (علاقة) مفصومة، وعند وجودها فهي غير قائمة على عناصر موضوعية في معظم الدول العربية. كما تفتقر الى التصريف الشرعي، الأمر الذي جعل المواطن

(1) المرجع السابق.

العربي يلقي باللائمة على الحكام، ويتطلع في أحيان كثيرة الى البيئة الدولية لاحداث التغيير الداخلي.

وأدت تلك الحقائق الى بروز آليات اختراق حضارية – ثقافية محددة في علاقات التوازن العالمي وتوازنات النظام العربي.

فمن جهة، يلاحظ ان القيم والسلوكيات الثقافية – الحضارية الغربية صارت تجد لها أسواقاً بين المتعلمين، وسواد الشعب العربي. واسقاطات ذلك نجدها في ان البعض قد صار ينكر اصوله، ثقافته... بدعوى التحضر ومواكبة العصر – ومما ساعد على ذلك ان نخباً مهمة من صناع القرار العرب، والمتحكمين بموارد العرب حملت معها مرجعيات غربية اثناء دراستها في الجامعات الامريكية والاوروبية وسعت الى تعميمها دون نقد بناء لها. مثل هذه الاسقاطات صارت تجعل من الدول العربية قابلة للسيطرة الخارجية.

رافق ذلك، ان محاولات البعض في استنهاض ارادة عربية- إسلامية لمواجهة المتردي من الوضع العربي، أو مواجهة سياسات الغرب في فرض الهيمنة على الدول العربية نقول ان تلك المحاولات جوبهت باجراءات غربية، وعربية رسمية قسرية.

ومنذ ما يزيد على عقد من الزمن نجد ان الغرب صاروا يبتعدون عن سياسة عدم التدخل الصريح في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لصالح مفهوم التدخل الانساني العالمي، والولاية القضائية العالمية. بمعنى انه قد تم وضع عدة مبررات بمقتضاها يتدخل الغرب في الدول الأخرى، وهذا ما أظهره بسياسات فعلية في كوسوفا، الصومال...

وما دفع العرب الى اظهار توافق سياسي عام مع الخطاب الغربي هو قوة الخطاب السياسي القيمي الغربي تجاه المنطقة العربية، ضعف الاساس الحضاري- الثقافي الذي تبنى فوقه الانظمة العربية، وتوافق بعض السياسات العربية والغربية على كبح القوى العربية المعارضة لذلك الخطاب والداعية الى تبني مرجعيات مغايرة للانظمة العربية الحاكمة...

لقد أدى الوضع السياسي- القيمي العالمي الى تقويض الخصوصيات القومية للحضارة الضعيفة في عنصر قوتها الظاهرة. فهذا الوضع فرض خيارات فوقية استوعبت عدم تطابق، وأحياناً اخرى صدام النظم القيمية – الحضارية الاقليمية (ومنها النظام العربي) مع النظم العالمية. وولد قيم عالمية، هي في معظم الاحيان قيم الاقوى. علاوة على حدوث تحولات في الانساق السياسية-الاجتماعية للنظم الاقليمية (النظام العربي).

تأريخياً، أكدت الدول العربية خصوصيتها القيمية، فهي لم تندمج في نظام الحضارات الكبرى. وبقيت تعكس قيم مميزة تتوخى الإسهام في المحتوى الحضاري الإنساني الكلي.

أما اليوم، فتختبر مسلمتان:

-**الأولى،** ومفادها الخصوصية القيمية-الحضارية. لقد تعرضت هذه المسلمة لإعادة اختبار. ففي الحضارات المختلفة تعرض الإطار السياسي إلى التفكك، وطالبت اقليات عديدة بحقوقها السياسية- الحضارية، مثلاً يوغسلافيا. في حين اتجهت دول أخرى إلى الانضواء في ظلال اندماجات حضارية جديدة، كما لاحظنا ذلك في نشوء الاتحاد الأوروبي. والمسوغات الظاهرة في تفسير هذا التحول عديدة أبرزها ان الحركة نحو العالمية أعادت للقوميات روح ورغبة البحث عن الخصوصية في محيط متعدد ثقافياً، في حين وجدت دول أخرى (دول الاتحاد الأوربي) ان قدرتها على التواصل في عالم اليوم مستحيلة دون اندماجات تعيد التوازن في السياسة الدولية. واذا ما أضفنا الى ما تؤديه وسائل الاتصالات الحديثة من نقل دائم للمعلومات والثقافات دون احترام للحدود السياسية سنعلم ان الخصوصية القيمية- الحضارية قد وضعت على المحك[1]

-**المسلمة الثانية**، المحتوى الحضاري العالمي القائم على التفاعل الحي. فقد أظهرت السياسة الدولية والتطور التكنولوجي ان ملء المحتوى الحضاري العالمي يتم بواسطة القوى المتفوقة، وما مطالب بناء حضارة إنسانية قائمة على اسهام حضاري متكافئ ماهو الا خطاب سياسي.

ويعاني المحتوى الثقافي العربي الراهن الضعف، من قبيل عزلة، فساد، تغريب... ولا صلة له وثيقة بالابعاد الحضارية- التاريخية العربية. في حين يظهر الغرب(انتصاره) الأيديولوجي، وسيادة لقيمه ونماذج تعاملاته في السياسة الدولية[2]. وتأتي حركة القوى الكبرى نحو التوازنات العربية لتترجم رغبتها في فرض النموذج القيمي العالمي (الغربي) من خلال التأكيد على عدم وجود نموذج عربي مستقل، انما هناك كيانات قطرية ذات أولويات واهتمامات سياسية وحضارية متباينة.

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

ويترافق ذلك مع وجود حركة غربية عامة تقوم على ضبط الآخر (الإسلام - العرب) فهذه الحركة، أي وجود الآخر العدو، تسهم في إعادة الغرب توجيه خلافاته الداخلية التي قد تتحول إلى صراعات تدمر مركزيته، نقول إعادة توجيهها بدلاً من ذلك نحو غاية اختراق الآخر- العدو المشترك والهيمنة عليه.

❖ *خصائص العلاقة*

تدفع الفرضيات السابقة إلى تأكيد الإطار العام للعلاقة بين توازن القوى العالمية (الولايات المتحدة والقوى الكبرى)، وتوازنات النظام العربي (التوازنات العربية- العربية، والعربية-الإقليمية) ولعل ابرز خصائص هذا الإطار هي الآتي:

- العلاقة، علاقة صراع تأريخي ممتد

يلاحظ انه لا يمكن إثبات تحقق (التوازن) في علاقات القوى الكبرى، وفي علاقاتها بالنظام العربي من دون ذكر لوجود الصراع التاريخي بين القوى الكبرى والعرب. فمثل هذا الصراع هو الذي تختبر فيه علاقات القوى التي هي أساس علاقات التوازن المقصودة.

في الواقع، ما أعطى دلالة ومضمون للعلاقة التاريخية العربية الدولية هو تفاعل الأبعاد الثلاثة الآتية:

- البعد المكاني، ومفاده موقع العرب الاستراتيجي في المحيط الدولي.
- البعد الزماني، والذي اشر على امتداد التاريخ تزامن ثنائية القوى والصراع في العلاقات العربية- الدولية.
- الإنسان والفكر. يقوم البعد العربي على اعطاء استحقاق للشئ بقدر المنفعة الحضارية المنجزة منه، لذلك قامت علاقات العرب الدولية على اساس التعامل المتبادل، ونبذ الاستلاب. في حين تصرف الانسان الغربي وفقاً لعقلية سيادة الرجل الابيض، ومسؤوليته في (اعادة تمدين) غير الغربي-المقصود بها الغاء خصوصية الاخر وتلبيسه القيم والسلوكيات الغربية.

ويلاحظ، ان تفاعل البعدين الأول والثالث قد ولّد ثلاثة مداخل أساسية في العلاقات العربية - الدولية، يمكن تفسير علاقات كل مدخل في اطار بعد زمني محدد وهي توازن القوى، الاعتماد المتبادل، والحضارة والقيم.

لقد دخلت القوى الدولية في علاقات اعتمادية مع العرب مختلفة المضامين والمستويات على امتداد التاريخ. وكانت هذه الاعتمادية تأخذ حالتها بصورة (متكافئة أو غير متكافئة)، وفقاً لمدخل توازن القوى. فقوة العرب مقابل ضعف القوى الدولية أدى الى تغليب التعاون على الاستلاب، في الغالب. في حين ان ضعف العرب قاد بالقوى الدولية الى اقامة علاقاتها مع العرب على اساس مسلمة السعي الدائم نحو اختراقهم واستلابهم. لذلك غلب العنف تأريخياً في العلاقة العربية-الدولية، منذ حدثت الاحتكاكات بين الطرفين الذي اقترن بسعي تلك القوى للبروز على حساب الضعف العربي.

يبقى هناك المدخل الحضاري-القيمي في علاقات الطرفين، ويلاحظ في انه قد تركز على علاقة الإسلام بالآخر- الغرب[1]. فالمضمون الفكري لكل منهما مختلف - وهو مايؤثر على سلوكيات القوى ذات المرجعية الإسلامية والغربية في علاقاتها المتبادلة. وفيما يتعلق بالإسلام، كدين وتشريع فهو عموماً المرجعية المحددة لنظرة العربي الى الآخر[2].

في العموم، يوجد هناك توتر بين الثقافتين الغربية والإسلامية. ولما كان الإسلام صلب ثقافة المسلمين ارتبط سوء فهم الغرب للمسلمين به، دون تفرقة بين ما هو من جوهر الدين، وما هو ناتج عن الظروف الاجتماعية والسياسية، والتأريخية - وهذا لا ينفي حقيقة الغايات السياسية وراء سوء الفهم. فهو عملية مقصودة قائمة على وجود العدو الذي توحد الحضارة الغربية ضده.

لقد ربط الإسلام في نظر الغرب، بالإرهاب والعنف وتقسيم العالم الى دار الإسلام ودار الحرب[3]. في حين جاء فهم العرب- المسلمون للغرب في اعقاب تجربة تأريخية قاسية قامت على سيطرة غربية مباشرة وتحكم بمفاصل القرار والوجود العربيين. والاهم احتضانه للمشروع الصهيوني وتدنيته للمسلم، وكل ما يتعلق به[4].

لقد بدأ الصدام بين المشروعين عندما أخذ المسلمون بنشر الاسلام وتقويض الامتداد الامبراطوري الروماني. وكانت الحروب الصليبية محاولة غربية لاحقة لحصر

(1) ما قبله.

(2) المرجع السابق.

(3) د. حسن حنفي: "الغرب والصورة النمطية المشوهة عن الاسلام".

(4) كلوفيس مقصود : " الغرب والصراع العربي الصهيوني.

وجود المسلمين ولاحتواء بلادهم واستلاب مواردها. وفي المراحل اللاحقة، أخذ الصراع صوراً جديدة تتمثل بالسيطرة الغربية المباشرة على البلاد الإسلامية. وظلت محاولات السيطرة تتلون بين فترة وأخرى، ففي الصدام الأول تذرع الغربيون بالاعتبارات الدينية (طرد المسلمين من الأماكن المسيحية المقدسة)، ثم حملوا بعدها راية (تحرير) الإنسان غير الأبيض على أثر الاستكشاف الجغرافي، وبدء حركة الاستشراق لفهم العالم غير الغربي. وليظهر في مراحل متأخرة بزي الاحتلال، والاستحواذ على موارد البلاد الإسلامية المحتلة. ولم يلغ انتهاء تلك الحقبة هذا الصراع بقدر ما وضعه في مستويات غير متفجرة.

واليوم، يرجع النقاش في الاوساط الاكاديمية وبين السياسيين حول صراع إسلامي-غربي. وصارت بعض الاطروحات الغربية تصف المسلمين بالارهاب، وتلصق بهم القيام باعمال العنف. واخذت تظهر اطروحات بعودة جديدة للحروب الصليبية وصدام للحضارات. فما هي المكونات والعناصر المشكلة لرؤية الطرفين تجاه بعض؟ وكيف كانت العلاقات على امتداد التأريخ؟ وكيف استثمرت القوى الكبرى تلك العلاقات في ضمان استقرار وضعها الدولي؟

١. الاسلام والغرب، الرؤى المتبادلة

لبيان رؤية الإسلام للآخر علينا الإشارة الى اسباب ظهور الآخر. وما الذي أقره الدين من آليات للتعامل معه. حيث يلاحظ، ان المسألة الأساسية في الاسلام، كدين، هي اظهار الرسالة وتثبيتها[1]. ولقد تسبب العمل على تحقيق هذا المقصد في توليد الاحتكاك مع المرجعيات غير الإسلامية-القائمة على قيم الاستعلاء والتعالي على الآخر. وقد بين الاسلام كيفية التعامل معها، فاذا رجعنا اليه، كتشريع[2]، نجده قد بين ان الاخر غير المسلم قد يكون صديقاً وجب تقديره، أو محايداً وجب احترامه، أو عدواً وجب مقاومته.

(1) يقوم جوهر الرسالة الاسلامية على اساس التوحيد وتعلية شأن العدالة، واعطاء اولوية لاظهار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على بقية الالتزامات من حيث المرتبة – في التعاملات.
(2) يضع التشريع مراجع فكرية وقواعد تشريعية محددة في رؤية الأخر.

فعندما توسع الكيان الإسلامي صار المسلمون في تماس مع أقوام قد لا تظهر العداوة لهم بالضرورة، مصادر التشريع احتوت هذه الظاهرة، واقترن استخدام القوة لاظهار الدين بوقوع الظلم[1] ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨] و﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج:٣٩].

في المقابل، نتساءل، كيف نظر الغرب الى الاسلام[2]، هل اعتبره عدو، أم صديق مالم يظهر العداوة؟

الاسلام دين عقيدة، ودعوة للعمل، بل والجهاد في سبيل نشر العقيدة. لذلك يرفض صيغ التوفيق والمهادنة[3]. الغرب ادرك هذه الحقيقة، كما ادرك ان التمادي في ايذاء المسلم الى حدود اجتماعية – سلوكية، وعقائدية تستنهض فيه روح العمل على بيان خصوصيته. يتبع ذلك اظهار لمسلماته وتمايزها عن مسلمات الآخر، الغربي[4]. وقد يعتمد سياسة التعالي بالدين، وتصوير الآخر بالمستلب والعدو. وهنا، يحدث الصراع مع الآخر. وهذا ما رفضه الغرب وانكره.

ان الآخر(الغرب)هو مادي–دنيوي في تعاملاته[5]، فمعيار قبول الاخرين (المسلمين)، أو رفضهم يقوم على مقدار المنع الذي يبدوه لضمان تحقيق المصالح الغربية، وليس مقدار الاستجابة في تحقيق تلك المصالح.

تأريخياً، لم يبد الغرب ممانعة في التعامل مع نظم تتعارض معه في القيم والخصوصيات ما دامت لا تظهر سياسات تتقاطع مع مصالحه. واليوم، لم تتغير تلك النظرة كلياً. المهم هنا ان الموقف التاريخي السلبي ضد الاسلام موجود في ثنايا تفكير الغربيين، وهو ناجم عن

(1) تأكيداً لهذا الموقف رفض الاسلام الاعتداء واجاز المهادنة والصلح.
(2) المرجع السابق.
(3) اختلاف الاجتهاد حول بعض النصوص القرآنية لاينف ان هناك حداً لاتستطيع المراجع تخطيه
(4) هم مسلمات المسلم هي حفظ الدين، الروح، العرض، والعقل والمال.
(5) سبحانه وتعالى يصف حال موقف الآخر غير المسلم على لسان غير المؤمنين.

وصول هذا الدين الى حدود أوروبا وتقويض ممالكها. والاكثر منه رؤية الغرب لما يحمله الاسلام من تأثير في عقلية المسلمين وسلوكهم، ودعوتهم الى العمل[1].

علاوة على ذلك، ان الافكار السلبية عن الاسلام جاءت حصيلة اخطاء في ترجمات القرآن بحيث اسهمت في زيادة تلك الافكار، ومن ثم الى ترسيخ الموقف التأريخي ضده[2].

أما فيما يتعلق بالنظرة الاستراتيجية، فالغرب قد تطلع باستمرار نحو ضبط حركة الدول الإسلامية[3]. فهذه الدول في منظور القوى الغربية مصدر متدفق للموارد النفطية، والمعدنية والمالية، فضلاً عن الأسواق وهي كذلك مجالاً يمكن من خلاله ان تنفذ ادوراً دولية مهمة تساعد على الارتقاء بالمرتبة الدولية في سلم القطبية. وفي هذا الصدد، نرى سيادة الاتجاه الداعي الى إحكام السيطرة على العالم الإسلامي-العربي، بالعمل على ضرب ما يرى فيه المحللون الغربيون الوسيلة التي يمكن ان تكون سلاحاً لتعبئة المسلمين ضد الهيمنة التي يمارسها الغرب، اي الاسلام[4].

وفي حركته نحو الاسلام، يصور الغرب[5]هذا الدين بأنه الخطر الذي بات يهدد العالم أجمع – ومثل هذا التصوير مطلوب من طرف الغرب نفسه، لانه سيعزز من تماسك ووحدة العالم الغربي. لذلك يقتضي الحال اظهار واعتماد سياسات مشتركة ضده[6].

ولا يعكس هذا التصوير حقيقة المكانة الحالية للاسلام والمسلمين في السياسة الدولية. فالمسلمون قد تدنى بهم الحال الى مرتبة الاختلاف حول الخصوصيات، ونسوا التحدي الرئيس المحيط بهم، الا وهو تأكيد الذات في المحيط الدولي، ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٣٦]. كما ابتعدوا عن التمسك بالقيم والممارسات الإسلامية في التعامل. وتصدع بعضها الاخر، وصارت تعتمد بدلاً

(1) انظر، د.خضر عباس عطوان:الاسلام والغرب بين الحوار والصدام.

(2) مصطفى المصمودي:"تشويه الصورة العربي في الخارج.

(3) يلاحظ ان استخدامنا للفظة دول اسلامية لايفيد ان هذه الدول تعتمد التشريع الاسلامي كمصدر في سياساتها، بل المقصود به ان فيها اغلبية سكانية مسلمة.

(4) جون ل. اسبوزيتو : "الحركات الاسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية".

(5) د. مادلين نصر:صورة العرب والاسلام في الكتب المدرسية الفرنسية.

(6) سارتاج عزيز:"العالم الاسلامي والنظام العالمي الجديد". فصلية شؤون الاوسط.

عنها مفاهيم وقيم وممارسات غربية بفعل تردي الحال الثقافي[1]، وقوة الهجمة الفكرية الغربية. فضلاً عن شيوع مظاهر العلاقات المادية بين المسلمين. وهذا ما أثر على درجة اعتماد الاصول والمصادر الشرعية الاساسية عند اعتماد سياسة ما تجاه الاخر. وصارت السياسة تصدر في الغالب تحت غطاء الاعتبارات المادية المجردة التي ليس للمسلمين فيها باع طويل[2]. في حين انحصر امر النظر بالقيم الإسلامية لدى فئات جماهيرية، وافراد من المجتمع الإسلامي قد تجنح في تفسيرها، وما تنطوي عليه من ممارسات وتعاملات الى اقصى حدود المغالاة، أمثال السلفيون. أو تنحدر به الى أدنى درجات التساهل، وأحياناً الاضاعة، أمثال المغربون.

واذا ما نظر الى الخارطة السكانية – الجغرافية – السياسية للاسلام نجد ان عدد المسلمين في الوقت الراهن يزيد عن مليار مسلم، ينتشرون[3] على النحو الآتي:١٩% في الدول العربية، ٣٢%في شبة الجزيرة الهندية، ١٤%في الشعوب التركية وآسيا الوسطى، ١٧% في جنوب شرق آسيا، و٩%في أفريقيا جنوب الصحراء[4].

وفي هذه الأقاليم لا وجود فاعل لا نموذج الدولة الإسلامية، وتكاد تطبيقات تعاليم الدين تنتهي الى مادون مستوى الدولة اي ان العمل بها يتم من قبل أفراد، وأحياناً تدعو اليه جماعات منظمة–قد تخفي وراءها شعارات أيديولوجية مرحلية ليس أكثر. وهذا لا ينفي اعتماد اغلب الدول الإسلامية لقوانين داخلية مصدرها تشريعات إسلامية[5].

كما تجتاح الدول الإسلامية موجة تطرف، المعبر عنه باعمال عنف سياسي موجه اما ضد مؤسسات الدولة، أو ضد فئة اجتماعية معينة. ويحرك هذه الموجة انواع من الدوافع بعضها عرقي والآخر ديني. وهي في جميع الأحوال ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي السائد. ويتجه الاعلام الدولي (الغربي)، نحو إبراز هذه الظاهرة، وأحيانا تضخيمها، ويربطها بالإسلام[6].

---

(1) ما قبله.

(2) بعض هذه الاعتبارات تتقاطع كلياً مع القيم الاسلامية، امثال التحررية، الاباحية، التعددية غير المنظبطة...

(3) http//:www. montere. army. mil.

(4) د. حامد ربيع : الاسلام والقوى الدولية. (القاهرة. دار الموقف العربي. ١٩٨١) ص ١٣٢.

(5) المرجع السابق.

(6) محمد عابد الجابري:المسألة الثقافية في الوطن العربي. ط٢. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٩). ص١١٢-١١٤.

٢- الاسلام والغرب بين الحوار البناء والعنف[1]

ان سماحة الاسلام قد مهدت، وشجعت، على الحوار والتعاون مع الغرب، بيد ان ذلك لم ينف سيادة العنف في معظم فترات التفاعل بين الطرفين[2]. ونتساءل، لماذا كان الحوار والتعاون بين المسلمين والغرب في أضيق حدودها ؟ تسعفنا المقدمة السابقة في توضيح جانب من الإجابة المتعلق بانعكاسات رؤى الاطراف المعنية على سلوكياتها المتبادلة ازاء بعض. والجانب الآخر نحاول تبيانه في هذا الجزء.

يدعو الاسلام على نشر العقيدة، وتحقيق الذات المسلمة. والمبدأ الاساس في ذلك يقوم على الاقناع والجهاد عند الضرورة. وهذا لا ينفي إمكانية قيام علاقات احترام متبادلة، وتعاون مع الدول غير الإسلامية؛كما أوضحنا سابقاً.

وهنا يلاحظ ان الاسلام لا يعمد الى تقرير امره، ولا يركن الى اداة واحدة لتحقيق غايته. فهو يعطي وزناً خاصاً لكافة الوسائل. فالتشريعات الإسلامية لا تستبعد الحرب[3]. فالحرب في الاسلام هي لدفع الباطل، وازاحته، ثم لتقرير امرنشر الدعوة. وخلافه، الحالة طبيعية في التعاملات مع الآخر هي السلم. " وان جنحوا للسلم فاجنح لها.. " سورة الانفال. الاية ٦١. والتأكيد على الحوار "أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي احسن.. "سورة النحل. الاية ١٢٥، والتشجيع على التعاون الايجابي " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان". سورة المائدة. الاية٢. وهكذا جاء تقرير نوع الاداة والاسلوب الى نوعية الظرف والموضوع الذي يدور حوله الجدل السياسي، والخلاف مع غير المسلم. وما يتقرر خلاله من مصالح للاسلام والمسلمين. وهذا هو الاساس النظري للحركة الإسلامية تجاه الاخر غير المسلم، وبضمنه الغرب. وقد سبق ان بينا بانه لا يوجد اليوم نظام سياسي إسلامي موحد يأخذ بهذه القيم، بل توجد عدة دول تكاد لا تتفق على جدوى اللجوء الى احداها- وعدم فاعلية منظمة المؤتمر الإسلامي قد تعطي صورة لذلك.

---

(1) للمزيد انظر، د.خضر عباس عطوان: الاسلام والغرب بين الحوار والصدام. مرجع سابق ص٥٧-٥٨.

(2) خضر عباس عطوان: "الاسلام والغرب.

(3) سورة التوبة. الاية ١٢٣.

ومنذ مدة ليس بالقصيرة، تصاعد وزن التيارات والجماعات المنظمة الداعية الى اعتماد القيم الإسلامية في سياسات بلدانها، ويرى بعض المحللين الغربيين في ذلك خطراً حقيقياً للغرب. فما حقيقة هذا الخطر، وما مداه؟

لقد انتهت الولايات المتحدة، ومعها القوى الغربية الاخرى الى اقرار اعتماد وسيلة الحرب المسلحة ضد افغانستان(في الظاهر)رداً على تدمير مبنى منظمة التجارة العالمية ومبنى في وزارة الدفاع الأمريكية في ايلول/٢٠٠١. و(ضمناً) لغرض اعادة ترتيب اوضاع العالم استراتيجياً[1]. ورغم الاطروحات المؤكدة على عدم استهداف الاسلام في هذه الحرب انما هي الى الضد من أولئك الذين يستخدمون الدين ستاراً لاعمال العنف، بيد ان الواقع الفعلي يشير الى خلاف ذلك. اذ عرّف العدو بشخص المسلم دون سواه، ثم وجد ضالته في افغانستان(حركة طالبان وتنظيم القاعدة)، كمرحلة أولى. فهل هناك خشية فعلية من الاسلام ذاته، ام ان هناك اسباب اخرى لهذه الخشية؟

لقد ارتبطت توجسات الغرب وخشيته الدائمة من الاسلام بفكرة مفادها(عودة) المسلمين لتعاليم دينهم. واذا تم ذلك سيكون الاسلام قوة تحرر الانسان المسلم من الجهل والتعصب والظلم والاستعباد، وتدفع به نحو التطلع الدائم لاستعادة وضعه الطبيعي في المجتمع الدولي. ومع حجم الموارد التي تتوافر عليها الدول الإسلامية فالحال بالتأكيد سوف يولد ظاهرة فريدة هي النهوض الإسلامي. وهذا ما قد يقوض مكانة الغرب العالمية.

تأريخياً، عاش الغرب حالة خوف دائم وقلق من الاسلام. وأسباب ذلك ترجع الى ترسبات في الذهنية الغربية لما قام به المسلمين من كبح للسياسات الغربية منذ مرحلة البروز الإسلامي وحروب التحرير من الامبراطورية الرومانية عام ٦٣٤م/١٣هـ، حتى سقوط الدولتين العباسية في بغداد والأموية في الأندلس.

وواقعياً، المعطيات التي يعيشها العالم الإسلامي:كم سكاني متسارع النمو، سوء توزيع الموارد المالية، محدودية فرص التعليم... جعلته يغلي، ويمكن ان ينفجر في اية لحظة. ولن يعفي الغرب من تبعات الانفجار المتوقع. وزاد من توخي الحذر من هذا

(1) Colin L. Powell : "Along, Hard campaing.

العالم كونه "لا يزال منغلقاً"[1]، بمعنى ان معظم المسلمين في نظر الغرب لم ينتهوا الى اعتماد كامل المفاهيم والقيم الغربية بعد.

ويترافق مع تأثير المتغير السابق ان الغرب يكيل بمكيالين وبازدواجية عند تعامله مع القضايا الإسلامية، ولننظر الى الموقف من قضية الصراع العربي–الاسرائيلي، فما يطرحه من اهتمام بالحق العربي في هذه القضايا لايتعدى الخطاب السياسي؛وفي كثير من الأحيان لايكون هذا الخطاب منصفاً لهم. فالرئيس الامريكي جورج بوش، مثلاً، يصف اعمال العنف الاسرائيلية وحصارها ضد الفلسطينيين بأنها "أعمال غير مقبولة"، في حين يصف افعال الفلسطينيين بـــ"الارهاب الواجب ايقافه وردعه"[2].

هذا الامر عقد العلاقة بين الغرب والاسلام. وجدية هذا التعقيد تتأكد بفعل المحاذاة الجغرافية، وتوافر المسلمين على وسائل زعزعة استقرار الغرب من اسلحة دمار شامل علاوة على وجود جماعات مسلحة متشددة – تؤمن بجدوى اعتماد العنف ضد الغرب، وان المرحلة الراهنة تفرض ضرورة اعتماد الجهاد لنصرة القضايا العربية–الإسلامية[3].

لقد شهدت العلاقة بين المسلمين والغرب فترات حرب واعمال عنف واسعة. ونجد ان الاعتبارات المبدئية في افعال المسلمين عند خوض اعمال العنف ضد الآخر–الغربي (الجهاد، التحرير...). في حين اعتمد الغرب معيار المصلحة المادية في تقرير نوع الوسيلة المعتمدة ضد نظرائهم. وما الحروب الصليبية والاحتلال الاوروبي الا انموذج لمحاولات نفي الآخر، اي الاسلام والاستحواذ على موارد بلاده.

واليوم، يكاد الامر غير مختلف عن سابقه. فقد يقال[4]ان العلاقة بين الطرفين استراتيجية قائمة على الشراكة، أو هي في سياق التعاون او اطار الحوار... لكن التبصر في دوافع الغرب السياسية يعطي تصور مفاده ان اعتباراته الاستراتيجية قائمة على ضرورة تحطيم مكانة الاسلام، واحتواء مناطقه الجغرافية والهيمنة عليها. فالقوى الغربية قد تعمد الى ابقاء علاقاتها السلمية مع الدول الإسلامية، لكنها في الوقت نفسه تعمل على التضييق على هذه الدول عبر تحجيم مواردها الاقتصادية، وابقاء تواجدها

(1) جاك أتالي:"الحضارة الغربية تحمل بداخلها بذور انهيارها".

(2) Michael Elliot : "son of the New world order .

(3) Hunter: "New Trends is Islamic Extremism". Dr. shireen

(4) منير العكش:"المعنى الاسرائيلي لأمريكا". مجلة المستقبل العربي. ص١٠٣ – ١٠٤.

العسكري فيها أو بالقرب منها، كما في مصر، تركيا... هذا فضلاً عن شن حملة شرسة ضد القيم الإسلامية ومحاولة استبدالها عبر بث قيم وممارسات غربية في تلك الدول[1]. وهذه خطوة هامة نحو دفعها لتقبل الهيمنة الغربية عليها.

- ارتباط القوى العربية بالنظام العالمي

لقد جسم موقف العرب الدولي التأريخي صورة أو مظهر الارتباط الخارجي والانكشاف الاستراتيجي بشكل غير مسبوق. وتقبل التأثير، وربما الاملاء في بعض الاحيان من القوى الدولية، ونسي العرب قاعدة سياسية هامة مفادها ان سياسات الدول ترسمها جغرافيتها السياسية وحاجاتها الداخلية بشكل اساسي. وان تلمس حلول خارجية لمشاكل داخلية ينتهي الى التذيل في السياسة الدولية. هل التأثير الدولي في النظام العربي فاعل الى درجة لايستطيع معه العرب الا توخي السلامة وعدم ابداء مقاومة للسياسة الدولية؟ أم ان ايثار السكوت عن حقوق العرب، وطلب رضا القوى الدولية جاء ليعبر عن حال سلبي قد وصله العرب، ولا يستطيعوا معه الا اظهار ردود افعال تجاه سياسات تلك القوى؟

الملاحظ ان السياسة الدولية، في العموم، لم تراع مصالح العرب. بل تضع نصب اعينها اختراق نظامهم الاقليمي والهيمنة عليه، باعتبار ذلك احد مسالك تعزيز القدرات لبلوغ مرتبة هامة في سلم الهرمية الدولية ؛ كما بينا سابقاً. وماشجع على ذلك، انه لا وجود لكيان عربي موحد في البيئة الدولية. فواقعياً، العرب ٢٢ كيان سياسي، يعانون من اختلال فاضح في توازنهم الاقليمي، ولا وجود لتوازن المصالح في العلاقات العربية-العربية ؛ رغم ان تدعيمه ممكن (سوق عربية موحدة، وحدة اقتصادية، أو حتى بتغليب خيار التعاون...). والفشل في صياغة انموذج سياسي مستقل في البيئة الدولية قد عمّق من ارتباط العرب بالبيئة الدولية، حيث صار ما يرصده العربي لوضع تصورات، وتنفيذ سياسات الارتباط بالقوى الكبرى يحظى بأولوية في سلم الاهتمام الرسمي، على حساب ضمور، وفي احيان تغيب الارتباط العربي-العربي. ولنأخذ مثلاً أنموذج الشراكة الاوورومتوسطية في مقابل مشروعات التكامل العربية، ونتساءل لماذا هذا التوجه لدى العرب؟

---

(1) لعل من الاسباب المفسرة لتلك السياسة، أيضاً، هو خشية الغرب من اندفاع المسلمين نحو القوى الاخرى.

لقد شهدت علاقات العرب الدولية فترات تباين توجهات وارتباطات الاطراف الرئيسة فيها. ففي مرحلة الاستقلال حيث كان الشعور القومي عال، كان التعويل على الارتباطات الدولية في السياسات العربية في أدنى درجاته. وزاد في المقابل مستوى ودرجة ذلك الارتباط، والاتجاه الى اظهاره بعد خفوت المد القومي. واليوم، زال الحرج لدى البعض في تقديم العلاقات مع القوى الدولية، على حساب علاقاتهم العربية متذرعين بانه لايوجد من هامش للحركة الا في ضوء الاذعان لمصالح وسياسات القوى الكبرى[1]. فهل مبعث هذا الاذعان اسباب داخلية ام اسباب خارجية؟

ان اشكالات العرب الداخلية سهلت اذعان سياساتهم للبيئة الدولية. اي بما يفيد بان الوضع الدولي غير المؤاتي لتجاوز حالة الاذعان للقطب الواحد دون اكلاف سياسية صعبة القبول، نقول ان هذا الوضع ؛ ودون انكار دوره ؛ ما كان ليطغى تأثيره على التوجهات السياسية العربية من غير وجود وضع عربي داخلي ملائم لذلك[2]. فما الذي ربط العرب بالبيئة الدولية (النظام العالمي)؟

أولاً- العرب والنظام العالمي: دوافع الارتباط

تشهد البيئة السياسية الدولية تحولات سريعة تكنولوجية واقتصادية[3]، وهو ما ألزم السياسة الدولية بالتكيف معها حيث صارت تلك السياسة تصيب بنتائجها كافة الدول دون استثناء وتدفعها نحو ابداء استجابات/ ردود افعال نحوها تعبيراً عن رغبات مجاراة التحولات الدولية، وغير قادرة على التنكر لها، أو الانقطاع عنها.

ولعل اهم صور هذه التحولات هو ما يصيب انتشار مكونات القوة الذاتية، التي يعاد توزيعها دولياً ؛ كما بينا في الجزء الاول من الدراسة. ونتيجة ذلك، بأن الحراك الدولي (حقيقة) واضحة لصالح من يملك زمام المبادرة التكنولوجية والاقتصادية-أو احدهما، وهما الاساس بعد الارادة السياسية في امتلاك القوة العسكرية الفاعلة. وهذا ما

(1) يلاحظ هذا الاذعان بشكل واضح في اعقاب احداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة، حيث تجاوب العرب عن دراية او دونها، مع مطالب السياسات الامريكية (معلومات استخبارية، تسهيلات لوجستية،...).

(2) د. قسطنطين زريق:ما العمل؟حديث الى الاجيال العربية الطالعة(بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٨). ص١٩.

(3) تركيزنا على هذه التحولات لاينف وجود تحولات أخرى ثقافية... لكننا نرى ان التحولات الثقافية والعسكرية السياسية الدولية هي في الغالب ناتج عن استجابات متباينة للتحولات التكنولوجية والاقتصادية.

جعل النظام الدولي يعيش مرحلة تتسارع فيها وتأثر التباعد بين امكانات القوى المختلفة (المتغير)، وبين موقعها والتزاماتها السياسية في الهرم الدولي. فألمانيا واليابان تؤهلهما امكاناتهما لاداء التزامات اكبر من تلك المنجزة، والحال ذاته ينطبق على الهند والصين بدرجات متفاوتة[1]. هذا التباعد لا تحل نتائجه الا عبر اعادة توزيع عوائد المكانة الدولية، او عبر الصراع بين القوى الكبرى. والاحتمال الاول يتطلب توزيع مناطق النفوذ الاقليمية بين تلك القوى. اما الاحتمال الثاني فان توازنات المصالح وكلف الحروب الحديثة تجعلانه خياراً مرفوضاً مبدئياً.

وفي المنطقة العربية، تظهر تجليات توزيع مناطق النفوذ من خلال تحاشي القوى الدولية الاصطدام القوي بمصالح الولايات المتحدة، حيث عدّت هذه المنطقة مجالاً للأخيرة-التي أقرت بوجود لتلك القوى، وهامش من الادوار السياسية الدولية لم ترغب عملياً في استئصاله. لننظر مثلاً الى سياسات دول الاتحاد الاوروبي من القضايا العربية، فمواقفها لم تتجاوز أو تتعدى على المصالح الامريكية فيها.

في هذه البيئة تماس العرب مع مختلف مجالات تفاعل النظام السياسي الدولي، وتأثروا بتحولاته العسكرية احادية القطب[2]. والاقتصادية المتعددة الاقطاب؛والتي يعاني فيها العرب التبعية. والجوانب الثقافية المعولمة غربيا التي يتعرض فيها الوجود العربي لطمس معالم الخصوصية والاصطباغ برداء غريب عنهم. وبفعل قلة الامكانات العربية المؤهلة للتعامل مع تلك التحولات وغياب الارادة السياسية هذا ما جعل عوامل انفكاكهم عن تأثيرات النظام العالمي ضعيفة. وازداد هذا الضعف بفعل عدم وجود عوامل الضبط، وانحلال عوامل الجذب نحو الداخل العربي. وفي كلا الحالين صار العرب يواجهون عوامل شد خارجية عالية التأثير نحوهم يمكن تحديدها بالآتي:

(1) ان التحول في القطبية الدولية ما يزال غير واضح، فمظاهر الهيمنة الاحادية هي الطاغية. وسيظهر الاختلال على نحو جلي عندما يكون من الصعوبة الاحتفاظ بعلاقات غير متوائمة بين امكانات القوى الكبرى والتزاماتها السياسية الدولية.

(2) لاتزال قدرة روسيا على الاستخدام السياسي لقدراتها العسكرية في حدودها الدنيا.

أ. الموقف الدولي، الغربي من الاسلام. ان الارهاب في المفهوم الغربي فضفاض[1]، يمكن ان يلبس كل من يعادي مصالح الغرب وسياساته، ويتقاطع معها. لذلك لا تقوم الاشكالات بين الطرفين على كون العرب راعين للارهاب بقدر ما تقف عند تقاطع المرجعيات في الحركة الدولية[2]. فالغرب ينطلق من مرجعية مادية – استحواذية في حين اصول المرجعيات العربية قومية– إسلامية ذات دعوة انسانية، وعقيدة تدعو الى تأكيد الذات، في حالة التمسك بها سيؤدي الحال الى نهضة جديدة تعيد صياغة الخارطة السياسية العالمية، بحكم ما يملكه العرب من امكانات. وعملياً هذا لن يتحقق(اعادة النهوض) الا على حساب تراجع مكانة الغرب الدولية. فوجود قوتين متجاورتين يؤدي نظرياً الى احتكاك مصالحهما وسياساتهما، ويعمل كل منهما الى ازاحة الآخر عن موقعه، أو السيطرة عليه،

ب. حاجة القوى الكبرى للموارد، وأهمها الطاقة. فالموارد مصدر نمو وتقدم تلك القوى، ومصادر الطاقة هي عصب ذلك النمو. ويلاحظ تناقص المخزون الاستراتيجي لمعظم الموارد المهمة، في حين انه لا تزال بدائلها غير متوافرة أو هي مكلفة وغير اقتصادية. هذا ما جعل الغرب يرى ضرورة إخضاع مناطق التوريد الغنية للسيطرة، والمنطقة العربية من بين تلك المناطق،

ج. احتكار الغرب للتكنولوجيا. تُعد التكنولوجيا شرط التقدم. واحد دعائم تفوق الغرب هو امتلاك التكنولوجيا واحتكارها، ولا يعمَد إلا إلى تصدير المتقادم منها وغير المجدي لمنافسته. أما العرب فقد تأخروا عن الثورة التكنولوجية، وفشلوا في تطويعها. وهذا ما جعل تطلعهم صوب التنمية قاصراً،

د. ويتوقف حال الغرب الدولي على السمعة التي اكتسبها، والقدرة على ممارسة الترغيب والترهيب. لذلك فانه يعمد إلى قسر كل من يتحداه، ليكون نموذجاً على من يخرج عن بيت الطاعة(الغربي). وعدم إمكانية تأهيل وضع العراق الدولي عربياً للفترة بين ١٩٩١–٢٠٠٣ شاهد على ذلك. لقد استطاع الغرب أن يجعل العرب ينظرون

---

(1) تتعامل الحكومة الامريكية مع الارهاب على اعتبار انه اعمال سياسية عنيفة موجهة ومتعمدة نحو اهداف غير عسكرية من قبل جماعات عبر وطنية او وكلاء سريين،. انظر،
- Michael G. Roskin and Nicholas O

(2) انظر، حسن الحاج احمد: "حرب افغانستان.

الى عطفه (الدائم) في سبيل تيسير حل مشاكلهم، ومداخله في ذلك عديدة منها مركزية الدور الغربي عالمياً، وأنه ليس من مصلحة العرب على ضعفهم تجاوز التفسير الغربي طالما أن ما يشدهم تجاه الغرب قضايا عديدة بعضها كامن في العلاقات العربية-العربية ذاتها. مثلاً، التطلع لتسوية الصراع مع اسرائيل[1].

ان تداخل العرب مع مكونات البيئة الدولية، واستجابتهم لقوى الشد الخارجية ما كان ليجد له صدى لولا وجود عناصر تفكيكية في العلاقات العربية-العربية تدفعهم للنفور من واقعهم، والتوجه للبيئة الدولية، والارتباط بها. واهم مظاهر ذلك الارتباط هي عدم الجدية في تنفيذ المشاريع العربية-العربية، يقابله اظهار الالتزام بالعلاقة مع القوى الدولية. ومن الامثلة على ذلك الشراكة الاورومتوسطية.

واستقراء الواقع العربي يبين ان العناصر التفكيكية ومظاهر الارتباط قد قامت على ثلاث افتراضات:

الفرضية الأولى، قصور الوضع السياسي العربي داخلياً. لقد تعلق الانسان العربي، المتعلم والأمي على حد سواء، بمرجعيات دينية، وفكرية وسلوكية متباينة. ويرتفع فيها التباين الى درجة الصراع والصدام في بعض الاحيان، كما تظهره احداث الجزائر. يقابل ذلك احتكار الانظمة العربية للسلطات والاستئثار بها لفترات غير مقننة، وبقيت العلاقة بين الانسان العربي والأنظمة الحاكمة غير موصولة ويشوبها الاختلاف(أوعدم الاتفاق) في الغالب.

أما الوضع السياسي- الاقتصادي العربي فهو لا يشجع على تحصيل رضا الجماهير العربية-فالدين العربي قد بلغ ١٦٨ مليار دولار، وهناك نحو٧٣ مليون انسان يعيشون تحت مستوى خط الفقر. وهو غير تنافسي دولياً، اذ لم يتجاوز اسهام العرب بالتجارة الدولية سوى ٣. ١٤%. والقاعدة الاقتصادية-العلمية ضعيفة-فالانفاق على التعليم، وعلى البحث والتطوير لم يتجاوز ٠. ٥%، ٠. ٠٢%من اجمالي الانفاق العالمي على التوالي.

(1) هذا الصراع يصور عدم امكانية حله دون تدخل الولايات المتحدة. انظر، د. هشام شرابي:"علاقتنا بأمريكا سامة... لكن هذا وضع يمكن تغييره". مجلة المستقبل العربي. بيروت. ع /٢٧٦ /٢٠٠٢. ص ١٠٥.

والحال العسكري لايختلف عن سابقه، فالانفاق العربي (٥. ٣%من اجمالي الانفاق العالمي) لم يوفر متطلبات حماية الأمن القومي أو حتى القطري[1].

وثقافياً، صارت الثقافات الاستهلاكية الغربية تجد لها أسواقاً في العالم العربي بين المتعلمين، كما عند الشرائح غير المتعلمة. والاولى تتطبع بها بدعوى اشباع حاجات محرومة، أما الاخرى فهي تتذرع بالعصرنة. وكلاهما ينتهي الى رفع ماهو عربي-إسلامي، ووصمه بالتخلف وتقمص التغريب.

والأكثر مما تقدم، ان متغيرات رسم مستقبل المنطقة[2] يجري انضاجها وفقاً لرؤى ليست عربية المقاصد. ديموغرافياً يتوقع نمو السكان العرب من(٢٨١. ٢٧٣ مليون) نسمة عام ٢٠٠٠، الى (٣٤٨. ٩٧٥ مليون) نسمة عام ٢٠١٠ [3]. استراتيجياًهذا الكم اذا ما أنضج الى نوع (كم ثقافي- علمي مؤهل) فانه سيحول العالم العربي الى مركز حضارة عالمي. لكن، هناك من هو راغب في اهمال تحقيق هذا التحول- ومعظم غير الراغبين فئات داخلية أما ذات مصالح خارجية، أو هي ذات أفق ضيق يجاري مصالحه في السلطة السياسية.

رافق ذلك، اتجاه السياسات العربية الرسمية نحو كبت سبل العربي في التعبير عن وعيه السياسي الناجم عن مدى تأثره بالثورة التكنولوجية–المعلوماتية.

والموارد العربية ليست بأفضل حالاً من سابقاتها، فهي لا تخضع الى السيطرة السياسية العربية[4].

الفرضية الثانية، غياب الرؤى الواقعية من امكانات اقامة علاقات تعاون عربي-عربي. ويلاحظ، هذا الغياب قد جاء بفعل افتقار العلاقات الرسمية للجدية والصدقية والثقة. وهي محط لتناقضات ايديولوجية[5]. ولا يوجد الزام للانظمة العربية لتصحيح هذا الواقع. علاوة على ان الارتباطات الخارجية التي تعني جدوى العلاقات البينية لان

---

(1) جرى اعتماد هذه الاحصاءات، واحتساب هذه النسب من قبل الباحث، وفقاً لاحصاءات عام ٢٠٠٠.

(2) انظر، رفيف بركات:"الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين".

(3) World Population Ageing 1950-2050. (NY,UN,2001). PP:114 - 448.

(4) سبق ايراد احصاءات عام ٢٠٠٠ بهذا الشأن.

(5) هنري كيسنجر:هل تحتاج امريكا الى سياسات خارجية ؟ترجمة عمر الايوبي . ص١٦.

البعض منها قائم على الضد من نظم سياسية عربية أخرى. نتيجة ذلك هناك عرقلة دائمة لاية حالة تقارب عربية.

والأكثر من ذلك، ان الاساس الشخصي - الكيفي في تصريف شؤون السياسة العربية يجعل اية علاقة عربية - عربية قابلة للتقلب بشكل جذري، بمعنى الانتقال من التعاون الى الصراع، وذلك محكوم برضى أو عدم رضى الحكام عن بعض وليس لوجود اعتبارات موضوعية، طالما ان الحاكم في اغلب الانظمة العربية هو المصلحة الوطنية وهو الدولة.

لقد جعلت ارتباطات العرب الدولية الكثير من النظم العربية معزولة جماهيرياً، وتجد صعوبة في اثبات شرعيتها، لذلك صار الاحتكاك بتلك القاعدة يتم عبر الأجهزة والتنظيمات السياسية التابعة لنظام الحكم. والعوائد التي يدرها الانتماء الى هذه التنظيمات والأجهزة يجعل المنظومين فيها يتطلعون الى ابقاء نظم الحكم.

كما تعتمد اغلب الانظمة العربية مبدأ مقايضة ضمان التذيل والاعتماد على السياسة الدولية والالتزام بحماية مصالح القوى الدولية في المنطقة وتسييرها... مقابل الحصول على دعم أمني من تلك القوى ضد من يقاومون، أو حتى يشككون في مبررات شرعية وجود تلك النظم. وما يعطي واجهة لتسويق هذا المبدأ في السياسات العربية اتجاه سائد في تلك السياسات يرى أن للقوى الكبرى مصالح تشد المنطقة العربية نحو صلب اهتمامات الأمن الدولي يصعب التحلل منها.

وما تقدم أعاق أي مبادرة لتطوير العلاقات العربية-العربية وصعد من درجة الارتباط بالقوى الكبرى- الغربية. وتمهد الفرضية السابقة لفرض ثالث مفاده محدودية خيارات العرب السياسية الدولية. فيلاحظ مثلاً تبعية غير مبررة للولايات المتحدة، وتدويل للقضايا العربية... ونتساءل، ما هي الخيارات[1]. التي يمكن اللجوء اليها، هل روسيا خيار للعرب، وكذلك هل الصين أو الاتحاد الأوروبي خيار لهم؟

عملياً، لانستطيع جمع قدرات كل من روسيا، الصين والاتحاد الاوروبي لنورد احصاءات ثم نقول بتفوق هذه الاطراف على الولايات المتحدة. فهذه الأطراف لا تزال متنافرة فيما بينها، وتتطلع كل منها الى ديمومة عوائد علاقاتها مع الولايات المتحدة. وأي

(1) سياسياً، الخيار هو بديل يمكن أن يحل محل ما هو قائم في حالة تصاعد كلفه (الخيار القائم). أو كون البديل ذا عائد مجدي سياسياً.

تنافر مع مصالح وسياسات الأخيرة سيؤدي الى صدام غير مرغوب فيه من قبل تلك الأطراف، والمنطقة العربية مصلحة امريكية لذلك لا تستطيع تلك الأطراف أن تقدم للعرب سوى الخيار الأقل كلفة، أي خطاب سياسي يدعو الى احترام حقوق العرب ومصالحهم.

أما مشهد تحول العرب عن الولايات المتحدة، في ظرف بقاء تردي حالهم الداخلي، فانه سيسهل اندفاع الولايات المتحدة الى تنفيذ سياسات وقائية –انتقامية ضدهم. وهذه السياسات عديدة، أقلها التغاضي عن مطامع وسياسات القوى الاقليمية المتناقضة مع العرب، أو تسهيل قلب نظم الحكم العربية. وأكثرها بطشاً تفعيل عناصر عدم استقرار الدول العربية... وهذه الخيارات يسيرة للولايات المتحدة[1]لما تتمتع به من وجود سياسي في الدول العربية، وفي شبكة العلاقات العربية–العربية.

ثانياً، سياسات العرب الدولية: بنية الارتباط بالنظام العالمي

ويمكن بيان الجوانب المختلفة لهذه البنية بالآتي :

– عسكرياً، لم تنشأ صناعة أسلحة عربية فاعلة. فبعض الدول تعتمد على القوى الكبرى في توفير كامل احتياجاتها، وأخرى تعتمد على تلك القوى في توفير معظم احتياجاتها من أعتدة، قطع غيار، تدريب، استشارات، أسلحة.. هذا من جانب. ومن جانب آخر، أغلب هذه الدول يقدم دعم أو تسهيلات للوجود السياسي–العسكري للقوى الكبرى في أو بالقرب من النظام العربي. فالبعض يهئ لتلك القوى وجود مباشر على أراضيها، مثلاً دول الخليج العربية. أو المرور أو الدعم اللوجستي، مصر ودول المغرب العربي. أو عدم انتقاد صريح وفاعل للوجود الأجنبي في أو بالقرب من الحدود العربية، وهو حال معظم الدول العربية.

والملاحظ، ان مثل هذه الارتباطات بقوى النظام الدولي الفاعلة لم تحقق للعرب أمنهم القومي. فما زال الفعل العسكري العربي موجه، في الغالب، بالضد الى أنظمة عربية أخرى. كما تدعم القوى الكبرى بقدر مواز، أو أكثر منه، القوى الاقليمية. وهذا ما يجعل المسعى العربي لبناء قوة عسكرية فاعلة بالاعتماد على البيئة الدولية دون عائد حقيقي، فهو لا يوازِ نظيره الاقليمي، فضلاً عن استنزافه للقدرات العربية الذاتية.

---

(1) تيم نبلوك:العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط. ص ص٢٢ –٢٤.

- أما على الجانب الاقتصادي فقد سيطرت السوق الدولية على ٩٢%من اجمالي تجارة العرب، طوال العقد الماضي[1]. والوضع العربي الاقتصادي يجعل اتجاهات العرب منكبة على وسائل وطرائق اعطاء تقييم أفضل للتعاملات مع القوى الدولية، عنه من اعطاء تقييم مناسب للعلاقات العربية – العربية[2]. فهذا الوضع مسيطر عليه بواسطة الظروف السياسية العربية، والأخيرة بطبيعتها مضطربة تجعل فشل العلاقات الاقتصادية العربية-العربية أمراً واقعاً لا محال معها.

- والتكنولوجيا متغير آخر لم يستطع العرب ايجاد توليفه له في الحياة العربية، أو اعادة انتاج اجيال تلبي مطالب المحتوى الانساني العربي وتتكيف معه. وحالة التبعية العربية للغرب فيه قائمة[3].

- وثقافياً، كان التفاعل بين العرب والغرب غير متكافئ. فالغرب تطلع الى نفي شخصية الآخر، واحلال المضمون الغربي (القيم والسلوكيات) محل قيم الآخر الأصولية. وفي العالم العربي، حيث ترتفع معدلات الأمية، ويبقى الكم المتعلم معطلاً سياسياً، ازداد رمي مخلفات ورواسب التخلف على عهود الاحتلال الغربي-الاوروبي. قابله ايمان بفكرة القدرية، مما أدى الى ظهور التطرف والمغالاة في مواجهة حالات الاغتراب لدى البعض-حيث توجد في العالم العربي[4]فئات ترفض الواقع العربي، وتتنكر مرجعيتها له، وتتشبث بمرجعيات غربية[5].

طوال العقد الماضي لم يتلمس العرب عوائد مجدية لارتباطهم بالبيئة الدولية، أو من تدويل قضاياهم. وصارت الدعوات متعالية ازاء ضرورة تقييم تلك الارتباطات، وعدم تركها سائبة النهايات كما أظهر العرب خطاباً سياسياً يدعو الى التمسك بحدود التنسيق الدنيا في مفاوضات التسوية مع(اسرائيل)وقرروا ايقاف التطبع معها. لذلك، صارت قوى دولية عدة تجد لها منفذاً في العالم العربي، لننظر الى روسيا والصين... حيث أخذت تتطور العلاقات بينها وبين العرب. ومرجع ذلك، هو ان البعض ممن

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ص ص٣٤٣ -٣٤٤.

(2) ما قبله.

(3) انظر مثلاً، د. محمد عبد الفضيل : العرب والتجربة الاسيوية. الدروس المستفادة.

(4) ما قبله.

(5) المرجع السابق.

حملوا شعار أمريكا أنها تملك أوراق الحل العربي أخذوا يفكرون ملياً في ضرورة البحث عن خيارات أخرى في الداخل وفي الخارج لجعل ادائهم ناجعاً.

علاوة على ازدياد شعور القاعدة(الجماهير)بازدواجية مواقف البيئة الدولية(الولايات المتحدة)من قضاياهم. ووصل الأمر بالأنظمة العربية إلى عدم القدرة على تحمل مواقف مواجهة مباشرة مع الجماهير العربية في ظرف البقاء مندمجين بالنظام الدولي، وتابعين له. لذلك كان عليهم إرضاء جانب من دعوات تلك القاعدة.

وكان لأطروحات صدام الحضارات ان شكلت متغيراً آخر وراء حدوث بعض التعديلات في مواقف العرب الدولية. فالغرب، وعلى لسان بعض مفكريه قد أعلن ان العرب–المسلمين هم العدو الذي يقتضي الحال تحشيد الإمكانات لمواجهته. لذلك لم يجد العرب في بيئة تكن العداء لهم سوى الخيار بين اعادة صياغة تفكير، وتغيير مسلمات تأريخية وواقعية لعالم (الغرب) يقف استمراره على استلابهم واحتقارهم ؛ ولا نتحدث عن الفترة الزمنية اللازمة لحدوث هكذا تحول. أو أن يلجأوا الى فرض تأكيد الذات أولاً في المحيطين العربي والدولي، وفرض أنفسهم على الآخر–الغرب. وبيان ان التراجع الذي اصابهم مكنونه يعود لاسباب تأريخية، ومجتمعية – علمية راهنة. وان امكانات النهوض ليس شيئاً غير قابل للتحقيق، فبوادر النهضة العربية صارت تجد لها تعبيرات عديدة:ازدياد الامكانات العلمية، ازدياد الوعي السياسي، وتوافر الموارد المالية...

الغرب (الولايات المتحدة) استوقفته هذه الانقطاعة في تفكير العرب، خاصة المثقفين وبعض المؤثرين على السياسة العربية نحو جدوى ابقاء الارتباط الدائم بالنظام العالمي، والتوجه نحو التدويل. وصار الغرب يبحث عن أحداث تعيد ربط العرب القسري أو الاختياري به. وكانت احداث ١١ أيلول افضل التبريرات لذلك.

كيف تحول العرب تجاه مزيد من اعادة الاندماج في الوضع الدولي بعد وقوع تلك الاحداث؟

لقد وفرت احداث ١١ أيلول غطاء للولايات المتحدة لاعادة دمج الاخر بنظام عالمي تسعى لانشائه. فتلك الاحداث اصابت أمن زعيمه العالم. وحمل خطابها السياسي دعوات مفادها ان (الارهاب) احداث قد تصيب جميع البلدان، ولا سبيل لتجاوزه الابعمل جماعي. ويسرت (الاحداث) كذلك السبل لاستخدام الوسائل كافة لتحقيق الغايات المرجوة، حيث صارت القوة العسكرية المدافعة عن قيم النظام.

لقد اظهر إذعان العرب الرسميين لمطالب الولايات المتحدة في تقديم العون للحملة الأمريكية ضد العدو الجديد (الإرهاب)، الضعف العربي، وعدم وجود مبادئ أساسية تحكم العمل العربي، أو تصون استقلاليته. بل ان البعض اظهر التذيل والاعتماد على السياسة الدولية بغية إخراج أدوارهم. راجع ذلك الى عدم التأكيد الجدي لوجودهم الفاعل، وعدم القدرة على حماية مصالحهم[1].

وهنا، نرى انه يمكن تجلي أبعاد الموقف العربي، وتفهمه في الانسياق شبه الكامل وراء السياسات الأمريكية في ضوء المتغيرات الآتية:

أ. دعوة الولايات المتحدة الصريحة نحو إنشاء نظام عالمي جديد، وممارستها الفعلية لأفعال القوة والقسر في ضبط السياسات الإقليمية ضمن أطر لا تتعارض مع المناهج الأمريكية.

ب. أن معظم الأسماء الواردة في قائمة الاتهام الأمريكية والقيام بهجمات ١١ أيلول هم من العرب، مما يجعل رفض تعاونهم مع الولايات المتحدة شيئ غير عملي،

ج- القضايا العربية-الإقليمية لازالت عالقة، مثل التسوية مع إسرائيل، وبالتالي رفضهم التعاون مع السياسات الأمريكية قد يدفع بالولايات المتحدة إلى الميل أكثر نحو جانب القوى الإقليمية في علاقاتها مع العرب،

ء- انسياق كل من روسيا، الصين والاتحاد الأوروبي وراء السياسات الأمريكية، وبالتالي تجرد العرب من أية وسيلة دولية (رافضة) يمكن جعلها سابقة قوية ربما تسند موقفهم في رفض الانسياق وراء الدعوات الأمريكية.

هـ- الأزمة السياسية في العلاقة العربية-العربية لا تتيح للعرب إمكانية الاحتماء بظهراني هذه العلاقات لتجاوز الضغوطات الأمريكية، أو لتقليلها.

ويمكن بيان علاقات ارتباط العرب بالنظام العالمي من خلال الإشارة إلى نموذج الشراكة الاورومتوسطية.

---

(1) هذا ما نتلمسه في بيان الموقف العربي من اعادة تأهيل وضع العراق الدولي.

ثالثاً، العرب والبيئة الدولية: سياسات الشراكة الاورومتوسطية

لماذا تقبل العرب الشراكة مع دول الاتحاد الاوربي في حين كان مستوى تقبلهم لتنفيذ مشاريع التكامل العربي ضعيفاً؟ فيما يتعلق[1]بالقوى الاوروبية فانها تولي المنطقة العربية أهمية واضحة. فعلى الجانب الاستراتيجي-العسكري يحاذي العرب الحزام الجنوبي من اوروبا، وعدم الاستقرار السائد في مناطقهم قابل للنقل الى جيرانهم الاوروبيين سواء عبر جماعات مسلحة، أو بواسطة الأسلحة غير التقليدية. أو حتى عبر تضييق السير بالممرات الملاحية العربية، ومن ثم تضييق تدفقات الموارد اليهم.

أما اقتصادياً، فالعرب سوق اقتصادية لاوروبا[2].

علاوة على ذلك، هناك تبادلات ثقافية مهمة بين الطرفين. فالبعثات الدراسية والوفود غير الرسمية وتبادل المطبوعات... تزيد من ربط العرب سياسياً بأوروبا.

وعلى الجانب الأخر، يجد العرب في أوروبا أفضل خيار من بين الخيارات الدولية المتاحة[3]. فتحالف أوروبا الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يجعل علاقاتها الاقتصادية مع العرب ميسرة، في اطار احترام المصالح والسياسات الامريكية في المنطقة.

وعموماً، تتسم العلاقات العربية - الاوروبية مقارنة مع غيرها من علاقات العرب الدولية بخاصية كثافة التفاعلات. ويعود هذا الوضع بالطبع الى عاملي التأريخ والجغرافيا[4].

تأريخياً، تربط العرب باوروبا علاقات وثقى، فهم قد أعادوا صياغة ادوار الاخيرة عبر فتح اجزاء القارة الجنوبية، ونقلوا اليها علوم الحضارة العربية-الإسلامية، واستنهضوا فيها عملية البحث العلمي.

وربطت اوروبا المنطقة العربية بها مباشرة بواسطة الاحتلال الذي امتد حتى منتصف القرن الماضي، كانت خلاله المنطقة مجال نفوذ تقليدي تابع لها. ولم يتغير هذا الحال الا بعد تطور المصالح الامريكية مع المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية الذي

---

(1) في البدء، هناك اربع مسلمات اساسية تسود الحياة السياسية العربية، وهي:

أ. رأي المجتمع العربي مغيب، رغم وجوده،

ب. علاقة الحاكم والمحكوم في المجتمع العربي قائمة على التنافر. اي عدم قبول المحكوم للحاكم، وغياب المسؤولية من الحاكم،

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) ناصيف حتي : "الادارة العربية للامكانات الدولية".

استبدل النفوذ الاوروبي بالحضور الامريكي. وبعد الحرب العربية-الاسرائيلية عام ١٩٧٣، أدركت أوروبا ضرورة اعادة صياغة العلاقة مع العرب في اطر جديدة لا تتعارض مع مصالح القوة العظمى. وتضمن خلالها كون المنطقة مجال تأريخي تقليدي (للفعل) الاوروبي. فكان بدء الحوار بين الطرفين.

وواقعياً، تأثر العرب بالمرجعية الفكرية الغربية-الاوروبية، سواء على صعيد نظم الحكم أو النظم الاقتصادية، أو نظام القيم والسلوكيات.

وتطلعات أوروبا نحو احتلال مراتب الهرمية الدولية المتقدمة جعلها تبحث عن كل ما يرفد تلك الغاية، وبالطبع فان الاستحواذ على الموارد وتأمين مجالات النفوذ هما من بين الركائز الساندة لعناصر القوة الذاتية في بلوغ المراتب العليا في الهرمية. لذلك نراها قد اعادت تنظيم علاقاتها مع مجالها العربي بعد الحرب الباردة، فظهرت الشراكة الاورومتوسطية؛ الذي مهدت له بلقاء برشلونة عام ١٩٩٥. ويتناول شكل العلاقة الجديدة المجالات كافة العسكرية، والاقتصادية والثقافية.

وتمثل الشراكة المجال المهم للدور الاوروبي في النظام العربي، وهو من صنع أوروبا، فيما دعيت اليه الدول العربية كأطراف منفردة، تحاول بلورة موقف من القضايا المطروحة أوروبياً قدر الامكان.

وفي هذا المجال نلاحظ، اختلال التوازن بين الطرفين لوجود طرف أوروبي يملك تصوراً واضحاً في خطوطه العريضة؛ على الرغم من بعض التمايزات داخله؛ وامكانات كبيرة نسبياً لتنفيذه، مقابل دول عربية لكل منها أولوياتها التي قد لاتكون منسجمة دائماً، وهي بحاجة الى عملية مستمرة لبلورة موقف موحد امام تصور اوروبي شامل يهدف الى تغيير مفهوم التعاون من مفهوم التبادلات التجارية الثنائية والمساعدات غير المنسقة الى مفهوم الشراكة في اطار اقليمي واسع، شامل ومنسجم.

بيد ان السياسة الاوروبية يشوبها الضعف ازاء قضية ما يسمى بتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي[1]. فالدور الاوروبي يعاني اختلالاً كبيراً تشكو منه اوروبا ذاتها. فدورها شبه مهمش سياسياً، فهو محاصر من اسرائيل والولايات المتحدة، ومرغوب فيه بشكل موسمي من قبل العرب. وعلى الرغم من الاتفاق العربي- الاوروبي الضمني على ان دور اوروبا مكمل للدور الامريكي وليس بديلاً له، بيد ان ذلك لم

(1) يمثل الحوار الخليجي – الاوروبي المجال الاكثر هدوءاً وتقنية، والاقل سياسية.

يخفض من درجة الحصار لهذا الدور الذي بقي اعلامياً في بريقه اكثر مما هو فاعل في مضامينه[1]. وهو دور يركز على تقديم (الحوافز)[2].

في العموم، العلاقة بين الطرفين غير متكافئة. وهذا لايتوقع له ان يخدم ويحقق مصالح الدول العربية[3]. رغم ذلك، استمر العرب في السير باتجاه تنفيذ مشاريع واطروحات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، ومن ثم توسع دائرة ارتباطهم بهذه القوة الآخذة بالبروز، ولم يستعيضوا عنها بتقوية اواصر علاقاتهم البينية.

- ضعف اداء النظام العربي، وتبعيته للنظام العالمي

لقد رافق ضعف الاداء العربي الدولي تبعية العرب وارتباطهم بالنظام العالمي. ويمكن بيان ذلك الضعف، فواقع اداء دولة ما ليس بمعزل عن بيئتها الداخلية. فالوضع الداخلي هو عنصر مقرر لتلك العلاقات، ومن ثم التبعية العربية ما كانت لتوجد لولا ضعف العرب الداخلي.

وتتجلى اهم مظاهر الضعف والتبعية العربيين في تقرير اعادة تأهيل وضع العراق الدولي عربياً للفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣. حيث انساقت الدول العربية وراء قبول الحلول

---

(1) اذا ما نظرنا الى علاقة الطرفين الاوروبي والعربي في قضايا الشراكة والتسوية يبدو التداخل الواقعي بين هذه القضايا قوياً على رغم محاولات الاتحاد الاوروبي التركيز على وضع مسافة بين مساري الشراكة والتسوية. وأدى ذلك الى وضع غير سهل امام الدول العربية، وبخاصة تلك المعنية مباشرة بعملية التسوية، فهي مواجهة بمتطلبات الشراكة بما تحمل من سياسات ومشاريع اقليمية متوسطية تتطلب او تؤدي الى تطبيع العلاقات العربية – الاسرائيلية. وهذه المطالب تأتي من طرف الاتحاد الاوروبي.. ولم يكن من الممكن عربياً التجاوب مع هذه النتائج، وان كانت من طرف صديق، اذ ان ايقاف التطبيع ذي الهندسة الامريكية لايعني استبداله بتطبيع متوسطي ذي هندسة اوروبية. كما انه في الوقت نفسه لم يكن العرب راغبين بتعليق عملية الشراكة مع اوروبا. وقد دفع ذلك المجموعة العربية المعنية الى بلورة سياسة المشي على الحبال المشدودة. فتونس مثلاً، اعتذرت عن استضافة لقاء الشراكة الثاني كما كان مقرراً بعدما وصلت اليه عملية التسوية من مأزق ولما تحمله مشاركة اسرائيل في اجتماع وزاري على ارض عربية من معنى تطبيعي، حيث برز للجميع التداخل بين الشراكة وعملية التسوية، وقدرة الثانية على تعطيل الاولى عملياً.

(2) انظر، ناصيف حتي : "الادارة العربية للموارد الدولية". مرجع سابق. ص ص ١١٩٣ – ١١٩٤.

(3) انظر، اندرياس جيكوبز: "وجة نظر اوروبية في معوقات التعاون بين اوروبا والوطن العربي".

الدولية لهذا الوضع. ونبذت التفكير في ايجاد مخارج عربية له. فما علاقة ذلك بالتوازنات العربية–الدولية، وتوازنات النظام العربي، واين يمكن رصد ضعف الاداء العربي؟

أولاً، ازمة العلاقة العراقية-العربية (١٩٩٠-٢٠٠٦)

لقد استمر النظام العربي يعاني من الانكفائية والسلبية. ولم تظهر فيه ملامح الصحوة للواقع العربي، ولمقتضيات الاستمرار او احتمالات ارتقاءه الممكنة. وصرنا نجده يراوح على صعيد سلوكه الجماعي. كما ان علاقاته البينية تتسم بقدر من الفوضوية واللاانتظام :نزاعات حدودية، اختلافات ايديولوجية، مواقف سياسية متعارضة، عدم الاتفاق على جدوى القيام بالتعاون الاقتصادي... [1]على سبيل المثال.

كما صارت المنطقة العربية ساحة نفوذ للقوى الدولية المتطلعة لاداء ادوار فاعلة على صعيد السياسة الدولية، من قبيل الاتحاد الاوروبي وروسيا.. التي تنتهي في الغالب الى مزيد من التفتيت وعدم التوافق للسياسات العربية، بالجملة.

وأعطت العلاقة العراقية–العربية أنموذجاً واضحاً على الوصف المتقدم. فالنظام العربي فقد توازنه وفاعليته بعد عام ١٩٩٠ ولم يتوافر على استعداد جدي لاستيعاب العراق واعادة دمجه في تفاعلاته[2].

ويمكن القول، ان اسباب الازمة العربية المرتبطة بعدم توافر استعداد عـربي جـدي لمعالجة الوضع الدولي للعراق، وفق تصورنا، كانت تعزى الى عنصرين، هما[٣]:

أ- القصور العربي في الايفاء بالالتزامات القومية : غياب الحوافز. ان طبيعة الروابط في النظام العربي من لغة، ثقافة، دين وطموحات... تفرض على دوله عدم تجاوز الحد الادنى المقبول من علاقات التعاون – ولانقول اعتماد التكامل بوصفه الحد الاقصى الذي لم يبلغه العرب منذ بدء مسيرتهم الرسمية في التعاون بانشاء جامعة الدول العربية /١٩٤٥. وهذا الحد الادنى المقبول سيفرض بالتأكيد تقديم مصالح العرب على ما سواه من مصالح أخرى. وبلورة سياسات عربية تستجيب لهذه المصالح لا للتأثيرات الخارجية.

---

(1) Kamal Shehadi : "The Poverty of Arab diplomacy".

(2) المرجع السابق.

(3) انظر خضر عباس عطوان:"رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية".

واذا ما نظرنا الى الموقف العربي من دخول القوات العراقية الى الكويت في آب عام ١٩٩٠ سنجد ان ضعفه قد قاد الى تدويل الازمة، و(دعوة) الولايات المتحدة لممارسة ادوار فاعلة في التعامل مع تداعياتها المختلفة. ولم يستطع العرب بلورة سياسات تتوافق ومقتضيات المصلحة الكلية في احتواء الازمة عربياً.

وفي الوقت الذي تحركت فيه معظم القوى الدولية نحو العراق، مظهره التعاطف مع الوضع الانساني لشعبه ظهر بطء في التحرك العربي[1]. وبتصورنا، فان التوجه العربي العام ازاء العراق كان انعكاساً لغياب الالزام في السياسات العربية، وفي حده الادنى لغياب الحوافز أو اقيامها في مدركات النظم الحاكمة. وبدلاً عن ذلك، اعطاء تثمين عال للعناصر الخارجية في صياغة علاقاتهم البينية والدولية[2]. كما ان العراق واجه الولايات المتحدة والوقوف الى جانبه كان يعني عملياً مواجهة الولايات المتحدة، وهذا خيار لم تجد الانظمة العربية الاستعداد أو الارادة لتقبله.

ب - لقد اظهر الوصف السابق المستوى المتدني في الايفاء بالالتزامات العربية القومية. قابل ذلك وارتبط معه وجود ارتباك في مسار العلاقات العراقية - العربية، وهو ما يمكن ارجاعه الى ان اغلب السياسات العربية يتم تصريفها بصورة شخصية - كيفية. ولاتولي هذه السياسات حصانة للمؤسسات وللمصالح العربية الكلية، طالما ان شخص الحاكم يساوي المؤسسات القائمة ويعرف مصلحة الدولة ويحددها، بل ويعادل وجود الدولة نفسها، ومن ثم مثل هذا التسيير يجعل الاحتمالات متزايدة لتعرضها للتقلب غير المسوغ عقلانياً، فاختلاف الحكام العرب يؤدي الى تدهور العلاقات الثنائية[3].

وفي ضوء هذا الوضع، لايتوقع صدور سياسات ايجابية من حال المراوحة العربية الجماعية. والتغير النسبي الذي حصل في انماط السلوك العربي العام نحو العراق[4]؛من القبول بتحجيم دور هذه القوة الى اظهار خطاب سياسي يدعو الى عدم ضرورة استخدام القوة العسكرية ضدها؛ نقول انه جاء ليعبر عن حالة ارباك تسود النظام العربي اكثر منه وجود سياسة اصلية مقصودة. فعناصر القدرة العربية على

---

(1) لا نريد القول ان هذا التحرك كان لاحقاً على تطبيع بعض الدول العربية لعلاقاتها مع (اسرائيل).
(2) انظر ناصيف حتي : " البيئة الاقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي".
(3) المرجع السابق.
(4) المرجع السابق.

تنفيذ ادوار دولية فاعلة(عناصر القوة الذاتية، درجة مقبولة من الاستقلالية، رؤية مستقبلية واضحة، تعاون وثقة عربيين...) لاتزال غير متبلورة أو مغيبة، مما جعل العرب بعيدين عن امكانية صياغة سياسة واضحة محددة الابعاد والمعالم، خاصة ازاء وضع العراق الدولي-الذي تقاطعت فيه مصالح اكثر من قوة دولية.

ثانياً، وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣.

لا نريد الاستغراق كثيراً في بيان وضع العراق الدولي للفترة١٩٩١-٢٠٠٣ [1]، فما يهمنا هو كيف صاغ المجتمع الدولي(الولايات المتحدة)هذا الوضع؟وكيف تأكد الضعف والتبعية العربيين إزاء استمراره خلال تلك الفترة؟

لقد اتاح تنفيذ قرار تأميم الصناعات النفطية توافر العراق على إمكانات مادية (عوائد مبيعات النفط) ملائمة لتنفيذ تطلعاته الخارجية:بناء إمكانات القوة الإقليمية والعربية. وقد تم استثمار هذه العوائد وفقاً للرؤية الأيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي في العراق، آنذاك، لما ينبغي أن تكون عليه الخارطة السياسية في الداخل وفي الخارج. وعند تلك المرحلة فقط بدأت موازين السياسات الغربية والأمريكية خاصة في التعامل مع العراق تنتقل من كونها واقعة في مرتبة الاهتمامات والسياسات الثانوية لترتقي الى مرتبة الاهتمامات الاستراتيجية والسياسات العليا. لذلك عندما قام العراق بالتقدم خطوات نحو بناء أدواره الإقليمية والعربية، صارت سياسته تتقاطع مع أهم الاعتبارات التي يحملها الغرب عند التعامل مع الآخر، وهي رفض نزوع الأخير الدائم نحو الاستقلالية.

١-المدرك الدولي لوضع العراق، رؤية الولايات المتحدة للعراق

لقد أدت الولايات المتحدة دور المخطط الرئيس والمنفذ لاعادة صياغة الوضع الذي خطط لأن يكون العراق فيه بعد عام ١٩٩٠، بعد تأكد بروز قوة هذا البلد اثناء وبعد حربه مع ايران. ففي النصف الثاني من العقد الثامن من القرن السابق، انتهى الفكر الاستراتيجي الامريكي الى ضرورة تحجيم دور العراق الى ما دون مستوى امكاناته الفعلية، بيد ان الحاجة الى وجود العراق في مواجهة قوة ايران

(1) انظر اليزابيث بيكار : "الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة وحرب الخليج".
انظر، د. خضر عباس عطوان: "النظام السياسي في العراق، قراءة في تاثير البيئة الدولية".

الاقليمية، اضافة الى حضور الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة والخشية من تدخله، نقول ان هذا كله قد أجل اعتماد هكذا خيار.

وبرأينا، الموقف الامريكي حول ضرورة القيام بمثل هذا التحجيم يعود الى وجود خمس فرضيات اساسية في الفكر الامريكي، وبالتالي السياسة الامريكية نحو العراق طوال المرحلة السابقة على اعتماده، وتنفيذه، هي(١):

أ-العراق قوة فاعلة في المجالين الاقليمي والعربي. لقد استطاع العراق بناء قوة عسكرية متقدمة وفقاً للمعايير الكيفية والكمية السائدة في المنطقة. وسعت قيادته الى اداء ادوار فاعلة قيادية في النطاقين العربي والاقليمي في اعقاب انتهاء الحرب مع ايران : المسارعة في انشاء مجلس التعاون العربي /١٩٨٩، عقد قمة بغداد العربية/١٩٩٠... فالبيئة الاقليمية العربية المحيطة كانت تعيش مرحلة مضطربة متموجة مفتوحة على أكثر من احتمال:تجدد الحرب مع ايران، تصاعد الصراع بين سوريا واسرائيل... والاكثر من ذلك ان البيئة العالمية قد شهدت تحولات كبيرة:تقلص الدور السوفيتي وبدءً تحلله من التزاماته الاستراتيجية تجاه أصدقاؤه، وخاصةً العراق.

في حين بدت هذه المرحلة بالنسبة للسياسات الامريكية الانسب لاعادة صياغة اوضاع النظام العالمي بما يتفق ووضعها الاستراتيجي العالمي، الذي بات ينذر بحتمية دور القطب الواحد. ولم تكن المنطقة العربية ودول الجوار الاقليمية بمنأى عن هذه المراجعة واعادة الصياغة(2). وهنا، احتمالات المواجهة مع العراق لم تكن بعيدة عن حسابات الاستراتيجيين والمحللين، طالما ان الأخير هو في وضع المتقاطع مع المصالح والوجود الامريكي في منطقة الخليج العربي والتي يعدّها(العراق)المجال الحيوي لادائه الادوار الاقليمية والعربية الفاعلة. وتأكيد حضوره الدولي.

وبقصد تعزيز قدرته على تنفيذ ادواره، جعل العراق من تملك القوة والاستحواذ عليها ضرورة دائمة. لهذا انكب على مواصلة جهوده في بناء القدرات العسكرية وبضمنها قدرات التدمير الشامل، حتى اصبح قوة اساسية في المنطقة.

ب- بيد ان قدرة العراق على تنفيذ ادوار فاعلة لم تكن بتلك السهولة المفترضة، فاذا كانت امكاناته قد سمحت له بفرض انهاء الصراع المسلح مع ايران بيد ان

(1) د. خضر عباس عطوان: المرجع السابق. ص ص١٢-١٥.

(2) eyed Mohamammed Kazem.S

الاوضاع الاقليمية والعربية، والاكثر منه العالمية لم تكن تسمح باعادة تشكيل النظامين الاقليمي والعربي. فالمصالح والخطوط الحمراء للقوى المحيطة به وللقوى الكبرى كانت واضحة. وبالتالي فان اعادة ترتيب البيئة المحيطة كان يتطلب احداث تغيرات كبيرة فيهما بغية فرض الرؤى والايديولوجية العراقية.

وازاء التنازع على (القيادة والريادة) مع دول عربية، مثل السعودية ومصر. ومع دول اقليمية، مثل تركيا ورغبة الدول الاخيرة في محاباة القوة العظمى (الولايات المتحدة) لم يكن بمقدور العراق حسم عملية اعادة ترتيب بيئته المحيطة، وهو الامر الذي جعله غير قانع بالوضعين الاقليمي والعربي.

وربما يعزي البعض عدم القناعة العراقية الى كون طموحات هذه الدولة الاقليمية والعربية واسعة جداً في حين ان بيئته لم تسمح بامكانية احداث تحول جوهري فيها، أو في ارتباطاتها الدولية(1). فالمنطقة بشكل عام تعيش مرحلة التأثر بالمضمون التأريخي لعلاقاتها بالقوى المحتلة:الاستذكار الدائم لعلاقات التبعية والاحتلال السابقة(2). وتعيش أيضاً مرحلة التأثر بالمضمون الواقعي الذي يتصور عدم امكانية التحرر من القيود التي تضعها القوى الفاعلة في النظام الدولي:الولايات المتحدة الامريكية. والاكثر من ذلك ان التحول عن المضمونين الواقعي والتأريخي ينطوي على لعبة استبدال وتغيير الكراسي العربية الحاكمة، وهذا الأمر غير مستحب ذكره أو مناقشته لدى الحكام العرب تحديداً.

ج- **اتجاه العراق نحو امتلاك القوة والاستحواذ عليها غير قابل للتعديل والتكييف.** ان معدل بناء العراق لقوته خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ كان غير مسبوقاً:17,500 مليار دولار معدل الانفاق العسكري عام ١٩٨٨، كذلك استكمال مشاريع التنمية الاقتصادية الجديدة منها او المعطلة من مراحل سابقة، وتدعيم علاقاته العربية بانشاء مجلس التعاون العربي. واذا كان قدر للعراق الاستمرار بعملية البناء هذه فان أي قوة اقليمية أو عربية ستكون غير قادرة على مجاراته أو مكافئته؛باستثناء اسرائيل. ويضاعف من اثر هذا المتغير وجود فراغ اقليمي وعربي واضح في ميدان علاقات القوى. فايران مثلاً لا تكفي قدراتها العسكرية لتلبية متطلبات وحاجات دفاعية محضة. في حين كانت تركيا تعيش وضعاً استراتيجياً حرجاً:انتشار التحديات وتعدد

(1) انظر مثلا، د. ضاري رشيد الياسين:" البيئة الاقليمية – رؤية عامة".

(2) شبلي العيسمي:لماذا الوحدة العربية، وكيف؟

جبهات المواجهة، بما لايسمح معه لتركيز قوتها عند مستوى مجابهة قوة ما. والتزاماتها وادوارها الاقليمية لمرحلة ما بعد الحقبة السوفيتية داخل الحلف الاطلسي صار يعاد النظر بها. كما ان علاقاتها بالعراق خصوصاً الاقتصادية والأمنية (المشكلة الكردية) قلصت الحاجة الى اعتماد فرضيات المواجهة بين الدولتين.

أما دول مجلس التعاون الخليجية، فرغم انفاقها الكبير في الميدان العسكري "21,779" مليار دولار عام ١٩٨٩ مقارنة بـــ"7,515" مليار دولار انفاق اسرائيل العسكري في العام ذاته[1]. بيد ان اغلب هذا الانفاق كان عبارة عن عمليات تحويل مالية لارضاء القوى الغربية ؛لتبقى الاخيرة في وضع من يقدم الحماية لها، وتوفير متطلبات امنها. ولتغمض تلك القوى عينها عن الاوضاع السياسية في دولها. ويعزز هذا الرأي عدم كفاية البنية البشرية الخليجية–الوطنية و(عدم تأهيلها)للتعامل مع التقنيات العسكرية المتطورة التي تستوردها[2].

وتبقى كل من سوريا ومصر قوتان اقليمتان مقيدتان بساحة الصراع مع اسرائيل الى درجة كبيرة، ودون ان تكافئاها.

يقابل كل ذلك ان بنية العراق وقاعدته العسكرية قد أنضجتها الحرب مع ايران. وساعد على ذلك سماح الغرب بتدفق الأسلحة والتقنيات العسكرية المتقدمة نسبياً اليه، ليبقيه بوضع عسكري قادر على الحفاظ على أوضاع التوازن السياسي–العسكري في المنطقة، وليكبح جماح أي اندفاع ايراني نحو منطقة الخليج العربي. فضلاً عن وجود رغبة غربية دفينة في جعل الصراعات المسلحة عامل تعطيل لبروز قوة اقليمية وعربية وخاصة العراق من خلال امدادات الاسلحة لاطراف الصراع كافة ومن ثم لا يمكن حسم تلك الصراعات بقدر مايكون متغير يستنزف امكانات اطرافه.

وجاء انسحاب الاتحاد السوفيتي السابق تدريجياً من الساحة الدولية ليعزز التطلع العراقي المتأصل نحو ضرورة وجود نظام اقليمي وعربي متحرر من قيود سياسات ومصالح القوى الكبرى، ولكن بزعامة عراقية. وحتى تكون مثل هكذا زعامة امراً واقعياً فانه تتطلب مضاعفة القوة العسكرية، الاداة الفاعلة في تنفيذ السياسة الخارجية.

---

(1) SIPRT yearbook 1999. PP:309-314.

(2) د. عباس غالي الحديثي:"تسلح مجلس التعاون الخليجي بين الحجة والنتيجة".

ء- **وترى الولايات المتحدة في العراق قوة محايدة، ولن يكون كذلك**. بمعنى ان العراق كان ولايزال (انذاك) في وضع صراع مع الولايات المتحدة ويعمد الى استثمار امكاناته لهذا الصراع. ويمكن بيان ذلك من وضع معادلة تجمع بين ثلاث:امكانات العراق (بناتج قومي بلغ١٨ مليار دولار/١٩٨٩)، والتهديدات الاقليمية (ايران واسرائيل). والقوة العسكرية (بانفاق بلغ ١٢. ٨مليار دولار/١٩٨٩)[1]. وينتهي المحلل من ذلك الى نتيجة مفادها اختلال في اوجه الانفاق الحكومي لصالح المؤسسة العسكرية على حساب القطاعات المدنية الاخرى. وان العراق كان يقوم بأقصى استثمار لامكاناته في بناء قوة عسكرية لبلوغ اقصى مطالب الحاجة الدفاعية لردع التهديدات المحيطة- وبلوغ هذه المطالب هو الوجه الاخر لظهور العراق كقوة فاعلة في الاقليم.

وما يعطي الصدقية للتحليل القائل بعدم امكانية جعل العراق قوة محايدة ان ايديولوجية النظام السياسي وخطابه السياسي قد استقر عند اتجاه مناهض للمصالح والسياسات الامريكية ولاوضاع التبعية التي تطغى على معظم الدول المحيطة به، ولوجود اسرائيل وبقاؤها في المنطقة[2]. وبالتالي، فلا جدوى من وجهة النظر الامريكية من تحويل هذا النظام المعارض للمصالح والسياسات الغربية عامة والامريكية خاصة نحو تبني رؤى ايجابية للوجود الامريكي في المنطقة، او في الاقل ان تكون تعاملاته اكثر حيادية ازاء وضع المصالح الامريكية فيها، مادام باقياً في الحكم.

هـ- **وأخيراً، فان العراق يرى**، في امتلاك القوة وحيازتها ما يمكن من خلاله تعديل الميزان الاقليمي المختل لصالح اسرائيل. والاكثر منه ان امتلاك القوة يتيح اكتساب مكانة دولية مميزة، وفي نظر القوى الكبرى تحديداً. فادارة العلاقات بين الدول تعتمد بقدر كبير على القوة. والأخيرة هي التي تفرض الاحترام والسمعة الدوليين[3].

وهنا، الا يستدعي الحال منطقياً وفقاً للرؤية الامريكية؛ وبعيداً عن الاعتبارات الاخلاقية وحقائق وضع العراق الدولي؛ اعادة صياغة اوضاع هذه القوة الفتية (العراق) حتى لاتتحول المنطقة عموماً الى ساحة تدنية لوضع الولايات المتحدة الدولي؟

---

(1) SIPRI Yearbook 1999. P:314

(2) انظر مثلاً، د. منعم العمار : "السياسة الخارجية العراقية وخيار استثمار التناقضات في السياسات الخليجية".

(3) Conway W. Henderson: International Relations.

هذا ما يقودنا الى ضرورة البحث في فقرة جديدة تتناول السياسات التي اشتركت في تحجيم قوة العراق.

٢- السياسة الدولية لاعادة صياغة وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣

لاتحتاج الاجابة عن السؤال السابق الى تحليل واسع من قبل اي محلل. فالمعطيات العالمية والاقليمية والعربية هيأت الظروف لتنفيذ سياسات اعادة صياغة وضع هذه الدولة الدولي. فالنصف الثاني من العقد الثامن اشر تداعي تسويات نظام القطبية الثنائية، ومخلياً الطريق لنظام آخر وجدت غالبية الدول وبضمنها العراق انها لن تشارك جدياً في صنعه طالما كان ذلك خارج امكاناتها وانما عليها ان تدور في فلك قواه الفاعلة فقط. وهذا التكيف القسري مع البيئة القابلة للتشكل هي خارج دائرة المبادئ الايديولوجية – القومية التي حملها صانع القرار العراقي. هذا من جهة. ومن جهة اخرى، تسبب انخفاض اسعار النفط الى ما دون ٩ دولار /برميل في حدوث ازمة بين العراق والكويت. فعائدات النفط مورد العراق الرئيس قد تدهورت بمعدلات كبيرة، وتسبب عدم الاتفاق بين الطرفين ازاء هذه القضية، علاوة على قضية الديون الكويتية المترتبة على لعراق، الى تبادل الاتهامات ومن ثم اعتماد العراق اسلوب التدخل العسكري، فدخلت قواته الكويت في ٢ آب ١٩٩٠. ومتجاهلاً الارتباط بين أمن منطقة الخليج العربي والأمن الدولي. ونتساءل ماذا يعني التحول في وضع العراق بعد تدخله في الكويت بالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية وفي العالم؟ وماذا يعني هذا التحول بالنسبة الى الدول العربية والقوى الاقليمية الفاعلة؟

خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ النظام العربي، وتاريخ العراق تحديداً تعززت قدرات الأخير على ممارسة أدوار اكثر تأثيراً في القضايا الجوهرية (النفط، والصراع العربي-الاسرائيلي) وهي مصالح حيوية أمريكية. وأبرز الوضع الجديد التناقضات في بيئة تعيش حالة سيولة شديدة، ومشاهد مأساوية لايمكن ضبطها بسهولة. فالصراع العربي-الاسرائيلي برز الى الواجهة رغم محاولات اعطاء الاولوية لحسم ازمة الخليج وعمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب الى اعادة الحسابات السياسية حول جدوى النظر في الترتيبات السياسية-الامنية في المنطقة، وضرورة تسوية الصراع العربي الاسرائيلي[1].

---

(1) وليم ب. كوانت: الشرق الاوسط على حافة الهاوية. فرص التغيير في القرن الحادي والعشرين".

ولما كانت التصورات العراقية تتعارض بالجملة مع التصورات الامريكية بخصوص التعامل مع الصراع العربي- الاسرائيلي، ومع السياسات النفطية وسبل علاجهما والغاية منه، فان رد الفعل الأمريكي لم يكن غامضاً على خبراء ومحللي السياسة الدولية والاستراتيجية، في ضرورة ازالة نتائج محتملة، وغير مرغوبة التي ولدها وضع العراق الدولي الجديد، بعد تدخله في الكويت.

وكانت الرؤية الغربية والامريكية خاصة قد ركزت على تخطي العراق للخطوط الحمراء الموضوعة أمام أي قوة في تنفيذ سياساتها الاقليمية والعربية[1]. والتقت المصالح الاقليمية والعربية كذلك على حساسية الوضع العراقي الجديد، وان الضرورة تقتضي تحجيمه الى ادنى قدر ممكن[2]؛اذا ما استثنينا بعض المواقف المنفردة كالاردن والسودان.. وهكذا دخلت معظم الدول المحيطة في عداد الدول المشاركة او المقدمة لتسهيلات ضرب العراق وتقليص دوره وتحجيم امكاناته.

واذا ما استقرأنا وضع السياسة الأمريكية ازاء العراق عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ نقول: انها كانت تسعى الى تحجيم وضع العراق الدولي، الاقليمي منه والعربي. فعندما زار وفد الكونكرس الامريكي العراق في ربيع عام ١٩٩٠، أوضح للقيادة العراقية الخطوط العريضة الواجب اتباعها تبعاً لمقتضيات المصلحة الأمريكية. ومقدار الحضور العراقي المقبول في ساحة الصراع العربي- الاسرائيلي. وان يعمد الى المبادرة لنزع اسلحة الدمار الشامل التي لديه... وترك الوفد رسالة مقابلة مفهومة ضمناً: ان كافة الخيارات يمكن أن تناقش اذا رفض العراق الانصياع لذلك[3]وفي تلك المرحلة، انساقت القوى الكبرى وراء السياسة الأمريكية. ولم تكن تلك هذه القوى راغبة او قادرة على مجاراة الفعل الامريكي. لهذا كان التصريف الامريكي للعلاقات الدولية مع العراق هو السائد اثناء الفترة (٢ آب ١٩٩٠- ١ آذار ١٩٩١).

(1) ما نقوله هنا هو قصور صانع السياسة العراقية في فهم كيفية التعامل مع التحول في بنية النظام الدولي وقيمه، واساليب تصريف قواه للسياسة الدولية في هذه الحقبة الحرجة باتجاه المزيد من حرية التصرف الامريكي.

(2) انظر مثلاً، د. ضاري رشيد الياسين : "المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق".

(3) Kenneth I. Juster: "The Myth of Iraqgate".

واستند هذا التصريف على ثلاثة عناصر هي:

أ- مايحدد سياسة العراق هو المعتقدات الايديولوجية والقومية لنظامه السياسي. ومن الصعوبة تغيير هذه السياسة ببقاء النظام السياسي. وولوج مدخل مدخل تغيير النظام قد يوقع الولايات المتحدة في مستنقع يكلفها الكثير: خطر عدم الاستقرار في المنطقة ككل. وهذا ما يفرضه تداخل البنى الاجتماعية، القومية والدينية، العربية والاقليمية مع نظرائها في العراق. كما ان الاوضاع الاستراتيجية السائدة في الاقليم تجعل اي تغيير يصيب الجزء لابد ان يؤثر على الاقليم ككل. وان اي تحول في الاقليم لايعفي الجزء من تركاته. وانتهت الارادة الامريكية الى ضرورة تحجيم سياسة العراق الخارجية، وعزلها ضمن حيز جغرافي سياسي محدد، غير مؤثر على الترتيبات والتفاعلات الجارية في المنطقة.

ب- ان خيارات العراق السياسية الخارجية محددة بفعل واقع امكانات البلاد المتاحة. فالعراق دولة نفطية باحتياطي يتجاوز (١١٢ مليار)برميل، وهو ما يعطيه مصداقية في الاستمرار برفد السوق العالمية لفترة تتجاوز الخمسين عاماً القادمة. وان نحو ٨٠%من دخله وعائده السنوي هو محصلة لبيع ثرواته النفطية[1]. لهذا فاستقرار السوق النفطية والتأثير فيها عد مصلحة عراقية، واتاح بناء امكانات عسكرية متقدمة تحقيق جانب من هذا الغرض. وهنا، كان على الولايات المتحدة ان تعمل الى تحجيم عائدات هذه الدولة المالية، وبالتالي تقليص امكاناتها القابلة للتوظيف الى قوة عسكرية- مادية، او حتى الى قوة معنوية مثل السمعة والهيبة الدوليين. ونجحت في ذلك بفعل سياسات اغراق اسواق العرض النفطية التي مارستها بعض الدول مما خفض من اسعار النفط المورد الاساس لامكانات العراق. وادت هذه السياسة الى شحة في موارده المالية، في ظرف كان يحتاج فيه الى امكانات هائلة لمواكبة متطلبات ما بعد الحرب مع ايران: انجاز مشاريع تنمية معطلة، استكمال بناء القوة العسكرية...

ج- قوة العراق العسكرية. لقد جاء دخول القوات العراقية الى الكويت في آب/١٩٩٠ ليكون المدخل الفاعل لتدمير قدرات العراق بأقل كلفة[2]. وليس من المبالغة

---

(1) د. وليم س. رامسي:"النفط في التسعينيات "سيطرة الخليج".

(2) مرجع سابق ص ١١٥.

أو التجاوز على الحقائق القول ان ما انتهى اليه حال العراق بعد عام ١٩٩٠ لم يكن بسبب دخوله الكويت بقدر ما كانت هذه الاحداث ذريعة لاضفاء الشرعية على ما كان يجب ان يحصل من تحجيم لقدرات العراق الكلية. وهذا ما اكدته وقائع الحرب التي شنت ضده، والاحداث اللاحقة عليها. فالعقوبات والعمليات العسكرية قد استمرتا لما بعد خروجه من الكويت، بل وانتهى مجلس الامن الى تكبيل العراق بالتزامات لم يفرضها القرار المرجع في معالجة الازمة ٦٦١/١٩٩٠ (1).

والاشكالية التي وجد العراق نفسه فيها انه قد اصبح في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. وهذه الاخيرة لن ترضى لاية قوة اقليمية او عربية بممارسة دور فاعل ومستقل عنها، فكيف الحال مع نظام يظهر العداء لها، ويتقاطع واياها كلياً في التصورات والاهداف والسياسات.

لقد انتهت الحرب التي شنت ضد العراق مستهل عام ١٩٩١ الى حدوث اوسع عملية تدمير لبنية العراق التحتية العسكرية والاقتصادية، والاهم من ذلك الاجتماعية والصحية. وعلاوة على الخسائر المادية والبشرية جرى تعطيل فرص النمو والتقدم، ناهيك عن الاوضاع النفسية التي خلفتها الحرب لدى المجتمع العراقي.

ووضعت البيئة الدولية محددات كبلت حرية العراق في الحركة الخارجية. فهو(2)لم يستطع تحت غطاء (الشرعية الدولية) من التعامل مع الدول الاخرى الا ضمن نطاق وحيز محدود- والامر مشروط بالحصول على موافقة مسبقة من لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة بموجب قرارات لا مجال لذكرها هنا. وفي المقابل وضعت القرارات الدولية رقابة شديدة امام اي اعادة بناء فاعلة لقدراته العسكرية.

ونتساءل، كيف ظهر العجز العربي في معالجة وضع العراق الدولي، ومن ثم التبعية للنظام العالمي في ما يخص اطروحات معالجة هذا الوضع؟

---

(1) انظر مثلاً، تيم نبلوك : العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط. مرجع سابق.
(2) انظر، د. باسم محمد صالح : "التعويضات من الوجهة القانونية".

ثالثا، مستوى الاستقلالية في العلاقة العراقية-العربية، الضعف العربي

تنظر القوى الكبرى الى المنطقة العربية[1]بوصفها منطقة قابلة لاعادة التشكل على وفق اكثر من صيغة: التجزئة، المحاور التابعة، التعاون العربي... ولايجد في المنطقة مركز او قلب للقوة يمكن ان يمارس دور القائد الاقليمي، اذ يتصارع لاداء هكذا دور اكثر من قوة (مصر، السعودية،...)وكلها ذات اوزان نسبية متقاربة من حيث امكانات القوة، ولايكاد يجمعها من الاهداف والسياسات سوى التنافس السلبي. أو بما يفيد عدم تحول هذا التنافس الى وسيلة خلاقة في البناء والتقدم العربيين بقدر ما هو وسيلة تحد من خلالها القوى العربية الرئيسة من تزايد قدرة ونفوذ غيرها من القوى العربية المنافسة.

واضافة الى ما تقدم نقول : ان معظم التفاعلات العربية تتوجه نحو الخارج سواء في اطار علاقات العرب الاقليمية أو العالمية. ونسبة مايرصد لاغراض التفاعل البيني محدودة.

ومن جانبه، نظر المجتمع الدولي، وخاصة قواه الفاعلة، الى العراق بوصفه دولة غير مستقرة، والخيارات التي يمكن ان يستقر عليها تبدو واسعة واحياناً متناقضة:العزلة عن التفاعلات الدولية، سيادة النزعة العسكرية في تعاملاته الاقليمية والعربية، أو المشاركة الجادة والايجابية في التفاعلات الاقليمية والعربية واعطاء حيز اضيق لعلاقات الصراع[2]. ويتوقف الامر على اعادة تعريف ماهية المصلحة الوطنية العراقية، ومن يقوم بذلك[3].

وفي المقابل، لم يصل العرب الى وضع من يمارس التأثير على الاطراف الاخرى. وهنا ليست المشكلة متعلقة بتوافر الامكانات من عدمه بقدر ماهي مرتبطة بتغيب الارادة العربية عن تأهيل امكاناتها لصالح القضايا العربية : مستقبل القضية الفلسطينية، احتمالات التسوية للصراع العربي – الاسرائيلي، الوضع الدولي للعراق، ومشاكل التنمية الاقتصادية... وينتهي هذا الوضع الى كون ما يصنعه العرب من مستقبلهم هو اقل مما يصنع لهم. فالعرب لم يستطيعوا مجاراة السياسة الدولية[4]،

(1) انظر، د. علاء الحديدي : "الشرق الاوسط بين اسيا واوروبا". مجلة السياسة الدولية. القاهرة. ع١٣٠ / ١٩٩٧. ص ص ٤٥ – ٤٦.

(2) Liora Lukitz: "Iraq. The search for National Identity. .

(3) مرجع سابق.

(4) انظر، عماد يوسف، اروى الصباغ:مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط.

ويعيش نظامهم الاقليمي درجة عالية من الهيمنة والاختراق من قبل القوى الكبرى والاقليمية، بعضها بالتراضي او القبول الضمني[1].

وانكفى بعض الرسميين العرب على فرضية مفادها تأمين بقاءهم الحالي في الحكم عبر تأكيد التزاماتهم لصالح مصالح القوى الكبرى في المنطقة[2]. ومهما قيل حول جدوى هذا الفرض في تحقيق غايات اولئك في البقاء على سدة الحكم، وتمشية سياساتهم الخارجية، فانها قد تجاوزت كافة الاعتبارات القومية، وتمحورت حول نزاعات قطرية ضيقة جداً، ومتنافسة.

وصار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة العلاقات العربية البينية منها والدولية. فمعظم الدول العربية لاتعمد الى تحرير افعالها واطلاقها ما لم يكن هناك تقبل دولي-امريكي، يرخص ممارسة هذا الفعل او ذاك والادوار المرتبطة بها. ولننظر مثلاً الى السياسات العربية ازاء العقوبات التي فرضت على العراق. فهل العرب مهتمين باخلاقيات دولية (غربية المضمون والممارسة) عانوا الكثير من جراء تطبيقها بصورة ازدواجية. ومن جراء التعسف في ممارسة حق كان يمكن تنفيذه بأدوات عربية(مقاضاة العراق عن دخوله الى الكويت)؛ في حين لاتزال اسرائيل في حل منه(اي في حل من المقاضاة عن احتلالها لاراض عربية).

أما العراق فقد عمد الى تصريف مصالحه بسياسات هامش مبدئي محدود دفع الى ذلك التحجيم الذي لحق بامكاناته، وخاصة العسكرية منها. وجعل قدرته على تنفيذ خطابه السياسي- الايديولوجي وطموحاته في ادنى مستوياته[3]. بل وتم تجاوزها في بعض الاحيان، ولننظر مثلاً الى التحول في العلاقة العراقية-السورية وتجاوزها لبعض المحددات التأريخية والخلافات العقائدية.

وفي الحالتين السابقتين: ضعف الموقف العربي وترديه، وقوة الموقف الدولي-الامريكي ازاء المنطقة العربية وعلاقات دولها البينية جعل درجة الاستقلالية في العلاقة العراقية-العربية ذات مستوى واطئ؛ ويكاد لا يذكر في احيان أخرى. ولننظر

---

(1) د. ناصيف حتي:"البيئة الاقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي".

(2) Michael C. Hudson : "To play the Hegemon fifty years of U. S policy towards the middle East. ".

(3) ان تواضع الدور الذي قام به العراق رجع الى التطويق الذي اسهمت به الدول العربية ذاتها.

مثلاً الى استجابة العرب للسياسات الامريكية نحو العراق، فدرجة تحرر تلك السياسات ولجوئها الى كل الوسائل الملائمة لقسر العراق بكل الوسائل كان في اقصى مدى، ولم يظهر العرب اي كابح او تحديد للخطوط العريضة لما يجوز للولايات المتحدة اعتماده او عدم اعتماده في تمرير سياساتها ازاء العراق[1].

- الدور الفاعل للقوى الكبرى في النظام العربي[2]

تمهد الفرضيات والخصائص السابقة الى هذه النتيجة، أي الدور الفاعل للقوى الكبرى في النظام العربي. فمع وجود مجالات تفاعل مهمة بين النظام الدولي والنظام العربي فان الضعف العربي قاد الى بروز تدخل للقوى الكبرى في علاقات وقضايا العرب المصيرية.

ويصل التدخل الدولي في النظام العربي، في احيان، الى درجة التحكم وتقرير شكل تلك العلاقات والقضايا. ومن بين النماذج الشاخصة امامنا هي أنموذج الدور الدولي في تحديد مسارات الصراع العربي – الاسرائيلي. فكيف يجري تلمس هذا الدور؟

ابتداءاً ان العلاقة العربية–الاسرائيلية ذات ابعاد متشعبة وكثيرة. فالصهيونية لم تسع الى اقامة دولة فقط، بل سعت وبكل جهد لالغاء شعب آخر (العرب). ولم تعتمد في ذلك على القوة العسكرية والاحتلال فقط فحسب بل انطلقت من مفاهيم وايديولوجيات دينية عنصرية قيمية–حضارية رأت بموجبها انها صاحبة حق، وانها دولة (الشعب المختار)[3].

تعرف قيادات هذا الكيان (اسرائيل) انها موجودة وسط عالم عربي مسلم ويؤدي هذا الطوق التأريخي– الاستراتيجي الجغرافي، الديني والبشري دوراً هاماً في تحديد مستقبل الكيان، ومصيره التأريخي. وهذا مايجعل الاسرائيليون يحرصون على أمنهم كأهم قضية حياتية بالنسبة لهم[4].

---

(1) انظر مثلاً فيليس بنيس وآخرون:"بدائل السياسة الامريكية ازاء العراق".

(2) د.خضر عباس عطوان:العرب وصراع القوى الكبرى.

(3) د. عمر حمدان الحضرمي : "المنافسة القيمية الحضارية. أنموذج العرب وايران وتركيا واسرائيل".

(4) اي انه لا يمكن ضمان وجود اسرائيل الا على اساس تأمين هذا الطوق سواء عبر بناء سلام دائم وشامل مع الدول العربية المجاورة لها، او اعتماد الخيار العسكري في تأكيد ضمان ذلك الوجود. فيتالي ناؤومكين : "مستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي–الاسرائيلي"

وازاء الضعف العربي والتبعية للبيئة الدولية، لم يكن مستغرباً فشل العرب في تقرير حسم عمليات المواجهة مع هذا الكيان منذ قرار تقسيم فلسطين عام١٩٤٧، لذلك بدأ التطور في الموقف الفلسطيني-العربي[1]، يميل الى الابتعاد عن خيار الحرب بعد حرب حزيران عام١٩٦٧. ووصل الموقف العربي مرحلة خطيرة بتوقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد. وبلغ التوجه الفلسطيني نحو استحالة الحسم العسكري للصراع ذروته في مبادرة المجلس الوطني في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٨، في الجزائر، بقبول مبدأ قيام دولتين على ارض فلسطين كأساس لمفاوضات (من أجل سلام عادل)[2]. وجاءت احداث نهاية الحرب الباردة والحرب الامريكية على العراق /١٩٩١التمهد بدء عمليات التسوية بين أطراف هذا الصراع.

لقد انطلق قطار التسوية في مؤتمر مدريد/١٩٩١ [3]. وبفعل ارادة الولايات المتحدة انتهت اطراف الصراع العربي- الاسرائيلي الى اقرار (نسبي) وجود حقوق متبادلة، ومنها حق الوجود والبقاء والامن. وبعد جولات تفاوضية حول اقرار سلام في المنطقة والتعايش بين كياناتها المختلفة، (تعهدوا) بتنفيذ التزامات متبادلة ازاء تلك الحقوق.

اذا ماوقفنا عند دور القوى الفاعلة في النظام الدولي في تفاعلات الصراع العربي- الاسرائيلي وعمليات التسوية المصاحبة له، سنجد الآتي:

- وجود توجه دولي كثيف نحو ادارة هذا الصراع.
- ضعف الدول العربية في ادارة مواردها الداخلية والدولية.
- قبول العرب بتدويل الصراع.

فيما يتعلق بالتوجه الدولي نحو ادارة الصراع[4]، يلاحظ أن القوى الكبرى تتخوف من اي جهد عربي مشترك، قد يؤدي تراكمه الى انجاز المشروع المتمثل في الوحدة العربية. وهذا التخوف يرتبط بديمومة الصراع بين تلك القوى والعرب، ففي

---

(1) تمييزنا بين ماهو فلسطيني وما هو عربي لايفيد بالتوكيد على ذلك التمييز.

(2) انظر د. حيدر عبد الشافي:"مستقبل عملية السلام السلمية للصراع العربي الاسرائيلي".

(3) مرجع سابق.

(4) سبق تحليل التوجه الدولي نحو النظام العربي بشكل موسع في الجزء الاول من الدراسة – للتنويه.

حالة ظهور العرب كقوة كبرى يترتب عليه الحيلولة دون تسهيل عملية استغلال الموارد العربية بواسطة القوى الكبرى، على الشكل القائم حالياً[1].

وفي سبيل ضمان بقاء هذا الاستغلال، يذهب الفكر الاستراتيجي الامريكي الى ان الحال يتطلب ليس النفوذ الى المنطقة فحسب، بل الهيمنة عليها؛ ومن خلالها يمكن التحكم بالقوى الدولية المعتمدة على تلك الموارد[2].

ومن ابرز مسالك تلك الهيمنة هي:

- التواجد المباشر في أو بالقرب من المنطقة[3].
- تنفيذ سياسات الهيمنة بواسطة القوى المحلية والاقليمية.

في ١١/ ايلول عام ٢٠٠١، دمر مقر منظمة التجارة العالمية ومبنى في وزارة الدفاع الامريكية. وكان رد فعل الولايات المتحدة سريعاً؛وايدها حلفاءها في ضرورة انشاء تحالف دولي ضد (الارهاب). ان مثل هذا التحالف سينذر باحتمالات عالية لاعادة صياغة الخارطة السياسية لبعض الاقاليم من حيث درجة الانضباط في تفاعلاتها وعدم اظهار سياسات معادية وصريحة للولايات المتحدة، وتعد المنطقة العربية من بين اهم هذه الاقاليم. وتشير معظم الدلائل اليوم ان تلك الهجمات لم تكن بعيدة عن تداعيات الصراع العربي–الاسرائيلي؛ حيث تظهر فيه بوضوح الانحياز الامريكي الى الضد من المصالح العربية – الإسلامية. واستطاعت الولايات المتحدة احتساب هذا المتغير وحاولت التعاطي معه في سياساتها اللاحقة على الاحداث هذا ما يربطنا بالمسلك الثاني لتصريف سياسات الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية، اي النظر الى القوى الاقليمية، وخاصة اسرائيل بوصفها الضامن للمصالح الغربية–الامريكية.

ان اشتداد حالة الصراع بين العرب والاسرائيليين لا تخدم مصالح الولايات المتحدة فهو يؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة. لذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو نزع فتيل العوامل التي قد ترفع من حدة الصراع وصولاً الى دفع اطراف الصراع نحو خوض

(1) د. وليد عبد الحي:معوقات العمل العربي المشترك.

(2) كمال خلف طويل : "امريكا والعرب من منظور عربي– امريكي".

(3) انظر، د. عادل محمد مظهور : "النظام الدفاعي الصاروخي الامريكي، الابعاد وآثارها على الامن القومي العربي".

عملية التسوية، بغية تحقيق ترتيبات اقليمية تلبي مصالحها. وتوضح اعادة قراءة للمرجعيات التي وضعها مؤتمر مدريد لعمليات التسوية اللاحقة، ان الولايات المتحدة واسرائيل كانتا صاحبتي السيادة الفعلية في وضع خطوطها العريضة.

واليوم، تتفق أطراف الصراع على اعطاء الولايات المتحدة وزناً اكبر في عملية التسوية وتذييل ادوار القوى الأخرى، وربما تغييبها[1]، ووضع اوروبا مثال على ذلك[2]؛كما سنرى لاحقاً.

وهنا، لا يسقط من الحساب ان القوى الدولية(الولايات المتحدة)تقدم دعماً لا محدود لاسرائيل. فأدوارها (الولايات المتحدة)لم تكن تتسم بالحيادية رغم محاولتها عدم اظهار تغليب تعسفي او دعم لاحد أطراف الصراع. وهذا بدوره يطرح تساؤلاً عن اسباب تجاهل مصالح الطرف العربي في صراعه مع اسرائيل.

لقد كانت اسرائيل ومازال جزءاً من العالم الغربي، وتحمل ارثه القيمي، او هكذا تحاول ان تطرح نفسها في الاقل. ورغم وجود اكثر من مصلحة دولية في توسيع وتوطيد القوى الكبرى للتعامل مع الدول العربية، بيد ان الضعف الذي تبديه هذه الدول جعل امكانات اختراقها والهيمنة عليها عالية. وهذا الأمر قد مهد للفكر الاستراتيجي الغربي لتجاوز العرب بوصفهم الطرف الاضعف في المعادلة السياسية للصراع. وفي الوقت نفسه ارتقت لديه مكانة اسرائيل[3] بوصفها الضامن الاساس في تحقيق تلك المصالح مقابل دعمها واطلاق يدها في المنطقة العربية.

أولاً، السياسات الامريكية ازاء عملية التسوية[4]

يتفق المحللون الاكاديمون والسياسيون على ان الولايات المتحدة تمارس اوسع الادوار المؤثرة في المنطقة العربية. وفي قضاياها المصيرية، ويزيد من ثقل هذا الدور وحساباته ان معظم الدول العربية مغيبة الارادة عن تنفيذ سياسات هادفة الى حماية مصالحها، او التعبير عنها، والاكثر من ذلك عدم وجود ارادة دولية راغبة في منافسة

(1) يلاحظ ان روسيا والصين غائبتان عملياً من ساحة الصراع / التسوية العربية – الاسرائيلية.

(2) لايزال يغلب على المواقف الاوروبية الازدواجية في التعامل مع قضايا / اطراف الصراع.

(3) كلوفيس مقصود:"الغرب والصراع العربي – الصهيوني"، ص٩١.

(4) خضر عباس عطوان، واخلاص قاسم:"مستقبل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ع/١٣. خريف ١٣٧١ و.ر (٢٠٠٢). ص ص٦٤-٦٥.

الولايات المتحدة. والمثال على ذلك الصراع العربي–الاسرائيلي. فلماذا هذا الحضور الامريكي والرغبة في الاستحواذ على الاسبقية في قضايا المنطقة؛ بمعنى الرغبة بالتفرد في ادارة هذا الصراع؟

تأريخياً استطاعت الولايات المتحدة أن تؤسس لها مصالح حيوية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشرت الحرب العربية –الاسرائيلية /١٩٦٧ بدء مرحلة جديدة من علاقات الدول العربية البينية والدولية مفادها عدم امكانية استبعاد الولايات المتحدة اوتخطيها في هذه العلاقات، لا سيما وان القيمة السياسية المترتبة عن ذلك عالية، ويصعب تحمل اكلافها.

واليوم، ترتبط معظم الدول العربية واسرائيل كذلك بمصالح سياسية واسعة مع الولايات المتحدة، سواء كانت الاقتصادية منها، او العسكرية او حتى الثقافية. فمثلاً بلغت قيمة التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وهذه الاطراف ما قيمته(٣٢. ١٥ مليار) دولار عام١٩٩٧ [1]. ناهيك عن وجود استثمارات عربية فيها، كما ترسل معظم الدول العربية واسرائيل الطلبة والباحثين للدراسة في الولايات المتحدة، وتقدم لها تسهيلات عسكرية وتواجد دائم في اغلب الاحيان.

وتسعى الولايات المتحدة الى استمرار استثمارها لتلك الثروات والموارد والمزايا وحرمان القوى الاخرى منها[2]، فاذا ما اتيحت الفرصة للقوى الاخرى بامتلاك هذه الموارد والاستحواذ على هذه المزايا فانها ستؤمن وجود امكانات مضافة للارتقاء، ومنافسة الولايات المتحدة على الريادة والقيادة العالميتين.

ولقد اضفى وجود الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وحضورها في قضاياها المصيرية الى اعطائها مركزاً دولياً، وسمعة وهيبة متميزين. ومن خلال هذا الموقع تتطلع الولايات المتحدة الى ضبط سلوكيات القوة المستقبلية، أي اوروبا، والمنافس الجدي، اي اليابان. وكون المنطقة العربية ذات قيمة في اعتبارات القوتين الاخيرتين، وربما حتى في اعتبارات الصين في السنوات القادمة، نقول أن ذلك كان حافزاً لاستمرار الولايات المتحدة في احتكار النفوذ والهيمنة عليها، وتسيير معظم تفاعلاتها.

---

(1) Monthly Bulletin of statistics. Vol. 6 (NY,UN,1998). 269

(2) والمثال على ذلك هو موقف الولايات المتحدة من تدفق النفط اثناء ازمة (وحرب)دخول القوات العراقية الى الكويت ١٩٩٠ /١٩٩١.

وتجد الولايات المتحدة في اسرائيل افضل حليف يمكن ان يضمن ضبط دائم للتفاعلات العربية والاقليمية[1]، طالما ان التقلبات الممكنة والمحتملة التي تتعرض لها الانظمة العربية تجعل من الصعب عليها الركون الى الدول العربية، او ان ترتقي بالعلاقة معها الى مستوى الحليف الاستراتيجي الدائم. فكان سقف دعمها لاسرائيل غير محدود، وغير مشروط.

أما اسرائيل فانها تدرك كونها لاتمثل قوة قادرة بشكل مستقل على مواجهة الدول العربية، على المدى الزمني المتوسط والبعيد، فكيانها هش وفقاً لاعتبارات الجغرافيا والسكان. وهذا ما يفرض عليها السير المستمر باتجاهين:

-أولهما، بناء مفردات القوة الذاتية والاستحواذ عليها، طالما أن فكرة تنفيذ اتفاقات سلام مع العرب شبه مستحيلة، والتقلبات السياسيةفي المنطقة يمكن ان تجعلها مجرد حبراً على ورق. ناهيك عن كون هكذا اتفاقات غير مرغوبة اسرائيلياً في اغلب الاحيان فتطبيع العلاقات مع العالم العربي ليس بديلاً عن الاجراءات الامنية، ولن يكون جزءاً من مكوناتها[2]. وهي ترتيبات وقتية وعلاجات مرحلية ليس الا،

-وثانيهما، توفير متطلبات الامن من الخارج. اذ تجد في اعتماد ثنائية الوكيل-الكفيل في توزيع الادوار مع الولايات المتحدة ما يلبي تلك المتطلبات. لهذا فهي في وضع التلبية المستمرة لحماية مصالح الاخيرة في المنطقة العربية. بمعنى آخر ان اسرائيل تعوض عن حاجتها في البقاء والأمن عبر العمل على تنفيذ التزامات خارجية (الوكيل)، لصالح حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[3].

وانتهت الولايات المتحدة، وبمساعدة بعض الانظمة العربية، الى زيادة المتراكم من الاخفاقات العربية، والقيام بأوسع عمليات ترويض ممكنة، واطولها زماناً لشعوب المنطقة، ولم تستطع الارادة العربية على اتخاذ مواقف مستقلة عنها. او ان تعبر عن رغبتها في كيفية ضمان مصالحها.

وما تقدم، اعطى الولايات المتحدة مركزاً بارزاً في التفاعلات العربية-الاسرائيلية، وفي عملية التسوية الجارية على المسارات المختلفة لعلاقات الطرفين، ونتساءل، هل

(1) د. محمد ربيع:"سياسة امريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق اوسطية".
(2) عدنان كنفاني :"قضايا". صحيفة الحياة اللندنية. ١٢ تموز ٢٠٠١. ص ٨.
(3) انظر، دافيد رودمان : "ديناميات الوكيل- الكفيل، رسم خريطة العلاقات الامريكية الاسرائيلية".

يمكن الاعتداد بالدور الامريكي في عملية التسوية بوصفه خياراً نزيهاً، محايداً وذي جدوى لاطراف الصراع العربي-الاسرائيلي كافة؟

الملاحظ، أنه طوال العقود السابقة قامت الادارات الامريكية المتعاقبة بتقديم الدعم المتواصل لـــ(اسرائيل) في كافة مفاصل وحلقات صراعها مع العرب، وهي لم تخف ذلك بل اظهرته في سياساتها العملية. وقد يطرح رأي مفاده ان السياسة الامريكية سعت الى تحقيق السلام في المنطقة منذ تقديمها لمشروعها القاضي بضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين اطراف الصراع؛المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة في حزيران عام١٩٦٧. ومروراً باتفاقية كامب ديفيد عام١٩٧٩، التي انهت صراعاً مسلحاً متواصلاً بين مصر واسرائيل، وانها عمدت الى أن تكون الراعي لعملية التسوية.

لكن اعادة القراءة التأريخية للدور الامريكي تبين الحقائق الآتية[1]:

- هدفت السياسات الامريكية الى اخماد الانتفاضة الفلسطينية للمحافظة على (استقرار) للوضع القائم في المنطقة ككل.
- ارضاء جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة عبر تقديم الدعم المتواصل لاسرائيل.
- تثبيت الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية.

واذا ماراجعنا مرجعيات مؤتمر مدريد/١٩٩١، سنراها تشير الى ضرورة تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي. لكن المنهج الامريكي في التعامل مع قضايا التسوية انتهى بتلك المرجعيات الى ادنى المراتب من حيث تحقيق الاهداف. اذ حول الصراع الى مجموعة صراعات جزئية: ازمة مصرية-اسرائيلية، مشاكل حدود لبنانية-اسرائيلية، نزاع حدودي سوري-اسرائيلي. علاقات اردنية-اسرائيلية غير مستقرة، وعنف في العلاقة مع الفسطينيين. وهذا الامر افضى الى عدم استقرار المنطقة برمتها، واعطى لاسرائيل في الوقت نفسه مركزية عالية في التحكم بالتفاعلات الاقليمية والعربية، واعطاها القدرة على تسويق لبعض المصطلحات السياسية بغية اعتماد تداولها في المنطقة:الارض مقابل السلام، الشرق أوسطية، بناء الثقة...

---

(1) حسن حمدان العليكم:" السلام بين العرب واسرائيل. دراسة استشرافية". الكويت. ع٤ /١٩٩٦. \ ص ٧٩-٨١.

وتأريخياً، شكل الصراع العربي-الاسرائيلي معضلة للسياسات الامريكية، واختباراً دائماً لمدى صدقيتها في تنفيذ التزامات واقرار حقوق متبادلة لاطرافه. وهذا ما يتضح عندما تظهر الدعم الى اسرائيل على حساب العرب. واليوم لم تختف هذه السياسات. فـدينس روس، جورج تينت، انتوني زيني، ميتشل... اسماء شخصيات (امريكية-رسمية) نفذت مهام امريكية للوساطة بين العرب، وبضمنهم الفلسطينيين من جهة، وبين الإسرائيليين من جهة اخرى. وتظهر تجليات الاحداث ان تلك المهام لم تكن تتجاوز التكتيك بهدف امتصاص زخم النقمة والسخط العربيين نحو الادارة الامريكية ونحو اسرائيل. فهي لم تقدم شيئاً مضافاً أو جديداً عن اطروحات الاخيرة وشروطها لاستمرار عملية التسوية: الامن، وقف الانتفاضة الفلسطينية، وقف اعمال العنف، بناء الثقة... نقول بهذا التحليل لأن كافة تلك المهام لم تقدر على اعادة تأهيل مفاوضات التسوية. بل وأفرغت النتائج السابقة من مضمونها، خاصة اتفاقية أوسلو(١).

وهكذا فالقول بوجود صحوة في الموقف الأمريكي نحو تصحيح الوضع في علاقات الصراع العربي- الإسرائيلي، وتطمين الجانب العربي حول مصالحه في هذا الصراع هو قول متفائل جداً، اذ تكاد مصالح الولايات المتحدة لدى الجانب العربي مضمونة التحقق. ولا توجد أعمال قسرية تهدد بانتزاعها وإخراجها من المنطقة. كما ان جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة لا تجد ما يقابلها من الجانب العربي من حيث التأثير في السياسية الأمريكية، أو على الكونغرس الامريكي. ناهيك عن ضعف التأثير في الرأي العام الامريكي أزاء قضايا هذا الصراع.

(1) وحتى خارطة الطريق التي اريد بها ايجاد حل للقضية الفلسطينية، وما انتهى اليه الموقف الامريكي، على لسان الرئيس جورج بوش، من قبول لفكرة انشاء دولة فلسطينية الى جوار اسرائيل نقول انه لم يكن بالمستوى المطلوب لمعالجة القضية الفلسطينية.

ثانياً، المنظور الاوروبي للتسوية

في البدء، قد يتساءل المرء هل يمكن الحديث عن دور أو حضور اوروبي فاعل في قضايا الصراع العربي–الاسرائيلي؟

الملاحظ، ان الموقف الاوروبي لم يكن بمستوى يتوافق مع حجم مصالحه في المنطقة العربية[1]. وحتى لم يحاول اظهار التزام واضح حول جدوى ممارسة دور فاعل في تسوية الصراع العربي–الاسرائيلي. واسباب ذلك تكمن في طبيعة علاقته مع العرب والولايات المتحدة واسرائيل.

تأريخياً، اسهمت اوروبا في ايجاد الكيان الاسرائيلي بغية معالجة مشاكلها الداخلية المترتبة عن وجود اليهود داخلها[2]. كما سعت من خلاله الى؛وتطلعت نحو؛ضمان وجود ركيزة دائمة لها في المنطقة.

واليوم، لا نجد تحولاً واضحاً في المواقف الاوروبية التي دفعت الى ايجاد الكيان اليهودي، ودعمه. فقد صارت ترفده بمقومات البقاء والتطور عبر اقامة علاقات واسعة معه. ناهيك عن عدم ابداء مواقف معادية له. كما تسعى اوروبا الى استثمار العرض الاسرائيلي الدائم كون اسرائيل الاداة الوحيدة القادرة على التعامل الفاعل مع الدول العربية، وتطويعها وحصر حالات عدم الاستقرار السائدة في المنطقة، وعدم السماح لها بالوصول الى اوروبا.

وعندما بدأت عملية التسوية في مدريد/١٩٩١، لم تستطع اوروبا ان تنال اكثر من دور المراقب. وبقصد معالجة ذلك القصور، أخذ الاوروبيون لاحقاً بتحرك دبلوماسي نشط، فالعواصم الاوروبية أخذت تستقبل المسؤولين العرب والاسرائيليين الساعين الى كسب الموقف الاوروبي لوجهات نظرهم. كما قام المسؤولون الرسميون الاوروبيون (الفرنسيون، الايطاليون، الالمان... والترويكا الوزارية الاوروبية) بزيارات عديدة لأطراف الصراع. وحفز على تنشيط هذا الدور ظهور دعوات عربية لتفعليه ازاء

---

(1) انظر، د. سمير صارم:أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة. ص ١٨٨.

(2) R. Garaudy : The Case of Israel. A study of Political Zionism. (London. Shorouk International Limited,1983).

القضايا العربية. وجاءت قمة الاتحاد الاوروبي في فلورنسا في حزيران عام ١٩٩٦ لتكون نقطة انطلاقة لهذا الدور[1].

وقد تم في اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الاوروبي في اللوكسومبورغ في تشرين الاول/١٩٩٦ تعيين (ميتشيل موراتينوس) بوصفه اول مبعوث اوروبي خاص لمتابعة عملية التسوية بين العرب والاسرائيليين.

وتظهر تجليات الاوضاع السياسية ان اوروبا لم تكن عاجزة بالمطلق عن التدخل في شؤون التسوية. فهي تملك الامكانات لذلك، وفي هذا شئ من الانصاف لحال الدور الاوروبي.

ومن جهتها، تفتقر الدول العربية الى التوازن سواء في تعاملاتها البينية او الدولية، فالسلوك العربي ازاء قضية الصراع مع اسرائيل شهد تحولاً في انماطه من العداء الكامل الى تسوية متفاوض عليها. وأزال معظم العرب الطابع الرمزي للقضية الفلسطينية في تفكيرهم وفي تعاملاتهم واسباب ذلك نجدها في اتجاه اغلب الدول العربية نحو التمسك بمصالح اقليمية محددة، بدلاً عن التمسك بسلوك عربي جمعي. وقد ضاعف من هذا الأثر توجه اغلب النظم العربية الحاكمة نحو الابتعاد عن الالتزامات النابعة من ايديولوجية قومية عربية وثقافية سياسية إسلامية. وبالتالي ازالة عبء الطابع الرمزي لهذه القضية عن كاهل هذه النظم.

ولقد اخذت عملية التسوية والاساليب المعتمدة فيها (الاطار الثنائي) عدة مزايا من الدول العربية، اذ جعلت منها وحدات سياسية في اقليم جغرافي لا رابطة قيمية تجمعها. فضلاً عن تعميق فجوة اللاتكافؤ في الامكانات بين طرفي الصراع العربي-الاسرائيلي.

والصورة المتقدمة تبين صعوبة الحديث عن علاقة أوروبية-عربية متوازنة. فالعرب لا يملكون الامكانات المؤهلة (كوحدة سياسية واحدة) للتعامل مع اوروبا ومن ثم دفعها الى اتخاذ مواقف ايجابية لصالحهم. في حين يظهر التنسيق واضحاً في علاقة دول الاتحاد الاوروبي مع القضايا العربية[2]. أما اسرائيل، فقد ارتبطت بمراكز القوى

---

(1) مرجع سابق.

(2) انظر د. الشاذلي العياري: "الشراكة والاستراتيجيات الجديدة للتنمية".

الفاعلة في السياسة الدولية؛ بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة. واليوم تتزايد الدعوات داخلها نحو تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وبضمنها العلاقة مع الدول الأوروبية. وهذا ما يجعل الأخيرة تعطي تثمين عال لمكانة إسرائيل الإقليمية في سياساتها الراهنة والمستقبلية.

وتدخل أوروبا بعملية التسوية مازال محدوداً، بيد أن ذلك لا ينف امتلاكها لقدرة واضحة على قراءة الخارطة السياسية عند حدودها الجنوبية. بل أن مشروع الاورومتوسطية هو خطوة أوروبية متقدمة لأداء ادوار واعدة وتأمين مجالات النفوذ التابعة. وتبقى المسألة المثارة هي قدرة أوروبا أو رغبتها على ترجمة هذا الوجود عبر ادوار سياسية فاعلة في عملية التسوية[1]. اذ لا تزال الدول الأوروبية متوقفة عند فرض مفاده ان تعزيز وجودها في المنطقة العربية كفيل بأن يهيئ الأرضية لممارسة سياسات خارجية ودفاعية فاعلة في مرحلة لاحقة.

وهنا، علينا أن لا نتوقع الشيء الكثير من جراء الوجود الأوروبي في عملية التسوية. فهو لم يستطع أن يقوم مقام الدبلوماسية الأمريكية في هذه العملية؛وهو غير راغب في هذا الإحلال في المستقبل القريب. وقد تبين ذلك اثر التوقيع على اتفاقية (وأي ريفر/٢٠٠٠)، التي طلب خلالها الأوروبيون من الطرف الفلسطيني تقديم مزيداً من التنازلات الجوهرية مقارنة بتلك المقدمة في أوسلو، وذلك استجابة لهواجس ورغبات إسرائيل الأمنية.

وأسباب ذلك نجدها في الآتي[2].

أ. عدم تبلور المبادرة الأوروبية الا بعد ان يتم الإجماع عليها. وإزاء قضايا هذا الصراع تحديداً تتجاذب الاتحاد الأوروبي ثلاثة مواقف. الأول، تمثله فرنسا

---

(1) يثير الصراع العربي الاسرائيلي هاجس أمني لدى اغلب الدول الاوروبية، ويشكل ضاغط على سياساتها. ففشل عملية التسوية قد يحفز الاتجاهات الثورية في المنطقة العرية الى دفع عجلة العنف نحو كافة الحلقات المرتبطة بهذا الصراع، وبضمنها اوروبا وهذا ما يلزمها بالتخطيط للتدخل الفاعل في قضايا هذا الصراع.

(2) د. محمد مصطفى كمال، د. فؤاد نهرا : صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية – الاوروبية. ص ١٨٠.

المتطلعة نحو مشاركة أوروبية فاعلة في عملية التسوية. والثاني تمثله بريطانيا، وتبدي خلاله تحفظات على اي دور قد يقود إلى خلاف مع الولايات المتحدة. والأخير تمثله كل من ألمانيا وبلجيكا اللتان تريان ضرورة تلافي تحميل (اسرائيل) اي مسؤولية في تردي عملية التسوية. وتفضل المراهنة كلياً على الدور الأمريكي فيها.

ب. وليس لدى الاتحاد الأوروبي كذلك منظور محدد لقواعد السياسة الواجب اعتمادها في المنطقة العربية. هل يتوقف تدخله عند مستوى إنقاذ عملية التسوية من الاختناقات التي تصيبها ام أن عليها الولوج الى ميادين بناءة اخرى.

ج. استئثار الولايات المتحدة بموقع (العرّاب) لاتفاقات التسوية، وترحيب الاتحاد الاوروبي بهذا الدور.

ومهما كان حجم الدور الأوروبي في عملية التسوية، فإن الرد الإسرائيلي عليه جاء فاتراً. فهي ترى أن تطور هذا التوجه قد يدفع العرب الى التصلب أمام الأطروحات والسياسات الإسرائيلية المعتمدة في ادارة الصراع/التسوية[1].

ويلاحظ ان العرب قد رحبوا بالتوجهات الأوروبية إزاء عملية التسوية رغم انهم لا يستحضرون دوراً أوروبياً في دفع عملية التسوية في العموم. وجاء ترحيبهم وارتياحهم لأجل الحصول على دعم مضاف. أما في اللحظات الحاسمة فهم لايبدون ممانعة من التزام جانب اعتبارات السياسة الأمريكية (وهذه الاعتبارات تفضل التعامل الأمريكي المنفرد مع عملية التسوية، ومن ثم تجاوز أوروبا).

وتأريخياً، رات الولايات المتحدة في محاولات أوروبا بلورة موقف لها في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ما من شأنه إضعاف الموقف الغربي العام، ومن ثم هناك حدود لإظهاره. بمعنى أن لايكون الموقف الأوروبي متعارضاً مع الموقف الأمريكي بل عليه ان يساير الموقف الأخير. لذلك لم يبرز الموقف الأوروبي على نحو مستقل. أما

---

(1) انظر آفي بريمور : "عملية السلام في الشرق الاوسط والدور الاوروبي". مجلة السياسة الدولية. القاهرة. ع/١٣٨. ١٩٩٩. ص ص ٢٩١ – ٢٩٢.

اليوم، فانها تعاملت مع التوجهات الاوروبية في اطار اتاحة اضيق حيز ممكن لها، فقد وضعته في اطار المراقب فقط اثناء مؤتمر التسوية في مدريد. ونصيبها من اوسلو لم يكن بأحسن حال مما تقدم. كما حرمت اوروبا من المشاركة في العديد من مراحل مفاوضات التسوية. وتجليات هذا الموقف تظهر أن الولايات المتحدة لا ترغب بوجود منافسين لها خاصة في ادارة خيارات المنطقة العربية، ومستقبلها[1]. وهذا ما يجعل اوروبا عاجزة عن تنفيذ دور البديل او المنافس للولايات المتحدة في عملية التسوية، حتى وأن كان دوراً لا يتعارض بالجملة مع التوجه العام للولايات المتحدة في دعم اسرائيل.

ونتساءل، لماذا تخصص الولايات المتحدة هذا الكم من الوقت والجهد لما يسمى بعملية السلام؟

يمكن تلمس الاجابة بالآتي[2]:

أ. تكريس (شرعية) وجود اسرائيل لا سيما وانها الوكيل الرئيس للسياسات الامريكية في المنطقة،

ب. احداث تحول في المناخ السياسي–النفسي العربي الرافض للسياسات الامريكية–الاسرائيلية. بمعنى العمل على تهدئة التفاعلات الاقليمية (بواسطة اطروحات التسوية السلمية للصراع)، ومن ثم تهيئة وقائع جديدة تحجم علاقات الصراع الى أدنى مستوياته. وهذا ما صرنا نجده في الاطروحات التي تقول ان الصراع هو بين الفلسطينيين والاسرائيليين ؛ فهناك محاولات لتغييب الصراع عند المستوى العربي– الصهيوني. وتغييبه عند المستوى العربي–الاسرائيلي،

ج. ان مايسمى بعملية السلام صممت لتشكل محور مكونات المواجهة ضد القوى الإسلامية المتشددة في المنطقة، اذ تهيئ لايجاد تسويات للصراع خارج دائرة العناصر الدينية والتأريخية المؤكدة على تعليه الحقوق العربية – الإسلامية؛ والتي تركز عليها القوى الإسلامية المتشددة لحسم الصراع مع الكيان

(1) Philip H. Bordon :No way out the Essantial U. S Role in the middle East.

(2)خضر عباس عطوان، واخلاص قاسم:"مستقبل تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي بين السياسات الأمريكية والطموحات الإسرائيلية".

الاسرائيلي؛ اذ ينظر صناع السياسات في الولايات المتحدة وفي اسرائيل الى الاسلام والقوى الداعية اليه بأنه التحدي الاكبر لمصالحهم ومصالح حلفائهم في المنطقة. واحد اسباب عدم ترويج الدولتين لــ(الديمقراطية) في المنطقة انما يعود بشكل رئيس الى هذا القلق. فالاندفاع نحو الديمقراطية قد يؤدي (عربياً) الى زعزعة استقرار حكومات ضعيفة اصلاً، وربما استبدالها بحكومات إسلامية متشددة. لذلك تميل الولايات المتحدة، في العموم، الى القبول بوجود انظمة سياسية تسلطية[1].

ثالثاً، الادارة العربية للصراع مع (اسرائيل)

يلاحظ أن الاطراف العربية دخلت عملية التسوية في لحظة ضعف وغياب التنسيق في علاقاتها مع بعضها البعض. في حين يرمي الراعي للعملية لا الى تحقيق تسويات ثنائية جغرافية-دبلوماسية فحسب، بل والى انشاء نظام اقليمي جديد. فهذا النظام شرط التحول نحو (السلام)، فمبدأ الارض مقابل السلام، وهو من المبادئ الاساسية الحاكمة للتسوية لايعني امريكا-اسرائيلياً مقايضة الارض بتحقيق السلام بمعنى عدم وجود حرب بين الاطراف المعنية، بل يعني تحقيق السلام المجتمعي-الاقليمي من خلال التعامل العربي مع الأخر الاسرائيلي، وبناء نظام اقليمي مفتوح، وليس قومياً.

ولجأت الولايات المتحدة الى احداث ربط مزدوج وانتقائي في الوقت ذاته على مستويين[2]،

- مسارات عملية التسوية الثنائية والمتعددة الاطراف. لقد نجحت الولايات المتحدة في عدم تبني العرب لموقف موحد او انشاء ربط واضح بين التقدم في المسارات الثنائية من جهة، والانخراط في المفاوضات المتعددة الاطراف من جهة اخرى. ويعود اسباب ذلك النجاح الى عامل غياب الثقة بين العرب انفسهم، وتجاوب اكثرهم مع الاطروحات الامريكية بدرجات مختلفة الحماس والمشاركة. وتعاطوا مع الفهم

(1) فؤاد مغربي : "الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي".
(2) ناصيف حتي:"الادارة العربية للامكانات الدولية".

الامريكي لاقامة نظام اقليمي جديد[1]، على امل تفعيل الوعود الامريكية في المفاوضات الثنائية كسبيل للحصول على تنازلات اسرائيلية،

- على مستوى العلاقات بين الدول العربية. في الماضي كانت السياسة الامريكية تقوم على محاولة الفصل بين الاطار الخليجي والاطار المغربي من جهة، وبين اطار الصراع العربي-الاسرائيلي من جهة اخرى. ومنع وصول تداعيات هذا الاخير الى الاطارين الاوليين. في عملية التسوية حصل العكس، اذ ضغطت الادارة الامريكية من اجل دفع هذه الاطراف الى الانضمام لمشروع النظام (الشرق اوسطي)، بواسطة استخدام التبريرات الامنية في دول الخليج العربية، واستثمار الحاجات والمطالب الاقتصادية في المغرب العربي، فحصل مثلاً تعليق خليجي للمقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لاسرائيل، وكذلك الحال مع بعض دول المغرب العربي، فشكل ذلك ضغطاً مباشراً على الأطراف العربية المعنية في عملية التسوية. وتبلورت قناعة ساهمت في ازدياد الخلل في الموقف العربي قوامها أن الطريق الاقصر والأوثق لصياغة علاقات ممتازة او لتحسين الموقف الذاتي لدى الولايات المتحدة يمر عبر البدء بعلاقات مع اسرائيل او تبادل الاشارات الايجابية معها.

واذا ما تناولنا الاداء العربي في مفاوضات التسوية مع اسرائيل سنجده قد توقف عند معادلة قوامها الخشية من استفزاز رد فعل الولايات المتحدة تجاه دعوة اي طرف دولي آخر لممارسة دور وسيط في عملية التسوية.

وفي اطار مفاوضات التسوية ادى ضعف الاداء العربي الى ابتعاد الولايات المتحدة عن ممارسة دور الوسيط المحايد لعدم وجود حوافز لتأدية هذا الدور أو رادع لمنعه عن الانحياز. فاستحالة الصدام السياسي مع الولايات المتحدة واعتبارات ميزان القوى مع اسرائيل دفع المناخ التفاوضي العربي الى التكيف التدريجي مع الشروط الاسرائيلية والامريكية[2].

وفيما يتعلق بروسيا الاتحادية، يلاحظ، ان اهمية المنطقة العربية قد تراجعت في سلم اولوياتها السياسية الخارجية. وأسباب ذلك يمكن ارجاعها الى المصاعب والمشاكل

---

(1) مرجع سابق.

(2) انظر، ناصيف حتي : "الادارة العربية للامكانات الدولية".

الداخلية المتفاقمة التي أشغلت القادة الروس بمحاولة إيجاد حلول لها، واتجاه روسيا نحو الغرب لاسيما الولايات المتحدة بغية الحصول على المساعدات المالية–التقنية اللازمة لاستمرار عملية الإصلاح الاقتصادي فيها.

وكان نتيجة الانشغال الروسي والضعف العربي تبلور ظاهرة مثيرة في العلاقات العربية–الروسية مفادها أن كلاً من الطرفين اتجه بشكل متواز ومتسارع في فترة ما بعد الحرب الباردة نحو الاعتماد على الولايات المتحدة في تسوية المسائل الرئيسة والحيوية التي تهمه. وكانت سلوكية كل طرف بمثابة عامل مشجع أيضا للأخر للاندفاع نحو واشنطن ولتجاهل الأخر غير الفاعل او المؤثر في خدمة أولوياته. فالمنحنى الاستراتيجي السياسي لكل طرف من الطرفين افقد الأخر خصوصيته التي قد تحمل عنصر جذب واهتمام. صحيح ان بعض العرب افتقد دور القوة الموازنة للولايات المتحدة عند انطلاق عملية التسوية... لكن المناخ السائد آنذاك في النظام العربي لم يكن ليهتم بهذا الغياب، لأنه لم يكن يبحث عن قوة موازنة للولايات المتحدة حين كان يراهن كلياً عليها[1].

عموماً، أنتجت الأوضاع العربية المتدهورة نهج التسوية في السياسات العربية تجاه إسرائيل. وما المفاوضات الا مؤشر على ذلك، اذ دخلها العرب وهم في أسوأ لحظة وأصعبها في العلاقات العربية– العربية.

ان المشكلة في علاقات التسوية التمثيلية العربية، الفلسطينية – الإسرائيلية تتمثل في كون الضلع الوحيد الذي لا وجود له في هذا المثلث هو ما بين الطرفين العربيين. وهذا ما يطرح قضية غياب التضامن العربي، والأكثر منه غياب التنسيق العربي كحد أدنى. وذلك راجع الى عملية الشك المتبادلة بين الأنظمة العربية التي افتقدت الثقة في بعضها البعض. بل وأحياناً لا رغبة لديها في إقامة هذه العلاقة، لذلك يلاحظ تجلي ظاهرة التخلي عن الإطار العربي كإطار عام للتعاون، واللجوء إلى دعم أقلمة (او تجزئة مستوى) التعاون العربي بوصفه الخيار الأكثر فاعلية. وفي ذلك تجاهل

(1) انظر د. ناصيف حتي : "الادارة العربية للامكانات الدولية" المرجع السابق.

لحقيقة ان سبب فشل التعاون العربي- العربي يرجع الى سلوكيات الدول العربية العام التي لا تستطيع، ولا ترغب في ادارة مصادر الاضطراب السياسي العربي. وصارت تضخم في علاقات عدم التوازن الدولي الى مستوى تفعيل الادوار الدولية(تدويل القضايا العربية)على حساب النظام العربي. وهذا ما زاد من تأثير القوى الدولية الفاعلة فيه، وزاد من اختراقها له، ومن ثم زاد من قدرتها على اعادة صياغة دائمة للعلاقات العربية–العربية، وتوازناتها الاقليمية بما جعلها اكثر استجابة لمصالح تلك القوى.

ونتساءل هنا، هل يمكن أن يكون المستقبل معبراً عن حالة افضل للعرب، وما مدى قدرة العرب على بلوغ مقاصد الفاعلية والتأثير الدوليين؟

هذا ما سنتلمس اجابته في الجزء الاخير من هذه الدراسة.

المبحث الرابع

نحو نظام إقليمي عربي فاعل في التوازن الدولي: إعادة بناء التوازنات الدولية

المستقبل برؤيتنا حصيلة تفاعل مكونات تاريخية ماضية وحاضرة، وعناصر أخرى يحتمل ظهورها بدرجات مختلفة. ولا توجد هيمنة مطلقة لعنصر أو مكون دون سواه في تشكيل المستقبل؛ ففرص ظهور/عدم ظهور إحداها متقاربة. وتبقى القدرة البشرية محصورة في إطار إضافة عنصر أو مكون جديد، أو تقليل اثر آخر.. كل ذلك من أجل إعادة ترتيب بيئة ملائمة أكثر من تلك التي يحتمل ظهورها في حالة ترك المستقبل لان يتشكل بصورة تلقائية[1]

في ضوء ذلك، سنكون امام مجموعتين من الأسئلة، الإجابة عنها هي غاية جهدنا في هذا الجزء من الدراسة:

- المجموعة الأولى من تلك الأسئلة تدور حول مدى ثبات وضع العرب الدولي؟ويرتبط به تساؤل مفاده هل يستطيع العرب أحداث تعديل للخلل الذي ينتاب التوازن الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، وكيف؟وقبل ذلك نتساءل، ماذا يريد العرب من وراء تعديل التوازن الدولي؟ وماهي أدوات الحفاظ على التوازن الدولي، أو تعديله؟ وما هو وضعهم في إطار ذلك التوازن؟
- المجموعة الثانية من تلك الأسئلة تدور حول شكل المستقبل الذي يطمح العرب الى بلوغه؟ ويرتبط بذلك تساؤل مفاده هل سيتمكن العرب من تأمين موقع

(1) ان تشكل المستقبل بصورة تلقائية، في العصر الراهن، أمر مستبعد طالما ان كافة الدول تسعى لبناء مستقبلها، أو تعيد ترتيبه. وبالتالي سيكون ذلك السعي على حساب الذي لا يريد صناعة مستقبلهم بأنفسهم.

أفضل في التوازنات الدولية المقبلة؟ وكيف يمكن إعداد العرب لممارسة أدوار فاعلة في التوازنات الدولية؟

❖ موقع العرب في التوازنات الدولية

شهد النظام الدولي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق تحولاً أساسيا في توازناته من الثنائية نحو تفرد الولايات المتحدة العالمي. وعموماً، ان التحول في نمط التوازن وصوره ظاهرة دولية معروفة، فالنظام الدولي عرف صوراً مثل التعددية، والثنائية. فضلاً عن الأحادية، بيد ان الملفت للنظر ان هذا تحول بداية عقد التسعينات قد حدث دون حدوث حرب عالمية تقصي السوفيت عن مكانتهم، وتبرز الطرف المنتصر، أي الولايات المتحدة.

وصار هذا النظام يعيش في خضم مسلمتين تؤثران على مجمل السياسة الدولية، هما:

أ. تسارع التطور التكنولوجي. هذا الأمر اخذ يقلص المسافات الزمنية والمكانية، والأكثر منه الفكرية بين الأفراد في مختلف الدول، فظهرت أشكال أولية معولمة من المجتمعات والعلاقات الاقتصادية.

ب. بروز شعور متزايد للجماعات القومية بتمايزها في إطار بيئة حضارية عالمية، ورغبة البعض منها في تحقيق ذاتها في تلك البيئة.

... أدى ذلك(المسلمتان)الى إعادة انتشار مكونات القوة وعناصرها أو في الأقل حث الجهود لامتلاك تلك المكونات رغبة من القوى الدولية في تعزيز وتأكيد ذاتها، طالما ان القوة ليست حكراً لدولة ما. والأكثر من ذلك طرائق تملكها (موجودة). إزاء ذلك، زادت وتائر التحول نحو التعددية[1]؛المدركة بدلالة التطلع نحو امتلاك عناصر ومكونات القوة، و(رفض)صيغ تركيزها في قوى معينة. ولن تعف دول العالم، وبضمنها العربية، من تبعات هذا التحول، حيث يفرض على الدول كافة الاستعداد للتعامل مع أنماط توازناته القادمة. فما هي إمكانات الفاعلية العربية في هكذا بيئة؟

---

(1) أنظر مثلاً: زكي العايدي: "المعنى والقوى في النظام الدولي".

❖ الإطار الدولي لعلاقات العرب الدولية

يحتل العرب موقعاً مميزاً في نظر القوى الكبرى، وعلاقاتها الدولية. فالمنطقة العربية كانت ولا تزال مجالاً فاعلاً في اعتبارات تلك القوى التي تطمح كل منها للاستحواذ عليها وحرمان القوى الأخرى منها؛طمعاً في احتكار مزاياها ومواردها المتدفقة. في حين بقي العرب طرفاً تابعاً لتلك القوى. ففي أفضل الأحوال استطاعوا الحصول على استقلال سياسي رسمي، أما عملياً فإنهم عانوا وجود تبعية مفرطة لتلك القوى سواء في علاقاتهم البينية أو الدولية. وعدم القدرة على استثمار إمكاناتهم ومواردهم لتحقيق غايات تخدم الصالح العربي.

وتعطي القراءة التاريخية لعلاقة العرب بتلك القوى الدولية انطباعاً مفاده ان العرب لم يحاولوا الانطلاق من حقيقة امتلاكهم لإمكانات ذاتية كبيرة، ووقوعهم في مجال استراتيجي دولي هام، ومن ثم صياغة وضع ملائم في الخارطة السياسية العالمية[١].

واليوم العرب في مواجهة بيئة جديدة حجم فرصها يكاد لا يذكر، وتتزايد فيها تطلعات القوى الكبرى نحو التغلب على المنافسين وإقصائهم. وضمان موقع قيادي في النظام العالمي ولقد وردت الإشارة في الجزء الثاني من هذه الدراسة الى طبيعة الرؤى السائدة بين العرب والقوى الدولية. وأوضحنا خلالها ان تلك القوى تضع العرب في إطار المجال التابع لها، في حين لم يستطع العرب تأهيل مواردهم بالشكل الذي يتناسب مع إمكاناتهم الفعلية باعتبارهم طرفاً قادراً على ان يكون فاعلاً في التوازنات الدولية. فكان المستخدم من إمكانات القوة العربية في أدنى درجاتها، وعناصر الضعف لديهم (دالة قوة التأثير الدولي) في أعلى درجاته، فهل المستقبل سيحمل الصورة ذاتها في عدم استطاعة العرب الارتقاء بأدائهم الدولي الى مستوى يتناغم وإمكاناتهم الذاتية، والى الأهمية التي تعطيها لهم القوى الأخرى؟ ام ان هناك مجالاً للفاعلية في البيئة الدولية سيكون العرب قادرين على ولوجه؟

ابتداءً نقول ان القوى الكبرى(روسيا، الصين، الاتحاد الأوربي واليابان)، إضافة إلى الولايات المتحدة تتمتع بفاعلية سياسية دولية كبيرة، وتتوفر على مصالح

(1) حال العرب في مرحلة الثنائية القطبية مثال على ذلك.

عالمية ومجالات نفوذ ممتدة[١]. لذلك تحضى علاقات تلك القوى بدرجة حساسية عالية في الأوضاع العالمية سواء ما كان منه في إطار علاقاتها البينية (قوة كبرى –قوة كبرى)، أو مع دول العالم الأخرى. وسواء كان تفاعلها يحوي مكونات الصراع ام يسوده عناصر التعاون. لذلك فسيكون التركيز على هذه القوى في وصف الإطار الدولي لعلاقات العرب الدولية.

- الصراع والتعاون في علاقات القوى الكبرى

لقد صار العالم بعد انتهاء الحرب الباردة في مواجهة أوضاع التفرد الأمريكي غير المسبوقة. ولا توجد قوة قادرة أو راغبة على أداء ادوار مكافئة لأدوار الاتحاد السوفيتي السابق في مقاومة الولايات المتحدة. ولهذا كان من الصعب الحديث عن صراع بين الأخيرة والقوى الكبرى الأخرى طوال العقد الماضي. فتلك القوى قد انتهت الى ضرورة تحجيم خلافاتها مع الولايات المتحدة عند مستوى لا يخرج عموماً على دائرة القبول بالرأي الأمريكي وعدم الولوج الى دائرة إزعاجها. وفي أحيان أخرى، فرضت الولايات المتحدة أنموذجاً لعلاقات القوى الكبرى المقبولة لديها[٢].

والملاحظ ان حالة الخشية من نزعة التفرد الأمريكي والرهبة منها قد بدأت تقل نسبياً. وصارت بعض القوى تظهر خطاباً سياسياً معارضاً للولايات المتحدة. وأحيانا أخرى ترفق ذلك بسياسات عملية:- الصين مثلاً، واحياناً روسيا، إزاء سياسات الولايات المتحدة في إقليمها[3]. والأسباب الكامنة وراء هكذا سلوكيات تعود الى إدراك هذه القوى للتراجع التدريجي في مكانة الولايات المتحدة في سلم القطبية الدولية مقابل تعاظم مكونات هذه القوى الذاتية. وان النظام الدولي الراهن بات يتيح دعم تلك المكونات بواسطة بناء علاقات إيجابية مع القوى الأخرى، من قبيل شراكة، تعاون...

والحال السابق اخذ يؤشر كذلك وجود خطوات متزايدة من قبل القوى الكبرى للاستحواذ على مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية وإزاحة الغير عن المواقع المتقدمة

(1) فحسب إحصاءات عام ٢٠٠٠، أنفقت هذه القوى مجتمعة على التسلح (٥٥٠. ٣ مليار) دولار من مجموع الانفاق العالمي المقدر بـ(٧٤٦. ٥ مليار) دولار
SIPRI yearbook. (Sipri, solna, 2001) pp: 277-282.

(2) زبيغينو بريجنسكي:رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة امل شوقي. ص٤٥.

(3) انظر، خضر عباس عطوان:"الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية". القاهرة. ع/٣٠ صيف ٢٠٠٢. ص ص٣٣-٣٥.

فيها. ولما كانت المواد اللازمة للوصول الى مرتبة ما محدودة (النفط، المعادن غير الوقودية، رأس المال...) يصبح من الصعوبة تصور عدم حدوث صراع بين تلك القوى للحصول على تلك الموارد بغية تأمين المرتبة المقصودة، وإقصاء المنافسين عنها. لهذا

نرى فرض الولايات المتحدة لهيمنتها على المنطقة العربية، وتأجج الصراع الفرنسي- الأمريكي في أفريقيا... كلها أشكالا صريحة معبرة عن هذا النزوع.

ورغم ما تقدم، نخطئ إذا تصورنا ان محور علاقات القوى الكبرى، وتفاعلاتها هو الصراع فحسب. فالتعاون في هذه العلاقات قائم، وهو الذي أسهم في إبقاء العالم بعيداً عن شبح الصراعات الكبرى. فتبادل المعلومات العسكرية، التبادلات التجارية، التدفقات الثقافية والمشاريع المشتركة... كلها تعابير واضحة عن وجود التعاون، ولكن هذا لا ينفي ان معظم أشكال تعاونها لم يعبر عن رغبات ودوافع حقيقية لديها بقدر ما كان معبراً عن توافقاتها المرحلية.

ان الذي يدعونا الى اعتماد هذا المنطق (التوافقات المرحلية) هو آلاتي:-

أولاً. رفض القوى الكبرى الخوض في مسلك الصراع المسلح فيما بينها: فمن الصعوبة تقدير اكلاف أي صراع حاد بين القوى الكبرى، اذ قد تصل الى حد الاستئصال الجذري، ونفي الأطراف المتصارعة لبعضها الآخر،

ثانياً. وجود هامش لعدم الاتفاق بين القوى الكبرى: فعلى الرغم من اشتراكها في مصالح، وتحالفات (حلف الأطلسي، الابيك، الشراكة الروسية الأطلسية...) لكن هذا لم ينف ظهور اختلافات فيما بين تلك القوى الى السطح:ومثالها السياسات الأوربية الاقتصادية والزراعية تجاه الولايات المتحدة[1]،

ثالثاً. فاعلية توازن المصالح في نظر تلك القوى: فهي تقدر المزايا التي تستطيع الحصول عليها سواء وسعت علاقات التعاون ام انها تجنبت الدخول في علاقات الصراع. كما انها لا تزال غير متملكة لأوراق كافية تمكنها من خوض منافسة جدية مع الولايات المتحدة.

واليوم، تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على القوى الكبرى الأخرى للقبول بتشكيل تحالف موسع ضد الإرهاب. وانساقت بعض تلك القوى وراء القبول بهذه

---

(1) مرجع سابق.

الدعوات. فما هي دواعي بروز هذا الاتجاه في السياسة الدولية، وكيف سيؤثر على مجرى علاقات القوى الكبرى نفسها إذا ما تأصل؟

يكشف الواقع الراهن ان علاقات القوة الكبرى لا تسمح باعتماد فروض المواجهة الحادة فيما بينها نظراً لكلفها العالية. فهناك ميل نحو تجنب العداوة الصريحة قدر الإمكان. ما تقدم لا يعني في الوقت نفسه عدم وجود غايات علياً تلتقي عندها تلك القوى، كعدم وجود عدو استراتيجي مشترك واضح. وصارت معظم علاقات القوى الكبرى- الولايات المتحدة تعبر عن توافقات مرحلية تتوخى خلالها تلك القوى تجنب تحمل اكلاف غير مرغوبة من علاقات صراع ممكنة أو محتملة فيما بينها. والمعطيات الأساسية الحاكمة لسياساتها هي ضمان تحقيق المصالح الأمريكية، أو في حده الأدنى عدم اعتماد أو تنفيذ سياسات معادية لها[١]

وفي هذا السياق نتساءل هل هناك قاعدة قوية لإقامة علاقات تحالف بين القوى الكبرى -الولايات المتحدة؟

إذا ما أعدنا قراءة لأحداث ١١/ أيلول في الولايات المتحدة[٢] نجد ان القائمين بالتخطيط لها ومنفذيها قد أرادوا إشعار القوة العظمى بضرورة النظر الى مصالح بلدانهم أكثر منها الأخذ بالنظرة التبسيطية المطاطية القائلة ان تلك الأعمال تعبر عن(عقلية إرهابية)، بحكم الغايات المتوخاة منه، وانها قد وجهت الى رموز أمريكية في داخل الولايات المتحدة نفسها. وأنهم قد يعملون على التوسع في ضرب منشات ومصالح كافة الأطراف المتجاهلة لمصالحهم، أو المؤثرة سلباً عليها. وهذا ما يثير ضدها كافة القوى الكبرى التي قد تستهدف هي الأخرى في أعمال لاحقة.

وفي أعقاب أعمال العنف تلك تصدرت الولايات المتحدة الدعوات والجهود لتشكيل تحالف أو ائتلاف ضد الإرهاب بزعامتها. ونجد هنا ان تلك السياسات تعمل على تثبيت السيطرة الأمريكية وتشكيل نظام داعم لمصالحها. والذي يدفعنا الى هذا القول ان الموقف الأمريكي قد انتهى الى ضرورة تحجيم خيارات القوى الأخرى في اما مع الولايات المتحدة أو ضدها[٣].

(1) Michael Elliott: "The Limits of Unity" Time. (NY). Oct 20, 2001. pp. 52-53.

(2) نفترض هنا ان أحداث ايلول /٢٠٠١ في الولايات المتحدة هي من عمل أشخاص ليسوا أمريكيين.

(3) مرجع سابق.

والحال السابق دفع القوى المختلفة الى تلمس تهدئة ثورة الغضب الأمريكية. والتوسل في سبيل عدم تحمل اكلاف هذه الثورة بشكل أو بآخر. فهذه القوى لا تستطيع ان تدفع بالنظام الدولي صوب أشكال جديدة تعبر عن وجود مناظرة وتلاقي مقبولين بين علاقات القوة الدولية وبين اطروحات العدالة والمساواة والمشاركة... التي يتضمنها خطابها السياسي. كما أنها لا تتصور ان دعوات إقامة تحالف دولي سوف تتخطى احتمالات الصراع، أو تلغي افتراض قيامه في علاقاتها. ودخولها في تعاون غير محدد الأبعاد: مثلاً تعاون دول اسيا الوسطى وباكستان في (التحالف الدولي ضد إرهاب دولة أفغانستان)جعلت النفوذ الأمريكي يصل الى حدود الصين، الأمر الذي ينذر بتقاطع مصالحهما؛ وان تعاونت الصين مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

وأخيراً صور العدو بعد أحداث أيلول عام٢٠٠١ في الولايات المتحدة (حركة طالبان وتنظيم القاعدة)، التقت عنده معظم رؤى واطروحات وسياسات القوى الكبرى... ومن ثم فتشكيل الإجماع ضدها ليس بالأمر الصعب طالما ان هذا الإجماع يعقد في سبيل درء تهديدات ممكنة أو محتملة من تلك التنظيمات قد تتعرض هي نفسها، أي القوى الكبرى، لتلك التهديدات. وبدرجة اعلى ان عقد مثل هكذا إجماع انما يمثل تقديم لترضية دوافع السياسة الأمريكية طمعاً في المساومة على مكاسب ممكنة أو محتملة من العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. أو دفعاً لمخاطر واكلاف تلك السياسة عنها(١).

❖ *التحولات الدولية وتأثيرها على العرب*

واذا ما نظرنا الى مستقبل (السياسة الدولية) سنجد إنها قد أصبحت تتأثر على نحو متزايد بسياسة الدولة. ان الدولة كيان يزداد التوجه لقصره على إدارة (أولويات) الدفاع والإدارة، بحكم ما فعلته ثورة التفاعلات والانتقال بين الأفراد، رأس المال، السلع والخدمات الدولية. وفي أفضل الأحوال صار الترابط والاعتمادية بين الدول حقيقة يصعب تجاوزها دون تحمل اكلاف غير مقبولة، وهذه الاعتمادية تحد من سيادة الدولة بدرجة أو بأخرى. علاوة على ذلك ان مكونات المجتمع المدني المعاصر لا تقف عند الحدود الجغرافية لبلد معين، إنما تتجاوزها بفعل تأثيرات المتغير أعلاه(سياسة

(1) John Vinocur: "Europe's leading Nations, use Afghan crisis to Enhance world Role". International Herald Tribune. (NY) Oct 12, 2001. p. 6.

الدولة). والمجتمع المدني بشكله التقليدي (إقامة مجتمع متجانس ثقافياً ينظر الى الأمور من منظور المصلحة القومية ليس الا)، لم يعد في عالم اليوم المضي منفرداً فيه ممكنا فثورة المعلومات والاعتمادية تدفعان الى بلورة وعي مجتمعي مدني عالمي.

وهذا ما قد يبرز أحد الأنماط آلاتية في السياسة الدولية:

- وصول النظام الدولي الى إقرار شراكة أمنية عالمية بين القوى الكبرى طالما ان مصالح كل قوة صارت موجودة على مساحة جغرافية واسعة (أفراد، استثمارات، تجارة...) كما ان حرباً نووية غير مرغوبة، ان لم نقل انها مرفوضة سياسياً،
- أو قد يبرز نظام توازن القوى متعدد الأقطاب الإقليمية، تقوم الولايات المتحدة فيه بـــ(إدارة) التوازنات الإقليمية. وهذا يفترض حدوث تطور فاعل في نظام الدرع الصاروخي، بحيث تدرك كافة القوى عدم جدوى تجاوز دور الولايات المتحدة العالمي. كما يفترض قدرة الأخيرة على توزيع عوائد علاقاتها السياسية مع القوى المختلفة، وإدارة صراعات تلك القوى في مناطقها الإقليمية.

هذه الاحتمالات تنتهي الى التأثير في خيارات الدول كافة عند رغبتها في رسم استراتيجيات التعامل مع المستقبل.

ويظهر الاهتمام العربي بهذه الاحتمالات في إطار منظور عربي عام للنظام الدولي، ودوره في تفاعلات العرب الدولية. فالعرب قد تأثروا بالسياسة الدولية، وعانوا من وطئتها عند تنفيذهم للأدوار الدولية، أو حتى عند التطلع لإنجاز متطلبات التنمية الداخلية. وبالتالي فأنها ستؤثر على خياراتهم.

واليوم تتأثر علاقات العرب الدولية بمضمون مكونين:مكون تاريخي، وآخر واقعي. فمن جهته، يحفل المضمون التاريخي لتلك العلاقات بعناصر لا تزال تؤثر على توجهاتهم. فمع أوروبا هناك المعطى السلبي(الاحتلال)، الذي كان له دوره في تردي حال العرب الداخلي والدولي. ولم يستطع العرب التخلص من رواسبه الى المرحلة الراهنة. وفي الوقت عينه، عمل ذلك المعطى على جعل توجه العرب نحو أوروبا والغرب متجذراً في الثقافة العربية ذاتها[1].

---

(1) لا يرمي العرب اسباب القصور في وضعهم الحضاري على كل من روسيا أو الصين، رغم ذلك لا تميل العقلية العربية الى زيادة روابطها مع القوتين الأخيرتين على حساب العلاقة مع الغرب.

بينما يشير المضمون الواقعي الى تردي وضع العرب الدولي الراهن حيث نجد، عسكرياً، هيمنة لقطب واحد، أي الولايات المتحدة. واقتصادياً تمسك شركات متعدية للقوميات، مع منظمة التجارة العالمية، بمنظومة العلاقات الاقتصادية، في حين لم يؤهل العرب بعد وضعهم الاقتصادي. لقد كانت نتائج ذلك عليهم قاسية، طالما لا يتوفر لديهم الإمكانات السياسية المؤهلة للتعامل مع الوضع الدولي. فالعرب قد اظهروا عدم قدرة على استثمار مواردهم بالشكل الأمثل، علاوة على فقدان الإرادة على استخدام ما متاح لتحقيق مصالحهم.

يقابل ذلك، ان السياسة الدولية تمارس أشك من الضبط والسيطرة على الأطراف والقضايا العربية. وهذا ما ينتهي الى التأثير على خيارات العرب السياسية، وعلى فرص بروزهم اللاحق. وأسباب ذلك تعود الى احتلال المنطقة "لمواقع متقدمة في الاستراتيجيات الدولية"(١). الأمر الذي يجعل القوى الدولية تعمد الى السيطرة عليها، واحتكار التأثير الدائم فيها.

وعليه أصبحت معظم الدول العربية قابلة للخضوع والسيطرة بدرجة عالية. واتاح هذا الوضع مجالاً واسعاً أمام القوى الدولية للنفوذ الى المنطقة، وان تقوم بأوسع عملية استلاب حضاري ضدها- بعد ان عرقلت معظم المطالب العربية في النهوض. وأحبطت طموحاتهم في تحقيقه.

وصار العرب في مواجهة رؤية مفادها ان القوى الدولية في العموم لن تتجه الى اعتماد سياسات تخدم قضاياهم، أو ان ترفع من قدرهم. أو ان تؤكد هويتهم، طالما انها، أي تلك القوى تعمد الى استغلال الآخر – العرب.

وان الإرادة العربية في مواجهة تحديات البيئة الدولية متذبذبة، متفاوتة من حكم الى آخر، ومن مرحلة الى أخرى. وهي في الواقع تعبر عن صورة من صور التخلف والتمزق في المجتمع العربي المعاصر، الذي يعيش أسوأ أيامه منذ حوالي ثلاثة عقود. فهناك (٢) اختلال التوازن بين العرب والقوى الكبرى. كما انه من الصعوبة مواجهة إحدى القوى الكبرى من دون الخضوع لهيمنة قوة أخرى. فروسيا والصين

(1) دارم البصام:- "منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد وحقيقة الحقبة الدولية الجديدة".
(2) أنظر تقديم د. غسان سلامة في: غسان سلامة وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب.

(القادرتان) على مواجهة الولايات المتحدة في مراحل قادمة، لاشيء يثبت عدم إمكانية تبلور أطماعهما في المنطقة.

رغم ذلك، وفي إطار الصورة السابقة، يمكن التوقف عند اتجاهات سياسية رئيسة أخذت تتمايز في السياسات العربية الرسمية. هنا الفرز يعتمد ليس على المواقف والتصريحات فحسب، وانما على الدوافع السياسية والخلفيات الاستراتيجية التي تبقى إحدى الموجهات الرئيسية للسياسات المطروحة[١]. فالتزام النظم العربية مبدأ عدم تفجير الأوضاع في المنطقة، وان سياساتها متداخلة لا ينفي ان المفهوم المقترح لتسوية القضايا العربية، إضافة الى نوع السياسات الواجبة المطلوب أتباعها للوصول لتلك لتسوية هما عنوانا اختلاف. والتصنيف الإجرائي المناسب في النظر الى تلك الاتجاهات يكمن في تصنيفها الى ثلاثة، هي[٢]:-

أولاً: الاتجاه الواقعي

ويضم هذا الاتجاه الدول العربية التي تقيم علاقات مع الكيان الإسرائيلي. ويطلق عليه صفة الواقعي انطلاقاً مما يعرف به نفسه، وذلك في مواجهة المطالب التي ترفعها الجماهير العربية (الداعية الى ان ضمان المصالح العربية يتقاطع مع الوجود الإسرائيلي–الغربي في المنطقة). وفي الرد على التيارات السياسية الداعية الى المقاومة (في سبيل توحيد الصف العربي، ومواجهة حالات التدخل في النظام العربي). وفي الرد كذلك على أصحاب الاتجاه الاستراتيجي. وقد عبر الرئيس المصري حسني مبارك (عن هذا الاتجاه)، في تبرير سياساته الانكفائية بالقول "حماية الأمة من الاستسلام للمواقف الانفعالية"[٣].

وما يعمق من مأزق هذه الدول انها غيبت عملياً كل الخيارات الأخرى، ومنها الحرب، في ظرف تتكالب القوى الدولية الكبرى والإقليمية فيه على المنطقة. ففيما يتعلق بالتسوية مع إسرائيل يعبر الرئيس المصري حسني مبارك عن موقف بالغ الدقة

(1) كانت كافة السياسات العربية تجاه إعادة تأهيل وضع العراق الدولي غير فاعلة طوال الفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣.

(2) انظر، علي سمور:"انتفاضة الأقصى وقمتا القاهرة والدوحة". بيروت. ع١٠١/٢٠٠١. ص٢٢٧-٢٣٢.

(3) نقلاً عن المرجع نفسه. ص٢٢٧.

والحرج بالقول: "أننا نرى ان الخيار بين سلام منقوص غير متكافئ، أو العودة الى أجواء العنف ومناخ التوتر يمثل محاولة ظالمة لا تمهد لمستقبل أفضل"(1).

وهذا التيار يستسلم لمقتضيات الاعتماد على الولايات المتحدة(2). ويشكل الاعتماد على الإدارة الأمريكية سبباً آخر للمأزق نظراً الى التحالف العميق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وحرص الإدارة الأمريكية على تلبية الشروط التي ترى إسرائيل انها تلبي تفوقها السياسي -العسكري، وتحمي كيانها كون الحلول الموضوعية المطروحة لمعالجة القضية الفلسطينية تمس مشروعها الإيديولوجي، وحدودها، كما تطال (أمنها).

واحد المكونات الأساسية التي توسم هذا الاتجاه بـــ(الواقعية) هو بحثه عن حل منشود للقضايا العربية من البيئة الدولية، وتجاهل المواقف التي قد تضعه أمام استحقاق تحديد مواقف حاسمة لمعالجة تلك القضايا. بمعنى انه ينظر الى طبيعة علاقات القوة الدولية، وموقع العرب فيها، ومن ثم يحدد خياراته بعدم جدوى مقاومة سياسات القوى الدولية وانما السعي الى التقليل من اكلافها عليهم.

ثانياً: الاتجاه الاستراتيجي

ومثل هذا الاتجاه كل من سوريا ولبنان. ونعت هذا الاتجاه بالاستراتيجي جاء كونه يرى ضرورة الاستناد الى موقف استراتيجي واضح في مواجهة حالات التردي العربية وليس الى موقف طارئ يرتفع وينخفض مع التهديدات التي يتعرض لها العرب.

ويرى هذا الاتجاه استحالة في الوصول الى تسوية معقولة للقضايا العربية، مادام العرب قد تخلو عن جميع أوراق القوة التي لديهم تحت شعار التمسك بالخيارات السلمية كخيار وحيد. ويرى أيضا ان التنازلات العربية لا تستجيب بشكل فعلي للمطالب العربية، انما هي إحدى إفرازات الضعف العربية ومخاوف العرب من القوى الدولية مما يجعلهم يستجيبون لمطالب تلك القوى السياسية في المنطقة. لذلك على العرب تقوية عناصر الردع في سياستهم، وتقوية تضامنهم بشكل فاعل. ومن وجهة نظر هذا الاتجاه، الخطأ الكبير الذي ارتكبه أصحاب الاتجاه الواقعي يتمثل في الاعتقاد

(1) نقلاً عن: المرجع نفسه ص٢٢٨.

(2) أنظر، د. ناصيف حتي:"استراتيجيات التعامل مع القوى العظمى" في السيد ياسين(محرر):مرجع سابق. ص ص٦٥-٩٦.

ان مالم ينجح العرب في تحصيله من طريق سياسات القوة يمكن تحصيله عن طريق التسوية السلمية، لان الأخيرة لا تتقدم الا في موازاة القوة (أي تملكها).

ثالثاً: الاتجاه الوسطي

ويمثل هذا الاتجاه دول الخليج العربية، فهي لم تنخرط في علاقات تطبيعية مع إسرائيل، لكنها في المقابل تتمسك تاريخيا بعلاقات إيجابية مع الولايات المتحدة.

والتزام خط الوسط، كما ترى السعودية- زعيمة هذا الاتجاه- ينبع من إنها تطرح نفسها كمرجعية عربية -إسلامية مما يجعلها تحرص في سياستها، حسبما تدعي، على الحفاظ على المصالح العليا للعرب والمسلمين. لذلك فهي لا تعتمد الى تجاوز الاتجاهين السابقين، فالعلاقات مع أصحاب الاتجاه الاستراتيجي تكمن في ان السياسات السلمية العربية قد تنتهي الى تسويات جزئية -ناقصة، يبقي المنطقة في حالة عدم استقرار، مما يعرضها (أي السعودية) الى انتقادات تيارات الصحوة الإسلامية. بمعنى آخر انها لا ترفض مرجعية التسوية السلمية، دون ان يعني ذلك قبولها للحلول القسرية في حل مشاكل العرب (الدولية).

وما تقدم، انتهى الى ظهور عدة تداعيات في السياسات العربية، أهمها:

أ. عسكرياً، لا يجد العرب أمامهم خيارات دولية فاعلة يمكن ان تعود عليهم بعوائد ذات جدوى أو قيمة خارج دائرة التواكل على السياسة الدولية.

ب. اقتصادياً، صار العرب لا يتوافرون على إرادة استخدام إمكاناتهم ومواردهم، أو على إمكانية إعادة تأهيلها بقصد تأدية أدوار دولية أكثر فاعلية.

ج. على المستوى الحضاري -الثقافي، تتجلى مخاوف العرب في ان غطاء الشرعية لتصريف الأفعال الدولية غير محقق لمصالحهم، طالما انه يعكس غالباً علاقات القوة الدولية. بينما يلاحظ ان الفكر العربي الرسمي لا يزال يعيش في أزمة، فهو لا يريد تقبل مسلمة ان مصالح القوى الدولية لا يمكن تحقيقها دون أضعاف الدول الأخرى استراتيجياً، وإبقائهم في وضع سياسي معتمد كلياً عليها.

والأكثر من ذلك، ترى القوى الكبرى في الإسلام؛ إذا ما اعتمد كمرجعية أساسية في حركة الدول العربية؛ ما يمكن ان يثير العرب ضدها. لذلك لا يوجد تقبل لأية حركة انبعاث حضارية عربية -إسلامية. لذلك تعمل تلك القوى على أحداث

اختراقات لهذه المنظومة (الإسلامية)، واستبدالها بمنظومة قيمية ذيلية تابعة. ولقد استطاع توليد جيوب تدين له بالولاء الفكري، سواء من نخب صنع القرار العربي واتخاذه، أو لدى شرائح المجتمع الأخرى. وبالتالي صارت قطاعات عربية واسعة قابلة للسيطرة والإذعان لمطالب القوى الكبرى.

❖ *إمكانات الفاعلية العربية دولياً*

تعيش البيئة الدولية الراهنة احتمالات عالية نحو بزوغ تعددية قطبية. فالصين والاتحاد الأوربي يحتمل ان يكونا قوتين تقفان بندية الى جانب الولايات المتحدة. ودون تجاهل اليابان، التي تحتاج الى إرادة الارتقاء بدورها السياسي- العسكري الى مستوى قدرتها الاقتصادية لتصبح عند ذلك قوة عالمية يشهد لها. وكل ذلك لا يفيد بتراجع الولايات المتحدة من مركزها الدولي بقدر ما يؤشر ان مكونات وعناصر القدرة التنافسية لتلك القوى قد ارتقت الى مستويات تستطيع مجاراة نظيراتها الأمريكية، والتغلب عليها في بعض الأحيان.

وفي هذه البيئة، تتصاعد وتيرة الاختلاف بين المصالح وأهداف تلك القوى، التي تعمد في الوقت نفسه الى تكريس جهودها نحو استثمار الإمكانات المتاحة بقصد تعزيز مواقعها الدولية، وعلى حساب القوى الأخرى في الغالب. وهذا ما يتجسد بشكل واضح في ميدان المجال الحضاري -الثقافي، وفي المجال الاقتصادي.

وما تقدم، يتيح للعرب الاستحواذ على فرص واسعة للتحرك الدولي الفاعل، بحكم تملكهم لإمكانات ذاتية عالية القيمة في الاعتبارات الدولية: الموارد الوقودية، معادن غير الوقودية، ثروات مالية، كفاءات بشرية علمية وفنية... إضافة الى الموقع الجغرافي.

وفي ضوء ذلك نتساءل كيف سيتشكل النظام الدولي، وهل سيغلب عليه احتمالات الصراع ام ستسوده إمكانات التحالف؟وهل بإمكان العرب تنفيذ أدوار فاعلة فيه؟

- النظام الدولي المقبل، احتمالات الصراع وإمكانات التحالف

لقد شهد النظام الدولي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وضعاً دولياً جديداً بسيادة نزعة التفرد الأمريكية على مجمل التفاعلات الدولية. وظهر ذلك جلياً في السلوكيات التي حكمت سياسات الولايات المتحدة إزاء قضايا عالمية عديدة تربطها وإياها مصلحة أو صلة معينة. حيث أظهرت سياسات متشددة أحيانا، كما في كوريا الشمالية، ليبيا... وقسرية في أحيان أخرى، كما في حالة العراق... بغية الحصول على

أقصى ضمان، وتأمين انسب بيئة في تحقيق مصالحها دون مراعاة واضحة لردود القوى الكبرى الأخرى. وقامت احياناً بفرض نماذج لسياسات القوى الأخرى عند المستويات التي ترغب هي فيها، بحيث كانت حالات الخروج عن دائرة التأثير الأمريكي محدودة وتكاد لا تذكر في بعض الأحيان، حيث فقدت تلك القوى لإرادة استخدام إمكاناتها في تحقيق طموحاتها بشكل مستقل عن الولايات المتحدة[١].

واليوم، أخذت هذه الصورة بالتغير، تدريجياً. وهذا الأمر ينذر باعادة تشكيل علاقات القوة بين القوى المختلفة. وهذا ما سيجعل استمرار تمتع قوة عظمى واحدة بالريادة والقيادة العالمية دون عواقب سلبية ضدها (الرفض في الأقل في قضايا ومواقف تتعارض فيها مصالح تلك القوى مع مصالح الولايات المتحدة) نقول انه سيجعله أمراً مشكوكاً فيه[٢]. ومن ثم سيكون من الصعوبة توافر صيغ مستقرة لعلاقات القوى الكبرى (تحالف) طالما انها ستقع تحت قيادة الولايات المتحدة. وهي بذلك مدعاة لتثبيت نسق القطبية الدولية الراهنة، وعدم إعطاء فرصة لبروز الأقطاب الناهضة. بيد انه في الوقت نفسه[٣]، لا يمكن لمكونات الصراع فيما بين هذه القوى تجاوز المستويات غير الحرجة (غير القسرية) بفعل تصاعد اكلاف الصراع، وتحاشي القوى المختلفة التماس مع عناصر القوة الأمريكية. لهذا فهي لا تعمد في المرحلة الراهنة في الأقل الى النهوض بخطابها السياسي المعارض للسياسات الأمريكية عبر سياسات خارجية فاعلة. الصين مثلاً.

وفي ضوء ذلك نتساءل، الى أية فترة يبقى المتغير العسكري (الأمريكي) الضابط الأساس لانفلات صراعات القوى الكبرى؟وإذا ما حدث هذا التحول فهل يمكن توقع حدوث صراع دولي في المستقبل القريب والمتوسط؟[4]

أولاً: إمكانات التحالف

الحقيقة التي يصعب إنكارها اليوم ان النظام الدولي قد تحرك وترك وراءه تركة مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها، وليعلن تبلور نظام لا جدران صلدة فيه تحد من التفاعلات المختلفة. كما تستطيع خلاله قوة بإمكانات متواضعة ان تؤثر على

(1) Edward Luttwak:- "Where are the Great Powers?" Foreign Affairs. (NY) Vol. 73, No. 4, 1994, pp: 23-24.
(2) Majid Tehranian: "Where is the New world order. the end History or clash of civilization?" .
(3) لستر ثرو: المتناطحون. المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا.
(4) خضر عباس عطوان:" العرب وصراع القوى الكبرى... بين واقعية الأحادية واحتمالات التعددية القطبية".

استقرار قوى كبرى... فكيف يتوقع ان يكون سلوك الولايات المتحدة والقوى الكبرى للتعامل مع هذا النظام؟[١]

تبقى للقوة العسكرية الهيبة والمكانة في تقرير الأوضاع العالمية وهذه مسلمة تدركها كافة القوى. لذلك تميل القوى الكبرى من جهتها نحو تحجيم خلافاتها الاقتصادية والحضارية الى مستويات ليست خطرة؛ إذا ما برز تأثير المتغير العسكري في تقرير حسم أمر تلك الخلافات. وهذا ما يجعل مكانة الولايات المتحدة العالمية منيعة، ويعطيها فسحة واسعة للتحرك والضغط على القوى الأخرى بغية عدم الخروج على الإرادة الأمريكية في تصريف السياسة الدولية[٢].

ولا غبار على كون معظم القوى الفاعلة ترتبط مع الولايات المتحدة بوشائج الحرص على ديمومة العلاقات الإيجابية في اعتباراتها. فتلك القوى لا تستطيع مجاراة الولايات المتحدة في النظام الدولي. كما ان نوع العلاقة ومستواها مع الأخيرة تعطيها صدقية اكبر في محيطها الإقليمي؛ ناهيك عن الحصول على عوائد التبادلات الاقتصادية مع هذه القوة العظمى. في حين ترى الولايات المتحدة في علاقاتها الإيجابية مع القوى الأخرى ما يمكن ان يكبح جماح هذه القوى من التطلع نحو منافستها، أو تلمس منافع التحالف فيما بينها ضد الهيمنة الأمريكية. لذلك صار اهتمام الطرفين بالعلاقات المتبادلة محط رعايتهما وأولويتهما. والمزايا المتحصلة من هذه العلاقة ارجع احتمالات صراعها الى مستويات واطئة الأثر دولياً. هذا من جهة ومن جهة أخرى، توضح اعادة القراءة للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، عام ٢٠٠١، ان الأخيرة لم تكن هدفاً بذاتها بقدر ما كان الفعل موجهاً ضد سلوكياتها المعادية لمصالح ووجود القائمين بها. ونجد هنا ان سياسات القوى الأخرى (الغربية) المتهادنة أو المتوافقة مع نظيراتها الأمريكية تلتقي في المصالح عند التعامل مع الدول النامية، والعربية منها تحديدا. بمعنى ان هناك سياسات مشتركة للولايات المتحدة وللقوى الكبرى لا يتم التجاوز عليها عند التعامل مع الدول النامية. ومثل هذا المجال يحد من

(1) Thomas L. Friedman: "An Agenda for Improving U. S. Standing in the Muslim word". International Herald Tribune. (NY). Oct 20,2001. p:3.

(2) مرجع سابق.

David Butter:-"Iran. A force for stability" Meed. (London) Oct 5, 2001. pp: 4-5.

قدرة الأخيرة، وبضمنها الدول العربية على تحقيق مصالحها وطموحاتها. وهذا ما يبقي جوانب الصراع عالية في علاقة الطرف العربي بالطرف الغربي.

قد ينطوي تغاضي أو سكوت القوى الكبرى عن تلك الأفعال (المعيقة لتحقيق الدول العربية لمصالحها) على احتمالات تعرض تلك القوى في أوقات لاحقة الى أعمال عنف مشابهة. بمعنى آخر، نمو التنظيمات (التي تعتمد القسر والعنف وسيلة للتعبير السياسي عن المصالح التي تدافع عنها) الى مستويات القدرة المؤثرة دولياً، بحيث تستطيع نقل ساحات المواجهة الى أطراف ثالثة بيسر وسهولة عند الحاجة، وبضمنها نقل أعمال العنف الى داخل القوى الكبرى نفسها؛ التي تكون سبباً في حرمان دول تلك التنظيمات من حقوقها وعدم تحقق مصالحها. في حين ترى القوى الكبرى انها في مرحلة أعادة بناء مكونات قوتها الشاملة، ومن ثم لا ترغب الانشداد نحو صراعات غير محددة الأبعاد الزمانية، والمكانية والموضوعية. ومن ثم لا تستطيع عملياً حسمها بفاعلية. لهذا، لم يكن مستغرباً وجود خطاب سياسي لتلك القوى داعماً للولايات المتحدة في حملتها لمكافحة ما اصطلح على تسميته بـــ (الإرهاب). وهذا ما نجده عند روسيا، الاتحاد الأوربي، الصين، اليابان، الهند... وان اختلفت تبريرات كل واحدة منها، والقبول بالدعوة الأمريكية الى تشكيل تحالف دولي لأجل ذلك، وان كان هشاً ومرحلياً. وضمن هذا السياق، جاءت هجمات أيلول لتقدم للقوى الكبرى فرصة الحصول على مكاسب دولية من الولايات المتحدة مقابل قبولها بدعم السياسات الأمريكية الداعية الى بناء تحالف ضد الإرهاب.

ومن جهتها، ترى الولايات المتحدة في تجاوب القوى الأخرى وتعاونها في الحملة ضد الإرهاب ما يمكن ان يحقق عدة نتائج: عزل التنظيمات الإرهابية، التمهيد وتسهيل قبول القوى الإقليمية الهامة (الهند، باكستان، إيران...) للدخول في هذا التحالف، أو دعم عملياته وبدرجة أدنى عدم مقاومة إجراءاته... وأخيرا تحجيم احتمالات حدوث حالات إرهاب مستقبلية متقدمة تعتمد على استخدام تقنيات عالية التطور... ولضمان تحقيق هذا المشهد يقتضي الحال عدم إحراج هذه القوى خاصة الصين وروسيا بتنفيذ سياسات لا تتفق مع مصالحهما. مثلاً تنفيذ سياسات الدرع الصاروخي دون اخذ

رأيهما ومصالحهما قد يدفع بهما الى اتخاذ مواقف غير مرغوبة للولايات المتحدة[1]. ومن ثم سيكون له اثر سلبي على سياسات الحفاظ على (التحالف) الدولي.

ولما تقدم من أسباب، من المتصور أقامة (تحالف) ضد الإرهاب، كما تصوره القوى الغربية في مرحلة ما بعد الحرب ضد أفغانستان. وهذا التحالف قد يأخذ احد الاحتمالات الآتية:

١. **تحقيق تعاون ثابت وراسخ ودائم بين القوى الكبرى:** ويتطلب ذلك توافر القوى الكبرى على إرادة الدخول في عمل جماعي مشترك مع الولايات المتحدة. وهذا الأمر صعب التحقيق في المرحلة الراهنة. فتطلعات تلك القوى تعيق ذلك؛ فهي تأمل في أحداث تحولات لاحقة في تركيبة وهرمية النظام الدولي القادم لصالح استحواذها على مواقع متقدمة فيه. في حين قد يستقر حال التحالف على تكريس أمر سيادة الولايات المتحدة وتفردها الدائم على العلاقات الدولية،

٢. **تحقيق نوع من التنسيق المشترك:** عبر إجراءات وآليات عمل يتم الاتفاق عليها في مواجهة حالات الإرهاب[2] وهذا الاحتمال يبنى على فرض الخشية من الولايات المتحدة والرغبة في إرضائها عند حدود دنيا مقبولة من قبل القوى الأخرى. والسلوكيات الراهنة لتلك القوى توضح ان المعطيات التي تمهد لهدم تلك الخشية تسير نحو الاتساع والتزايد باطراد. فأوروبا كما هو الحال مع الصين وروسيا استطاعت إيجاد تمايز واضح للمصالح مع الولايات المتحدة وان تعمد الى (الدفاع) عنها في وجه الأخيرة،

٣. يقوم الاحتمال الأخير على استخدام الولايات المتحدة لأساليب القسر ضد كل من يخرج عن دائرة فعلها الدولي، أو ما يمكن ان ندعوه **التوافق بين القوى الكبرى في مواجهة حالات إرهاب دولية محددة أو واسعة، في الظاهر:** ويحقق هذا التوافق أقل رغبات الولايات المتحدة في تثبيت الوضع الدولي القائم على هيمنتها

---

(1) Philip H. Gordon & Michael O'Hanton: "September ١١, Verdict.

(2) الواقع ان الإرهاب لا يزال ذا مفهوم مرن، قابل للتأويل الى أكثر من معنى تحت ظروف ومسوغات مختلفة.

بمساندة الحلفاء الى أمد غير محدد. وهنا، طبيعة العلاقة المفترضة في هذا التحالف لا تعبر عن رغبات مشتركة بين الحلفاء لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وهذا هو الأقرب الى القبول خلال المستقبل القريب، في الأقل.

ثانياً. احتمالات الصراع

على الرغم من صدقية فرضيات إعادة تشكل النظام الدولي من قبل تحالف مضاد للإرهاب بيد ان هذا لا ينفي ان احتمالات الصراع بين القوى الكبرى تحظى بالقبول هي الأخرى، إذ يصعب تصور وجود أكثر من قوة دولية في مساحات ومجالات محددة (من حيث توزيع الموارد ومجالات النفوذ والتأثير)، دون حدوث تماس في مصالحها وسياساتها. ومن ثم حدوث صراع بينها، خصوصاً إذا لم تكن هناك غايات عليا تجمعها –ولننظر مثلاً الى غياب (العدو)، وكيف اثر على علاقات التماسك بين القوى الغربية.

عموماً، تبقى مسألة ضبط حالات الإرهاب والعنف شيئاً غير ممكن. فحالات العنف منظمة دون مستوى دولة، وهي موجودة في الدول الغربية نفسها، ومن السهولة بمكان الحصول على وسائلها، واستخدامها. وتزداد الصورة إرباكا لصعوبة إيجاد بناء أو تحالف عسكري ضد أعمال العنف[١]، كون استخدام القوة العسكرية لأحداث تغييرات في المجتمعات الإرهابية (الإسلامية العربية في التصوير الغربي)، وضبطها يشوبه التشوه. فالتحالف ضد الإرهاب إذا ما بني على فرضية الصدام مع الإسلام والمسلمين فينبغي عدم الاستخفاف بهذا الأمر. إذ لا يعود الصراع الحضاري بين الغرب والإسلام الى دنيوية الغرب فحسب، إنما يعود الى عدم استقرار الدول الإسلامية[٢]. هذا الأمر يجعل مجتمعاتها تتوخى الخلاص بشكل دائم بالعودة الى الدين الإسلامي والصدام مع الآخر غير المسلم، المتسبب في جانب من مأساته[٣]. وهذا ما

(1) Richard Reeves: "Mission Impossible. Security Tall Building Against Terrorism". .International Herald Tribune. (NY). Oct 20,2001. p:7

(2) مرجع سابق.

(3) Jim Hoagland:- "A force for change in societies that have given up on the world". International Herald Tribune. (NY). Oct 11, 2001. p. 7.

يجعل الغرب مستحوذا على صفة العدو في التصوير السياسي للمواطن المسلم. هنا، لن يكون لاستخدام القوة العسكرية تأثير مفيد في إزالة عناصر عدم الاستقرار (سبب الإرهاب في التصوير الغربي) داخل المجتمعات الإسلامية بقدر ما ينطوي على احتمالات مضاعفة هذه العناصر المتفجرة بالضد من القوى الغربية نفسها. وهنا، ستختفي إحدى أسباب اتفاق القوى الكبرى على تعريف من هو العدو، وكيفية مواجهته، طالما انه لا توجد جدوى عملية جراء هذا التحديد الدقيق للعدو.

وتزداد فجوة عدم الاتفاق بين القوى الكبرى بفعل الاختلافات الحضارية. فالمكون الحضاري لا يجعلها في بوتقة واحدة: الصين، اليابان، روسيا، الغرب... وأدى مسعى الغرب نحو فرض قيمه وممارساته على البلدان الأخرى الى ظهور تمايزات واضحة بين الحضارات والثقافات العالمية الكبرى. ضاعف من اثر هذا التمايز فعل وسائل الاتصال الحديثة، أو التماس الواسع بين الحضارات، حيث اخذ المواطنون يعيدون التأكيد على انتمائهم وهوياتهم الحضارية والثقافية. الأمر الذي دفع البعض[1] الى طرح مقولة صدام الحضارات، بمعنى احتمال تطور حالات التمايز بين الغرب والحضارات الأخرى، خاصة الإسلامية والكونفوشيوسية الى مستوى صدام هو حقيقة سينوء بحملها النظام الدولي المقبل.

لكن مثل هذا التصور يجعل العلاقات الدولية تركن الى متغير واحد فقط: الحضاري، في حين ان المتغير الأخير هو أحد جوانب العلاقات بين القوى المختلفة. ووحده فقط لا يمكن ان يسبب حدوث صدام واسع بين الحضارات الكبرى. وليس تجاوزاً القول ان الصراعات الدولية بقيت هي صراعات مصالح وتقاطع لسياسات بين الدول أكثر منه صدام بين حضارات[2]. حيث يدخل الصدام الحضاري كمتغير مساعد على إثارة تلك الصراعات. مثلاً هل ستعمد الصين الى الدخول في صراع واسع مع الولايات المتحدة لان بينهما اختلافات حضارية لا يمكن التقريب بينها. أم أنها ستلجأ الى اعتماد فرض المواجهة والصراع مع القوة العظمى عندما تكون العلاقات غير

(1) أنظر، صموائيل هنتنغتون: صدام الحضارات... اعادة صنع النظام العالمي.
(2) جون جرايالكس ارباتوف: "صراع الحضارات والنظام العالمي المثالي.

التصارعية مع الأخيرة بالضد من قدرتها على تنفيذ مشروعها الحضاري في إعادة صياغة وضع الصين الدولي؟

كما ان سياسات الولايات المتحدة لابد ان تنتهي الى إثارة القوى الكبرى ضدها[1]. فهذه السياسات ترغب في الاحتفاظ بهيكلية النظام الدولي الراهن لأقصى فترة ممكنة. في حين ان تلك القوى تتطلع الى دعم مواقعها في احتلال مكانة دولية متقدمة. وفي سبيل ذلك، تلجأ الى دعم عملية بناء قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية، أو نحو اقامة تحالفات مع قوى أخرى لتحقيق وضع جديد في علاقات القوى الدولية، بحيث تكون إشكال إعادة البناء الدولي منطوية على احتمالات عالية في أحداث تحولات جذرية في النظام القادم. ومثل هذا التحول لن يمر دون إثارة لمسألتين حساستين، هما:

١. **تراجع مكانة الولايات المتحدة في سلم القوى الدولية:** لقد سعت الولايات المتحدة منذ ما يزيد على عقد من الزمن الى تسويق مفهوم مفاده "ان الريادة الأمريكية لما بعد الحرب الباردة انما هي نتاج كونها القوة العظمى الوحيدة القادرة على تقرير شؤون عالمية عديدة، والراغبة في فعل ذلك. ونراها تحاول الترويج لنظام عالمي جديد يكون امتداداً للرغبات الأمريكية المتواصلة بإقامة عصرها للسلام والسيادة Pax American"[2]. ومن الصعوبة تصور حدوث تراجع في مكانتها دون حدوث ردود فعل واضحة من قبلها. حيث ستسعى في سبيل الاحتفاظ بمكانتها الدولية الى كبح تطور أية قوة أخرى الى مستويات غير مقبولة، ومحاولة إعادة صياغة أوضاعها باستمرار. وهذا ما ينذر بتفجر الصراع فيما بين هذه الأطراف، إذا ما استطاعت القوى الأخرى ان تصل بإمكاناتها الى حدود (القدرة) على مجابهة ومجاراة الولايات المتحدة.

٢. **ظهور تناقضات بين القوى الكبرى، والتنافس فيما بينهما:** ويلاحظ ان هذه المسألة، أي بروز نظام دولي متعدد الأقطاب، تنطوي على احتمالات حدوث صراعات إقليمية ممتدة (روسيا–الصين، الصين–اليابان، روسيا– اليابان) حول القضايا

---

(1) مرجع سابق.

(2) Reger E. kanet & James T. Alexander: "The end of the Cold War & the new world order". The Iranian Journal of International Affairs. (Tehran). Vol. 4, No. 2,1992. p:264.

موضوع الخلاف لما تملكه هذه القوى من إمكانات عسكرية مهمة (ستستخدمها) بالتأكيد لحسم صراعاتها تلك بقصد تثبيت وضعها القادم[١]. كما تشهد علاقات القوى الاقتصادية الكبرى تنافساً حاداً، وأحيانا الصراع: أوروبا- الولايات المتحدة، الولايات المتحدة – اليابان....

- المتوقع من الأداء العربي

ما الذي بقي للعرب[٢] في ضوء هذه الصورة القاتمة (من حيث عدم قدرتهم على تحقيق مصالحهم). هل يمكن ان يجدوا طريقهم الى عالم التوازنات الدولية بوصفهم طرفاً فاعلاً ومؤثراً؟ وما الذي يستطع العرب المشاركة به في رأس مال الشراكة العالمية الراهنة او القادمة؟

هناك جانبان يمكن ان يوضحاً ما قد يستقر عليه حال العرب الدولي، وهما الآتي:

أولاً. استجابة العرب الحضارية لتحديات البيئة الدولية[٣]. في العموم، يلاحظ ان الأداء العربي الرسمي قد غلب عليه غياب الإدراك لدلالة المواقف السياسية الدولية عليهم، أو حتى من سوء التقدير للوضع الراهن. وكذلك غياب المتصور عن الأدوار الدولية القادمة[٤].

واليوم، صارت العلامة الأكثر وضوحاً في الأداء العربي هي تزايد تدخل القوى الدولية في الشؤون العربية، بفعل القصور العربي نفسه. فبعض العرب اندفع الى البحث من بين القوى الدولية، الراغبة في التدخل في القضايا العربية، عن دعم لموقفه تجاه خصومه الآخرين من العرب. وبالتالي، أصبحت هذه الدول قاعدة لعدم الاستقرار، وتهميش- ان لم يكن إلغاء – العمل العربي المشترك.

(1) مرجع سابق.
.James M. Lindsay: "The New Partisanship.

(2) يلاحظ أننا قد تطرقنا الى العرب باعتبارهم وحدة واحدة، ولم نحبذ الحديث عن أطراف عربية باحثة عن ادوار سياسية دولية، فذلك سيبعدنا عن اهتمام الدارسة.

(3) أنظر، عبد الله التركماني: "التوازنات الجديدة بالشرق الأوسط" ص٢٨-٣٢.

(4) مرجع سابق.

ثانياً. العمل العربي المشترك. يشير استقراء للمنجز من مواثيق العمل العربي المشترك الى ان السلبية هي السمة التي طبعت الأداء العربي عند تنفيذ تلك المواثيق. بمعنى ان ما يطرح من أفكار لدعم العمل المشترك أو ما يصدر على شكل قرارات ذات علاقة لا يجد له مجالاً للتنفيذ، حتى أصبحت الرغبة في تقنين هذا العمل في مؤسسات واتفاقات هي الوجه الآخر للرغبة بالابتعاد عنه عند التطبيق. فرغبة معظم الأنظمة العربية هي في تغييب الطرح القومي للقضايا العربية، وعدم ايلاء أهمية للجهود البينية في طرح الحلول لها. وفي أفضل الأحوال اعتماد التدويل كخيار: قضية الصراع العربي- الإسرائيلي مثلاً...

ولم يظهر الأداء العربي ملامح الصحوة للواقع العربي، ولمقتضيات الاستمرار، أو حتى احتمالات الارتقاء الممكنة. بل نجده، في الغالب، يراوح على صعيد السلوك الجماعي[1]. ولا يتوقع حدوث تغيرات عميقة وجذرية على سياسات العمل المشترك خلال السنوات القليلة القادمة، طالما ان مقدمات التغيير لا تزال هلامية، غير متبلورة على نحو واضح. ويصعب استقرار الذهنية العربية عليها في الوقت الرهن.

وهنا يمكن إبراز جملة مؤشرات تتفاعل فيما بينها لتعطي صورة الواقع القادم، الذي سيلقي بأعبائه على ساحة الأداء العربي:

أ. القصور في تنمية الفرد/ المجتمع العربيين. فرغم ما رصد لمشاريع التنمية بيد ان النتائج المقصودة تكاد لا تذكر. فعلى سبيل المثال وجد في الدول العربية (١٧٥ جامعة) عام ١٩٩٥، ناهيك عن اعداد متزايدة من مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي التي عممت التعليم على ٦٦% من الأشخاص المفترض دخولهم في نظام التعليم[2]، الا ان العرب مازالوا ضمن المستويات الدنيا في أعداد الكوادر البشرية. فدليل التنمية للفرد العربي (٠. ٦٥٣ نقطة)، مقارنة بـــ (٠. ٧٢٢ نقطة) كمتوسط للفرد في العالم/٢٠٠٠[3] فهل ستكون تلك القاعدة قادرة على النهوض بسياسات بلدانها؟

(1) انظر، Kamal Shehadi: "The Poverty of Arab Diplomacy". Op. cit. pp: 216-230.

(2) د. محمود احمد السيد: مشكلات النظام التعليمي العربي". سلسلة قضايا راهنة. دمشق. ع/١٩٩٨/٦. ص١٢.

(3) يعتمد دليل التنمية / الفقر البشري على قياس متغيرات الناتج القومي، التعليم، العمر، الخدمات الصحية. الارقام نقلاً عن تقرير التنمية البشرية (نيويورك الامم المتحدة ٢٠٠٢) ص١٧٢.

ب. الموقف السلبي إزاء قضية استمرار وضع العراق الدولي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٣. فهذا الوضع هو نتاج أطروحات قوى كبرى، ومعبر عن اراداتها، بينما تخفى الموقف العربي وراء قبول بقاء هذا الوضع ضمناً، أو عدم إظهار موقف مستقل واضح ومسؤول حياله. فهل مصلحة العرب في اتباع السياسة الدولية- الغربية؟ وهل هم ملتزمون فعلاً بأخلاقيات تلك السياسات؟ الا توجد أخلاقيات وعقلانيات غير تلك الغربية، صالحة لتأطير السياسات العربية تجاه بعض في الأقل؟

ج. وفقد العرب كذلك معظم أوراق تحريك قضية الصراع العربي الإسرائيلي، أو توجيه مساراته لصالحهم مقارنة بقدرة القوى الكبرى على التأثير فيه[١]. ولا نتحدث هنا عن انسياق البعض وراء ما سمي بنهج التسوية انما الحديث يتركز حول إمكانية العرب امتلاك أوراق كافية للتأثير في بيئة هذا الصراع[٢]. ولا تزال نماذج الأجوبة المقدمة توضح عدم تبلور رؤية مشتركة لكيفية أخذ زمام المبادرة في أداء العرب لأدوارهم التقليدية حيال هذا الصراع، فهي تتركز في العموم بين التعويل على القوى الدولية في تسوية هذا الصراع، ومن ثم الانسياق وراءها، وبين الدعوة الى تفعيل المواجهة المسلحة، ومن ثم دعم خيار البناء العسكري.

د. اما فيما يتعلق بالنفط العربي فصورته ليست أقل مأساوية عن سابقتها، اذ استطاعت القوى الكبرى إفراغه من مضمونه السياسي. بمعنى انكماش قدرة العرب على استخدام نفطهم لخدمة السياسات العربية العامة، وتلاشيها في معظم الجوانب فالتحكم السياسي بانسيابه يخضع لشروط القوى الكبرى السياسية وليس لشروط منتجيه، أو لشروط العرض والطلب[٣].

وتدفعنا نتائج استمرار عقد القمم العربية الى التساؤل، هل كان انعقادها مخرجاً ايجابياً للعمل العربي المشترك، والابتعاد عن دائرة القلق على الهوية العربية في محيط السياسة الدولية الراهنة/ القادمة وبما يؤكد الذات العربية فيها؟. او أنها كانت غطاء لاستمرار القصور العربي، تحت مسمياته المختلفة؟

(1) Philip H. Gordon:- "No way out. The Essential U. S.

(2) د. هيثم الكيلاني: "اثر التسوية على الامن القومي العربي"، ص١٠٦-١٠٩.

(3) مرجع سابق.

وتجد اليوم، ان المنجز من العمل العربي المشترك بعد مضي أكثر من خمسين عاماً لا يزال غير ذي قيمة، ان لم يكن عديم القيمة. وصار العرب يحملون معهم كافة المخلفات السابقة، وحالات الفشل ليتم إسقاطها على الحالات الراهنة أو اللاحقة. ومن بين ذلك التركيز على بقاء هياكل العمل العربي المشترك أكثر منه تركيزا على السعي نحو اعادة تكييفها[1].

ويقابل ذلك ان تفعيل الأداء العربي لا يزال يشوبه صراع خيارات. فالتوتر الشديد، والتحديات التي يتعرض لها يختبران قدرته على الظهور أكثر منه اختبار قدرته على الاستمرارية – صعبة التصور أساسا. اذ توجد إمكانات سياسية مؤهلة لتأمين ظهور وتنفيذ اداء عربي فاعل، في حين ان الأولويات العربية عديدة: التنمية الشاملة، تأكيد هوية العرب الدولية، توفير متطلبات الحماية... ولما كان القصور في التخطيط للسياسات العربية قائماً، لذلك نجد بعثرة للإمكانات، وعدم تخصيصها في الأماكن التي يمكن ان تفعل الأداء الدولي للعرب. أو حتى ان تحقق لهم بناء داخليا متماسكا.

ولا نريد الدفع نحو الغرق في التشاؤم من حاضر العرب ومستقبلهم، فالتجربة التاريخية توضح ان إدراك الفجوة الحضارية التي تفصل الحضارة الأقل تقدماً عما سواها سيدفعها بالتأكيد الى بذل الجهود للتعويض عن جوانب القصور في الوضع الحضاري، والإبداع بما يمكن من الاستحواذ على وضع حضاري –دولي أفضل.

وبقصد تبلور وعي بالمعطيات الحضارية الراهنة، نتساءل، ما العمل؟

- العرب وإعادة تشكيل النظام الدولي: نحو أدوار عربية دولية فاعلة

لنمهد بالإجابة عن السؤال السابق بالتساؤل الأتي: أين موقع العرب في ضوء عملية إعادة التشكيل للنظام الدولي، هل يتوقع ان يكونوا فاعلين أم سيطغى عليهم عدم الفاعلية؟ وهل بإمكانهم استثمار عناصر الصراع في علاقات القوى الكبرى، أو في الأقل تحييد آثارها السلبية عليهم، او ان حالهم ووضعهم الراهن لا يشجع على توقع احتمال زوال السلبية، واللافاعلية من الأداء العربي، ومن ثم بقاؤهم مجالاً تابعاً وطرفاً غير فاعل في النظام الدولي؟

(1) مرجع سابق.

أعطى حجم المشاركة الدولية الواسعة في جهود الولايات المتحدة في مواجهة(الإرهاب)انطباعا مفاده ان الباب قد فتح أمام تشكيل العلاقات الدولية[1]، بمعنى توسع مساحات التعاون الدولي... وبالطبع لن يتجاوز هكذا تشكيل التصور والمبادئ الأمريكية في تصريف مختلف الأمور السياسية الاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية-العسكرية باعتبارها، أي الأخيرة، الطرف (المهيمن) على السياسة الدولية. بيد ان هذا يتطلب منها التوافر على إرادة صياغة وتنفيذ استراتيجيات محددة المعالم للنظام العالمي القادم. أي بما يفيد صياغة علاقات أطرافه على وفق أنساق جديدة تقوم على تقديم التعاون على ما عداه من الاعتبارات الأخرى، وردع الأطراف المعتدية وفقاً لقيم هذا النظام. لكن هل هذا يكفي لإعادة تشكيل النظام العالمي؟ وعن أي نظام عالمي نحن نتحدث؟

ذهب الرئيس الأمريكي جورج بوش، في أعقاب تدمير مقر منظمة التجارة العالمية، ومبنى لوزارة الدفاع الأمريكي، الى القول ان التحالف الدولي ضد الإرهاب هو "خطوة نحو إعادة تشكل النظام العالمي... وفيه لن يجد الإرهاب فرصة للنمو"... هذه الرؤية في مكنونها ليست بالجديدة، اذ ترجع المحاولات الأمريكية المعاصرة لإعادة تشكيل النظام الدولي الى عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ١٩٨٨-١٩٩٢. فالأخير عبر عن رؤيته في إقامة نظام جديد، عندما قال في شهر أيلول /١٩٩٠، ان دخول القوات العراقية الى الكويت جعل إمكانية ان تصبح فكرة "النظام العالمي حقيقة قائمة.. وفيه ستظهر.. وسائل جديدة للعمل مع الدول الأخرى... وبضمنها الحسم السلمي للنزاعات ومواجهة حالات العدوان. وتحقيق العدالة والمساواة بين كل الشعوب"[2].

ووجد طرحه؛ لإقامة نظام عالمي جديد؛ السند في ثلاثة متغيرات هي الآتي:-

أ. كانت الحرب ضد العراق /١٩٩١ عالمية في الأسلحة المستخدمة، وفي حجم المشاركة الدولية، وفي أهمية موقع الأحداث الذي جرت عليه المواجهة. كما ان نتائج تلك الحرب قد عززت موقع الولايات المتحدة العالمي.

ب. حصول اكبر وأهم إجماع داخل مجلس الأمن الدولي على تنفيذ إجراءات ضد دولة ما تحت دعاوى معاقبة المعتدي وردع العدوان وتطبيق مبدأ الأمن الجماعي.

---

(1) مرجع سابق.

(2) نقلاً عن، -Michael Elliot: "Son of the new world order time. (Ny). Oct 15,2001. p:72.

ج. النظام العالمي الجديد هو نظام المنتصر. فكل منتصر في حرب كبرى يفرض النظام الذي يسعى الى تدويله. وهذا النظام يبقى ما بقي سيده قادراً على فرضه، وهذا الحال ينطبق على الولايات المتحدة كذلك، بيد انه يلاحظ ان هذا النظام لم يكن منذ البدء نظاماً أحادي القطب، انما كان تجمعاً لدول الشمال بزعامة الولايات المتحدة (التي سعت بعد الحرب الباردة لإعادة انطلاقها نحو القيادة دون أي منافس حقيقي).

عموماً، ان الإعصار الذي ولده تفكك الاتحاد السوفيتي السابق طاول جميع القوى الكبرى، بل وأصاب البيئة الدولية ككل. وأحدث فراغاً مباغتاً لم تستطيع قوى الغرب ان تملأه بسرعة- ولا تزال تتعثر في ذلك. ومنذ تلك الفترة لم تنجح الولايات المتحدة في فرض أنموذج لنظام عالمي على دول العالم المختلفة، انما بقيت في إطار ممارسة قدرتها على الأطراف التي تخرج عن دائرة تأثيرها[١]. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى بقاء الصراعات في العلاقات مع القوى الكبرى، وعدم تقبل الأخيرة لكافة الاطروحات الأمريكية.

والواضح ان صراع القوى الكبرى حقيقة قائمة لم تستطع الولايات المتحدة ان تلغيه[٢]، وجانب من هذا الصراع كان على ساحات تلك القوى نفسها. وقسم آخر منه جرى بينها على ساحات أطراف ثالثة، أهمها المنطقة العربية. ولا يتوقع ان يحمل المستقبل أوضاعاً مغايرة باستثناء الميل نحو الدفع بمساحات الصراع نحو الأطراف الثالثة، رغبة من القوى الكبرى في عدم تحمل اكلافه العالية مباشرة.

وخلال العقد المنصرم، لم يستثمر العرب هذا الصراع في تعزيز مواقعهم الدولية، أو في دعم عملية التنمية الداخلية الشاملة، انما بقوا متأثرين سلباً بهذا الصراع. حيث بقوا مجالاً تابعاً تلجأ من خلاله القوى الكبرى الى تصفية جانب من تركة صراعها الدولي.

واليوم، تتبلور محاولات للقوى الكبرى وللولايات المتحدة لإعادة صياغة النظام الدولي، وعلاقات أطرافه المختلفة تحت دعاوى مواجهة حالات وأوضاع (إرهاب دولي). وفي أغلب تلك المحاولات تضع تلك القوى الاستراتيجيات الى الضد من مصالح العرب، بل وتواجه أية حالة عربية تدعو الى الاستقلالية، أو عدم تقبل

---

(1) نعوم تشومسكي: النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة. ترجمة ايمن حنا حداد. ص٢٢.

(2) مرجع سابق.

المشاركة في نشاطات الأقطاب الفاعلة في محاولات إعادة صياغة النظام الدولي. وإذا ما شرع في إعادة رسم الخارطة الدولية المقبلة ستكون فرصة العرب في التقدم، (وفي البقاء) في هذه البيئة محدودة. ومن ثم، إذا ما تم تبلور سياسات دولية مقننة مؤيدة للمساعي الأمريكية السابق ذكرها، فعليهم (أي العرب) اما المشاركة فيها بوصفهم طرفاً تابعاً للقوى الكبرى، أو البقاء خارج دائرة الفعل الدولي المؤثر بحكم كونهم مجالاً دولياً، وطرفاً لم يؤهل بعد إمكاناته الى مستوى القدرة على تنفيذ أدوار دولية فاعلة. وهذا الوضع يفرض ضرورة التفكير في إعادة رسم وصياغة لمعظم الأحوال العربية بقصد تأكيد وإبراز وجودهم وهويتهم في المجتمع الدولي. وعدم السماح لهذا المجتمع بتجاوزهم أو اعتبارهم مجرد دولاً على خارطته السياسية(١).

وعليه، نرى ان الخطوات تجاه الفاعلية تقتضي التحرك في دوائر ثلاثة، هي آلاتي:-

- **الدائرة الأولى:** تملك الإرادة في الحصول على فاعلية دولية عبر برامج عمل داخلية وعربية ودولية. وتأهيل ما يمكن تأهيله من الموارد والإمكانات العربية بقصد تنفيذ وتعزيز فعل هذه الإرادة.
- **الدائرة الثانية:** تتضمن العمل على تحييد أقصى قدر ممكن من تناقضات وصراعات القوى الكبرى عن المنطقة العربية. بمعنى ان لا ينساق العرب وراء علاقة إيديولوجية لصالح قوة كبرى واحدة دون سواها(٢)، فهذا الوضع يفرض عليهم تحمل أعباء التبعية وأعباء معاداة القوى الأخرى للقوة التابعة، وبالتالي معاداتهم من قبل تلك القوى،
- **والتحرك الأخير:** ينطوي على السعي الدائم لتوليد بيئة إقليمية وعالمية ايجابية لصالح القضايا العربية. والعمل ان أمكن على ربط القوى الإقليمية والعالمية مع العرب في علاقات تعاون موسعة، مقننة ومتعددة المضامين، مستثمرين أجواء التنافس على المنطقة العربية لصالحهم.

والدوائر الثلاثة هي محط تركيز الفقرات اللاحقة.

---

(1) مرجع سابق.
(2) مرجع سابق.

❖ مدخلات الفاعلية السياسية العربية

هل يمكن بناء نظام عربي فاعل؟ بمعنى هل يمكن إعداد العرب لممارسة أدوار فاعلة في السياسة الدولية؟

سؤال يطرح نفسه على المواطن العربي، والمثقف يجعله محور اهتماماته، في الغالب. والهروب من الإجابة (الظاهرة) عنه لا يفيد بوجود نكوس خفي (لديه) لبلورة صيغة أو أخرى لإعادة تأهيل العرب الى مستوى تحديات واطروحات العصر الراهن.

أين الإشكالية في النظام العربي، أهي في الإمكانات ام في إدارة الإمكانات، ام في غياب الإرادة لإدارة تلك الإمكانات؟ هل هي إشكالية حاضرة ام ترجع الى فترات سابقة؟ هل هي إشكالية داخلية ام خارجية؟

هنا لا يمكن لنا القول سوى بوجود مركب من المشاكل، وان تبسيطها والتعامل معها هو خطوة أولى نحو بناء نظام عربي. وفي هذا الشأن كتب العديد من المفكرين والكتاب العرب ما يغني مسيرة أي تحول في الحال العربي، بل ان الإضافات الجديدة تكاد تبدو مراجعة مملة لعلة لا يريد أصحابها، أي المستفيدين من دوامها؛ قطعاً؛ معالجتها.

ونتساءل هل بإمكان الدول العربية تجاوز القصور في وضعها الحضاري – الدولي؟ وما هي المداخل المتاحة أمامها لمعالجة ذلك القصور، ولرفع قيمة أدوارها الدولية؟

- مداخل الفاعلية في السياسات الدولية

تبنى الفاعلية السياسية لأية دولة على عنصرين مهمين أولهما، امتلاك عناصر ومفردات قوة سياسية. وثانيهما، تبني إطار عام للحركة السياسية يفيد بتوافر منظور معين لإدارة الإمكانات الداخلية والدولية قادر على إقناع عناصر البيئة الدولية بالاستجابة لمطالب تلك الحركة.

والفاعلية هنا نقصد بها النهوض بالأداء الى مستويات رحبة قد تصل الى ما يملكه الطرف المعني من إمكانات فعلية، أو قد يرتقي عليها. بمعنى، ان البيئة الجغرافية– التاريخية قد يسرت لكل دولة موارد، ولتكن قيمتها (بشكل مجرد) A، فان هذه الموارد تعطي للدولة المعنية مقدرة على أداء دور Ŕ، ولتكن قيمته P، ضمن حيز جغرافي، ليكن مداه G. نقصان قيمة المتغيرين G,P تجاه المتغير A يفيد ان هناك موارد معطلة غير مستخدمة. ونشير هنا، ان الموارد A قد تكون عناصر مادية أو غير مادية، داخلية أو قد تكون خارجية. وهذه الأخيرة تتجلى في مقدار ما تحرره البيئة

الدولية من قيود عن أفعال الدولة، طالما ان الدول لا تعيش بمفردها في المحيط الدولي، بحيث يصبح فعلها الدولي يسيراً بأقل اكلاف، أو صعباً بأعلى الاكلاف. أي قيمة A يتيح سياسات خارجية ذات بعدين هما Pو G، لكن يسر البيئة الدولية سيتيح توسع مضاف في قيمة كل من P و G. وخلافه صحيح أيضا.

إزاء ذلك ستكون امام ثلاثة مداخل أساسية قد تتبناها الدول كلها، او أحدها في الأقل سعياً وراء الفاعلية (زيادة قيمة الدور ومداه) وهي:-

١- التأهيل الذاتي للإمكانات: ففي السياسة الدولية لا يوجد توافق بين الدالتين Aو R. ففي الغالب، اما ان يوجد هناك تعطيل لجزء من الموارد، أي ان هناك إحجام عن استخدام كافة الموارد المتاحة، كما في كندا واستراليا مثلاً. أو ان الدالة R تكون اكبر من مقدار الموارد المتاحة، وهذا غالباً لا يتحقق الا عبر الارتباط بالقوى الكبرى، وبدرجة أدنى، كما سنرى لاحقاً، عبر التعاطي الناجح مع البيئة الدولية. فيما يتعلق بالحالة الأولى، وهي ركيزة هذا المدخل، يلاحظ ان الموارد موجودة في الطبيعة، وبعضها الآخر (المؤهل) يتم إدخاله الى المجتمع، وإظهاره بوساطته. وطريقة التعامل مع الموارد في إطار R يتوقف على نوع القيادة وإيديولوجيتها.

وعلينا استذكار، في اطار هذا المدخل، ان السعي وراء تأهيل الإمكانات المتوافرة ذاتياً يستلزم من الدولة المعنية التوافر على ثلاثة عناصر:

أ. تملك رؤية سياسية واضحة للحاجات الوطنية، وللتهديدات الخارجية.

ب. تهيئة مستلزمات إدارة (تأهيل) الموارد الوطنية.

ج. اعتماد تخصيص دقيق للموارد يغطي جانبي الحاجات/ التهديدات.

٢- تنوع وتوسع علاقات التعاون الدولية: وقد تلجأ في سبيل زيادة فاعليتها الى التعاون[1] مع غيرها من الدول بقصد الوصول الى تفاعل اكبر لإمكانات أكثر. هنا، ستكون المقدرة على إيصال التأثير عالية، فالأداء هو التوازن للمصالح، وتجاوزها سيكون غير مرغوب به سياسياً. وهذا التوازن سيرجئ علاقات الصراع الى مستويات ومرتبات أدنى.

في الوقت نفسه، ييسر التعاون سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً بيئة غير عدائية؛ ان لم تكن صديقة. ومن ثم لا لزوم لرصد الإمكانات من اجل ممارسة سياسات الترهيب

(1) لا يتحقق التعاون بين الدول الا بتحقق ثلاثة شروط: احتياجات متقاربة للتعاون. الندية أو المكافئة بين الأطراف. وإرادة سياسية لتنفيذ علاقات التعاون.

في البيئة الدولية، أو لأغراض الحماية، فكل الإمكانات ستكون مرصودة اما لأغراض إيقاع تأثير أكبر في البيئة الدولية (إعادة ترتيب سلمية)، أو لزيادة عناصر الهيبة.

٣-**تحييد تناقضات القوى الكبرى**: تمتلك القوى الكبرى من الإمكانات ما يجعلها قادرة ليس على المشاركة بصنع السياسة الدولية فحسب بل العمل على تقرير شكل تلك السياسة في الغالب. ومن ثم فالأثر الناجم عن سياسات تلك القوى يصيب مختلف دول العالم بدرجة أو أخرى...

واقعياً لا تخصص تلك القوى سوى نزر يسير من مواردها وإمكاناتها للتفاعل مع الدول النامية، ويبقى المقدار الأكبر مخصص للتعاملات البينية بين القوى الكبرى ذاتها(١).

وعموماً، تحوي علاقات القوى الكبرى مقداراً غير محسوم من التناقضات، مرجعه تعارض مشاريعها القومية. ويمكن اليوم ملاحظة ثلاث صور في تلك التناقضات.

أ. **الأدوار السياسية – العسكرية القطبية المتعارضة**: فلا يمكن ان توجد اكثر من قوة في النظام الدولي تتطلع للريادة فيه دون ان تتصارع مع بعضها البعض. ولما كانت القوة ليست محتكرة نهائياً، بل ان نهاياتها مفتوحة ويعاد انتشارها. وهذه قد تنذر بتحولات في النظام الدولي، لا تكون مرغوبة من قبل القوى القانعة ببقاء الوضع الدولي القائم. والتطور الأكثر حساسية هو احتمالات التوافق أو التعاون بين بعض القوى الكبرى على نحو يعيد صياغة بعض التوازنات الدولية. وكبح سيولة هذا الانتشار يكون موضع اهتمام القوى الكبرى، وبالتالي صراعها.

ب. **التنافس/الصراع الاقتصادي**: فالسوق الدولي وصل في توسعه الى أقصى حدوده (العالمية). وهنا، تسعى كل قوة نحو إزاحة غيرها بواسطة منافسة أو صراع. والاستحواذ على الأسواق بدلاً عنها.

ج. **التعارض في الإيديولوجيات الحضارية.** تتبنى القوى الكبرى قيم أو مرجعيات تتوخى من خلالها اكتساب الشرعية للتأثير على المحيط الدولي. واختلاف المرجعيات الحضارية لتلك القوى يدفعها الى تبني إيديولوجيات متباينة أو متعارضة وهذا ما يقود الى التعارض في المشاريع القومية لتلك القوى كغايات ووسائل تنفيذها.

---

(1) مثلاً تعاملات الولايات المتحدة الاقتصادية مع اليابان قد بلغت نحو (١٧٩. ٩٥مليار) دولار /٢٠٠١، في حين أنها لم تتجاوز الـ(٤٨. ٤٦مليار) دولار، مع ٢٢ دولة عربية.

رغم ذلك، نهايات تلك التناقضات ليست سائبة، بل هناك كوابح عديدة تمنع تفاقمها. ولعل أهمها الخشية من مواجهة عسكرية ذات طابع نووي شامل. كما ان شعوب تلك القوى لا ترغب بالتضحية بمستوى رفاهية محسوب من اجل الصراعات غير مقدرة العواقب. ويدفع المتغيران العلاقات بين القوى الكبرى نحو التوازن، أي أحداث قدر من التوافق وممارسة المساومة بين علاقات التعاون وعلاقات الصراع.

إزاء ذلك تعمد القوى الكبرى نحو جعل صراعاتها المتبادلة في إطار المحيط الخارجي لعلاقاتها، أي في الدول النامية. هذا التصريف عملية مهمة في التكوين السياسي الدولي، فهو يؤشر واقع علاقات القوة دولياً، وان الدول النامية قد دخلت في لعبة تناقضات القوى الكبرى بوصفها مجالاً تابعاً لها..

مما سبق يدعنا نقول ان العلاقات غير المتكافئة بين الدول تنتهي الى ظهور تبعية الطرف الضعيف للطرف القوي. لذلك على الدول النامية الابتعاد عن تطوير علاقاتها مع القوى الكبرى الى مستويات استراتيجية، إذا ما أرادت الابتعاد عن وصف الطرف التابع. فالوصف الأخير سيجعل منها أكثر من ذلك مجالاً من مجالات تصريف علاقات التوازن الدولي.

كما أنها، أي الارتباط بالقوى الكبرى، تعمل على إعادة توجيه استثمار القدرات الذاتية نحو صالح دعم العلاقات مع القوى الكبرى، مما قد يولد بيئة إقليمية معادية في الغالب، وغير ميسرة، يتطلب اختراقها توظيف موارد أخرى على حساب أداء أدوار ثانية ممكنة، أو ولوج ميادين جغرافية- سياسية جديدة. لذلك، على الدول النامية تحييد ما أمكن من تناقضات القوى الكبرى في بيئتها الإقليمية[1]. والعمل على عدم الدخول في إطار علاقات التبعية هذا يجعل إمكانات فاعليتها عالية في السياسة الدولية.

- رؤية نظرية لمداخل الفاعلية

وفي ضوء المداخل السابقة، هل تتيح البيئة العربية الداخلية والدولية، إمكانية أداء العرب لادوار فاعلة في السياسة الدولية؟

يمكن اختبار إمكانية تحقيق العرب لأدوار سياسية دولية فاعلة، حسب اعتقادنا، من خلال الرؤى الآتية:-

(1) مرجع سابق.

أ. **الفاعلية في عصر المعلوماتية ترتكز على تملك وسائل المحاجة والإقناع داخلياً ودولياً:** يدخل العالم، وبدرجات متباينة السرعة، الى عصر المعلوماتية، واهم سمات هذا العصر هي تصاعد قيمة العلم في حياة الفرد والمجتمع والدولة. بل انه سيجعل العالم قرية صغيرة، بما يسهم في ظهور تكوين إنساني جديد يصعب الانعزال عنه. وفيه الحقائق ستصبح في متناول (الجميع)، وسيتعرف الفرد والمجتمع على وضع بلدهم في الحضارة الإنسانية، وعلى سلبيات سياستهم، من خلال كثرة المقارنات. وفي هذا العصر لا مجال للتبرير.

والأكثر منه ان الفرد والمجتمع صارا يستطيعان التفاعل مع إيديولوجيات عديدة، وبذلك يتجاوزا المنع والحذف للحقائق التاريخية التي تقوم فيها حكوماتهم، بسبب تعارضها مع نظرتها وتفسيراتها للحوادث التاريخية. عند ذلك سيفرض على الأيديولوجيات النظامية (الموجودة في الحكم) التركيز على وظائف تتعلق بالاهتمام بالمجتمع وبحاجاته واهتماماته، عند طرح أهدافها، وشرح نظرتها وحلولها لمشاكل المجتمع. وبذلك ستضمحل الأيديولوجيات غير الصالحة، لصالح بقاء الأفضل. فالخطاب السياسي من قبيل الشعارات العريضة، الأساليب العاطفية، الهتافات، التفسيرات المبسطة... ستسقط إذا ما لم تدعم بالأرقام، وبشكل مقنع، طالما ان الخيارات الأيديولوجية متوافرة أمام قطاعات المجتمع المختلفة[1].

ب. **ان الفاعلية السياسية مكمنها متغيرات داخلية أكثر منه متغيرات خارجية:** يذهب ميخائيل سميث (Michael Smith)، الى ان كلا من القوة Power والتأثير Influence هي أشكال للسلوك السياسي الدولي، تتطلب تعبئة للامكانات والموارد الوطنية في محاولة لتغيير العلاقات والمواقف في البيئة الدولية[2]. فالدولة المعنية تعتمد على عناصر قدرتها للفعل السياسي. وهذا ما يفرض إعادة تأهيل دائمة للموارد الذاتية، والاستخدام السياسي الكفوء لها، بحيث يصل مستوى الاستخدام (السياسات الخارجية) الى مديات تتوافق مع ما تملكه الدولة من موارد فعلية. وبالتالي كلما أعادت الدولة تأهيل مكونات قوتها الى مستوياته القصوى كلما استطاعت الوصول الى مدى ابعد في

(1) صبري مصطفى البياتي: العروبة بين هوية الإسلام.. ومستلزمات الانبعاث. (عمان المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع. ٢٠٠١). ص ص ٣٥-٣٨.

(2) From, James Barber & Others: Foreign policy.

أدائها لأدوار دولية فاعلة. ولنتذكر ان بلوغ المرحلة النووية (بوصفها أعلى مراحل تأهيل الموارد) أصبح المؤهل الضروري لدخول القمة الدولية أو التواجد حولها أو قريباً منها، بدرجة أو بأخرى[1].

ج. **ان توظيف تناقضات البيئة الدولية، أو تحييدها، قد يتيح توافر عناصر داعمة للفاعلية:** وهو ليس بديلاً عن توافر عناصر الفاعلية الداخلية. فتوظيف التناقضات، أو تحييدها هو إعادة ترتيب مؤقتة للبيئة الخارجية حتى تصبح ميسرة (داعمة/ غير معيقة) لقبول أفعال الدول النامية بأقل تكلفة سياسية ممكنة. فتباينات المصالح الدولية، وتناقضها تجعل البيئة دينامية ومتقلبة تبحث فيها الدول عن انسب ترتيب ممكن تسعى لأقامته. لذلك لا يتوقع من اية علاقة الاستمرار لفترة طويلة. وعلى الدولة المعنية البحث الدائم عن صياغة لعناصر تلك البيئة.

ان النظام بطبيعته يفيد بتفاعل لعدة عناصر، تغير إحداها (علاقات التفاعل أو احد العناصر) يؤدي إلى تغير علاقات باقي العناصر بدرجة أو بأخرى[2]. فمثلاً، إعادة صياغة نظام القطبية فرض قابل للنقاش؛ نظرياً في الأقل. والصيغ المطروحة عديدة، من بينها تفكك بنية التحالف الغربي، منافسة أوروبا للولايات المتحدة. أو ان تلجأ روسيا والصين (وتوابعهما إيران، الهند، باكستان...) إلى تشكيل كتلة مناهضة أو منافسة للمعسكر الغربي...

وعلى المدى المتوسط افتراض بروز قوة الصين، أو روسيا كلاً على انفراد بشكل منافس للولايات المتحدة غير قابل للتحقق. وكذلك افتراض تفكك التحالف الغربي. تبقى إمكانية قيام (تحالف) روسي-صيني أمر وارد، فالأسباب الموجبة له متوافرة. ولكل طرف دوافعه، روسيا وإعادة أمجاد قومية قديمة في مواجهة نزعات توسع أطلسية نحوها. والصين والاستحواذ على موقع مركزي في النظام العالمي القادم في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية ضدها.

ميزة (التحالف) المفترض انه يتوافر على عناصر قوة غير تقليدية تجبر الغرب على إعادة صياغة استراتيجياته نحوها. فالقدرات النووية، السيطرة على مساحة

---

(1)محمد حسنين هيكل: الخليج العربي. ص١٥.

.(2) Michael G. Roskin & Nicholas O. Berry:

جغرافية هامة، إضافة إلى الموارد البشرية الصينية – الهندية، الروسية، والثروات الطبيعية، البترول الإيراني... تجعل من هكذا (تحالف) حيوياً[1].

والافتراضات السابقة تفرض على الولايات المتحدة احتواء تلك القوى. وابرز سياسات الاحتواء الممكنة هي التدخل في الأقاليم المختلفة، علاوة على التعاون مع القوى الكبرى الأخرى (أوروبا واليابان).

ان الدول العربية، بحكم الوضع الدولي، لا تستطيع أداء دور فاعل، أو ان تأمل في تحقيق مكاسب سياسية هامة من جراء توظيف عناصر قوتها دولياً؛ في هذه المرحلة دون ردود أفعال سياسية دولية معيقة. لذلك من الأفضل لهذه الدول تجنب الدخول في الصراعات بين القوى الكبرى، حتى لا تصبح في موضع المجال الفاعل لتصريف تلك القوى سياستها وتناقضاتها. بل عليها استثمار تلك التناقضات، أو في الأقل تحييدها عن ساحتها الإقليمية، كي تضمن توافر بيئة دولية غير مكلفة سياسياً إلى حدود غير مقبولة.

د. **زيادة الارتباط بالبيئة الدولية يزيد معه درجة ابداء التوافق في السلوك السياسي الخارجي:** ولا توجد هنا مقاربة بين التوافق وأحيانا الإذعان الظاهر في سلوك الدولة (العربية)، وبين المكافئة التي قد تبديها القوى الكبرى طالما ان عناصر وعلاقات القوة مختلة.

ان لكل علاقة، وخاصة التحالفات[2]، سلبيات تتعلق بفرض قيود معينة على حرية استخدام الأطراف المعنية لعناصر القوة الذاتية، وعلى أساليب استخدامها، وعلى مدى التعالي الذي قد يصيب غاياتها؛ باختلاف الفترات الزمنية واختلاف القضايا التي قد تظهر إلى سطح الأحداث.

واغلب ما يحدث هذا التقييد على الدول النامية من قبل القوى الدولية، حيث ترتبط هذه الدول بإحدى القوى الكبرى بغية ضمان حصول تدفق يسير للدعم السياسي الدولي، أو تدفق للموارد المالية، والتقنية لأغراض تيسير عملية التنمية... وهنا علينا ان لا نتصور وجود عوائد أو مكافئات مناظرة تقدمها القوى الدولية مقابل الاكلاف

(1) رغم ذلك، تكتنف السلبيات وتبطن علاقات هذه الأطراف: التنافس الروسي–الصيني، الخلاف الصيني – الهندي، التنافس الروسي–الإيراني على وسط آسيا...

(2) انظر باتريك سيل: "مستقبل العالم العربي مع القوى الكبرى". ص١٥.

السياسية التي تتحملها الدول النامية. فخيارات تلك القوى عديدة تجعلها لا تخسر كثيراً من فقدان علاقة مع دولة أو أكثر، وهذا خلاف الدول النامية محدودة الخيارات، والمتشبثة بما موجود منها.

ويمكن ضرب مثال على ما تقدم، علاقات العرب بإسرائيل في إطارها الدولي، وإذا نظرنا إلى العلاقات بين الطرفين نتساءل إلى أين تصل مسيرة التسوية (بوصفها نمط من أنماط العلاقات أريد له ان يكون بين طرفين متناقضين)، فتلك المسيرة لم تعبر فوق العقبات الفاصلة (قضايا الخلاف) بعد؟

إسرائيل في الأصل ادعاء توراتي يؤمن به، ويعمل على أساسه سكان هذا الكيان (المعتدلون/ المتطرفون، العلمانيون/الدينيون...) سواء بسواء.

صحيح أننا نرصد بينهم خلافات، لكن هذه الخلافات تفاصيل فإذا هي تجاوزت التفاصيل فنحن أمام احتمالين كلاهما يحمل تفجيرفي الأوضاع الإقليمية:

١. إذا ساد المعتدلون العلمانيون لم يعد هناك أساس (ديني) لقيام دولة، وتبقى الضرورات قوية ولازمة لتوسعها وحفظ كيانها عبر ترسانات أسلحة؛ في ظرف غياب الثقة إقليميا.
٢. وإذا ساد المتطرفون الدينيون لم يعد هناك أساس لقيام السلام. فالأسطورة اليهودية لا تقبل ان يقيم في داخلها جنس من الآخر غير اليهودي.

إزاء ذلك كيف تتصرف الأنظمة العربية إقليميا وعالمياً، وحتى في ممارسة سياساتها الداخلية؟ وكيف تعامل /يتعامل العرب مع علاقات الصراع مع إسرائيل في ظرف غياب الإدارة الرشيدة لما يملكوه من موارد وإمكانات؟ والحال نفسه ينطبق على علاقات العرب بالولايات المتحدة، ماذا حققت هذه العلاقة للعرب(١)؟

ه. اختلاف المرجعيات الدافعة نحو إقامة علاقات مع الاخر سيخضع شكل العلاقة لعلاقات القوة في الغالب: فالدول المتقدمة تبحث عن تعاون لرفد عملية نموها عبر توسيع التبادلات الاقتصادية، وفتح الأسواق وتدفق الموارد الأولية... في حين ان الدول النامية تطمح إلى أقامة علاقات تساعدها على تحقيق متطلبات التنمية، والبقاء. والعلاقات هنا تقترن ببحث كل طرف عن تحسين موقعه في السياسة الدولية. وتتيح علاقات القوة المختلة لتلك القوى (المتقدمة) ان تسمو بأفعالها نحو تدنية مفهوم العدالة

(1) د. جورج جبور: نحو استراتيجية سياسية عربية. أفكار للمناقشة. سلسلة قضايا راهنة. ص ١٨.

لصالح الغاية من الفعل المقترن بالقوة، والذي يقترن في الغالب باستلاب الآخر وتعزيز الموقع الدولي على حسابه.

ويرى المؤكدون على جدوى استخدام القوة في العلاقات الدولية ان ميزان القوى المختل لصالح الولايات المتحدة لا يعد تحولاً نوعياً في أسس السياسة الدولية القامة على القوة[1]. لذلك تبقى القوة سمة اية علاقة تربط الدول النامية (العربية) بالقوى المتقدمة.

وهنا، يلاحظ ان معظم الدول العربية تقيم علاقات مهمة مع الولايات المتحدة، بل وتقدم لها الدعم أو التسهيلات للتواجد في أو بالقرب من أراضيها. والسؤال الذي يتجاهله العرب هو ما ارتبط بنوعية قواعد التدخل والاشتباك لدى القوات العسكرية الأمريكية المرابطة الآن في المنطقة أو بالقرب منها. فحجم الحشد كبير، وهو ليس مجهزاً لعدو إقليمي، لان (الأعداء) فيه لازالوا أسرى ضعف لا يسمح لهم بالمغامرة. معنى ذلك، ان الحشد مجهز لعدو/أعداء غير محددي الاسم النهائي، وهم قوى عربية على الأرجح، قد تفكر في رفض نزعة الهيمنة الأمريكية. فهل هناك تقييم جدي لمخاطر هذا الوجود[2]؟

و. متى تلجأ القوى الكبرى إلى التضحية بالآخر، أي(الحلفاء، الأصدقاء، المتعاونون...)من الدول النامية؟

المعروف في السياسة الدولية ان **بقاء اية علاقة مرهون بعائدها السياسي المتحقق**. إزاء ذلك، هناك ثلاثة مشاهد في ضوئها قد تضحي القوى الكبرى بالأخر، أي علاقاتها مع الدول النامية، وبضمنها الدول العربية:

١. إذا كان بقاء العلاقة مع الآخر مكلفاً سياسياً.

٢. إذا تقلص العائد المتحقق من الآخر فان إمكانية انتهاء العلاقة معه أمر وارد بشكل كبير.

٣. وبدرجة اقل، إذا تصورت تلك القوى وجود عوائد أخرى(خيارات) أكثر إغراءا من بقاء علاقاتها بالأخر.

(1) انظر في ذلك استيفن وولت: "العلاقات الدولية، مواقف فكرية متعددة لعالم واحد". ص١٨.

(2) مرجع سابق.

هذا التصوير يجعلنا ندرك ان علاقات القوى الكبرى بالدول العربية، أي دعم القوى الكبرى للأنظمة العربية، مؤقتة تتوقف على بقاء رفد العرب تلك القوى بما تحتاج اليه من موارد، أو فتح لأسواق....

والمسلمة السابقة (اختلاف المرجعيات) تنتهي إلى ان التوافق أو التراضي مسألة صعبة التحقق في العلاقات الدولية غير المتكافئة. لذلك تقوم هكذا علاقات على أساس تنازل الطرف الأضعف بصورة إرادية، أو قسرية أحيانا. وهكذا فالإدارة الدولية للمشكلات الإقليمية تنتهي في الغالب إلى تسويات لا ترض عنها الدول النامية لأنها تكون على حسابها[1]. ولننظر مثلاً إلى تسويات الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديداً تلك المتعلقة منها بمشكلة الأرض العربية (القدس) حيث غبنت الحقوق العربية فيها. وفي السياق ذاته، تبدو أوضاع النظام الدولي خاضعة كلياً لإعادة ترتيب الخرائط السياسية الدولية المتنازع حولها بين القوى الكبرى، في وقت يعتبر الغرب التوجهات الوطنية منطقاً ينتمي للتاريخ وليس للمستقبل، لان هذا المنطق حسب إدراكه يساهم في نشر فكر يتمسك بجانب الاختلاف مما يساعد على توتير الأجواء في الساحة الدولية، بل ان خطاب السيادة يهدد باندلاع صراعات دون حلول، فالحدود في نهاية الأمر مدعاة للتعارض والإحراج. أسباب هذه النظرة ان الغرب قد ضمن لنفسه سوقاً بلا حدود، فحدوده أصبحت حدود ونشاطات شركاته العابرة للقومية ذاتها. وفي الظرف التكنولوجي الراهن صارت اعتبارات الأمن تقهر الحدود، وتمتد إلى مجالات جغرافية – سياسية بعيدة جداً عن الحدود الوطنية[2]، في الغالب. مما تقدم نفهم ان سيادة الدولة أصبحت تقترن بقدرتها على التفاعل مع أقاليم جغرافية ممتدة أخرى، حسب الفهم الغربي. في هذا السياق، لا يمكن تصور ان يلجأ العرب إلى رفع اكلاف علاقتهم مع القوى الدولية دون حصول رد فعل الأخيرة ضدهم بالقسر. فمثلاً، لجوء العرب على توسيع دائرة الخيارات الدولية سيكون مستفزاً لمصالح الولايات المتحدة التي لا ترغب بوجود طرف فاعل في المنطقة يحملها اكلاف غير مرغوبة، ومن وسائل العلاج الأمريكية المتصورة إطلاق يد القوى الإقليمية في المنطقة لتسوية قضايا غير محسومة، أو لتحقيق أطماع مضمرة.

(1) علي فياض: "اثر المتغيرات الدولية واختلال ميزان القوى على النزاعات الإقليمية والمحلية". ص٢٧.
(2) د. قيس جواد العزاوي: العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين. ص١١٠-١١٥

مسألة أخرى ترتبط بالوجود الدولي في المنطقة، ان تلك القوى قد ضمنت مصالحها فيها، وصار تطلعها نحو الحصول على عوائد أخرى يرتهن بتوسع التعاملات مع الأطراف الإقليمية الأخرى، كما في علاقات الصين وروسيا بإسرائيل. هنا صار العرب بلا (حليف)، وعلاقتهم الدولية (التعاونية) باتت سطحية.

- الأداء العربي: أسباب الضعف

الواضح ان الأداء العربي قاصر في فاعليته. وان العرب لم يستطيعوا اعتماد أي من مداخل الفاعلية سابقة الذكر. فتوظيفهم لمواردهم الوطنية شابه القصور، وبدلاً من البقاء بعيداً عن الصراعات الدولية صارت علاقاتهم تعكس تبعية واضحة للقوى الكبرى. فلماذا هذا القصور ولماذا ركز العرب على خيار تدويل قضاياهم عند أدائهم لأدوارهم الدولية؟

ابتداءاً، ان فاعلية القوى الكبرى في التأثير على مجريات سياسات الدول العربية توقفت على حالة التردي التي تشهدها البيئة الداخلية للأخيرة، بحيث كان فعل القوة الذي تمارسه تلك القوى؛ الوجه الآخر لتبعية الدول العربية لهذه القوى؛ في أقصى مداه.

وحالة التردي في العالم العربي ظاهرة سائدة اليوم، ونجد هنا، ثلاث صور لحالة التردي تلك، ارتبط المتغير الدولي بها بعلاقة وثقى، ومن خلالها انتهى إلى تعميق تلك الحالة، وزيادة اعتماد العرب على القوى الكبرى في حسم قضاياهم الوطنية والقومية. ويتجلى ذلك كما يلي:-

١- الأسباب السياسية: ضعف شرعية الأنظمة العربية، أو غيابها

تتسع عناصر التقارب والتكامل في العلاقات العربية -العربية، فالتاريخ مشترك، مصادر التهديد واللغة والتطلعات الشعبية... متقاربة -ان لم تكن واحدة. بيد ان السياسات العربية أظهرت التباين والاختلاف حتى إزاء القضايا المصيرية التي تتطلب الاتفاق وان كان بحدوده الدنيا، فلماذا؟

أول تلك الأسباب نجدها في ترسخ وتعالي أسوار نظام الدولة العربية القطرية. علاوة على ذلك انه عند استقراء الواقع يتبين لنا ان الوزر يقع على المسؤولين الرسميين الذين تخلوا عن شعوبهم في اشد الظروف مأساوية لإعادة البناء العربي. وكذلك على كاهل المثقفين العرب الذين تقمصوا في الغالب سلوكيات وأفكار غربية-غريبة عن مجتمعاتهم. وإذا ما تجاوزنا حالة المثقف في أحداث تأثير عام دافع

نحو التغيير يتبين لنا وجود أربع مسلمات أساسية تحكمت بواقع حال الدول العربية وسياساتها نحو بعض. ودفعت نحو تردي علاقاتها المتبادلة وهي:-

أ. **احتكار السلطة** وغياب الأساس العقلاني الذي يؤكد تمايز الجماعات الحاكمة عن باقي الشعب سوى الارتهان للقوة والقسر. وفي ضوء هذا الاحتكار يمارس الساسة سياسة قسرية. واتاح ذلك للأنظمة ان تسوغ مبررات شرعيتها (عدم تداول السلطة)، بمعنى تسويغ الحكام لوجودهم، واستمرارهم. وتبرير ذلك بدعاوى الحق الالهي المقدس (الملكيات)، او الانتساب إلى نسب رفيع، أو ان الضرورة السياسية الملحة تبرر الوجود واستمراره. وهناك من ترك الحياء وجاهر صراحة بالقوة لقسر الشعب وفرض حكمه.

ب. أهم ما تشترك فيه الأنظمة العربية هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها. ويدل ذلك مؤشران[1]:

- **أولهما:** عجز في تبرير الشرعية السياسية. لقد قامت العديد من الأنظمة العربية على أساس الدفاع عن أهداف كبيرة (التحرر السياسي من الاحتلال والسيطرة الأجنبية ومواجهة إسرائيل...) وبانتهاء محورية هذه الأهداف في المحيط الدولي، أو الإخفاق في تحقيقها فان تلك الأنظمة يجب ان تبحث عن أسباب جديدة للشرعية السياسية.

كما تواجه فكرة دولة الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي الاضمحلال، حيث برزت الأزمات الاجتماعية النامية عند تدفقات الثروة البترولية، أو إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية لهذه الدول (الإصلاح الاقتصادي). وفي علاقاتها بالمجتمع المدني، تبدو سياسات التحول الديمقراطي وكأنها سياسة حكومية دفاعية أكثر منها وسيلة جادة لتأسيس عقد اجتماعي جديد. فهل يجري السماح للتعبير عن الآراء المخالفة لعقيدة النظام وتفسيراته؛ وان كانت تتم في إطار مسعى لبلوغ غايات مجتمعية بناءة-عامة؟

- **وثانيهما:** الأساس الأبوي للسلطة السياسية. لقد اظهر المجتمع والدولة في العالم العربي ان المركزية السائدة فيه تستند إلى العائلة الأبوية كحجر الزاوية، والى محتواها الأساس في تنظيم علاقات السلطة، بدءاً من العائلة التي تضطلع بعملية التنشئة الاجتماعية ومروراً بشيخ القبيلة والزعيم الديني... والسمة الأساسية لكل هذه المؤسسات هي نظام الولاء المطلق والاعتماد على الطاعة.

---

(1) بهجت قرني:"تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي"مجلة المستقبل العربي. بيروت. ص٦٠-٦٢

وعلى ضوء ما تقدم، صرنا نجد **اتجاه السلطة السياسية يمضي نحو تجهيل الشعوب العربية بحقوقها الأساسية**. ويصير كل ما يعرضه الحاكم للشعب منحة ومكرمة تعبر عن عظيم الاعتزاز بالشعب وحرصاً عليه. وعلى الشعوب ان تساير ذلك بالولاء الأعمى، وعدم المساءلة عما يرى، أو عما لا يرى. يصاحب ذلك، "تصفيق بلا حساب" لشخص الحاكم الذي أصبح رمزاً يساوي سيادة الدولة، أو حتى بقائها.

ج. يترافق مع ذلك، ان الأنظمة العربية استطاعت، وفرضت **الاستحواذ على الموارد الوطنية**. فما يتدفق من موارد غير مقدر، وأوجه الأنفاق غير معروفة في معظم الدول العربية.

المسلمات السابقة يمكن ان تفسر لنا وجود الإجماع الكلي في/ على كافة أمور الحياة السياسية العربية الرسمية، وإعادة صياغة نوع الإجماع عند الانقلاب على الأمر السابق. وهذا مرجعه القسر، أو الأغراء به، وعدم وجود رأي معبر عنه بصراحة.

د. وما يعطي صدقية لتلك الرؤية ان الأصول التي يقوم عليها ليست صحيحة وألا لأصبح الشعب، وبضمنه فئاته المتعلمة، متقلب لا يملك موقفاً سياسياً -جراء التقلب في نوع الإجماع على السياسات الرسمية عند تغير شخوص الأخيرة. وهذا شيء مستبعد عن وصف كامل الشعب، يتزامن ذلك مع مسلمة أخرى تجد لها سوقاً واسعاً في الدول العربية، وهي، **الارتهان بإرادة الأطراف الدولية في البقاء** والاستمرار. ان ما تنفقه الأنظمة العربية على شؤون الدفاع كفيل بجعل الدول العربية قوة كبرى. حيث انفق العرب (٤٠. ٠٩ مليار) دولار/٢٠٠٠، بينما أنفقت قوة مثل فرنسا (٤٠. ٤ مليار) دولار[1]. لكن ما نلاحظه هو انتفاء القدرة العربية على مواجهة التحديات. وصارت القوى الكبرى في أحيان الضامن لأمن بعض الأنظمة الحاكمة ضد احتمالات التغيير الداخلية بسبب غياب أو ضعف الشرعية السياسية. وهذا يفيد ان أمن النظم وليس أمن البلاد هو الذي يأخذ النصيب الأكبر من معظم الأنفاق الدفاعي العربي. وتبقى قدرة البلاد قاصرة في مواجهة التحديات الخارجية.

هذه المسلمات تحكمت بالعلاقات العربية- العربية، فالقاعدة العريضة التي تجتمع الدول العربية عندها كان بإمكانها ان تجعل تلك العلاقات تصل إلى مستويات التكامل، بيد أنها قد وصلت إلى المستويات التالية:-

(1) SIPRI Yearbook, 2001. OP. Cit. p: 284.

- وصل حجم التبادل التجاري العربي -العربي ٨. ٥% من إجمالي التجارة العربية، طوال العقد الماضي[١].
- ريبة، وحذر وعدم ثقة أمنية-عسكرية بين النظم العربية،
- توجه ثقافي عربي نحو الغرب واقتباس مرجعياته وتشرب قيمه وسلوكياته.

لقد أدى احتكار السلطة إلى جمود الرؤى العربية نحو بعض، وعدم توافر بدائل أيديولوجية يمكنها إعادة تقويم العلاقات العربية- العربية على أساس غير شخصي. كما أدى إلى بقاء التوجه القطري، أو الإقليمي العربي منصباً على أولوية العلاقات مع الغرب. ولا يوجد ما يؤكد ان تلك التوجهات هي معبر صريح عن مصالح وطنية راسخة، وليست أهواء شخصية-مزاجية. أو ناجمة عن قوة الضاغط الدولي للارتهان بالسياسة الدولية، أو عن قلة بدائل إزاء غياب شرعية الحكم، بعبارة أدق عدم اختبار تلك التوجهات بصدق.

والشك في مبررات الشرعية المعمول بها مستهجن وغير مقبول عربياً. ويقوم الشك في جانب منه على حدوث تعارضات بين تلك المبررات الدينية أو القومية. وهذا مما ولد حساسية غير مشجعة على تطوير العلاقة المتبادلة، وأدى إلى رغبات عربية رسمية بالتدخل في شؤون بعض، أو احتواء بعضها الآخر وان بمساعدة قوى خارجية.

أما تجهيل الشعب بحقوقه فقد شجع على غرس لأسباب التنافر عربياً بواسطة تشجيع الإعجاب بكل ماهو غربي ونبذ الاهتمام بما هو مصلحة عربية. وتسامي ما يعتبره الحاكم مصلحة وطنية. ورفضت قيم وسلوكيات عربية حضارية بدعاوى (التحضر والمدنية). لذلك نرى ان قضايا العرب المصيرية صارت تميل أكثر نحو كونها هواجس قطرية متباينة وليس قومية. ويجري رسم خرائطها السياسية ومدى التمسك بها حسب درجة حساسية الموقف من تلك القضايا، وهل هناك استحياء من غض الطرف عنها، ودفع الشعب نحو اهتمامات أخرى؛ مثلاً علاقة المغرب بالصراع العربي- الإسرائيلي. ام ان الوضع السياسي المحيط ساخن لا يوفر بدائل عند مستوى تفعيل الأعلام وإثارة خطاب سياسي يؤكد الاهتمام بهذه القضايا.

---

(1) الرقم نقلاً عن التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠٠١. مرجع سابق.

وكان تفاوت ما تملكه الدول العربية من موارد أحد أسباب وجود خريطة سياسية مفادها وجود دول عربية غنية وأخرى فقيرة. كما ان اختلاف هذه الدول في أولوياتها واتجاهات سياساتها وتباين الارتباطات الدولية، وتعارضها كان مدعاة لبروز أزمة عدم الثقة في العلاقة العربية -العربية. هذا الوضع يؤثر في تقدير مشاركات تلك الدول في تحمل التزاماتها (القومية). فدول الطوق في الصراع مع إسرائيل أي مصر، سوريا والأردن هي فقيرة بمواردها الطبيعية، في حين تعيش دول أخرى في وفرة مادية. وتوتر العلاقة العراقية- الكويتية عام ١٩٩٠ وكان احد أسبابه وجود هذه الخريطة في الساحة العربية.

في حين كان العنصر الأجنبي المتطلع الأكبر نحو تشتيت الجهود العربية صوب التكامل، أو حتى نحو التنسيق. وأصبح يحتل اليوم موقفاً مركزياً في شبكة العلاقات العربية -العربية. بل ان تصريف تلك العلاقات مثلاً لا يمكن ان يتم في بعض جوانبه الا ضمن الصيغ التي لا تتعارض مع المصالح والسياسة الدولية (الأمريكية)؛ ولا نريد الجزم أو مناقشة عدم التطابق الراهن أو المستقبلي بين المصالح الدولية ومصالح العرب في النهوض.

ان العمل بالمسلمات السابقة هو حقيقة قائمة في السياسات العربية، وبينا سلبياتها على العمل المشترك وعلى العلاقات العربية -العربية. والمستقبل العربي لا يحوي بين مؤشراته وجود اطروحات قوية لاستبدال تلك المسلمات طالما ان عوائدها مجدية. والتخلي عنها لصالح الفروض، بمعنى نقل واقع تلك المسلمات من حالة الثبات في الاستخدام في الفكر السياسي العربي إلى كونها فرض يمكن ان يتحقق؛ أو ان يرفض؛ نقول انه فرض غير مرغوب من قبل الحاكم ولمصالح القوى المتنفذة من حوله؛ عربية كانت أو أجنبية.

وندعو اليوم إلى اختبار للمسلمات السابقة، وما إذا كانت الأجدر ان تبقى، أو ان تقود العرب لمستقبل بات ينقسم بشكل متزايد بين أسياد وعبيد. ولا يتقبل فئة وسطية بينهما (الولايات المتحدة والعالم، الغرب والآخر، القوى الكبرى وعالم الجنوب...). وفي هذا السياق يعطينا علم السياسة عدة حقائق، يمكن القياس عليها، في التوصل الى الأحكام المطلوبة:-

أ. **الدولة لا تساوي شخص الحاكم ولا الحكومة.** فالتسميات غير الدولة (رئيس دولة، رئيس حكومة...) هي لأشخاص ذوو برامج تصلح/لا تصلح في موضوع، وزمان ومكان محددين. وتغيير هؤلاء الأشخاص لا يؤد إلى زوال كيان الدولة.

وفي عصر المعلوماتية صارت المفاهيم فضفاضة:- الأمن القومي، الممانعة الثقافية... ولا يوجد الشيء الكثير ليتم إخفاءه. فالشخص يحصل على معلومات من مصادر متدفقة غير محددة. ولكل مصدر غاياته في دفع المعلومات إلى البيئة الدولية. في المقابل، زاد الوعي، ومن ثم فان إخفاء المعلومات أو إصدار الكاذب منها يعرض مصادرها، وان كان الحكومة، إلى انتفاء المصداقية. والمصداقية واحد من أسس استمرار الشرعية في علاقة الحاكم بالمحكوم.

ب. **السلطة وممارستها هي وظيفة إدارية مسؤولة.** تنتفي عند وجود تقصير في أدائها. أو قد تحاسب.. وعلى الشعوب العربية ان تفقه ان حقوقها ليست منحة يهبها الحاكم مقابل ولاء تقدمه له. فتلك الحقوق واجبات سياسية على الحاكم مراعاتها، دون ذلك تنتفي الصفة الإدارية والمشروعية السياسية لبقائه.

والأكثر من ذلك، ان التجارب تظهر انه لا وجود للاصلح الدائم في كل الأوقات، والأماكن والقضايا. وان إعداد المزيد من الكوادر المؤهلة علمياً وإداريا يجعل من اطروحات تفرد البعض بمؤهلات المعرفة الإدارية، والسياسية للقيادة يجعلها غير صالحة.

ج. **كما نمت المساءلة في حياة الشعوب.** وصارت الأخيرة تسأل عن حجم إمكانات بلدانها، وأسباب الافتقار للموارد عند أداء نشاطات معينة، ومن ثم عن مدى ملائمة الميزانيات الموضوعة مع المتطلبات والحاجات الوطنية... وهذا ما صار يعرض الحصول اليسير على الموارد؛ أي الغنى من وراء الاستحواذ على السلطة؛ نقول (صار) يعرضه للانكشاف (المساءلة) المعبر عنه بخطاب سياسي واضح، أو غير المعبر عنه صراحة في أحيان أخرى مما يقوض صدقية الأنظمة.

ومسألة أخرى صارت تجد لها منفذاً للنقاش والمساءلة خارج جدران النظام السياسي هي جدوى اعتماد نظام أولويات وتوجهات سياسية وارتباطات محددة. وهل من مصلحة البلاد ان تقيم علاقة مع أو ضد هذا الطرف أو ذاك.

وتظهر على الساحة العربية تساؤلات حول المقدار الذي أسهمت به الثروات العربية في تحقيق الترابط العربي. فرأس المال العربي يتجه عموماً إلى الأسواق الدولية، وما يتوجه للاستثمار في السوق العربية نسبة هزيلة. فإحصاءات عام ٢٠٠٠ تشير إلى ان

الناتج القومي العربي قد بلغ (٧١٣ مليار) دولار، في حين هناك أموال عربية تبلغ نحو (٨٠٠ مليار) دولار مستثمرة في الأسواق الدولية، في حين لم يزد الاستثمار العربي البيني عن (٢٠ مليار) دولار. وبلغت تجارة العرب الكلية نحو (٣٩٥. ٨ مليار) دولار، بينما لم تتجاوز تجارة العرب البينية منها ألا (٣٠. ٤٩ مليار) دولار[1]

د. ان بقاء أية علاقة مرهون بعائدها. والعائد المتحصل عليه بواسطة الطرف الأجنبي (القوى الكبرى) يحدد تمسكه بموقف سياسي، من عدمه. فاذا ما تقلص ذلك العائد، أو إذا كانت هناك عروض أخرى أكثر إغراءا. أو كان تمسكه بالموقف السابق مكلفاً، في هذه الأحوال لن يتوان ذلك الطرف عن الاتجاه نحو التغيير، بمعنى انه قد يلجأ هو نفسه إلى التغيير عند رؤية عوائد مقبولة في ذلك[2].

فهل العرب متبصرون لذلك؟

ان نظرة إلى الأوضاع السياسية الداخلية لكل دولة عربية، وعدم قدرة النظام العربي على تغيير أوضاعه إلى الأفضل؛ طالما انه لم يطور آليات محددة لحل الخلافات داخله؛ نقول ان ذلك قد أسهم في استنزاف الموارد العربية[3]؛ وكلها تكشف القصور في الرؤى العربية عند التعامل مع البيئة الدولية.

ومما تقدم، يلاحظ ان العرب قد استعانوا بالقوى الدولية بصورة أو أخرى لتثبيت أمر واقع النظم السياسية العربية. وتلك القوى بطبيعتها ليست محايدة حتى يضمن نزاهة وعدالة تدخلها، بل هي تسعى إلى إعادة ترتيب البيئة الدولية، بما يضمن مصالحها. ومن ثم فهي لا تتردد في دعم أي نظام عربي، وان افتقر إلى الشرعية، إذا كان ذلك محققا لتلك المصالح.

وإذا ما ذهبنا إلى رؤية ابعد قليلاً عن النظام العربي، ماذا نلاحظ؟

الولايات المتحدة اليوم هي قوة عظمى لا منازع لها. مع ذلك فهي لا تسيطر بشكل مطلق على النظام العالمي، فهي عاجزة عن فرض نظامها دون اللجوء إلى الحلفاء، أو في الأقل استحصال عدم ممانعتهم على أفعالها.

عملياً، يؤمن الدور الأمريكي أداء المهمات الدولية الآتية:-

---

(1) عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١. مرجع سابق.

(2) مرجع سابق.

(3) احمد يوسف احمد: "تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري". ص ٢٨١.

- الحفاظ على التوازن الإقليمي سواء في أوروبا أو آسيا، أو في المنطقة العربية.
- الحفاظ على توازن القوى العالمية عبر ضبط التحولات في النظم الإقليمية المختلفة، بحيث لا يمكن ان تدفع معارضة الولايات المتحدة إلى تشكيل تكتل بالضد منها، أي إعادة استقطاب على مستوى الأقاليم.

ان المرحلة الراهنة تحث الولايات المتحدة نحو التركيز على إعادة توزيع الأدوار دولياً، والتركيز على عملية أقلمة الرهانات الدولية، وهذه الأقلمة تتيح لها تحقيق الآتي:

أ. إعادة ضبط الأقاليم بواسطة الوجود الأمريكي في أو بالقرب من تلك الأقاليم،

ب. فصل الأقاليم عن بعضها استراتيجياً بحيث لا تشكل تكتلاً معادياً للولايات المتحدة،

ج. إعادة ربط الأقاليم سياسياً بالولايات المتحدة.

وفي إطار السياق السابق، سيتدنى موقع العرب ومرتبتهم الدولية لصالح دعم البيئة الدولية لأدوار القوى الإقليمية المجاورة التي تتفق، أو في الأقل تتوافق مصالحها مع مصالح القوى الكبرى. فالتفاعلات العربية ستكون مركزة على عدم التقاطع مع السياسات الأمريكية؛ ان لم يكن ملحقة ومرتبطة بها.

٢- الأسباب الاقتصادية: ضعف القاعدة البنيوية الاقتصادية العربية

عديدة هي أسباب تردي العرب اقتصادياً. ولعل ما يعطي أهمية لهذه الأسباب كون الاقتصاد ركن مهم في المعادلة السياسية لأية دولة، ومن ثم يمكن تفسير جانب من جوانب الوضع السياسي العربي، وإرجاع تدويله للقضايا العربية إلى أسباب اقتصادية. ومن بين تلك الأسباب ما مبين أدناه:-

أولاً: غياب الرؤى: تعاني معظم الدول العربية من تدني في مستوى التقدم الاقتصادي، غياب أو ضعف المنظمات التمويلية والبنى التحتية... يترافق معه اختلاف بين النظم الاقتصادية العربية، وتفاوت في مستوى تطورها.

كما ان عدم قيام نظام لتقسيم العمل، وضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول العربية... ساعد كثيراً على الحد من إنجاز مشروعات التكامل الاقتصادي. فالدول العربية بقيت منغلقة على بعضها البعض. كما لم يجر تنسيق

السياسات الاقتصادية المختلفة، خاصة التنموية فيما بينها[١]. ومن ثم فالرؤية الصائبة قد غابت عند النظر في هذه التحديات، كما غابت الإرادة لمعالجتها.

ثانياً الانكشاف: لقد أخذت ذريعة السيادة الإقليمية تدفع الدول العربية عملياً نحو الانكفاء ضمن الأطر القطرية الضيقة، والانفتاح بدلاً عنه نحو العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعل دعاوى التكامل مجرد شعارات نظرية غير قابلة للتطبيق.

ويذهب غسان سلامة إلى القول انه "حتى الأمس القريب كانت البلدان العربية تبدي عدم رضاها على المستوى الذي بلغته في التحكم بمواردها، واستقلالها... وكانت تعارض بحزم، لفظي في الأقل، كل شكل من أشكال التدخل الموصوف بأنه إمبريالي أو عنصري. أو في أخف الأحوال أبوي. لكن منذ انتهاء الحرب الباردة لم تعد تلك البلدان ولا نخبها المثقفة تتحرج من كسب ورقة التصاغر والهشاشة الجيولوليتيكية أو الاقتصادية"[٢]. فصارت التبعية، وتحديداً الاقتصادية للعالم الغربي امراً واقعاً.

ثالثاً: البحث عن نماذج غربية. يلاحظ ان العرب لديهم مقومات تحقيق تكاملهم الاقتصادي. بيد ان معظمهم اتجه نحو اعتماد سياسات تتجاوز التجانس والتقارب العربيين، حيث أخذت تعمل على تكريس عوامل ثقافية وسياسية وهيكلية غربية، وتجذيرها في مجتمعاتها. ومحاولة تعميم النماذج الغربية في التكامل على الوضع العربي. وإذا ما نظرنا إلى المناهج التكاملية للدول الغربية سنجدها تقوم على تحرير التجارة بدلا منّ الانطلاق من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة إقليميا. فأهداف التكامل الاقتصادي لتلك الدول هي غيرها السائدة بين الدول العربية، إذ أنها تهدف إلى تنظيم المنافسة التجارية فيما بينها. اما بالنسبة إلى الدول العربية فان هدفها (المفترض) هو توفير بيئة أكثر ملائمة للتنمية وتحسين مراكزها التنافسية في نظام تقسيم العمل الدولي. ومن ثم فان تغييب العقلانية الاقتصادية (تعظيم العائد وتدنية الكلفة) من جراء الالتزام بالمناهج التكاملية للدول الغربية سيجعل التكامل بين الدول العربية غير مجد. بمعنى إنها ستؤسس لحالة تنافسية لا تجد قاعدة متماسكة في دولها التي هي بحاجة أكثر إلى توفير بيئة ملائمة للتنمية.

---

(1) د. عبد المنعم السيد علي: "التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي. التناقض والتداخل والبدائل". ص٢٦.

(2) نقلاً عن، د. سيار الجميل: العولمة والمستقبل. استراتيجية تفكير من اجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين. ص ٥٥.

رابعاً المشاكل الاقتصادية العربية: في ظرف يعيش النظام الاقتصادي العالمي مرحلة هيمنة المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، تدويل الاقتصاد، بروز القطاع الخدمي والمعرفي للإنتاج. وإعادة توطين الصناعات على الصعيد العالمي،... لا تزال الدول العربية تعاني من مشاكل أهما المديونية، نقل التكنولوجيا، الاستثمارات... ونلاحظ ان هذه المشاكل قد أدت إلى ظهور مظاهر إخفاق في المسيرة الإنمائية العربية أسهمت؛ مع سابقتها؛ في عرقلة تحقق وإنجاز مشاريع التكامل. **وابرز هذه المظاهر**(1)؛

أ. **غياب التنوع في البيئة الاقتصادية.** وهذا ما تسبب في اختلالات بين القطاعات الأساسية نتيجة الاتكال على عوائد تصدير الموارد الأولية لتمويل الفعاليات الاقتصادية الأساسية. ويعد الاقتصاد العربي اقتصاداً مشوهاً وخاضعاً لحاجات السوق العالمية واتجاهاتها ولمصالح القوى المهيمنة عليه. وأدى ذلك إلى استنزاف حاد في الاحتياطي الاستراتيجي للموارد العربية. وإعاقة بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، وبروز مخاطر جدية على الأمن الاقتصادي العربي... ،

ب. **تضخم معدلات الدين الخارجي.** حيث ارتفع الدين العربي من (١١٥. ٩مليار) دولار /١٩٨٥؛ وبخدمة دين سنوية مقدرة ب (١٠. ١مليار) دولار؛ ليبلغ نحو (١٦٨مليار) دولار /٢٠٠٠؛ وبخدمة دين سنوية (١٢مليار)دولار،

ج. **توجه قسم مهم من العائدات العربية نحو تغطية الموازنة العسكرية** التي بلغت (٤٠. ٩٠مليار) دولار/٢٠٠٠، وحرمان قطاعات التنمية منها. وملاحظة بسيطة يمكن ان توضح مقدار الهدر في الموارد العربية، حيث قدر إنفاق العرب العسكري للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ نحو (١٨٠٠مليار)دولار،

د. واليوم يوجد نحو (٧٣مليون) إنسان عربي يعيش تحت خط الفقر. وسيزداد الحال سوءاً مع تزايد ضغوط الانفجار السكاني، وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم،

ه. ولم تحقق المبادرات نحو دعم الاستثمار في العالم العربي غاياتها المنشودة، إذ بلغ معدل تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية إلــ٠. ٣% من ناتج القومي العربي الإجمالي. ولازال توجه رأس المال العربي هو نحو الاستثمار

(1) د. مهدي الحافظ: "حال الوطن العربي راهناً، وصلاته بالعالم الخارجي". مجلة المنتدى. عمان ع/١٩٣. ٢٠٠١. ص ص ٧-٨

في العالم الغربي، حيث لم تتجاوز الاستثمارات العربية في المنطقة الـــ(٢٠مليار) دولار.

لقد توجه العرب نحو البيئة الدولية لأجل الحصول على مساندة اقتصادية، ربما تدعم قدرتهم على تحقيق التنمية المعطلة[١]. لكن الملاحظ ان القوى الكبرى فرضت شروطاً اقتصادية جعلت العرب تابعين للبيئة الدولية ومن ثم تكون إمكانية تحلل الدول العربية منها غير ممكن[٢]. وإذا ما نظرنا في مسببات وقوع العرب في هذا الموقف التفاوضي الضعيف سنجد تبريره في اختلاف درجات تقدم الطرفين العربي والدولي- هذا الاختلاف يولد اختلافاً مقابلاً في احتياجاتهما[٣].

٣- الأسباب الثقافية

ان الثقافة العربية، وعلى تعبير جلال حنفي، هي ثقافة "قد تكلست وتجمدت وتقدست. وهي واقعة تحت ظل السياسة التي تعمل على إبقاء الواقع على ما هو عليه، مع حدوث استقطاب بين الدول التسلطية وردود الفعل العصبية للطليعة المهمشة والمحبطة... وفي مواجهة هذا التجمد والتكلس والاستقطاب في الإطار الثقافي هناك غزو لأفكار وتيارات غربية سهل انتقالها تقدم وسائل الاتصالات والثورة المعلوماتية"[٤]. فكيف يتعامل متخذ القرار في الدول العربية مع التعددية الفكرية الناتجة من ظاهرة انتشار شبكات التلفزيون الإخبارية وانتشار القدرة على إيصال المعلومات. وكيف يتم احتواء ظاهرة الخوف والحذر على الثقافة العربية؟.

لعل اكبر مشكلة لم يتمكن العرب الخلاص من وطأتها هي مشكلة القدرة على التفكير. فقد عاش العقل العربي، وعلى حد تعبير الاستاذ البياتي، تحت رحمة سلسلة

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن. "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي. رؤية عربية".

(2) مرجع سابق.

(3) مثلاً، تتطلع القوى الكبرى نحو رفد نموها بواسطة التدفق اليسير للموارد، وسهولة الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية. في حين نجد ان الدول العربية قبلت بسيطرة المستهلكين على أسواق مواردهم، مقابل الحصول على عوائد مالية(وتدفقات تكنولوجية) تساعد على ضمان تماسك النظم السياسية، وحصولها على (رضى) الشعوب العربية عليها عبر إنفاق جانب منها على عمليات التنمية الاقتصادية- الاجتماعية.

(4) بهجت قرني: "تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي، وأهمية البعد الثقافي المهمل".

من (نتاجات المفكرين)، علاوة على ضغوط السلطة السياسية، اللذين وضعاه في دائرة العجز من تخطيها. فجرى تكفير من خرج عن الجماعة، وجرى تكفير الفرق الدينية لبعض... هذا التكفير انتقص من مكانة الإنسان العربي، وخفض مرتبته في سلم الحضارة الإنسانية، حيث يلاحظ[1]:

أ. **التفرد:** فلقد منع التكفير العقل العربي من مراجعة قناعات الجماعة التي ينتمي إليها بعد ان وضع أمامه المصير المفجع للخارجين على الإجماع، أو المتحفظين عليه. فصار العربي ممتنع عن المبادرة والتجديد مرتدياً ذات اللباس (فكر وسلوكيات) القديم،

ب. **عدم السعي نحو الجديد**. خوفاً من التفكير ومن ثم التكفير أصبح العقل العربي غير قادر على ان يهجر قديمه. فالقديم مقدس وهجرانه يعني إتيان الكفر. وهكذا أصبح هذا العقل يعيش زمناً راكداً يتحارب فيه القديم مع الجديد، وينتهي هذا الصراع ببقاء القديم ودفن الجديد طالما ان القديم يلبي حاجات ومشكلات أصبحت غير موجودة. كما انه أصبح مقدساً،

ج. **التنبؤ بالمستقبل**. لقد تجنب العقل العربي الخوض في المستقبل. فالأخير مرهون بمستقبل الجماعة، والأخيرة مرهونة بالقدر.

ويلاحظ، انه من جانب، يعيش العربي مرحلة عدم وضوح للأنموذج الثقافي اي مرحلة ضياع ثقافي. وبالرجوع إلى الأسباب الأولى لهذا الضياع؛ وليس بالرجوع إلى العلاقات الناشئة بين مكونات هذا الضياع؛ نجد[2]:

- **استنباط قوانين الحياة من النصوص**. لقد اتجه العقل العربي إلى النصوص باحثاً فيها عن الحياة، ولم يتجه إلى الحياة نفسها لاستنباط قوانينها. وهذا يخالف الشرع (الإسلامي) الذي تدعو نصوصه إلى النظر إلى الطبيعة ليستمد منها قوانين الحياة،
- **غياب المنهج**. لقد أبدع العقل العربي في قراءة النصوص، واستنبط لذلك مناهج عقلية عديدة. ولكن هذا العمل شغله كثيراً عن الحياة الحقيقة التي يعيشها، فلم يضع لها مناهجه التي تكشف قوانينها وعلاقاتها الداخلية والكيفية التي يتعامل بها مع معطياتها.

---

(1) صبري مصطفى البياتي: "العروبة بين هوية الإسلام ومستلزمات الانبعاث". مرجع سابق. ص١١٩-١٢٠.

(2) يذهب د. زكي نجيب محمود إلى ان مظاهر (الضياع الثقافي) هي غياب الرأي البناء، وسلطان الماضي.

لذلك عندما توقف ليتعامل مع الحياة وجد نفسه في عالم لم تصنعه يداه، بدأ بحثه عن مناهج يتعامل بها مع هذا العالم فلم يجد سوى المناهج السائدة في العالم الغربي. هذه المناهج نفعية تبحث عن اكبر استغلال ممكن للطبيعة والآخرين. فكان السقوط،

- **غياب المختبر**. لم يكن العقل العربي بحاجة إلى مختبر لبيان صدقية مناهجه، لأن تلك المناهج وضعت للتعامل مع النصوص، هذه النصوص التي أدت دور الحكم المالكة/المانحة للشرعية. وتحولت بذلك النصوص من المصدر الوحيد لفهم الحياة الى المصدر الوحيد لفهم الحياة والحكم عليها.

ومن جانب آخر، يحوي النظام العربي في حدوده أقليات اثنية ودينية عديدة. هذه الأقليات، وبفعل خارجي، وعدم عدالة السياسات الرسمية إزاءها صارت تتمرد على النظم المركزية، وتستنجد بالأجنبي لمساعدتها... مما سوغ مبررات تدخل ذلك الأجنبي في الدول العربية.

وما تقدم، يدفعنا إلى القول ان المتغير الثقافي العالمي صار مؤثراً على الدول العربية، مرجع ذلك متغيرات ثلاثة:

الأول. الثقافة العربية السائدة. لقد انشطرت الثقافة العربية السائدة اليوم إلى ثقافة علماء التراث التي لم يرتقوا بها إلى مستوى تحديات العصر في مفاهيمهم ورؤيتهم للعالم. وثقافة النخبة العصرية المستندة إلى مرجعيات غربية، وتعني أول ما تعني القطيعة مع ثقافة الماضي، والتمسك بالعصر كلحظة حاضرة تكفي نفسها بنفسها. وقاد التنافر وغياب التواصل والحوار بين الطرفين نحو الصراع. رواد الأولى سيسوا ثقافتهم، ورواد الثانية تعالوا بها مما أعطى لحالة الاستعداء بينهما دافعاً قوياً[(١)]،

الثاني. ان النظم العربية لم تول مسألة العدالة السياسية الوطنية اهتمام يذكر، في الغالب، حيث تكاد تكون الأقليات معزولة ولا يوجد تقبل عملي لثقافاتها وتكاد المشاركة السياسية تبدو ظاهرية...

الثالث. ان النظم العربية لا تولي العلم اهتماما يذكر. فتمويل العلم في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم. فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى

---

(1) د. محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي. ط٢. ص٢١٩

الناتج القومي الإجمالي ۰. ١٤%، عام ١٩٩٦، مقابل ٢. ٥٣% في إسرائيل و ٢. ٩% في اليابان[١].

وهذا ما عمق الفجوة الثقافية بين الطرفين العربي والدولي، وسهل تأثير الأخير في الثقافة العربية.

- التعاون العربي – العربي: الضرورات

إذا ما نظرنا إلى التناقضات في علاقات القوى الكبرى، سنجد ان إمكانية الدول العربية ان تنوء عنها محدودة، وربما غير ممكنة. مرجع ذلك ان المنطقة العربية واقعة في دوائر النفوذ العالمية نظراً لأهميتها الاستراتيجية، ولا يبقى أمام العرب الا أحد خيارين، استثمار تلك التناقضات، أو في الأقل تحييد آثارها عليهم. وكلاهما يتوقف على توافر الإرادة السياسية الهادفة. ونقول ان متطلبات الحد الأدنى من العمل العربي المشترك غير موجودة فكيف يتوافر العرب على مثل هذه الإرادة؟

أما عن التنبؤ باحتمالات تعاون عربي -إقليمي، فيلاحظ ان ما يجمع العرب بالقوى الإقليمية عناصر عديدة الجوار الجغرافي، الثقافة المتقاربة... وهذا لا ينفي وجود طموحات إيرانية وتركية في أداء ادوار فاعلة في العالم العربي على حساب أدوار العرب، وربما حتى الرغبة باستقطاع أقاليم منه وإلحاقه بها. في حين يمثل الكيان الإسرائيلي وضعا استثنائياً. فالسؤال المهم الذي يواجهه هو، هل إسرائيل مستعدة للتحول إلى دولة مثل بقية الدول، بما يفرضه ذلك من واجبات وما يوفره من حقوق، والتخلي عن ادعاءاتها المستحيلة بملكية الأراضي التي قاتل اليهود في سبيلها منذ البداية[٢]–على فرض ان العرب تملكوا الحافز والاستعداد للاعتراف الرسمي والتطبع الكامل معها؟

مما تقدم، نقول ان إمكانية التعاون مع الأطراف الإقليمية محدودة. وفي ما يتعلق بإمكانية إقامة تعاون عربي–عالمي، فيلاحظ ان هناك احتمالين؛ دون تجاهل الفارق في عناصر القوة بين الطرفين:

أولهما. إذا استطاع العرب تأهيل مواردهم، فانه بالإمكان اعتمادهم أسلوب التعاون متعدد الأطراف (موسع)مع قوى مثل روسيا، الصين، الاتحاد الأوربي... علاوة على الولايات المتحدة.

---

(1) نقلاً عن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (نيويورك الأمم المتحدة. ٢٠٠٢) ص٦.

(2) ادوارد سعيد: " أعمال إسرائيل". صحيفة الحياة اللندنية. ٢٠٠٢/٤/٢١. ص٧.

وثانيهما. اذ بقي حال العرب على ما هو عليه من وجود ترد عال في أدائهم فان إمكانية قيام تعاون محدود أمر ممكن، بمعنى إيجاد قوة ثانية يمكن للعرب توسيع حجم التبادلات معها في إطار ضمان الحقوق العربية.

وكلا الاحتمالين يصطدمان بعقبة امتلاك إرادة التغيير السياسي.

يبقى ان نقول ان البيئة الدولية الراهنة والمتوقعة لا تشجع الاعتماد على كلا الافتراضين السابقين أي افتراض التعامل والتعاطي مع تناقضات القوى الكبرى، وافتراض اعتماد خيار التعاون مع البيئة الدولية.

وسنكون هنا أمام مدخل رئيس هو إعادة التأهيل الذاتي للإمكانات العربية. والذي سيكون مقدمة، في حالة إنجازه، لتنفيذ كلا الافتراضين السابقين.

مقدماً، يتطلب إعادة التأهيل الذاتي وضع ثلاثة عناصر بنظر الاعتبار:

أ. بلورة رؤية عربية متجانسة-متماسكة، تقوم على أساس ضبط التفاعلات العربية والسيطرة وإعادة توجيه الفعل العربي الدولي. وأخيرا تقليل اثر التكالب الدولي للسيطرة على المنطقة العربية.

ب. تنفيذ تعاون عربي-عربي، يراعى فيه

- ان يكون تعاوناً غير تنافسياً يعتمد حقول الأمن العسكري والتنمية نقطة انطلاق له.
- ان يراعي الخصوصيات القطرية على الصعد الاستقلالية، طبيعة التهديدات، توزيع الثروات.
- تفعيل السياسات غير الرسمية من قبيل تبادل الوفود العلمية والثقافية، وتبادل المنشورات...

ج. الاستثمار للمستقبل. واهم المتغيرات المشكلة للمستقبل هي الإنفاق على البحث والتطوير، والإنفاق على التعليم.

فيما يتعلق[1] بالتعاون العربي -العربي، ثلاث ضرورات تدفع بالعرب نحو ضرورة الإسراع بتحقيقه:

(1) سيتم تأجيل مناقشة العنصرين الأول (التوافر على رؤى موضوعية).

١. ان هذا التعاون يؤكد الشعور بالذات العربية، وتمايزها عن المحيط الدولي. فما يجمع الدول العربية ليس (دافع) زيادة تيسير المبادلات الاقتصادية فحسب، بل ان هناك رغبة في التمايز داخل النظام الدولي في اطار وضع حضاري-ثقافي عربي واضح.

رغم ذلك، لا نتصور ان يرتقي هكذا تعاون في مراحله المبكرة إلى مستوى تبني استراتيجيات عسكرية إلى الضد من القوى الدولية، فلا تزال الارتباطات العربية-الدولية تضعف من قدرة بعض الدول العربية على تقرير (خصوصية) أمر علاقاتها،

٢. يعطي التعاون العربي-العربي فرصة لتلاقي القدرات العربية، وتفاعلها. فإذا ما تحقق هذا التعاون (وفتحت له قنوات الاتصال كافة المجتمعية والسياسية) سيظهر سوق اقتصادي موحد، علاوة على امتلاك موارد مهمة، وأهمها النفط،

٣. يقلل التعاون العربي-العربي من الاعتماد على الآخر-القوى الكبرى. فاليوم صور (الاعتماد) العربي على الآخر عديدة:

- عسكرياً، ترتبط معظم الأنظمة العربية باتفاقات تعاون مع الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوربي، أو في الأقل إنها تعتمد على تلك القوى في توريد الأسلحة والمعدات والخبرات.
- اقتصادياً، انحراف التوجه الاقتصادي العربي تجاه التعامل مع القوى الكبرى شيء واضح، فطوال العقد الماضي كانت تعاملات العرب الاقتصادية البينية ٨.٥% فقط من إجمالي تجارة العرب.
- وثقافياً. يوجد توجه ثقافي عربي نحو الغرب، وتقمص سلوكياته وقيمه، وعناصر المدنية الغربية، ونتاج الغرب الحضاري المقتبس لم يتم صياغته في إطار الكيان العربي، بل انتهى ذلك إلى اظهار المزيد من التغريب في الحياة العربية.

هذه الصورة (الاعتمادية) يمكن ان تكون في اقل قيمة لها إذا ما تحقق ذلك التعاون كون المكونات العربية هي التي ستشغل معظم المجالات المتاحة له بدلاً من المكونات الدولية.

وإذا ما نظرنا إلى السياسات العربية الراهنة سنجد ان الإخفاق كان سمة ملاصقة لها. وعموماً هذا الإخفاق مبعثه وجود أربعة عناصر، هي[1]:-

---

(1) د. منعم صاحي العمار: توازنات الضعف العربية بين المدرك الاستراتيجي.

أ. **السياسات العربية مبعثرة الاولويات.** فمصر تطمح ان تكون في مرتبة المقرر للقضايا العربية، بينما ضعف سوريا الإقليمي يجعل علاقاتها العربية متعرجة بحثاً عن دعم من بيئة عربية متناقضة في معظم الأحيان. بينما تسعى السعودية إلى إثبات أنها مركز العالم الإسلامي، وقائدة له. ويكاد العراق- في المرحلة السابقة على عام ٢٠٠٣- لا يختلف كثيراً في دعواته القومية عنها، بمعنى ان حدود الاتفاق الدنيا بين الدول العربية مغيبة في بعض الأحيان.

ب. **ضعف الأداء العربي.** فالسياسات العربية لم تحسن إدارة الموارد العربية والدولية، بل لجأت في الغالب إلى تحريك القضايا العربية،

ج. **رفض منطق الاستقطاب العربي.** وسيادة منطق الاعتدال والتراجع عند التعامل مع القضايا العربية المصيرية مثلاً علاقات الصراع العربي- الإسرائيلي...

د. **سياسات مواجهة التحديات لم تتجاوز الدرجة المحسوبة / المقدرة أو الممكنة لإثبات الذات دوليا.** بمعنى آخر ان درجة الإملاء الدولي في السياسة العربية عالية نسبياً؛ وفي أحيان غير مبررة موضوعياً.

وهنا إذا ما تحقق التعاون العربي-العربي بواسطة إرادة فعلية، ورغبة بإقامته سيرتقي الوضع والأداء العربيين على إخفاق السياسات القطرية. وسيدفع بالعرب إلى تبني استراتيجية تفرض حضورها بوصفها تدبير عربي موضوعي يستند لقدرات العرب وتفاعلاتهم الإيجابية، ويهدف لضمان وجودهم وفاعليتهم وصولاً لتحقيق ذاتهم(١)...

وهكذا تتمهد الأجواء لتبلور تضامن عربي مشترك. وهذا إذا ما تحقق ستكون من بين نتائجه العرضية تقليل فرص اختراق الآخر- القوى الدولية للنظام العربي. كما ستزداد القوة التفاوضية للعرب في علاقاتهم مع تلك القوى.

ومبررات القول باحتمالات تغيير الوضع العربي، في ظرف قيام تعاون عربي- عربي فاعل، هي:

---

(1) أنظر قحطان كاظم الخفاجي: الاستراتيجية العربية في القرن الحادي والعشرين.

أ. إدراك العرب للفجوة الحضارية مع الآخر. والأكثر منه ان عصر التكنولوجيا والمعلوماتية صار يدفع العرب في الاقل إلى ضرورة مسايرة التطورات العالمية وعدم الانقطاع عنها.

ب. ويمكن ان نلاحظ المستقبل العربي من خلال التطور الطبيعي للأوضاع القائمة في الدول العربية. حيث ان تفجر أو سلبية الأوضاع العربية تحفز على ان تملأ الفراغات بواسطة قوى المقاومة حتى تسيطر على معظم الوجه غير الجلي للظاهرة السياسية العربية، طالما تفتقر معظم الأنظمة العربية إلى الشرعية، كما تفتقر إلى مشروع مستقبلي واعد... وإذا ما استطاعت تلك القوى أحداث تغيير كلي في الدول العربية، أو ان تكون قادرة على تحويل مسار سياسات بلدانها سيكون تطوير العلاقات العربية- العربية من بين الخيارات الناجعة أمامها؛ كما انه من بين عناصر خطابها السياسي الراهن تطوير تلك العلاقة.

وهكذا، الرؤية المتبصرة للأوضاع العربية ستدفع العرب إلى اعتماد التعاون وسيلة لبناء المستقبل العربي، ويبقى التساؤل هو كيف سيتم تنفيذ هكذا خطوة، وهو محور اهتمام في الدراسة.

- إطار عام للحركة العربية: نحو نظام عربي فاعل

ان وضع مقاربة بين الإمكانات العربية المتوافرة، والدور السياسي الذي قد يقترن بها يوضح وجود عدم تكافؤ بينهما، يصعب القول معها سوى بوجود علة. وفي التحليلات السابقة بينا جوانب من القصور في رفع كفاءة استخدام الإمكانات العربية. وهنا نتساءل هل يمكن رفع كفاءة الأداء العربي؛ بمعنى هل الاتجاه نحو الفاعلية وارد، بحيث يصبح العرب طرفاً فاعلاً في السياسة الدولية؟

لنتصور أولاً ان هناك علة سياسية. طبياً اختلفت أساليب الكشف عن العلل العضوية والنفسية. ففي العلل العضوية كان الفحص بداية بالنظر ثم صار باليد. ومدى العلم أصبح اليوم مفتوحاً في الكشف عن العلل. ونفس الشيء تقريباً ينطبق على العلل النفسية، الذي وصل إلى العقاقير التي تعيد التوازن إلى الأعصاب التي أصابها الاضطراب - بعد ان كان علاج هذه العلل يمارس بوساطة السحر والاستعانة بالجن...

وإذا كان يقال في الطب ان تشخيص الأمراض نصف الطريق إلى علاجها، فان القول نفسه ينطبق على العلل السياسية(١)... والإشكالية التي يعاني منها العرب مردها إلى واحد من أمرين،

- خطأ أو نقص في التشخيص يؤدي إلى عدم التوصل إلى دواء للعلل السياسية العربية.
- ان التشخيص قد أحاط بالإبعاد المختلفة للعلة السياسية العربية، بيد ان إرادة اخذ الدواء (الحلول والبدائل) بقيت غائبة. د

الأمر الأول مستبعد. فالوعي بالعلل العربية قائم. والخيارات والبدائل والحلول متوافرة. وتبقى الإشكالية هي في نوع التشخيص المعتمد من قبل صناع القرار العرب. إذا ما نظرنا إلى معظم الأنظمة العربية سنجد فيها ارتفاع متوسط عمر تلك الأنظمة، وبنفس الأشخاص والوجوه. فهل يعزى ذلك إلى شرعية فعلية أم مفتعلة. لقد استطاع الغرب ان يطور الية سياسية مفادها ان الحاكم وظيفة إدارية لفترة زمنية محددة، قابلة للتمديد إلى فترة أخرى محددة. وفي حالة وجود قصور في الأداء فان تنحيه (أي حاكم) شيء مسلم به للحفاظ على كبريائه وشخصه. في الأنظمة العربية هذا الشيء مفقود، ولا وجود لتحول سلمي للسلطة. والشعوب تعرف طبائع حكامها، وهي غير راضية عنها. لكنها تدرك ان الحكم مدجج بالسلاح. ومقدار ما وجه من ذلك السلاح نحو داخل أكبر منه من الموجه نحو التهديدات الخارجية. والشعوب لا تعرف كيف تحاور الأنظمة أو تحاسبها؛ خارج دائرة العنف...

لقد قرب الحكام إليهم من لا يعارض السلطة من بين الخبراء والمحللين. وفي أحيان من يتفق معهم فقط. وهذا ما يؤدي إلى ظهور عيوب عدم التطور السياسي، طالما ان العملية السياسية هي عملية شاملة. فمثلاً شخصا الحاكم يساوي الدولة، والحفاظ عليه شرط.

وتتضح عيوب الأوضاع السابقة في ما تعانيه المنطقة من فوضى سياسية شاملة، لا تزال مضبوطة بواسطة الأجهزة القسرية الداخلية. والقوات الأجنبية من

(I) محمد حسنين هيكل: أزمة العرب ومستقبلهم. ط. ٣. (القاهرة. دار الشروق. ١٩٩٧) ص٦١.

الخارج. فاحتمالات انفجار المشكلات العرقية والدينية موجودة. والتذمر المجتمعي – الاقتصادي قائم...

ويواجه العرب اليوم تحديات معقدة. هذا ما جعلهم على أعتاب تحول يمس وجودهم. لكن ليست التحديات وحدها فريدة، بل كذلك تعريف ما الذي يشكل أعتاب التحول (المطلوب). ترتبط هذه العبارة بمجموعة من الخيارات، كل منها يحدد اتجاه السياسات المستقبلية.

في البدء لن نقول ان هناك سياسة تصلح للتعامل مع كافة التحديات. ومعالجتها، بل ما تحتاج إليه الدول العربية أولاً هو تحديد مفاهيمها ومصلحتها، أكثر منه حاجتها إلى سياسات معينة.

وأسباب قولنا هذا مرجعه ان الخيارات متوافرة بين الحدود القصوى (دعوات اعتماد الاستقلالية). وحدود دنيا (مفادها الارتهان بالقوى الكبرى). وعلى نحو تتجاوز القدرة على تقييمها. وتبقى نقطة الارتكاز الأساسية هي في اعتماد مفاهيم محددة لتقييم كل خيار، والوقوف على الأفضل من بينها.

وتوافر العرب على موارده مهمة أولية وبشرية ومالية من حقائق الأمور، التي سوف تستمر بالتأكيد على المدى المتوسط. وطريقة تعاملهم مع هذه الحقيقة ستحدد نوع المستقبل العربي البعيد الذي سيظهر. فالقوى الكبرى لا تتواضع جراء هذه الحقيقة للعرب، بل تتكالب على مواردهم للاستحواذ عليها. والتحدي الذي يواجه العرب هو (الاعتراف) بتوافر هذه الموارد بشرط إدارتها كما إذا لم توجد مراكز قوى عالمية متكالبة عليها.

ورؤية لمستقبل أفضل للعرب تقتضي التوقف عن ثلاث ملاحظات[1]:

أ. ان عبارات من نوع "من الواجب، من الضروري، من الحتمي... " ان نفعل كذا وكذا... لم تعد تجدي نفعاً في تغيير الواقع،

ب. ان الإلحاح على دعاوى "التنمية الشاملة للبشر، والموارد والمال... " هو تحصيل حاصل وليس هو حل للازمة العربية.

ج. ان تصور المستقبل يطالب العرب بتجنب المثالية. فالمثالية المطلوبة سياسياً هي الوصول إلى الأفضل.

(1) المرجع نفسه. ص٣٣.

وعند الرغبة بوضع إطار عام لحركة عربية فاعلة علينا أولاً عدم تجاوز مسألتين:-

أولهما: ما يتعلق بالنماذج المطروحة في مجال التنمية أو زيادة الفاعلية، هناك تحيزات غربية في دراسة الدول العربية وتصوير مستقبلها. والإطار العام المراد وضعه عليه ان لا يكون محاولة إثبات الخصوصية الثقافية والتمايز الحضاري فقط. بل عليه التطلع نحو الغاية (الفاعلية العربية) في إطار الخصوصية الثقافية وان يكون واقعياً قابلاً للتنفيذ.

وثانيهما: ما يتعلق بالحيز الذي سيطبق فيه ذلك الإطار هناك أزمات متتالية يمر بها النظام العربي الإطار العام عليه التسليم بوجودها أولاً. ثم العمل على تجاوزها. فالمحك هو عمق الإحساس بالأزمة ودرجة الوعي بآثارها المحتملة. ومن المعلوم ان النظام العربي يعيش اليوم بين اختراق القوى الدولية له، وبين ميل بعض إطرافه نحو خوض التفاعلات الإقليمية الفرعية الأخرى على حساب تفعيل أداءه. وفي الوقت ذاته، هذا لا ينفي ان الظروف السياسية العربية تتيح فرصة للعرب قابلة للاستثمار هي تعثر محاولات هدم نظامهم الإقليمي عن طريق التفكيك (التجمعات الإقليمية الفرعية العربية)، أو عن طريق التذويب (المشروع الشرق أوسطية). كما ان ما يجمع الدول العربية عناصر عديدة مما يجعلها تتعرض لنفس التأثيرات تقريباً. والمؤثرات التاريخية –الثقافية تجعل استجابتهم لهذه التأثيرات متقاربة إلى حد بعيد. لذلك يصبح تحصيل حاصل ان مصلحة كل بلد على حدة تقتضي محاولة العمل من خلال إطار عربي مشترك خاصة في عالم لم يعد يعرف سوى الكيانات الكبيرة كقوى مؤثرة في تفاعلاته. أي ان المسألة تتجاوز فكرة الأيمان بقومية عربية أو نظام عربي، وان لم تلغيها، إلى منطلقات مصلحية تأخذ (العرب) بأسباب القوة في الحركة الدولية(١).

وإذا ما سلمنا ان التحرك المشترك في الإطار العربي ينطوي على مصلحة جماعية فالمسألة تنتقل بعد ذلك مباشرة إلى تسليم آخر بان الأوضاع العربية الراهنة لا تساعد على مثل هذا التحرك أو في الأقل لا توفر له إطار مشجعاً. ومن ثم فالمهمة الأولى تتحدد في ضرورة التفكير في استراتيجية لإصلاح تلك الأوضاع.

(I) النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، أعداد مكتب الآفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية.

ولعل أول الأبعاد المطروحة للتفكير في استراتيجية الإصلاح المنشودة يتعلق بإطارها، وهل يكون عربياً عاماً أم إقليميا فرعياً؟[1].

يمكن ان نقدم بسهولة إجابة تنطلق من التحليل السابق تؤكد على أفضلية الإطار العربي، رغم استحالة توفير هذا الإطار الشامل على نحو سليم في الأمد المنظور، فضلاً عن ان هناك من التجمعات الإقليمية ما هو موجود ويعمل وسوف يكون من الخطورة العمل على تفكيكه أو إهماله دون ضمان البديل الآخر (الإطار العربي).

لنبدأ من مجموعة من الحقائق الأولية، وهي افتراضات مصاغة منذ البداية بحيث تستطيع بناء تصور لإمكانية الفاعلية العربية:-

أ. إقرار الدول العربية بضرورة الخروج من العزلة، أي مواكبة التفاعلات السياسية العالمية، وعدم الانقطاع عنه، ونبذ مبدأ حفظ الأنظمة لا النظر في نتائج بقائها واستمرارها. وعلى تلك الدول قبول سياسات التحدي التي تمارس ضدهم بواسطة القوى الدولية، باعتبارهم طرفاً فاعلاً أكثر من كونهم مجالاً لتفاعلات تلك القوى،

ب. ان لغة القوة لوحدها غير مجدية في الوصول إلى حل المشاكل العربية، إنما يتم ذلك بواسطة اعتماد مزيد من التفاهم والتعاون العربيين،

ج. والمسلمة غير القابلة للنقاش هي استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي، طالما قدر للوجود الإسرائيلي البقاء في المنطقة بشكل أو بآخر. قد تبرز من وقت لآخر بعض التيارات العربية التي ربما تتصور إمكانية تأجيل أو التهرب من تلك المواجهة. وقد تسيطر بعض المفاهيم والقيم التي تستطيع أيدي أجنبية زراعتها في المنطقة "عملية التسوية"، لكن كل ذلك لا يمثل سوى موجات مؤقتة لا تستطيع ان تفعل أكثر من إثارة نوع من الغبار الذي يمكن ان ينقشع فإذا بالحقيقة الثابتة والتي هي محور للمشاكل العربية الدولية، بل والداخلية في المنطقة، أي مشكلة وجود إسرائيل بأبعادها المعروفة وخصائصها الثابتة.

ولا يمثل الوجود الإسرائيلي في المنطقة أي قدرة ذاتية، فزعمه بالانتماء إلى الحضارة الغربية ومحاولة فرض وجوده على المنطقة بأكملها يؤكد غربته عنها، والتي لابد ان تنتهي بالاستئصال عنها أو بدرجة أدنى بالاستيعاب فيها،

(1) الواقع ان الشواهد قوية إلى ان كلا الإطارين، على انفراد، لا يعمل بكفاءة؛أو لا يعمل بالكفاءة الواجبة في الأقل.

د. يدرك العالم الغربي انه صار يعاني من أزمة حضارية عميقة أخذت تقلص من مكانته في المكون الحضاري العالمي لصالح زيادة فاعلية الحضارات الأخرى. وانه لابد من ان يؤكد قواه وان يحمي نفسه من زيادة فاعلية القوى الأخرى الذي يرتفع تدريجياً من حوله، والذي يهدده بتلاشي المكانة العالمية. أما الصين فهي غير قادرة على مواجهة العالم الغربي، والوقوف إزاءه بندية، في الامدين القصير والمتوسط طالما ان نمو عناصر قوتها يتوقف على الإبقاء على علاقات متقدمة مع ذلك العالم، أو في الأقل عدم الصراع معه.

ويتوافر العرب على تشخيص للبيئة الداخلية والدولية، ويمتلكوا الإمكانات والخيارات السياسية. لكن لديهم دور سياسي دولي لا يزال غير مشغول، ونرى ان إطار الحركة العربية الفاعلة هو وجه آخر لإعادة تأهيل ذلك الدور السياسي وهذا الدور اليوم هو انعكاس للآتي:

- طبيعة النظم السياسية العربية وإيديولوجياتها المنفصلة عن القاعدة الجماهيرية،
- الوضع الاقتصادي العربي المتردي،
- مرتبة متدنية في سلم الهرمية الدولية،
- علاقات (عدم الانسجام) مع النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه الدول العربية.

وهنا إعادة تأهيل الدور السياسي الوجه الآخر لإطار الحركة العربية بات يتطلب من العرب تقويم العناصر الآتية، وتصحيح العلاقة بينها:

١. التوجهات الإيديولوجية العربية، ونظام القيم التي تحملها،
٢. الإمكانات العربية،
٣. توازنات القوى الدولية العالمية منها والإقليمية.

فيما يتعلق بالتوجهات الإيديولوجية ونظام القيم العربية الرسمية تستند معظم الأنظمة العربية على مبدأ الحفاظ على بقائها في سدة الحكم، سواء تم ذلك بقسر المجتمعات داخلياً، أو بالتوكل والتبعية للبيئة الدولية.

واليوم، إشكالية السلطة صارت موضع نظر فئات المجتمع العربي كافة، وباتت تلك الأنظمة في زاوية شبه معزولة تحميها أجهزة قسرية عديدة. نحن لا ننكر ان مواجهة البيئة الدولية مطلب مهم، بيد ان الأهم هو توافر الاستعداد الداخلي لمواجهة

تحديات تلك البيئة. وهذا الاستعداد يرتبط بتأهيل الفرد العربي أولاً وقبل كل شيء... فكيف يجري التأهيل في ظرف نكران مواطنة الفرد العربي؟

يذهب المفكر العربي مالك بن نبي. إلى ان الوجود الإسرائيلي مثلاً، المهدد للكيان العربي اليوم هو مضاعفات للمرض العربي (الوصول إلى قمة الضعف)، وانهيار جهاز المناعة الداخلي فيه (ضعف المقاومة؛ أو غيابها)[1] والناجم عن تخلي الأنظمة الحاكمة عن مسؤولياتها التاريخية إزاء شعوبها، وفقدان الأخيرة الثقة بحكوماتهم.

لقد تحولت مفاهيم القوة من المقدرة المادية على المواجهة وفرض الرأي إلى القدرة على التأثير في خيارات الآخر، فعالم تتدفق فيه المعلومات، وتحظى فيه التكتلات الاقتصادية عبر القومية بمكانة رفيعة[2]، صار يدفع بالوعي نحو إنضاج علاقات جديدة وسلوكيات ترفض وجود مسلمات نهائية، من قبيل ثبات الإيديولوجية وتسخير الوسائل والبشر لصالحها... نظام القيم العربية الرسمية صار يحمل هذا الجمود. وبالتالي بات توفير متطلبات الاستعداد الداخلي في موضع قابل للنقاش بشكل جدي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، لا يزال الحضور القيمي العربي في التفاعلات الدولية محدود. وتعد قضيتا وضع الشعب الفلسطيني، والوضع الإنساني في العراق خلال فترة الحصار ١٩٩١-٢٠٠٣، أنموذجا واضحاً على غياب الحضور العربي في الساحة الدولية. فهل جرى، أو سيجري مناقشة القضيتين بإنصاف وعدالة داخل الأسرة الدولية؟

وهل من الممكن الحصول على أنصاف وعدالة من البيئة الدولية؟ وقبله نتساءل من يمثل العرب في السياسة الدولية، وهل يملكوا إمكانية طرح قضاياهم في تلك السياسة؟

ان أية نظرة معمقة إلى دلالة الأحداث المصيرية التي تمس واقع العرب حاضراً ومستقبلاً "الوضع الدولي للعراق، الصراع العربي- الإسرائيلي،... " تبين ان إمكانية طرح العرب لقضاياهم، أو التعبير عنها بإرادة مستقلة تبدو ضعيفة- وهو الأمر الذي ضاعف من ثقل ووطأة التحدي السياسي الذي تسلطه السياسات الغربية عليهم. وعقد مقارنة بسيطة بين موقف المجتمع الدولي من قضيتي العراق، والصراع العربي الإسرائيلي، تبين ان أفكار مثل العدالة في التعامل، الأنصاف في حل المشاكل... لا

---

(1) نقلاً عن، خالص الجلبي:- "جدلية الفكر والقوة" مجلة النبأ ع/٦٠/٢٠٠١. http://www. moheet. com

(2) Joseph S. Nye, J:- Understanding International Conflicts. Third Edition. (N. Y. Addision westey Longman, inc. 2000). P:65

سوق لها في التعامل الدولي – الغربي. فأين العرب من هذه الصورة، عند التعامل مع الخطاب الغربي الداعي إلى إشاعة أنموذجه وقيمه على العرب. وألا تدعو تلك الضرورة مراجعة العرب لحالهم في السياسة الدولية؟

في ضوء ما تقدم نتساءل، الا يملك العرب أنموذجهم الحضاري–القيمي للتعبير والتعامل السياسي–الدولي، المؤكد على مبادئ وقيم أساسية لا يتم الحياد عنها؛ عند طرح قضاياهم في الساحة الدولية؟ ام ان تلك الأسس قد حادت عن روح العصر الراهن وليس من المجدي، أو دلالة التحضر، التمسك بها؟

ان الأنموذج الحضاري– القيمي العربي لا يحتاج إلى شهادة منا فهو أصيل، ذا أرث حضاري–تاريخي عميق، متجدد ومبدع ولا يتنكر لأهمية التفاعلات الحضارية العالمية، ولا يقوم على الاستلاب والهيمنة في تعاملاته مع الآخر... وينتهي إلى ضرورة تأكيد الذات العربية في المحيط الدولي(١).

والغرب، يرفض مسعى البلدان الأخرى إلى التشبث بنماذجها الحضارية، فهذا يفقده أداة مهمة في إخضاع الآخرين، أي الاستلاب الحضاري–الثقافي. وللأسف فان قطاعات عربية واسعة، سواء من نخب صنع القرار، أو من شرائح المجتمع الأخرى، قد تنكرت لتلك الأصول. وهو ما جعل تعلق البلاد العربية عاليا بما هو غربي، وصارت قابلة للإذعان للقوى الغربية.

وفيما يتعلق بالموارد العربية، فتعطيل استخدامها، أو إساءته، هو سمة علاقة العرب بمواردهم سواء برغبات ذاتية أو بفعل خارجي. فالوضع الاقتصادي العربي يتسم بتعدد الموارد وسعة السوق،... ولا يتطلب تكامل عناصر الإنتاج الا إعطاء تقييم اكبر للعلاقات البينية.

وفيما يتعلق بالقدرات البشرية–التقنية العربية فان إعادة تأهيلها يستلزم مسألتين:

أ. إعادة توزيع أوجه الإنفاق العربي لصالح دعم قطاعات التعليم والبحث والتطوير،

ب. ربط ناتج العملية التعليمية بسوق العمل وعملية التنمية.

---

(1) انظر مثلاً، عبد الله عبد الدائم:– "مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها" مجلة المستقبل العربي. بيروت ع/٢٦٠/٢٠٠٠ ص ص٣٤-٤٩.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى مثلاً، إذا ما أراد العرب إدخال الحاسوب (لغة العصر الراهن) إلى مدارسهم فحساب رياضي بسيط يوضح الأتي: هناك ما يقارب (٥٠مليون) طالب /١٩٩٨ في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[1]. سعر جهاز الحاسوب يبلغ في المتوسط بين (٥٠٠-٧٠٠)دولار، مقومة بأسعار عام ٢٠٠٢[2]. عند ذلك تكون الكلفة المفترضة بين (٢٥-٣٥مليار)دولار[3]. هذه الكلفة هي كسر ضئيل، إذا ما نفذ على مراحل، واذا ما قورن بما ينفق على السلاح؛ فالسعودية مثلاً أنفقت لوحدها (١٤٢مليار) دولار على التسلح للفترة ١٩٨٦-١٩٩٤، فما هي حصيلة ذلك الاستثمار (دون الانتقاص منه)؟

وننوه، ان النجاح لا يتوقف على مجرد تخصيص المبالغ لقطاع معين، فهذا أجراء مهم، لكنه يعتمد كذلك على كيفية استغلال العرب للثروات البشرية.

وإذا ما نظرنا إلى القوة العسكرية العربية سنجدها ليست بأحسن حالاً من مكونات قوة العرب الأخرى. ولعل أهم العقبات التي تواجه بناء قوة عسكرية عربية مؤثرة هي:

أ. عدم توافر الإرادة السياسية،

ب. عدم تخصيص الموارد اللازمة لبناء البنية الأساسية للقوة العسكرية. فهناك قصور في أعمال البحث والتطوير اللازمة لأعمال التصنيع الحربي. وضعف القاعدة الصناعية- التقنية المدنية ذات الصلة بالقوة العسكرية،

ج. التفاوت في توزيع الموارد بين الدول العربية، ومن التفاوت في التخصص للأنفاق الدفاعي، بما يراعي حاجات قطرية وليس شواغل أمنية قومية.

يبقى لنا إعادة تقويم توازنات القوى الدولية. نحن لا نفهم التوازن بدلالة مقارنة عناصر قوة الدول إزاء بعض، بل بأخذ تلك العناصر في إطار حيز الفعل، أي القدرة على التأثير الدولي. فتأثير دولة، أي قدرتها على الإقناع أو القسر، لا تتحدد بواسطة جمع قدرات ومقارنتها بما تملكه دول أخرى، لكنه يعتمد كذلك على إرادة استخدام القدرات. ومنظور الدول الأخرى لصدقية تلك الإرادة في السيطرة أو التأثير في الغير.

---

(1) انطوان زحلان: العرب وتحديات العلم والتقانة. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٩).

(2) مرجع سابق.

(3) كانت نسبة انتشار الحواسيب الشخصية في البلاد العربية (١٤٤ جهاز) لكل (١٠٠٠ شخص) /١٩٩٨، بينما كان المتوسط العالمي هو (٢٥٣جهاز) لكل (١٠٠٠ شخص)

وبهذا فالقوة تلاحظ عبر مخرجات التفاعل السلوكي بين الدول. بمعنى قدرة على التأثير في سلوك الآخر، وتفكيره استناداً إلى ما يراد تحقيقه من أهداف ولا تصير البيئة السياسية الدولية متقبلة لعلاقات القوى الا في حالات الفوضى التي يعانيها النظام، بمعنى تباين التطلعات والمصالح وتقاطعها -في ظرف تباين انتشار عناصر القوة دولياً.

وتقترن الفوضى بحالة المأزق الأمني للدول. فما الذي يمنع الدول من اللجوء إلى العنف في تصريف العلاقات مع بعض؟ لقد زادت القواعد القانونية العرفية من عملية اللجوء إلى الأساليب السلمية في حل المنازعات، لكن النمو المتباين لعناصر القوة دولياً، ترى فيه بعض الدول أضرارا بمصالحها، أو جزءاً منها. لذلك علاقات القوى هي ضابط واقعي لانفلات القدرات نحو ميدان التأثير (سائب النهايات). بمعنى هي ضابط لعملية إعادة انتشار مكونات القوة.

يذهب هنري كيسنجر الى ان هدف توازن القوى هو الاستقرار، وليس بلوغ حد الكمال. وهو كتعبير واقعي صاغته التجارب التاريخية ليس بنظام في الغالب. انما هو سياسات باحثة عن صد محاولات التغيير غير المرغوبة[1]. والاسئلة التي قد تثار هي:

١. هل تحدث التوازنات بشكل تلقائي في السياسة الدولية ام انها تحدث بفعل ارادات صناع قراراتها؟

٢. أي توازن للقوى يكون اكثر ملائمة للاستقرار الدولي؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول البعض يؤكد امثال كيسنجر على فرضية الإرادة. أي ان الارادات الدولية لصناع القرار هي التي توجد التوازنات. فصناع القرار لا يتخاطبون تلقائياً انما الذي يحكمهم محددات منها الغايات، الإمكانات، الفرص والكوابح الدولية.

وخلافه يرى كينث ولتر ان التوازن كاتجاه في علاقات الدول قد يحدث بفعل إرادي، أو دونه. فالدولة لاعب عقلاني يستخدم إمكاناته لتحقيق غايات محددة في بيئة دولية متفاعل؛ بعلاقات تعاون أو صراع. ومخرجات كل فعل أو تفاعل تحدد الميل نحو التوازن أو توازن القوى. وتوازن القوى عند هذه النقطة هو توجه يحدث عندما تبحث الدول عن نظام محدد لأقامته. وهي في الغالب مدفوعة نحو تحسين بيئتها، أو بدرجة اعلى الهيمنة على الآخرين أو التأثير فيهم. وهذه في الوقت نفسه رغبات تسعى دول أخرى لتحقيقها. لذلك. توازن القوى لا يحدث بفعل اتجاهات سياسية لدول ضد

(1) Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi: International Relations theory. 3d ed (Boston. Allyn & Baeon. 1999). P:72.

إعادة انتشار القوة، أو معارضة لانحيازات سياسية دولية. وهو كسياسة قد يظهر عند حدوث سباق تسلح أو تحالفات وتحالفات مضادة، أو توافقات أو أشكال اخرى من السلوك التنافسي بين الدول.

والسياسة الدولية تحد من حرية الخيار للدولة بواسطة أفعال غيرها. بينما[١] يرفض ارنست هاس فكرة ان توازن القوى مصاغ بصورة تلقائية فقط. فصناع القرار يملكون كذلك إمكانية (محدودة) للتأثير في أوضاع التوازن. فهل العرب قادرون على الدخول كطرف فاعل في صياغة التوزانات الدولية؟

وفيما يتعلق بالسؤال عن أي الأنماط التوازنية اكثر تحقيقاً للاستقرار الدولي، نقول أولاً ان العرب غير قادرين على بلوغ مرتبة القطب. ولا التأثير في علاقات القطبية الدولية، إذا ما استمر حالهم على ما هو عليه الان، انما هم يتقبلون شكل القطبية الذي يطرحه لهم النظام الدولي ثم يتفاعلون معه... لقد افاد نظام الثنائية في ضبط الصراعات الإقليمية. وهذا شيء انتهى بعد نهاية الحرب الباردة. أما نظام الأحادية فهو ينتهي عند ضبط تلك الصراعات أو تأجيجها وفقاً لرؤية (ومصالح) القطب الواحد.

ومن الأشياء المؤكدة في العلاقات الدولية هي انتشار واعادة انتشار مكونات القوة. وبذلك فاحتمالات التعددية شيء متصور قيامه نظرياً. والنظام التعددي يعطي مستويات عليا من عدم التأكد، وهو اقل جذباً من النظام الثنائي لانه غير مؤكد، واحتمالات الحرب فيه عالية (التقليدية). وتوازن القوى يفيد في المقام الأول، توزيع لعناصر القوة دولياً، وعملية اعادة انتشار أو تملك تلك العناصر (اقتصادية، عسكرية، ثقافية...) تحدث عادة تحول في ذلك التوازن.

وتشير سياسات توازن القوى الى فعل الدول في تجنب حدوث تحولات جذرية في أوضاع قائمة. أو قد يشير الى افعالها التي تعيد صياغة علاقاتها[٢] اذ ما رأت ثمة فائدة مرجوة من هذه الاعادة –ولا نتصور وجود مرونة تامة في هكذا سياسات فهي تتوقف اولاً على ما تملكه الدول المعنية من عناصر قوة، ثم على طبيعة علاقاتها

---

(1) حول سجال المفكرين والكتاب بشأن تلقائية حدوث التوازن من عدمه. انظر
Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi: International Relations theory Op. Cit. pp:72-74. .
(2) Joseph S. Nye, Jr: Understanding International Conflict. OP. cit. p:59

الدولية. وهذا ما اوضحناه في الجزء الأول من الدراسة. فهل العرب قادرون على التأثير في علاقات التوازن الدولية.

داخلياً، يذهب د. حامد ربيع، إلى ان السياسات العربية الفاعلة، القابلة للتصور والاستخدام لا تجد أمامها سوى سبيلين(١):تكتل عربي جزئي أو كلي، سواء تم ذلك عبر إعادة صياغة مواثيق جامعة الدول العربية، أو ببناء اتفاقات جديدة. أو إعطاء زخم لمفهوم (الدولة القائدة)(٢) عربياً.

خارجياً، التعاون العربي مع قوى كبرى أو إقليمية مهم، والمرجعيات –العربية الإسلامية لا تمنعه، بل تشترط قيامه. ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ(٨)إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨و٩].

وفي هذا السياق، رغم الارتباط بهذه القوة أو تلك، بسبب صداقة أو ضرورة، فالبلاد العربية عليها التصرف في ضوء معيارين....

أ. ان تتفق مصلحة القوى (الدولية) التي ترتبط معها مع مصلحتها الوطنية.

ب. عدم تطابق مصلحة القوى الكبرى مع مصلحتها الوطنية. ففي كل الأحوال الانسياق وراء القوى الكبرى سيكون مكلفاً للعرب.

في حالة النظام الثنائي القطب، ليس هناك سوى طرفين رئيسيين يجري التنافس والصراع بينهما. وعلاقاتهما قابلة للدوام، وعلاقات القطبين فيها هي علاقات تناقض مؤقت وتفاهم مؤقت؛ بسبب الطبيعة المكلفة للحروب الحديثة.

أما في النظام متعدد الأقطاب، تنفتح المنافسة بين أكثر من قوة. وتخضع تلك القوى لقاعدة الطرف الشريك/الطرف العدو حسب درجة ضمان وتحقق مصالحها. لذلك تكون علاقاتها ظرفية مؤقتة. وهي علاقات تنافس وتوافق أكثر منه علاقات تعاون راسخ. وبذلك فالعلاقات مرنة، مبنية على توازنات المصالح وتوازنات القوى.

---

(1) د. حامد ربيع: "نظرية الأمن القومي. حول عملية التأصيل الفكري لمنهجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي" دورية آفاق عربية. بغداد ع/٣/١٩٨٥. ص ٢٢

(2) علينا استدراك انه لا توجد دولة عربية قائدة، بل هناك عدة (قوى) لها إمكانات وعناصر قوة متقاربة، وهي في الغالب اما متباينة التوجهات أو متنافسة، ان لم تكن متصارعة.

أما في العالم أحادي القطب، فالسمة التي تطبع علاقاته مبنية على الخضوع للقوة للقطب. ولا توجد مرونة في تصريف العلاقات ألا في إطار عدم التعارض مع مصالح القوة القطب.

وإذا ما أخذنا أنموذج العلاقة مع الولايات المتحدة، سنرى

أ. ارتباط الولايات المتحدة بالبلدان العربية بمصالح واسعة.

ب. دعم الولايات المتحدة الوجود الإسرائيلي بسبل التفوق كافة.

ج. العرب الرسميون غير قادرين (وغير راغبين) على فرض كوابح على السياسات الأمريكية تجاههم.

ان المرحلة التاريخية الراهنة، والمنظور، ودرجة الاستثمار الأمريكي فيها دولياً، يجعل الولايات المتحدة قادرة على إعادة تنظيم أقاليم العالم المختلفة[1]. ولا يمكن تصور منافسة اوروبا لها، فهي لا تملك الإرادة السياسة التي تجعلها قوة؛ وسيستمر الحال لفترة متوسطة قادمة. اما الصين، فان متغيرات مثل الفجوة التكنولوجية والعسكرية مقارنة بالولايات المتحدة، علاوة على غبن الجغرافيا لها، يجعلها لا تجد أرضية مناسبة لخوض علاقات تنافس – صراع مع القوة القطب.

والأكثر من ذلك، التحركات التي يشهدها النظام الدولي من قبيل الشراكة الصينية الروسية، الصينية الفرنسية، المثلث الاستراتيجي الهندي الروسي الصيني... لا تحمل الكثير نحو تغيير بنية النظام القائم. فسياسات التوازن تتطلب التزام سياسي في تحمل اكلاف التغيير وبضمنه منافسة الولايات المتحدة[2].

وعلينا، تفهم ان القوى الكبرى تسيطر عليها الحسابات العقلانية عند تنفيذ سياساتها تجاه المنطقة العربية. وأهم عناصر ومكونات تلك الحسابات هي:

أ. علاقات القوى الكبرى مع بعض، وما إذا كانت تتحكم فيها الاعتبارات الاستراتيجية، ام تطغى عليها توازنات المصالح،

ب. درجة ارتباط الدول العربية بالقوى الكبرى.

ج. درجة العلاقة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، كون الأخيرة المفتاح للنفوذ، أو التأثير في علاقات العرب الدولية؛ في نظر القوى الكبرى.

(1) Wakter Lafeber:-"The Post September 11 Debate over Empire, Globalization, & fragmentation".

(2) Steph G. Brooks & William G. Wohlforth "American Primacy in Perspective".

د. الجذر التاريخي لعلاقة القوى الكبرى بالمنطقة العربية، ومقدار ما يمارسه هذا المكون من تأثير في هيبة وسمعة تلك القوى دولياً.

وعليه الخطوط العامة للحركة العربية الدولية عليها ان تراعي آلاتي:

أ. ضمان مشاركة متعددة الإطراف في علاقات العرب الدولية، وعدم الاقتصار على قوة واحدة.

ب. ضمان التركيز على موضوعة توازنات القوى في علاقات القوى الكبرى.

ج. تجريد القوى الكبرى من أدواتها الإقليمية فقوة الأخيرة إزاء النظام العربي، في نظر القوى الكبرى، مرجعه انقسام العرب وغياب أولوياتهم الدولية والداخلية.

د. عدم تدويل القضايا العربية، أو في الأقل امتلاك زمام المبادرة العربية تجاهها.

وهنا يبقى هامش السياسات المتاح امام العرب متمثلاً بالخيارات الآتية:

أ. تقليص درجة الارتباط بالولايات المتحدة.

ب. إبقاء الصراع، أو عدم إتمام مشاريع التسوية مع إسرائيل، مما سيعمل على تحميل الولايات المتحدة أعباء الدعم المتواصل لهذا الكيان.

ج. توسيع العلاقات الدولية مع القوى مثل روسيا، الاتحاد الأوربي، والصين.

ولنطمح قليلاً، ونفترض استجابة عربية رسمية لهذه الاطروحات، يبقى ان نقول، ان انفراد كل بلد عربي بإتباع هذه السياسات بدون تنسيق مع غيرها سيعرضها لرد فعل الولايات المتحدة. والأفضل هو إعادة التنسيق في إطار عربي- عربي أولاً. وهذا ما يعطي وزن إضافي لضرورة إعادة طرح العلاقات العربية العربية على طاولة النقاش.

وإذا ما علمنا ان إنجاز التغيير لا يتحقق الا على المستوى الداخلي، أولاً وقبل كل شيء **نتساءل ما العمل أذن؟**

لقد رفد الكتاب العرب، ومراكز البحوث الساحة العربية بدراسات هامة في مجال ما العمل[1]. بمعنى الرغبة بالتحكم بمسارات المستقبل المرغوب في الوصول اليه عبر ضبط المتغيرات التي يرى انها احد عناصر تشكيل ذلك المستقبل. وتفعيل المرغوب منها، واظهاره وكبح غير المرغوب.

---

(1) انظر مثلاً. د. قسطنطين زريق: ما العمل؟.

وتكاد تجمع الدراسات ان العلة هي في الجسد العربي أولاً وقبل كل شيء. وان هذا الجسد لا يحمل في طياته علامات تطور طبيعية مبشرة بفاعلية عربية، سواء بفعل أرادة رسمية للأنظمة الحاكمة، أو بفعل لا إرادي ناجم عن عدم وجود رأي عام عربي راغب بالتغيير بشكل جدي. واختلفت الدراسات في ذكر وسائل العلاج، طالما ان العلة مركبة ماضية وحاضرة، وشاملة لجوانب الحياة العربية. ونرى ان التغيير ينبع من الطرفين العربي الرسمي، والعربي غير الرسمي، ويرتهن بتوافر الإرادة على أحداثه، ويكون:

١. أيديولوجيا:

لا يوجد دليل على كون رؤية محددة هي الاصلح، أو الأقدر كلياً على تحقيق ما هو شرعي أو ما هو وطني. أو ان ما عداه ليس وطنياً ولا قومياً. هذا يمثل دعوى إلى عدم التشبث برؤى محددة في تعريف ما هو شرعي ووطني، وغيره لا ينطبق عليه هذا التعريف. فحزب ما، تيار سياسي، أيديولوجية معينة... يمثل كل منها وجهة نظر محددة؛ صائبة أو خاطئة؛ في تفسير العناصر السياسية وعلاقاتها في البيئة العربية. والحقيقة مجسمة لها إبعادها التي ترى من اماكن مختلفة بوساطة تلك الجماعات أو التنظيمات، وكلها تملك صدقية جزئية وليست كلية. وقبول التعددية لا يعني نقل الأنموذج الغربي إلى الدول العربية بما يحمله من فوضى في الممارسة بقدر ما يتطلب وجود منهج ملتزم بخصوصيات العرب الحضارية والتاريخية تتيح آلية محددة لطرح البدائل وتقويمها، وقبول الأفضل من بينها، سواء كانت مرجعية البديل قومية، ليبرالية، اشتراكية، دينية -إسلامية...

هذا الطرح يمكن ان يعمم عربياً، وستكون إسقاطاته هي رفض للنماذج والمرجعيات المنحلة، وصعود للنماذج والمرجعيات الأقدر على معالجة الواقع العربي. عند ذلك سيكون مستوى الدفع عالياً باتجاه إقامة علاقات عربية عربية أفضل.

٢. عسكرياً

القوي قد يشفق على الضعيف، لكنه لا يحترم الا القوي، والضعف العسكري العربي احد أسباب ضياع الحقوق العربية، ولبناء قوة عسكرية عربية يتطلب أولاً بيان من هو العدو، ورصد الإمكانات المناسبة له. والاستعداد لمواجهته، والا لأصبح الطرف المعني مخترقاً. والعرب مختلفين في هذا، ففي ظرف تتصاعد التهديدات على طول الحزام الأمني العربي الشرقي(تركيا وإيران) والشمالي (اوروبا)، والجنوبي

(بعض البلدان الأفريقية)، أو من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، نجد ان القوة العسكرية العربية موجهة بقدر أو آخر إلى تصفية طرف عربي آخر، أو تقف بالضد منه. وهذا غير مقبول.

٣. واقتصادياً

ما يعرقل العلاقات الاقتصادية العربية-العربية هو السلوك السياسي القائم على مبدأ العلاقات حسب المزاج الشخصي، بمعنى بقاء العلاقات أو تطورها مرهون بحاجات ونوازع الحكام الذاتية إلى بقائها أو تطورها في اغلب الأحيان. لذلك نرى عدم تطور العلاقات الاقتصادية العربية-العربية بشكل طبيعي، بل ان متغيرات الانتكاسة حالة قائمة. والأمثلة على ذلك عديدة.. لذلك، من الأنسب ان يتخلى الإطار السياسي العربي عن تصريف العلاقات العربية العربية، وترك المجال لقوى السوق ان تتفاعل. أو ان يهيئ العرب الرسميين ميادين العمل الاقتصادي المشترك من أسواق، وإرادة سياسية لتنفيذها.

٤. وثقافياً

لننظر بواقعية إلى عصر يتطور بسرعة، ولا يترك فسحة بقاء الا لمن يلحق به. وهذا ما يجعل العرب مطالبين بالتحسب لوضعهم ولحاجتهم لا التحسب إلى إرضاء البيئة الدولية. وزيادة المرصود من إمكانات لمعالجة المستقبل حسب حاجاتهم وتوجهاتهم، سواء ما كان منه لأغراض التعليم، أو لأغراض البحث والتطوير، وليس لان البيئة الدولية تسمح أو لا تسمح بذلك.

ونشير هنا ان البعد الثقافي- الحضاري العربي ليس وليد الحاضر حتى يتأثر بإرهاصات موجهة (عولمة ثقافات القوى المتفوقة). فالحضارة والثقافة العربيتين امتلكتا مقومات استمراريتهما. واستطاعت التعامل مع تحديات عديدة، واستوعبتها. والمسؤولية الأخلاقية أمام الأنظمة السياسية والمثقفين العرب هي في عدم إشاعة، أو التشجيع على إشاعة أنماط الثقافة الغربية. وفي الوقت نفسه العمل على وضع البصمة العربية في ثقافات العولمة، فهذا يمكن ان يكون حافزاً اولياً لتأكيد الكيان والوجود العربيين دولياً. وخطوة لاعتزاز القاعدة العربية بمرجعيتها (القيم والسلوكيات العربية- الإسلامية)، ودعوتها نحو تدعيم سبل التعاون العربي- العربي.

الخاتمة

لا يتماثل المضمون الذي يقترن بدراسة المستقبل مع ذلك الذي تعبر عنه كلمة الخاتمة. فبينما تعني الأخيرة بلوغ آخر الشيء، تعبر الأولى عن نقطة البداية لتلك الشروط التي تفضِ إلى تبلور هذا المشهد أو ذاك[1]. ومع تناقضهما سنعمد جرياً مع التقليد إلى إنهاء دراستنا بخاتمة بدلالة الخلاصة المركزة.

لقد حاولنا في دراستنا هذه رصد الاتجاهات العامة بتوازنات القوى سواء ما تعلق منها في إطارها العالمي أم الإقليمي. وبينا موقع العرب فيها. ورأينا أن إمكاناتهم تتيح لهم ممارسة دور مهم، لكن قصور الإرادة السياسية في إعادة تأهيل الإمكانات المتاحة أو أداء الدور السياسي المفترض جعل قوة السياسة الدولية إزائهم في أشد درجاتها.

ما يهمنا هنا ليس إعادة وصف الواقع العربي، فقد أسهبنا فيه، إن جهدنا كباحثين هو تشخيص الواقع ووضع معالجات نظرية له. لكن يبقى القول أن المعالجات عبارة عن مداخل مختلفة، وكل منها ما دام ملتزم بإطار المصلحة الوطنية – القومية، هو صائب صواباً جزئياً. فالمعالجات الكلية لوضع العرب تبقى بحاجة إلى مشاريع ضخمة تتبناها الحكومات العربية بوساطة العمل على تجزئة ذلك الواقع إلى قطاعات السياسة العسكرية، الاقتصادية والثقافية، وترصده في مستوياته الزمانية (الماضية والحاضرة)، ومستوياته المكانية (الداخلية والدولية)، عند ذلك يمكن توافر إطار عام وشامل لتصحيح المسار العربي في البيئة الدولية. وهذه دعوة لمن يأتي من بعدنا أن لا يعتبر جهد الباحث (س) أو (ص) نتاجاً نهائياً، أو أن طروحاته لن تكون ذات فائدة. فالفكرة أو المعالجة التي يقدمها الباحث تكون صائبة في إطار زمني، وقد تفقد جدواها بمرور الوقت، كما أن تجاهل الأنظمة العربية الحاكمة للباحثين ولمراكز البحوث لا

(1) في اللغة العربية، الخاتمة تعني بلوغ آخر الشيء.

يتوقع له أن يستمر في عصر أصبحت السياسة في عصر المعلوماتية بحاجة إلى التكنوقراط لإدارتها. لذلك ليس بعيداً أن يأتي زمن يكون فيه لرأي الباحثين والمحللين العرب دور مهم في صياغة علاقات بلدانهم، أو حتى وضع مرجعياتها. فصناع القرار العرب لا يستطيعون الاستمرار في معاداة الرأي العلمي إلى ما لا نهاية.

في الجانب الآخر، لنتذكر أن المستقبل كما هو الحاضر والماضي عبارة عن علاقات بين عناصر، وأن لكل عنصر قوة مفترضة. وهنا سنكون أمام حالتين:

الحالة الأولى: يمكن إعادة صياغة المستقبل إذا عرفنا ما العنصر أو العناصر الأكثر احتمالاً للبروز أو الاستمرارية. وكم سيكون تأثيرها المفترض. عند ذلك، التعاطي مع هذه العناصر سيزيد من فرص الإسهام بالتفاعلات السياسية الدولية، إذا ما توافر الطرف المعني على إرادة توظيف هذا العنصر أو تلك العناصر خدمة للمنشود.

الحالة الثانية: ونجدها غالباً لدى القوى الكبرى، حيث يلاحظ أن بعضاً منها تلجأ إلى اصطناع (إدخال متغير غير محسوب عموماً في متغيرات بناء المستقبل بشكل متعمد) عناصر العلاقات المستقبلية لتضمن الوصول إلى بيئة مرغوبة من قبلها – فمن المعروف أن إدخال عنصر جديد في علاقات قائمة سيغير اتجاه العلاقة الكلية وفقاً لمدى فاعلية العنصر الجديد ووزنه في علاقات القوى.

في المستقبل المنظور لا نرى أن العرب سيصلون إلى مستوى الحالة الثانية، أي القدرة على اصطناع عناصر السياسة الدولية للوصول إلى بيئة منشودة. لذلك سنبقى في الحالة الأولى، التي تفيد أنه يمكن التوافر على رؤية لعناصر البيئة المستقبلية. وما يحتاجه العرب هو مزيد من إعادة التركيز على الغايات التي يطمحون إلى تحقيقها. عند ذلك، وبتوافر الإرادة. يمكن وصف علاجات (خيارات) تتيح للعرب حدود دنيا في الأقل لضمان مصالحهم وممارسة دور سياسي دولي فاعل ومؤثر من خلال التعاطي الناجع مع العناصر المستقبلية للبيئة الدولية، والعناصر الداخلية المؤثرة في سياساتهم.

المصادر والمراجع

١. مدخل إلى علم العلاقات الدولية، د. محمد طه بدوي.

٢. القوة والسياسة الخارجية والدولية، د. محسن عبد الخالق.

٣. الاستراتيجية والسياسية الدولية، د. اسماعيل صبري.

٤. تحليل العلاقات الدولية/ كارل دويتش.

٥. القوة والدبلوماسية، د. باسل الخطيب.

٦. تحليل السياسية الخارجية، د. محمد السيد سليم.

٧. قوة الدولة، عمر فاروق.

٨. سياسة باكستان الإقليمية، هاني الحديثي.

٩. الإقليمية الجديدة، ناصيف حتي.

١٠. أزمة النظام الإقليمي العربي، أحمد نبوس.

١١. مستقبل النظام الدولي، د. مازن الرمضاني.

١٢. الفكر الاستراتيجي الأميركي، أحمد عبد الرزاق.

١٣. من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، هنري كيسنجر.

١٤. الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد باكستان، خضر عباس عطوان.

١٥. إعاقة الديمقراطية، نعوم كشومسكي.

١٦. من نيويورك إلى كابول وبالعكس، محمد حسين هيكل.

١٧. الإمكان العسكرية العربية، طلعت أحمد سليم.

١٨. صراع الأدوار في المشرق العربي، علي محافظة.

١٩. التحولات في النظام الدولي، غسان سلامة.

٢٠. الإمكانات العسكرية الإسرائيلية، محمود عزمي.

٢١. سوريا وإيران، روز ماري،

٢٢. الشرق الأوسط على حافة الهاوية، وليم بكوانت،

٢٣. المتغير التكنولوجي وإشكالية التنافس، سرمد عبد الكبار.

٢٤. الأمن الإعلامي والشرق الأوسط، شادي أرغوفنتش.

٢٥. المشروعات العربية المشتركة، د. فائق علي عبد الرسول.

٢٦. العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي، حمدي عبد الرحمن.

٢٧. متطلبات الأمن الثقافي العربي، عدنان السيد حسين.

٢٨. إشكاليات الفكر العربي، محمد عابد الجابري.

٢٩. الغرب والصورة النمطية المشوهة عن الإسلام، د. حسن حنفي.

٣٠. تشويه صورة العربي في الخارج، د. مصطفى المصمودي.

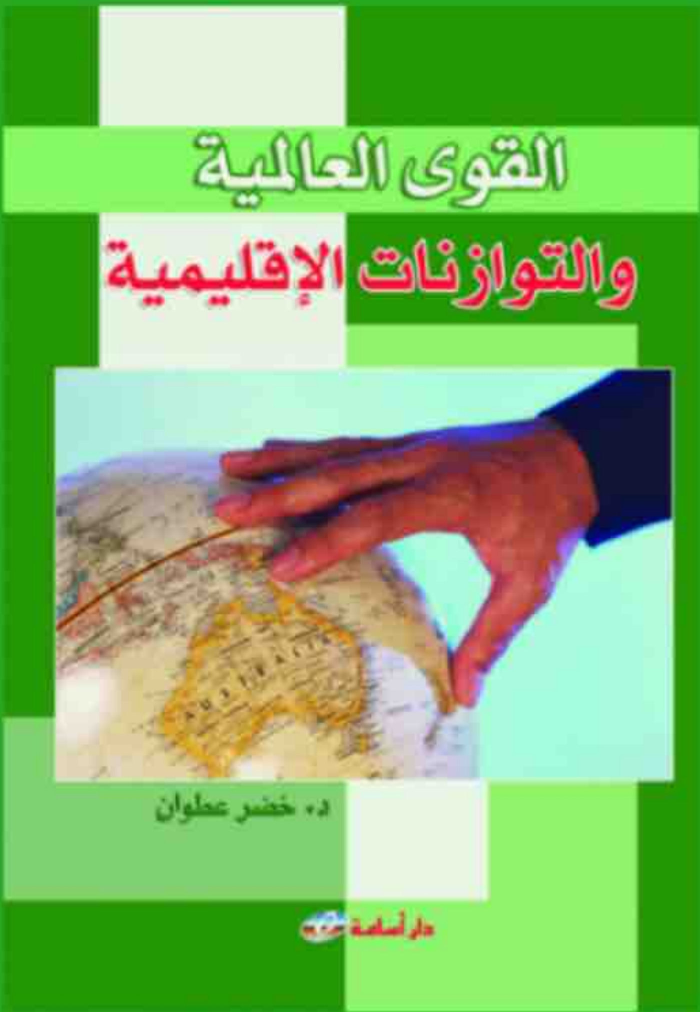
٣١. صورة العرب الإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية، د. مادلين نصر.

٣٢. العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، سارتاج عزيز.

٣٣. العقوبات والمنبوذات في الشرق الأوسط، تيم نبلول.

٣٤. رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، د. جعفر عباس عطوان.

فهرس الموضوعات


القوى العالمية
والتوازنات الإقليمية
د. خضر عطوان
دار أسامة